النفط

وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار

١٩١١ - ١٩٩٠م

د. محمد محمود الطناحي

مستشار بمركز البحوث والدراسات الكويتية



مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت - ٢٠١١م



النفط

وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار

١٩١١ - ١٩٩٠م

(ح) مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2011م
فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

553.282 الطناحي، محمد محمود .
النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار (1911-1990م) /
محمد محمود الطناحي. - ط1 .- الكويت : مركز البحوث والدراسات
الكويتية، 2011م
404 ص؛ 17x24 سم.

1 - البترول 2 - البترول - الجوانب السياسية
3 - الكويت - العلاقات السياسية - دول الخليج
4 - الكويت - العلاقات السياسية - إيران
ب- العنوان ب - مركز البحوث والدراسات الكويتية (ناشر)

رقم الإيداع : 174 / 2011
ردمك : 1-29-94-99966-978

الطبعة الأولى

الكويت - ٢٠١١م

مركز البحوث والدراسات الكويتية
ص .ب :٦٥١٣١ المنصورية - رمز بريدي :(35652)-الكويت
ت :٢٢٥٧٤٠٦٧- ٣/ ٢/ ٠٠٩٦٥٢٢٥٧٤٠٨١ - فاكس : ٠٠٩٦٥٢٢٥٧٤٠٧٨
E-mail:crsk@crsk.edu.kw - homepage: http://www.crsk.edu.kw

النفط

وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار

١٩١١ - ١٩٩٠م

د. محمد محمود الطناحي

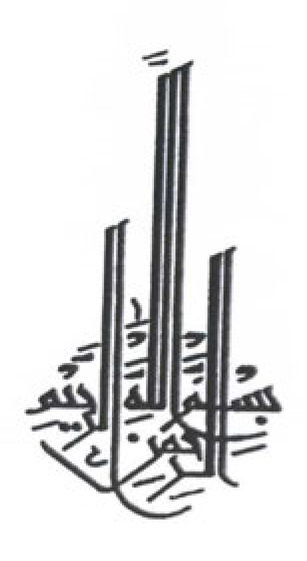
مستشار بمركز البحوث والدراسات الكويتية



مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت - ٢٠١١م




بسم الله الرحمن الرحيم



قال رسول الله ﷺ :

"التمسوا الرزق في خبايا الأرض"

صدق رسول الله ﷺ

رواه الترمذي



إهداء

إلى من رعى ودعا . . . أبي وأمي . . . غفر الله لهما .



تصدير

سيبقى عصر النفط أحد العصور التي تؤرخ بها البشرية لمسيرة تطورها وتقدمها وارتقائها، بما يمثله من نقلة نوعية في حياة الأمم والشعوب .

وسيبقى تاريخ اكتشاف النفط في أي دولة تاريخاً مفصلياً بين مرحلتين مختلفتين في شتى مناحي الحياة فيها.

وتناول النفط وتأثيراته المتعاظمة؛الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكويت بالدراسات العديدة أمر بالغ الأهمية، ومازلنا في حاجة إلى المزيد من هذه الدراسات التوثيقية والتحليلية عن النفط على الرغم مما قدّم من دراسات قيمة في هذا المجال.

ومركز البحوث والدراسات الكويتية، انطلاقاً من رسالته المعنية بكل ما يتعلق بالكويت وتاريخها وتراثها، يقدم للقارئ هذا الكتاب (النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار "1911-1990م") الذي تناول موضوع النفط وتأثيراته من منظور سياسي يستهدف تأكيد حقيقة مهمة؛ هي أن النفط كان محركاً قويا للكثير من الأحداث السياسية التي عاشتها الكويت منذ بدء اكتشافه في أراضيها، وأنه أثار من المطامع ما كاد أن يعصف باستقلالها ووجودها، وأن الكويت بحنكة قيادتها السياسية استطاعت بصعوبة بالغة أن تجتاز هذه الأحداث وأن تنجح في إدارة الأزمات التي كان النفط أقوى محركاتها.

والمركز إذ يشكر لمؤلف الكتاب د.محمد محمود الطناحي جهوده القيمة، وإذ يثني على مثابرته العلمية في توثيق كل ماقدمه في كتابه من معلومات وتحليل معطياتها وتقديمها إلى القارئ في منهجية تقود إلى إبراز فكرته، ليأمل أن يكون ذلك مشجعاً للباحثين والدارسين على استجلاء جوانب عديدة من تاريخ الكويت.

والله ولي التوفيق،،،

أ. د. عبدالله يوسف الغنيم

رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية

مقدمة

الحمد لله المتفرد بالعزة والبقاء، وصلى الله على نبيه محمد سيد الأصفياء وخاتم الأنبياء، وبعد،

حظي موضوع النفط باهتمامات الباحثين والدارسين من مناحٍ عديدة؛ منها ما هو جيولوجي لكونه مكنوناً من مكنونات الأرض، ومنها ما هو كيميائي فهو نتاج تفاعلات كيميائية معقدة، وهو مادة أولية غنية بالمشتقات التي تقوم عليها كثير من الصناعات الحديثة.

وقد شغل النفط بال الاقتصاديين كثيراً فأفردوا له العديد من المؤلفات، لكونه سلعة حيوية تخضع لقوانين العرض والطلب وتستلزم تقنيناً للإنتاج وضبطاً للأسعار.

ولم يفت علماء الاجتماع دراسة موضوع بهذا القدر الكبير من الأهمية؛ حيث لم يحدث من قبل أن أثر اكتشاف مصدر للطاقة على المجتمعات البشرية كتأثير اكتشاف النفط على عموم المجتمعات متقدمة كانت أو متأخرة؛ فلقد أثر النفط في حياة الفرد وفي أنشطته وغذائه وصحته وثقافته أيضاً. وأوجد طبقات اجتماعية جديدة وأسهم في اختفاء أخرى؛ وجعل مجتمعات تنمو ماديا وحضاريا، وأخرى تحرم من هذا النمو.

وكان للقانونيين دورهم في دراسة العقود والامتيازات باختلاف أشكالها كالمشاركة والمناصفة والتأميم والتحكيم في الخلافات الحدودية البرية والبحرية.

كما كان للجغرافيين بصمة واضحة في الدراسات المتعلقة بالنفط حيث عدوا مرجعية مهمة في حسم خلافات كثيرة أثيرت بين دول الجوار التي تمتلك حقولاً نفطية وآباراً في مناطق حدودية مشتركة، فكانت لهم كلمة الحسم في تبعية هذه الآبار لهذه الدولة أو تلك.

ويبقى للمؤرخين دورهم في هذه القضية أيضاً عندما يكشفون عن الوضع التاريخي للدول النفطية قبل النفط وبعده لتبيان الأثر الكبير الذي أحدثه فيها، مع الكشف عن الجذور التاريخية لأطماع بعض الدول الكبرى المستهلكة في الدول الصغرى المنتجة؛ مما يكون له أكبر الأثر في فهم علاقات هذه الدول بعضها بالآخر قبل عقد أي اتفاق مشترك بينها، وكذلك في أثنائه وبعده.

وبعد كل هذا يأتي دور علماء السياسة الذين يتوجون بدراساتهم كافة الدراسات السابقة حين يخضعونها جميعها للتحليل والدراسة ليخرج في النهاية عمل قيم رصين يجمع كل ما سبق ويتوج بنتائج ذات أسس موضوعية وحيادية قدر الإمكان.

وتنقسم الدراسات السياسية المتعلقة بالنفط إلى قسمين؛ أولهما دراسات تتعلق بدور النفط في رسم السياسات الخارجية للدول، وثانيهما دراسات تتعلق بما تقوم به الأنظمة السياسية في تحديد دور النفط. وقد حاولت في هذا الكتاب الجمع قدر الإمكان بين الأسلوبين أو المنهجين. وقد كان الأمر ميسوراً لأن الكتاب تناول دولة واحدة فقط وليس مجموعة دول إقليمية أو قارية.

وقد فرَّق الكتاب بين دراسة النفط بوصفه سلعة تجارية تخضع لقوانين ضبط الإنتاج والتسويق والاستهلاك، ودراسته بوصفه سلعة سياسية ترتبط بالعديد من العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية والإستراتيجية.

فبينما يدخل في التجارة الدولية كمظهر من مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية؛ فإنه يدخل في نسيج العلاقات الدولية بشكل أعم وأوسع وأشمل.

وقد كان الحرص في هذا الكتاب على أن تتخطى دراسة النفط الكويتي من حيث تطور الاكتشافات والامتيازات والعقود والأسعار إلى دراسته بوصفه عنصراً رئيسياً مؤثراً في وضع الكويت الدولة، وفي رسم وصياغة علاقاتها بدول جوارها ودول العالم أجمع، وتشكيل سياستها الخارجية تجاهها.

فالموضوع وإن بدا اقتصاديا إحصائيا في نصف الكتاب الأول فإنه في نصفه الثاني يتناول علاقات دول الجوار، التي هي في الواقع جزء من الجغرافيا السياسية يستحيل فهمها دون الرجوع إلى التاريخ؛ حيث تتعدى علاقات دول الجوار المفهوم الطبيعي لعلاقات الدول حين يضحى الفكاك من هذه العلاقات بين هذه الدول أمرا مستحيلا، خاصة مع اشتراك هذه الدول في مورد إستراتيجي خطير من مثل النفط، الذي غدا بين عشية وضحاها عنصرا جوهريا في قوة الشعوب، ومركزيا في نزاعاتها مع الدول الأخرى، وحاسما في علاقاتها الدولية.

وقد جاء هذا الكتاب في مدخل وبابين حوى الباب الأول ثلاثة فصول والثاني أربعة، ذيلت بخاتمة أوجزت أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وهي إشارات فقط للنتائج التي سجلت في كافة فصول الكتاب. ثم أفرد قسم خاص بالملاحق تضمن الخرائط والجداول والاتفاقات والمعاهدات وسجلات الأحداث التاريخية الجديرة بالعرض، تلته قائمة المصادر والمراجع.

أما المدخل فقد تناول النفط وأهميته عالميا وإقليميا وداخليا من حيث كونه سلعة تجارية وسياسية تؤثر في علاقات الدول بعضها ببعض، وعرّف

بأوضاع الكويت قبل النفط، ثم التقديم لدور النفط فيها، ثم جاء الباب الأول من الكتاب بعنوان «نفط الكويت»، وفيه تم استعراض خط سير المفاوضات التي سبقت منح الكويت امتيازها في عام 1934م منذ أن بدأت في العام 1911م وذلك في الفصل الأول من الباب، وجاء الفصل الثاني ليعرض للكشوفات والاتفاقات التي تمت في الفترة من 1934- 1961م، ثم بدأ الفصل الثالث باستقلال الكويت وتأثير ذلك على النفط وعلى السياسة النفطية الكويتية بشكل عام وصولاً إلى الغزو العراقي للكويت عام 1990م.

وقد حوى الباب الثاني أربعة فصول، وعنون بـ: "النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار"، وافتتح بفصل أول بعنوان "النفط والسياسة الخارجية الكويتية" تم فيه التأكيد على الدور الكبير الذي لعبه النفط في رسم سياسة الكويت الخارجية، وتبعه الفصل الثاني بعنوان "النفط وعلاقات الكويت السياسية بالعراق"، وفيه تم الربط بين كافة محاولات العراق السيطرة على الكويت أعوام 1939، 1958، 1961، 1973، 1990م، حيث أرجعت كافة هذه الأزمات إلى النفط وأنه سبب رئيس وأساسي في حدوثها.

وجاء الفصل الثالث من هذا الباب بعنوان "النفط وعلاقات الكويت السياسية بالسعودية"، وفيه تم الربط بين كافة التسويات الحدودية البرية والبحرية وأغلب المواقف السعودية السياسية تجاه الكويت والنفط، سواء تلك التي شهدت اتفاقا أو خلافا.

وتلا هذا الفصل فصل رابع تناول أثر النفط في علاقات الكويت السياسية بإيران، وهو ما ظهر في مواقف عدة لعب النفط فيها دورا كبيرا

في صياغة سلوك البلدين المتبادل بين أحدهما والأخر، وذلك إبّان كل من الثورة الإسلامية 1979م والحرب العراقية الإيرانية 1980- 1988م، ثم خلافات البلدين الحدودية البحرية التي قامت أسبابها على النفط.

بقيت الإشارة إلى أن فصول الكتاب في بابه الأول جاءت متسقة من حيث الكم والكيف، بيد أن هذه الميزة لم تتحقق في الباب الثاني، ولهذا سببه العلمي؛ حيث إن المكتبة الأجنبية والعربية تكاد تمتلئ بدراسات تتناول العلاقات الكويتية العراقية وما حوته من خلافات وأزمات في وقت يفتقر فيه الباحثون في العلاقات الكويتية السعودية والإيرانية إلى مثل هذه المراجع أو حتى ما يعادل نصفها، وهو ما تمت الإشارة إليه في ثنايا الكتاب.

لكن هذا لا ينفي أن الكتاب قد اعتمد على مصادر أصيلة تمثلت في وثائق الخارجية البريطانية ووثائق دولة الكويت المنشورة. واعتمد على المعلومات والإحصاءات الواردة في الكتب والدوريات العربية والأجنبية وإصدارات منظمتي الأوبك والأوابك ووزارة النفط ووزارة الإعلام الكويتيتين. كما اعتمد الكتاب أيضاً على مراجع عربية وأجنبية كثيرة ودوريات ودراسات عربية وأجنبية متنوعة جمعت من مكتبة مركز البحوث والدراسات الكويتية، والمكتبة المركزية بجامعة الكويت، ومكتبة الأمم المتحدة بالكويت، ومكتبة منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) بالكويت، ومكتبة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت، ومكتبة المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ومكتبة السفارة الأمريكية بالقاهرة، ومكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ومكتبة القسم الثقافي بالسفارة الكويتية في القاهرة، ومكتبة مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، ومكتبة

معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، ومكتبة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، والمكتبتين الوطنيتين بالعاصمة الأوكرانية كييف والبيلاروسية منسك، وغيرها من المكتبات الأكاديمية والعامة والخاصة.

ولعل الدافع وراء اختيار هذا الموضوع تحديدا هو غياب التوثيق العلمي لفكرة كثيراً ما طرحت في مجالس العلم وخارجها؛ وهي أن النفط سبب الصراع والنزاع بين الكويت وجيرانها، فكم من مرة رددت عبارة «بسبب النفط غزا العراق الكويت، وبسبب النفط حاربت دول العالم العراق»، وحينما يسأل عن اهتزاز ما في مسار العلاقات الكويتية السعودية يجاب بأن النفط السبب، وحينما تحدث أزمة كويتية إيرانية ترد إلى النفط دون توثيق، من هنا جاءت فكرة هذا الكتاب التي أيدني وشجعني عليها أستاذي الجليل العالم الأستاذ الدكتور جمال الدين زكريا قاسم- برد الله مضجعه.

وإني لأتقدّم بخالص شكري وامتناني للأستاذ الدكتور عبد الله يوسف الغنيم رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية على ما تفضل بتقديمه للكتاب ولصاحبه من دعم علمي متواصل طيلة فترة إعداده بآرائه القيمة وملحوظاته الرصينة حتى صار جديراً بالانضمام لإصدارات مركز البحوث والدراسات الكويتية التي أثرت المكتبة العربية في السنوات الأخيرة.

وآمل أن أكون قد وفقت فيما بذلته من جهد في إعداد هذا الكتاب.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

د.محمد محمود الطناحي

مدخل

تاريخ النفط:

تغيرت مصادر الطاقة بتغير الأزمان، فبعد أن كان خشب الوقود هو المصدر الأساسي للطاقة حتى عام 1850م أصبح الفحم الذي ظهر في القرن السابع عشر الميلادي يشكل 75٪ من مجموع استهلاك الطاقة بحلول عام 1910م. وفيما بين عامي 1910 و1960م، وبعد الحرب العالمية الثانية بشكل خاص تخلى الفحم عن مكانته الرئيسة تدريجياً للبترول والغاز الطبيعي[1].

والنفط ليس المصدر الأهم للطاقة فحسب بل هو مادة خام حيوية لآلاف المنتجات الصناعية والكيميائية التي بدأ بعضها يقدم مساهمات بارزة للتغلب على ندرة الإمدادات الغذائية[2].

ويتكون النفط من تحلل بقايا الطحالب والنباتات والحيوانات الميتة بواسطة الأكسدة المحدودة Aerobic Oxidation والتخمر بفعل البكتريا والنضج الحراري تحت ضغط عال. وتعتمد هذه العملية على سرعة دفن هذه المواد لمنع تحللها على سطح الأرض بسبب كثرة الأكسجين في الهواء[3].

والنفط كما أجمع علماء الجيولوجيا على تحديد نشأته يوجد في باطن

(1) محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية: دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، (الكويت: جامعة الكويت، 1982م)، الطبعة الأولى، ص11.

(2) علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط- المخاطر والفرص، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 25.

(3) عباس عبد اللطيف خان، النفط وأساسياته، 2004م، الطبعة الأولى، ص 2.

الأرض وأعماق البحار على شكل تجمعات من المواد الهيدروكربونية تحت طبقات الطين وبتأثير حرارة الشمس عبر بلايين السنوات[1].

وتطلق كلمة النفط بمعناها الواسع على جميع الترسبات التي تكونت في باطن الأرض بصورة طبيعية، لكنها بمعناها التجاري الضيق تقتصر على الترسبات السائلة أي الزيت الخام، بينما يطلق على الترسبات الغازية اسم الغاز الطبيعي، وعلى الترسبات الجامدة اسم الفحم الحجري[*].

ويعتقد العلماء أن النفط المعروف حالياً قد تكّون قبل زمن يتراوح بين 10و440 مليون سنة، وأن حجم المواد العضوية المترسبة ما بين الصخور لا يتعدى 3٪ من حجم الصخر، وإذا تحولت هذه المواد إلى نفط فإنها تعطي حوالي 1,7 مليون طن نفط لكل كيلومتر مكعب من الصخر أي حوالي نصف جالون نفط لكل متر مكعب من الصخر[2].

وتختلف الخواص الطبيعية للزيت الخام، فمنها ثقيل ولزج ومنها خفيف ورائق، وتبعاً لهذا الاختلاف تختلف درجة الوزن النوعي للزيت، ولعل هذا هو السبب في قياس النفط بالبرميل وليس بالطّن، حيث يختلف عدد البراميل الموجودة في كل طن باختلاف درجة الوزن النوعي للزيت، فالزيت الخام الذي يبلغ وزنه النوعي 0,80 يحوي الطن منه ثمانية براميل، أما الزيت الذي يبلغ وزنه النوعي 0,97 فيساوي الطن منه 6,6 برميل[3].

(1) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000م)، الطبعة الأولى، ص 22.

(*) لشرح كافة المصطلحات النفطية انظر: معجم النفط، تقديم: محمد يوسف حسن، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1992م).

(2) عباس عبد اللطيف خان، المرجع السابق.

(3) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، الوطن العربي: أرضه- سكانه- موارده، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1992م)، الطبعة السادسة، ص 391.

وربما جاء أصل كلمة نفط من الكلمة البابلية نبط أو نفطو، حيث ورد هذا المصطلح في النصوص البابلية القديمة التي يرجع عهدها إلى 2000 سنة قبل الميلاد[1].

والبترول مادة قابلة للاشتعال مصدرها جوف الأرض، وكلمة بتروليوم Petroleum مشتقة من كلمتين لاتينيتيْ الأصل هما بترا Petra وتعني الصخر وأليوم Oleum وتعني الزيت، وبذلك يكون معناها زيت الصخر[2].

وقد عرف البترول منذ فجر التاريخ حيث ذكر في التوراة أن نبي الله نوح- عليه السلام- استخدم القار لطلاء وسد الشقوق في سفينته، وذكر أيضاً بها أن أم موسى- عليه السلام- استخدمت القار في طلاء الصندوق الذي وضعته فيه وألقته في اليم خوفاً من فرعون، وذكر أن الأشوريين والبابليين استخدموه في علاج الأمراض وسد شقوق المعابد، كما استخدمه الرومان في حروبهم ضد المسلمين في أثناء دفاعهم عن القسطنطينية[3].

وفي العصر الحديث ظهرت بشائر البترول عام 1830م عندما تدفق في أثناء محاولة استخراج للملح في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1856م اكتشف مكمن للبترول في روسيا، وبعدها بعام استخرج البترول لأول مرة في رومانيا[4].

وشهدت مدينة تتسفيل بولاية بنسلفانيا الأمريكية أول اكتشاف بترولي

---

(1) يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، (دسوق: مكتبة العلم والإيمان، 1996م)، الجزء الثاني، ص 15.

(2) راشد البراوي، حرب البترول في العالم، (القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1968م)، الطبعة الأولى،ص3.

(3) أحمد البار، التطورات في سوق البترول، (جدة: دار الفنون للطباعة والنشر، 1986م)، الطبعة الأولى، ص7.

(4) سيد فتحي الخولي، اقتصاديات البترول، (جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع، 1988م)، الطبعة الأولى، ص 64.

تجاري عندما قام أدوين دريك بحفر أول بئر على عمق 23 متراً عام 1859م، وبمعدل إنتاج من 20 إلى 35 برميل يومياً، وقد حفرت هذه البئر بنفس الطريقة التي تحفر بها آبار المياه[1].

وكان يقصد بهذا الإنتاج إنتاج الكيروسين[2] حتى سميت هذه الفترة بعصر الكيروسينKerosene Age[3].

وفي عام 1867م أقام المهندس روكفلر أول مصفاة للتكرير بالقرب من أسواق الاستهلاك في مدينة كليفلاند بولاية أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ إنتاج هذه المصفاة 35 برميلاً يومياً، وكان شريكاه في هذه المصفاة المهندسين أندروز وكلارك الأمريكيين أيضاً[4].

وعلى شواطئ كاليفورنيا الأمريكية بدأ إنتاج البترول من قاع البحر وكان ذلك عام 1894م.

ومنذ عام 1910م أصبح البترول موجوداً في روسيا وكندا وإيطاليا وألمانيا واليابان والهند وبيرو والمكسيك والأرجنتين، وتلا ذلك وجوده في فنزويلا عام 1912م وغيرها من بلدان العالم[5].

والنفط مادة أولية نسجت بخيوط السياسة، وقديماً كانت البلدان المنتجة للقمح سبباً في المطامع الدولية والحروب، لكن النفط جاوز في

(1) اليكسي فاسيليف، بترول الخليج والقضية العربية (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1979)، ص16.

(2) Marvey O'connor, The Empire of Oil, (London: John Calder, 1956),p.10.

(3) Charles Issawi, The Economics of Middle Eastern Oil, (New York: Frederick A. Praeger, 1962), P. xv.

(4) أحمد البار، المرجع السابق.

(5) سيد فتحي الخولي، المرجع السابق.

أهميته الاقتصادية والإستراتيجية أية مادة أولية أخرى في تاريخ البشرية[1].

وهو سلعة تتمحور حولها كل السياسات والإستراتيجيات والخيارات، وهو اليوم الطريق للوصول إلى المدنية، ومرادف للسيادة الوطنية، وأعظم متغير في التجارة الدولية[2].

والنفط أيضاً داعم لاستقلال الدول المنتجة، ومساعد على استمرار تماسك بعض الدول وازدياد أهميتها السياسية، ومحول للكيانات الصغيرة إلى دول ذات وزن وثقل[3].

وللنفط عائدات ضخمة تشكل القسط الأكبر من العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية، وتؤثر في مجمل ميزان المدفوعات لكل دول العالم[4].

والصناعات النفطية هي أضخم أنواع الصناعات على مستوى العالم حيث تبلغ 11 ألف سلعة[5]، وتوظف ما لا يقل عن 12 مليون فرد في قطاعاتها الاستكشافية والإنتاجية والتكريرية والتسويقية والتوزيعية الواسعة[6].

ويمكن للنفط أن يساعد في حل أهم مشكلة تواجه العالم وهي الجوع

---

(1) حسين فهمي، إستراتيجية البترول، (لندن: المركز العربي للطباعة والنشر، 1981م)، ص7.

(2) هاني حبيب، النفط إستراتيجياً وأمنياً وعسكرياً وتنموياً- مصدر الثروة والطاقة والأزمات- خيار عربي، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006م)، الطبعة الأولى، ص 13.

(3) صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1973م)، ص 108.

(4) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م)، الطبعة الأولى، 74.

(5) عبد المنعم الزنابيلي، الحوار بين الشمال والجنوب، (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي،1981م)، ص 386.

(6) محمد السعيد إدريس، المرجع السابق.

والنقص الغذائي المتزايد نتيجة الارتفاع المستمر لعدد سكان الأرض وذلك بتحويله إلى مواد غذائية بدلاً من إحراقه[1].

وتظهر أهمية النفط كمصدر للطاقة بدخوله في منظومة أي عمل، حيث إن أي عمل فكرياً كان أم مادياً يحتاج لإنجازه إلى كمية ما من الطاقة[2].

وتزداد أهمية النفط بعجز بدائله عن الارتقاء إلى مستواه، وهو ما عبر عنه وزير البترول والثروة المعدنية السعودي أحمد زكي يماني بقوله: (يخطئ من يعتقد أن الطلب على النفط سينخفض، فسيبقى النفط أكثر شعبية من الفحم والطاقة النووية أو الشمسية لأنه أنظف من الفحم وأقل كلفة وخطراً من الطاقة النووية، لذا فإنه لن يكون هناك بديل للنفط لفترة طويلة قادمة)[3].

ولقد سمي القرن العشرون- وهو فترة الدراسة- بقرن النفط[4]، وهو القرن الذي شهد تطور السيارات والطائرات والسفن والبوارج العملاقة بهيئاتها الحديثة؛ فأصبح من يملك النفط يملك العالم؛ لأنه بفضله سيطر على البحر بسفنه والجو بطائراته والبر بسياراته، والأهم من هذا وذاك فإنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من النفط سيتحكم في قطاعات اقتصادية كاملة[5].

---

(1) عبد الرؤوف عز الدين، البترول العربي والسياسية الدولية، بحث في كتاب: القانون والعلوم السياسية، إعداد: مجموعة من الباحثين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972م)، الجزء الأول، ص 575.

(2) علي أحمد عتيقه، النفط والمصالح العربية: 1972- 1982م، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1987م)، ص 137.

(3) عالم النفط، المجلد 16، العدد 10، 18 أكتوبر 1987م، الكويت.

(4) عيد مسعود الجهني، صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي، (الرياض: مركز الخليج للطاقة والدراسات الإستراتيجية، 2000م)، الطبعة الأولى، ص 34.

(5) بوريس راتشكوف، النفط والسياسة الدولية، ترجمة: خضر زكريا، (بيروت: دار الفارابي،1974م)، ص 17.

وللنفط أهمية سياسية كبرى، ويكاد الساسة يجمعون على أنه المورد الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام[1].

والنفط هو الذهب المسال وترياق الحياة الذي تقوم بسببه الحروب طلباً له أو سعياً وراءه، وبسببه حارب الشقيق العربي شقيقه حتى وإن كان نفطياً مثله[2]!

وازدادت أهمية النفط عالمياً في أوائل القرن العشرين باتخاذ ونستون تشرشل قراراً عام 1910م باعتماد النفط بديلاً للفحم كوقود للأسطول البريطاني، وذلك وقت ما كان وزيراً للبحرية البريطانية قبل أن يصبح رئيساً للوزراء[3].

ثم قام عام 1914م باسم البحرية البريطانية بشراء 51٪ من أسهم شركة البترول الأنجلو فارسية، وقال معقباً على هذه الخطوة في مجلس الوزراء البريطاني: «أيها السادة إن الحرب قادمة، ويسرني إبلاغكم أننا سنفوز بها إذ تمتلك القوات البحرية لصاحب الجلالة مصادرها البترولية الخاصة بها»[4].

وفي ظل اشتعال الحرب العالمية الأولى وقعت بريطانيا وفرنسا في 16 مايو 1916م معاهدة سايكس بيكو التي ركزت بصفة أساسية على النفط في تقسيمها لمنطقة الشرق الأوسط[5].

---

(1) سمير التنير، مدخل إلى إستراتيجية النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981م)، ص12.

(2) عباس الطرابيلي، أزمة الخليج وإستراتيجية الأمن العربي، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 51.

(3) عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، 1992م)، الطبعة الأولى، ص 28.

(4) أحمد البار، المرجع السابق، ص 11.

(5) نتيل أر. شاروبي، البلدان العربية: البترول ومشاكل الاستقلال الاقتصادي، (موسكو: وكالة نوفوستي للنشر، 1973م)، ص 9-10.

وقد وصف كليمنصو- رئيس الوزراء الفرنسي في أثناء الحرب العالمية الأولى - دور النفط البارز في هذه الحرب بقوله: "إن كل قطرة من النفط تساوي قطرة من الدم"[1].

وظل النفط حتى نشوب الحرب الثانية التي عرفت بحرب الزيت[2] يمثل أهمية إستراتيجية كبرى بالنسبة للقطاع العسكري خاصة مع تقدم الأسلحة وتطورها[3].

واعتمدت هذه الحرب على النفط بشكل أساسي خاصة نفط الولايات المتحدة الأمريكية الذي دعم آلة الحرب بحوالي 90% من احتياجاتها النفطية، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي إيزنهاور بقوله: "لقد سبح الحلفاء نحو النصر على بحيرة من النفط"[4].

وهو المعنى نفسه الذي أكده رئيس الوزراء البريطاني إيدن في أثناء الحرب العالمية الثانية لرئيس الاتحاد السوفيتي- بعد الحرب- خروشوف: "يجب أن أكون صريحاً معك إلى حد الفظاظة فيما يتعلق بالبترول لأننا سنقاتل من أجله، فنحن لا نستطيع العيش دونه، ولن نسمح لأحد أن يميتنا خنقاً"[5].

ولقد خلق النفط قاعدة اقتصادية جديدة، وحوَّل الحياة من الغوص

---

(1) عيد مسعود الجهني، المرجع السابق، ص 34.

(2) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1953م)، ص 225.

(3) هوشانج أمير أحمدي، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد4، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996م)، الطبعة الأولى، ص 49.

(4) عيد مسعود الجهني، المرجع السابق، ص 42.

(5) دليل البترول العربي، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1965م)، ص16.

والرعي والزراعة إلى الاستيراد والتصدير على مستوى دولي، ومن ثم ارتفعت دخول الأفراد على مستوى العالم بشكل ضخم جداً[1].

ثم بدأ النفط يطرح نفسه على الصعيد العالمي على أنه موضوع أمني وعالمي وليس اقتصادياً فحسب، وأضحت متغيراته تؤثر على النظام الاقتصادي العالمي، فأصبح النفط هو الحد الفعلي لطبيعة السياسة الدولية، وأصبح أيضاً أمن العالم اليوم مرتبطا بتطورات عالم النفط[2].

فأسعار البترول تؤثر في استقرار العالم أجمع، فما إن تستقر حول مستوى معين ينام فيه العالم على حلم الوفرة البترولية، حتى يستيقظ فجأة ليجد أن الحلم تبخر، وأن إمدادات البترول صارت عاجزة عن الوفاء باحتياجات العالم عند السعر الذي اعتاده، ومن ثم تقفز الأسعار صادمة للعالم إلى مستوى أعلى فيما يسمى بقفزة الضفدع Frog Leap[3]؛ فعلى سبيل المثال كان سعر البرميل في الفترة ما بين 1960و1970م حوالي1,80 دولارا، ثم أصبح ثلاثة دولارات فيما بين عامى 1970 و1973م، وفي أكتوبر من السنة نفسها قفز إلى اثني عشر دولاراً، وناهز الأربعين دولاراً عقب الثورة الإسلامية الإيرانية بسنة أي عام 1980م، وبينما وصل إلى 28 دولاراً في النصف الأول من الثمانينيات انخفض عام 1986م إلى13 دولاراً، وقفز بعدها بعام واحد إلى 18 دولارا، واستقر

(1) Donald Hamley, The Trucial States, (London: George Allen and Unwin, 1970), P.225-226.

(2) عبد الجليل مرهون، المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية الإيرانية، شؤون الأوسط، العدد50، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، مارس1996م)، ص46- 47.

(3) حسين عبد الله، أسعار البترول وقفزة الضفدع، جريدة الأهرام، مصر، 4 سبتمبر 2004م.

على هذا السعر حتى عام 2000م حيث ارتفع إلى 25 دولاراً حتى عام الحرب على العراق 2003م، ومن يومها وهو في ارتفاع مستمر حتى تخطى حاجز الـ 100 دولار، لكن هذا لا يعني أن الدول المنتجة هي الرابح الوحيد من مسألة ارتفاع الأسعار هذه، فعلى العكس فربما كانت الدول المنتجة هي أكبر الخاسرين في مراحل كانت السيطرة فيها للشركات النفطية الأجنبية وحكوماتها باحتكارها عمليات الاستكشاف والإنتاج والتسويق وهي مراحل ما قبل المشاركة والمناصفة ثم التأميم[1].

ويبقى أن نؤكد أن النفط هو مورد ناضب لا يمكن الاعتماد عليه باطمئنان؛ سواء من قبل الدول المنتجة أو المستهلكة، فاستخراج برميل واحد يقلل من عدد البراميل التي يمكن استخراجها مستقبلاً[2].

نفط الخليج العربي:

قبل أن يغير النفط من منطقة الخليج العربي ويظهر أهميتها الإستراتيجية غيَّر من منطقة الشرق الأوسط، مما دفع البعض إلى وصف هذا التغير بالقول إن النفط جعل خريطة الشرق الأوسط تبدو أكبر من حجمها[3].

وقد بالغ بعض المؤرخين في وصف التغير الذي حدث في منطقة

---

(1) نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982م)، الطبعة الثانية، ص 34.

(2) Mohammed G. Rumaihi, Beyond Oil: Unity and Development in the Gulf, Translated by: James Dickins, (London: Al Saqi, 1986), P. 39.

(3) حسن الإبراهيم وآخران، جولة في السياسة الدولية، (الكويت: مؤسسة دار العلوم، 1978م)،ص38.

الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية إلى الحد الذي قرن هذا التغيير بالتغيير الذي حدث في هذه المنطقة نتيجة ظهور الإسلام، فهذا المؤرخ الفرنسي جورج كورم يقول: «عبر تاريخ القرون الأربعة عشر الأخيرة، كان تاريخ شبه الجزيرة العربية محكوماً بأمرين عظيمين هما ظهور النبي محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ آخر الأنبياء التوحيديين في مكة في القرن السابع، واكتشاف أضخم الموارد النفطية في القرن العشرين»[1].

فلقد غير النفط علاقات قانونية دولية، وأثار صراعات حدودية وثورات وانقلابات داخلية متعددة، وخلق تحالفات جديدة وفكك تحالفات قديمة، وهو ما زال يفعل ذلك حتى الوقت الحالي[2].

فحينما ظهر النفط في هذه المنطقة في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين لم يكن معظم الحدود السياسية فيها قد رسم بعد، كما أن الجزء المرسوم لم يكن قد أخذ حالته النهائية بعد، وبناء على ذلك أدى النفط دوره الكبير في بلورة أو إعادة الحدود السياسية[3].

وامتد تأثير النفط على الكيانات السياسية الموجودة في هذه المنطقة ليغير مجتمعاتها على جميع الصعد بعد أن ظهر كمحرك رئيسي وقوة فاعلة بها[4].

(1) Georges Corm, Le Proche- Orient Eclate, Série Historie Contemporaine, (Paris: La Découverte Maspero, 1983), P.75.

(2) محمد غانم الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، 52، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982م)، ص 242.

(3) عبد الجليل مرهون، نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، شؤون الأوسط، العدد12، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، سبتمبر وأكتوبر، 1992م)، ص47.

(4) Marry Louise, The Land and People of the Arabian Peninsula: Portrais of the Nations Services, (Philadelphia: Lippincot Co, 1977), P.140.

وتعدى تأثيره سياسات دول المنطقة وعلاقاتها المتداخلة ودخلها القومي وميزانياتها ليصل تأثيره إلى مجريات الأحداث اليومية[1].

ومن شدة تأثير النفط وثرواته على النظام الإقليمي الخليجي وصفه بعضهم بالنظام النفطي بدلاً من النظام الخليجي[2].

وقد أصبح النفط والنظام الإقليمي الخليجي في رأي هؤلاء وجهين لحقيقة واحدة، وأصبح أحدهما شرطاً للآخر، على اعتبار أن النظام الإقليمي الخليجي في جوهره ظاهرة نفطية[3].

لكن هذه الرؤية لم تجد صدى عند بعض مفكري ومؤرخي المنطقة، حيث يؤكدون أن الخليج ليس نفطاً فقط بل هو شعب وحضارة وثقافة لا يمكن تجاهلها[4].

وقد وصف كثير من المثقفين النقلة الكبيرة التي حدثت لدول المنطقة بظهور النفط بأنها حوّلت ثقافة اللؤلؤ إلى ثقافة الحقبة النفطية[5].

وفي حقيقة الأمر فإن دول النظام الإقليمي الخليجي دول نفطية، تمتلك

---

(1) محمد نصر مهنا، دليل الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، د. ت)، ص 585.

(2) أحمد يوسف أحمد وأحمد بهاء الدين: تحرير، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، سلسلة المستقبلات العربية البديلة، رقم7، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985م)، ص 45.

(3) عبد الخالق عبد الله، النفط والنظام الإقليمي الخليجي، المستقبل العربي، العدد 181، السنة16، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1994م)، ص8.

(4) محمد غانم الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1983م).

(5) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938- 1971م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م)، الطبعة الثانية، ص 64.

أكبر الاحتياطات النفطية التي تم اكتشافها حتى الآن على مستوى العالم، وتبيع أكبر كمية من النفط المتداول تجارياً، وتصدر أكبر قدر منه، وهي قادرة فيما بينها على أن تنتج أكثر مما تنتجه باقي دول العالم النفطية، لكن الخليج إذا كان غنياً بالنفط فإنه في الوقت ذاته غني أيضا بالصراعات النشطة والكامنة[1].

وهذه الصراعات أو المشكلات ليست فقط بين دول الخليج لكنها داخل هذه الدول أيضاً، فلقد ظهر عديد من الأمراض الاجتماعية في مجتمعات المنطقة كالبطالة المقنعة والنفاق الاجتماعي والواسطة والفساد الإداري[2].

وجاءت العمالة الوافدة الأجنبية سواء في شركات النفط العاملة بالمنطقة أو في سائر مجالات الحياة الأخرى التي جدت باستثمار عوائد النفط في التنمية والتحديث بتأثيرين مختلفين؛ أحدهما سلبي فيما جلبته من عادات لا تناسب منظومة القيم الثابتة في المنطقة، والآخر إيجابي تمثل في نقل حضارة هذه المجتمعات التي أفادت بجوانبها الإيجابية في معرفة علومها وثقافتها[3].

كما تبلورت نتيجة التغيرات الاجتماعية الناجمة عن ثروات النفط

(1) روح الله رمضاني، مضيق هرمز، (بيروت: الحقيقة برس، 1988م)، ص10.
(2) عبد المالك خلف التميمي، أمراض العصر النفطي، سلسلة مقالات ماذا فعل النفط بنا؟، رقم10، مجلة الكويت، العدد 264، (الكويت: وزارة الإعلام، أكتوبر 2005م)، ص12-15.
(3) Levon H. Melikian, "Gulf Reaction to Western Culture Pressures", in: the Arab Gulf and the West, editor: B. R. Pridham, (London: Center for Arab Gulf Studies- University of Exter, 1958), P. 208.

تيارات ثقافية جديدة أكدت الأصالة والقيم القديمة، ووضعت سياسات متوازنة للتحديث والإصلاح[1].

كما لعبت التيارات الثقافية الآتية من خارج المنطقة، وخاصة من المشرق العربي دوراً كبيراً في مساعدة دول الخليج في مساعيها نحو الإصلاح[2].

ولقد بدأ الاهتمام الأجنبي بنفط الخليج منذ عام 1871م عندما وصلت إلى العراق بعثة ألمانية بهدف القيام ببعض البحوث الجيولوجية استنتجت بعدها وجود النفط في العراق بكميات وفيرة، ثم توالت على العراق بعثات جيولوجية ألمانية أكدت أن العراق يعوم على بحيرة من النفط[3].

وفي عام 1872م حصل البارون جوليوس رويتر البريطاني على امتياز لاستغلال كافة المعادن الإيرانية في كل أرجاء البلاد، منحه له الإمبراطور الإيراني ناصر الدين شاه، لكن هذا الامتياز ألغي ثم جدد مرة أخرى عام 1889م لكنه لم يحقق أية نتائج فألغي بعد عشر سنوات[4].

---

(1) أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة، رقم 57، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982م)، ص 111.

(2) إبراهيم محمد شهداد، شركات النفط وعلاقتها بدول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام 1973م، رسالة ماجستير، (القاهرة: كلية البنات، جامعة عين شمس، قسم التاريخ،1984م)، ص 403.

(3) محمد جواد العبوسي، البترول في البلاد العربية، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية،1956م)، ص 4.

(4) محسن محمد، حرب البترول: المحاضر السرية لوزراء البترول العرب، كتاب الإذاعة والتليفزيون، (القاهرة: مجلة الإذاعة والتليفزيون، 1974م)، ص 369.

ثم تم التوقيع على أول امتياز نفطي في إيران بين الحكومة الإيرانية والبريطاني الأسترالي وليام دارسي سنة 1901م[1].

وبعدها اكتشف النفط في إيران عام 1908م ثم البحرين سنة 1928م، وهي أول دولة خليجية عربية يكتشف فيها النفط[2]، وإن كانت أقل دول مجلس التعاون الخليجي إنتاجاً واحتياطاً وإيراداً.

ومنذ هذا التاريخ أصبحت المنطقة ميداناً لصراع الشركات الأوربية وحكوماتها، وكان الصراع الأمريكي البريطاني أشدها ضراوة[*].

ولقد سيطرت على كافة امتيازات العالم مجموعة شركات عرفت بالشقيقات السبع Seven Sisters أو السبعة الكبار Seven Majors، وهي[3]:

- شركة ستاندارد أويل أوف نيوجيرسي «أمريكية».
- شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا «أمريكية».
- شركة موبيل أويل «أمريكية».
- شركة جالف أويل كوربوريشين «أمريكية».

---

(1) Stephen Longrig, Oil in the Middle East, (London: Oxford University Press, 1968), P.17-18.

(2) Malcolm B. Russell, The Middle East and South Asia, The World Today Series, 23 rd Annual Edition, (Washington: Stryker- post Publication, 1989), P. VI.

(*) حول التنافس الأمريكي البريطاني للحصول على امتيازات منطقة الخليج انظر: طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1982م).

(3) اليكسي فاسيليف، المرجع السابق، ص 17- 18.

- شركة تيكساكو أويل «أمريكية».

- شركة رويال داتش شيل«هولندية- بريطانية».

- شركة بريتيش بتروليوم «بريطانية».

وفيما بعد تغير اسم شركة ستاندارد أويل أوف نيو جرسي إلى شركة إكسون، وشركة استاندارد أويل أوف كاليفورنيا إلى شيفرون(1).

وكانت هذه الشركات تفاوض الحكومات على قدم المساواة وكأنها حكومات مثلها، وتوقع العقود وكأنها دول، بل إن ميزانياتها كانت أكبر من ميزانيات هذه الدول، ولقد وصل الأمر بهذه الشركات في أوائل سبعينيات القرن العشرين إلى أن أصبح في يدها(2):

- 80٪ من إنتاج النفط الخام بأمريكا والدول غير الشيوعية.

- 70٪ من معامل تكرير العالم.

- 50٪ من الإدارة المباشرة وغير المباشرة لناقلات البترول على مستوى العالم.

- 64٪ من مبيعات نفط العالم.

- 50 مليار جنيه إسترليني رؤوس أموال.

- 4 مليار جنيه إسترليني صافي أرباح سنوياً(*).

(1) محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص 25.

(2) محسن محمد، المرجع السابق، ص 29، 30.

(*) للمزيد حول الشركات السبع الكبار انظر: راشد البراوي، حرب البترول في العالم، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968م)، الطبعة الأولى.

وتبقى مجموعة حقائق تتعلق بالخليج منها:

- مساحة دول الخليج 4,5 مليون كم2، بما يساوي 4% من مساحة العالم، ويحوي الخليج أكبر حقول الإنتاج في العالم[1].
- استهلاك دول مجلس التعاون الخليجي من نفطها لا يتجاوز 10% من إنتاجها النفطي، والباقي فائض للتصدير[2].
- **يتميز نفط الخليج بالغزارة وسهولة الاستخراج وقلة تكاليف الاستخراج وقلة عمق الآبار وجودة النفط (انخفاض نسبة الكبريت) وتوسط موقع الآبار بالنسبة للعالم وضخامة الاحتياطي.**
- **معدل النمو** في استهلاك الطاقة للدول العربية المصدرة **للنفط، ومنها منطقة** الخليج العربي، في تناقص حيث بلغ 7,6% فيما بين عامي 1970- 1980م، و6,4% من عام 1980م إلى 1990م و4% من1990: 2000م[3].
- ارتفعت إيرادات النفط العربية ومنها إيرادات النفط الخليجية بشكل مذهل، فقد بلغت[4]:
  - 14 مليار دولار في عام 1972م .
  - 75 مليار دولار في عام 1974م.

---

(1) عبد الله العنزي، أمن الخليج العربي: دراسة في الأسباب والمعطيات، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83، السنة 21، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، خريف 1996م)، ص 220.

(2) محمد عبد الغني سعودي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي: مقوماته - إنجازاته- معوقاته، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 70، السنة 18، (الكويت: مجلس النشر العلمي- جامعة الكويت، يوليو 1993م)، ص 154.

(3) إبراهيم إبراهيم، مشاكل الطاقة في الأقطار العربية المصدرة للبترول، النفط والتعاون العربي، المجلد9، العدد4، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول- أوابك-1983م)، ص 54.

(4) حسين عبد الله، حرب أكتوبر والسيادة الوطنية على البترول، جريدة الأهرام، مصر، 9 أكتوبر 2007م.

- 91 مليار دولار في عام 1977م.

- 146 مليار دولار في عام 1979م.

- 213 مليار دولار في عام 1980م.

- في أوائل الثمانينيات مثّل إنتاج الخليج من النفط ثلثي إنتاج منظمة الأوبك، ونصف كمية النفط المبيع في الأسواق العالمية[1] حيث شكلت الإحصاءات النفطية الخليجية في أثناء الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م) ما يلي[2]:

* 60٪ من احتياطي نفط العالم.

* 90٪ من حاجة اليابان للنفط.

* 70٪ من استهلاك دول السوق الأوربية المشتركة.

* 22٪ من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية.

* 20٪ من استهلاك العالم أجمع.

- في منتصف الثمانينيات وتحديداً عام 1985 شكل نفط الخليج نسبة 4 , 17٪ من إجمالي نفط العالم[3].

- قبل الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس سنة 1990م، بلغت نسبة الاحتياطي النفطي المسجل للخليج لاحتياطات العالم 64٪، علماً

(1) عبد المجيد فريد وآخرون، النفط والأمن في الخليج العربي، (بيروت: مركز الدراسات العربية ودار الآفاق الجديدة، 1982م)، الطبعة الأولى، ص 9.

(2) عيد مسعود الجهني، المرجع السابق، ص 50-51.

(3)International Statistics Report, Energy Information Administration, (Washington, D.C: U.S Government Printing Office, 1994), P.9.

بأن احتياطي الاتحاد السوفيتي وقتها بلغ 6% واحتياطي الولايات المتحدة الأمريكية 3% فقط[1].

- اختلفت عائدات نفط الخليج وتنوعت تبعاً لأربع مراحل نفطية مرت بها المنطقة هي[2]:

* 1930- 1950م: كانت المنطقة تحصل على حد أدنى من الربح وحصة من الأرباح الموزعة على المساهمين بما ساوي في بعض الأحيان أربعة شلنات فقط للطن.

* 1950- 1960م:حصلت على نصف صافي الدخل مع الشركات المنتجة.

* 1960- 1973م: زادت العائدات بعد الاتفاقيات الجديدة لتوزيع العائدات في ظل الأوبك، واستفادت من قفزة أكتوبر 1973م الهائلة.

* 1974-1990م: زادت بعد التأميم الكامل والثورة السعرية، ثم انهارت عقب الأزمات السعرية المتوالية من1982-1990م.

الكويت والنفط:

كانت الكويت كسائر أقطار المنطقة لا تستطيع الاعتماد على الزراعة مورداً اقتصادياً، وذلك لظروف المنطقة الطبيعية[3].

فقبل اكتشاف النفط كان الكويتيون يعيشون كباقي شعوب شواطئ الخليج العربي على صيد الأسماك وبناء السفن الشراعية والتجارة[4].

---

(1) John King, The Gulf War, (England: Wayland, 1991), P. 20.

(2) محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996م)، الطبعة الأولى، ص 333 - 334.

(3) Hassan Ali Al Ebraheem, Kuwait and the Gulf States: Small States and the International System, (London: Crom Helm, 1984) P.91.

(4) نجلاء عز الدين، العالم العربي، (القاهرة: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1962م)، الطبعة الثانية، ص 291.

ولم يجد الأهالي غير البحر ليتجهوا إليه، فلا وجود للمياه العذبة لزراعة الأراضي الصحراوية، ومهما قيل عن صلاحية أرض الكويت للزراعة فإن ندرة المياه كانت دوماً عائقاً دون تحقيق ذلك. لكن موردها الأساسي كان اللؤلؤ، يضاف إليه النقل التجاري بواسطة السفن الشراعية[1] *.

ويمكننا أن نضيف إلى ما سبق عاملين آخرين ساعدا في تنمية موارد الكويت الاقتصادية قبل اكتشاف النفط هما: وقوعها في منتهى خليج عميق يصلح لرسو السفن الكبيرة، واستخدام مناطق شمال الجزيرة العربية لها ميناء اتصال بالعالم الخارجي[2].

وبظهور النفط أصبح لدى الكويت، شأنها في ذلك شأن سائر الكيانات بالنظام الإقليمي الخليجي، القدرة على مواجهة القوى الكبرى المجاورة، ولم تعد في حاجة إلى الاحتماء بقوة إقليمية لمواجهة أخرى[3].

كما ساعدها اكتشاف النفط مبكراً قبل استقلالها على زيادة قدرتها على التحديث العلمي والتطوير، حيث خرجت بريطانيا من هذه المنطقة

---

(1) نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914- 1939م، 1973، ص 255.

(*) حول هذا الموضوع بتوسع- حياة الكويتيين قبل النفط- انظر: س. ستانلي. ج. ماليري، الكويت قبل النفط، مذكرات الطبيب في البحرين والكويت 1907- 1947م، ترجمة وتقديم: محمد غانم الرميحي، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1997م)، الطبعة الثانية.

(2) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة1990- 1991م، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1991م)، ص175.

(3) David Vital, The Inequality of States: A Study of the Small Power in International Relations, (Oxford: Clarendon Press, 1967), P.1.

دون أن تهتم بإنشاء المدارس والجامعات والمعاهد لإعداد الأفراد المؤهلين للقيام بأعباء الإدارة والإنتاج[1](*).

وكانت بريطانيا تهتم بكسب أكبر قدر ممكن من نفط الكويت وعائداته، مع محاولاتها الدؤوبة السيطرة الكاملة على هذا القطاع الذي كان مهما جداً بالنسبة إليها، حيث كانت تأخذ 40% من احتياجاتها النفطية من الكويت[2].

وقد علقت إحدى الجرائد البريطانية على هذه المسألة بقولها: "إن سيارتين من كل ثلاث سيارات في بريطانيا تسير ببترول الكويت"[3].

وقد واجهت بريطانيا في سبيل هذا كله صعوبات كثيرة يأتي على رأسها المشروعات والخطط الأمريكية التي وجهت إلى الكويت- في هذه الأثناء- بعد أن غدت الإقليم الثاني الساخن في الخليج غداة اكتشاف النفط بها بعد البحرين[4].

وقد أضحى النفط المصدر الأساسي للدخل القومي الكويتي، منذ أن

---

(1) خير الدين حسيب وآخرون، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيار، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988م)، ص 122.

(*) للمزيد حول التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لاكتشاف النفط في الكويت. انظر بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي (1913-1961م)، 1972م.

(2) دليل البترول العربي، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1965م)، ص 18.

(3) Daily Express, London, 27 June 1961.

(4) كولين كامبل وآخرون، نهاية عصر البترول- التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل- ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، رقم 307، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر 2004م)، ص 161.

صدرت الكويت أول شحنة نفط في يونيو 1946م[1]. حيث يشكل النفط أكثر من ثلاثة أرباع الدخل القومي الكويتي في المتوسط، ولديها احتياطي ضخم يكفي لـ 100 عام. كما أن استهلاك الكويت من النفط محلياً ضعيف للغاية، ولا يشكل خطراً على ثروتها إذا قورن بما تمتلكه.

ويمثل النفط أكثر من 85% من صادرات الكويت[2]. وقطاع النفط هو القطاع المسيطر على الاقتصاد الكويتي، ويشكل العائد من إنتاج النفط وتسويقه قرابة 95% من واردات الميزانية العامة للدولة[3].

وقد تضاعف إنتاج البترول خلال عشرين سنة (1946- 1966م) بمقدار 180 ضعفاً، وقفزت الإيرادات من 60 مليون دينار عام 1953م إلى أكثر من 260 مليون دينار عام 1966م، ثم إلى مستوى خيالي بلغ 2040مليون دينار في يناير 1974م[4](*).

ويتميز نفط الكويت بخصائص عدة؛ أهمها رخص تكلفة استخراجه، حيث تراوحت كلفة استخراج البرميل الواحد- منتصف السبعينيات على سبيل المثال- ما بين 5 إلى 6 سنتات، في وقت بلغت فيه 50 سنتاً في

---

(1) الطاقة في الوطن العربي، الجزء الرابع، (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1980م)، ص 254.

(2) محمد عبد الغني سعودي، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 20، السنة5، (الكويت: مجلس النشر العلمي- جامعة الكويت، أكتوبر 1979م)، ص 19.

(3) هاني حبيب، المرجع السابق، ص 261.

(4) محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، (بيروت: دار الجديد،1995م)، الطبعة الرابعة، ص 39.

(*) جدول عائدات الكويت من النفط 1965- 1984م، بالقسم الخاص بالملاحق، رقم 1.

فنزويلا وثلاثة دولارات في الولايات المتحدة الأمريكية وبحر الشمال[1]، والغزارة وغنى الحقول ووفرة ما تنتجه البئر الواحدة، وقرب الحقول من مواني الشحن والتصدير[2]، وعدم احتياج النفط إلى روافع أو جواذب، حيث يخرج مضغوطاً ضغطاً ذاتياً، كما أنه لا توجد أية صعوبة في نقل النفط من الآبار إلى المواني، حيث يرتفع سطح الكويت عن سطح البحر ارتفاعاً تدريجياً على شكل تموجات خفيفة متباعدة، وبحيث لا تشكل إلا منحدراً واحداً يصل حقل النفط بالساحل ويرتفع عنه بنحو 400 قدم، فيكفي أن تفتح صنابير الأنابيب الضخمة الممدودة إلى الساحل فيتدفق منها النفط إلى البواخر بأقل مجهود[3].

ويتجه النفط الكويتي إلى مناطق عدة في العالم، أولها منطقة آسيا الوسطى والشرق الأقصى تليها أوروبا الغربية ثم أمريكا اللاتينية تليها الشمالية والشرق الأوسط ثم شرق أوروبا وإفريقيا، وعلى رأس الدول المستوردة للنفط الكويتي تأتي اليابان وتايوان ثم كوريا الجنوبية وهولندا وماليزيا وسنغافورة والمملكة المتحدة وفرنسا[4].

وقد كانت الكويت أول دولة نفطية في الشرق تستخدم عوائد النفط

---

(1) نظرة إلى دور إيران في الخليج العربي، مجلة الاتحاد، (الكويت: الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، مارس 1976م)، ص7.

(2) عزيز محمد حبيب ونجيب محمد حبيب، الكويت ونهضتها الحديثة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1973م)، ص 50.

(3) أحمد الشرباصي، أيام الكويت (القاهرة: دار الكتاب العربي، د. ت)، ص 52.

(4) يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية ودراسة قانونية سياسية اقتصادية، (الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع، 1988م)، الطبعة الثانية، ص 309.

في الاستثمار خارجياً، حيث قامت بشراء شبكات توزيع للنفط في أوروبا، وشركات هندسة بترولية في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ونجحت الكويت في بناء إمبراطورية مالية متميزة باستثماراتها في بريطانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا، حتى لقبت بالمقتنص الجريء[2].

وقد هدفت الكويت من سياستها هذه إلى أن تستعد لليوم الذي قد تضطر فيه للعيش دون الاعتماد على النفط وحده[3](*).

ولقد مر النشاط الاستكشافي في الكويت بأربع مراحل رئيسة هي[4](**):

مرحلة1913-1935م:وهي مرحلة المسوحات الجيولوجية، وهي التي سبقت الاكتشافات النفطية الأولى.

مرحلة1935-1960م: مرحلة الاكتشافات الكبيرة، وتضمنت أهم الحقول كالبرقان والأحمدي والروضتين وغيرها.

---

(1) David Fowler and Gwilym Roberts, Built by Oil, (London: Ithaca Press,1995), P. 99.

(2) بشارة خضر، المرجع السابق، ص 272- 277.

(3) روبرت ليسي، المملكة، ترجمة: دهام موسى العطاونة، (لندن: مطبوعات دهام موسى العطاونة، 1987م)، ص 380.

(*) لمزيد من التفصيل حول استثمارات الكويت الخارجية انظر:
W. Khoujam and P.G. Sadler, The Economy of Kuwait: Development and Role, in: International Finance, (London: Macmillan, 1979).

(4) التنقيب عن البترول في الوطن العربي، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للتبرول "أوابك"، 1989م)، الطبعة الثانية، ص 147، 148.

(**)سيأتي شرح كافة المراحل بالتفصيل داخل الفصول الثلاثة القادمة.

مرحلة1960-1975م:وهي فترة التطور في تقنيات الجيوفيزياء والحفر، واكتشف في أثنائها حقلا المناقيش وأم قدير.

مـرحلة1976-1987م: وهي المرحلة التي شـهـدت اختـبـار التكوينات العميقة التي وصلت إلى عمق 5000-6000متر وارتفعت نتيجة لها الاحتياطات المؤكدة إلى 94,5مليار برميل نهاية عام 1987م.

وتنقسم حقول الكويت إلى مجموعات أربع هي(*):

-**الحقول الشمالية**: تشمل ثلاثة حقول رئيسية تقع على محور واحد مواز للساحل، ومركزها حقل الروضتين ومن حوله حقول الصابرية وبحرة ومطربة.

- **الحقول الجنوبية**: أقدم الحقول وأغزرها، وتكون جميعاً دائرة نواتها حقل البرقان وتضم حقول الأحمدي والمقوع والمناقيش وأم قدير.

- **حقول المنطقة المحايدة البرية بين الكويت والسعودية**: من أهم حقولها الوفرة وأم قدير الجنوبية وفوارس الجنوبية.

- **حقول المنطقة المحايدة البحرية بين الكويت والسعودية**: تضم حقول الخفجي والحوت والدرة[1].

وتمتلك الكويت ثلاث مصاف للبترول هي:

- **مصفاة ميناء الأحمدي**: أنشئت عام 1949م، وطاقتها 300,000 برميل يومياً.

(*) انظر خريطة حقول البترول الكويتية ومصافي البترول والموانئ بالملاحق، رقم 2.

(1) سمير أحمد عوض، الثروة المعدنية في العالم العربي- دراسة جيولوجية، (الرياض: دار المريخ، 1986م)، ص 265 - 267.

- **مصفاة ميناء عبد الله** : أنشئت عام 1958م، وطاقتها 100,000 برميل يومياً.
- **مصفاة ميناء الشعيبة** : أنشئت عام 1968م، وطاقتها 95,000 برميل يومياً.

وتتشكل مؤسسات صناعة النفط في الكويت من أجهزة رئيسة هي(*):

- المجلس الأعلى للبترول.
- وزارة الطاقة.
- مؤسسة البترول الكويتية.
- شركة نفط الكويت.
- شركة البترول الوطنية الكويتية.
- شركة صناعة البتروكيماويات البترولية.
- شركة ناقلات النفط الكويتية.
- الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود.
- الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية.
- الشركة الكويتية لنفط الخليج.
- شركة البترول الكويتية العالمية- أسست في لندن عام 1983م[1].

ويمكننا أن نوجز الملامح العامة للسياسة البترولية الكويتية في نقاط محددة هي:

(*) للمزيد انظر: نفط الكويت: حقائق وأرقام 2004م، (الكويت: وزارة الطاقة- النفط،2004م).

(1) K.L. Chanchreek, The Gulf War: Aglobal Crisis- Causes and Fature Effects, (Delhi: H.K Publishers and Distributor, 1991), P.22.

- المحافظة على الثروة البترولية بتأكيد سيطرة الدولة عليها وفقاً للمصالح القومية.
- استغلال الموارد البترولية لأطول فترة ممكنة، والحيلولة دون استنزافها لضمان مستقبل الأجيال القادمة.
- تنمية الاحتياطي النفطي بدفع النشاطات الاستكشافية وتشجيعها، وتطبيق أحدث الأساليب التقنية، مع الاهتمام الدائم بإجراء المسوحات الجيولوجية.
- تحديد سقف لإنتاج النفط، تراوح في فترات متباعدة ما بين 1,5 : 3 مليون برميل يومياً.
- تسعير الطاقة على المستوى المحلي بشكل يحقق التوازن بين ما يدفعه المستهلك ودخله.
- تصنيع أكبر قدر من الإنتاج النفطي داخل الكويت وتكريره ثم تسويقه، والتوسع في إنشاء المصافي تحقيقاً لهذا الهدف.

وتأكيداً لاهتمام الحكومة الكويتية بالنفط عقب الاستقلال في يونيو1961م، ضمت منصبي وزير الخارجية ووزير النفط وجمعتهما في حقيبة واحدة في التشكيل الوزاري الخامس الذي بدأ عمله في4 من ديسمبر1965م، حيث كان وزير الخارجية - آنذاك - الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في الوقت ذاته وزير المالية والنفط بالوكالة(*).

ولقد كان النفط سبباً في بروز الكويت على الخريطة الدولية منذ بدأت تصديره بشكل تجاري عام 1946م، ومرت الكويت بمراحل متعاقبة متطورة كانت أهم ملامحها أن أصبحت الكويت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية

(*) انظر أسماء الوزراء الكويتيين الذين ترأسوا وزارة النفط الكويتية منذ عام 1965م حتى الغزو العراقي عام 1990م بالجزء الخاص بالملاحق، رقم 3.

وتحديداً منذ عام1946م أحد أهم المصدرين للبترول على مستوى العالم[1]. ثم أصبحت الحصن الأساسي لمنطقة الإسترليني في الشرق الأوسط نتيجة زيادة كميات الأموال المكتسبة من شركات النفط البريطانية العاملة فيها أواسط القرن العشرين[2]. فوصفت بأنها الغرب الأوسط في بلاد الشرق الأوسط تصويراً للتقدم الرهيب الحادث فيها عقب هبوط الثروة الجديدة الناجمة عن تفجر أراضيها بالبترول. وأصبحت عام 1955م أكبر منتج للبترول في الشرق الأوسط[3]. ثم أضحت أوائل الستينيات رابع أكبر منتج للنفط في العالم[4]. ووصل دخل الفرد في الكويت عام 1965م إلى 3184 دولاراً سنوياً حيث احتلت المركز الأول على مستوى العالم متقدمة على الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ دخل الفرد فيها 2893 دولاراً وسويسرا 1928 دولاراً[5].

وقد بلغت نسبة الزيادة في إنتاج النفط سنوياً في الكويت عام 1966م رقما قياسياً قدر وقتها بـ 6, 7%[6]. فاحتلت المرتبة الثانية على مستوى العالم عام 1967م من حيث الاحتياطي النفطي الذي وصل وقتها إلى 70 مليار برميل[7]. ونتيجة لذلك بلغت مدخولات النفط

---

(1) Peter Mansfield, Kuwait: Vanguard of the Gulf, (Sydney: Hutchinson, 1990), First Published, P. 38.

(2) John Marlowe, the Persain Gulf in the 20th Century, (London, 1962),P.135.

(3) عبد العزيز أحمد الخطيب: النفط في الكويت- مقتطفات من جريدة الكويت اليوم1954-1961م، تحرير ومراجعة: حسن أبو العينين، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1998م)، ص 228.

(4) New York Times, 30 june,1961.

(5) جريدة الأهرام، مصر، 31 أكتوبر 1967م.

(6) H.V.F Winston and Zahra Freeth, Kuwait: Prospect and Reality, (London: George Allen and Unwin LTD, 1972), First Published, P.198.

(7) سمير التنير، المرجع السابق، ص 53.

في الإيرادات الحكومية الكويتية أعلى نسبة لها في السنة المالية 1975/ 1976م، حيث بلغت 97,1%، بينما بلغت أدنى نسبة لها 57% عام 1991/ 1992م نتيجة لتوقف إنتاج النفط في أثناء الاحتلال العراقي[1]، وفي عام 1977م تبوأت الكويت منزلة أغنى دول العالم واستمرت أربعة أعوام متتالية حتى عام 1981م، والسبب- دون شك- يعود إلى النفط[2]، وقبل العدوان العراقي على الكويت عام 1990م كانت الكويت تمتلك12% من إجمالي احتياطي العالم[3].

ولكل ما سبق جعل النفط من الكويت مركزاً لزلزال هز العالم عدة شهور عقب الغزو العراقي لها عام 1990م[4]، وقامت الحرب بسببه بين أطراف ثلاثة يجمعهم هذا النفط هم مالكه (الكويت) والمطالب به - دون وجه حق (العراق) - والمستفيد الذي يعرف قيمته (الولايات المتحدة الأمريكية والغرب)[5].

---

(1) عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات، (1994)م، الطبعة الثانية، ص 275.

(2) S.H. Amin, Political and Strategic Issues in the Persian - Arabian Gulf, P.10.

(3) محمد نصر مهنا، الكويت: التاريخ- السياسة- التحديث، ص 26.

(4) مارسيل سيل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة: حسن نافعة، سلسلة دراسات أزمة الخليج، رقم4، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع دار سعاد الصباح بالكويت والقاهرة، 1992م)، الطبعة الأولى، ص 58.

(5) عبد المنعم سعيد، حرب الخليج والفكر العربي، دراسة نقدية لكتاب محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، (القاهرة: دار الشروق، 1993م)، الطبعة الأولى، ص73.



الباب الأول

نفط الكويت

(1911 - 1990 م)

- الفصل الأول: من التفاوض إلى منح الإمتياز (1911 – 1934م)
- الفصل الثاني: من منح الإمتياز إلى الإستقلال (1934 – 1966م)
- الفصل الثالث: من الإستقلال إلى الغزو العراقي (1961 – 1991م)



الفصل الأول

من التفاوض إلى منح الامتياز

1911 - 1934 م



بداية الاهتمام بنفط الكويت:

ورد أول اهتمام بنفط الكويت في رسالة بعث بها مدير شركة النفط الأنجلو فارسية إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج في الثالث من نوفمبر 1911م، يخبره فيها أن هناك أخبارا عن أحد موظفي الشركة السابقين يسعى حالياً لإقناع شركة شل الهولندية للنفط بضرورة السعي للحصول على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت(1).

وفي ذلك الخطاب طلب مدير الشركة إلى المقيم السياسي الاستفسار عن إمكانية الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في الكويت من شيخها مبارك الصباح، ويرجوه في حال إمكانية تحقيق هذا الطلب أن يسأله نيابة عنه عن مدى إمكانية الحصول على رخصة تنقيب، فأجاب المقيم السياسي بأن الأحوال في المنطقة بالغة الاضطراب، مما يجعل تقديم هذا الطلب أمراً غير مناسب(2).

ويعدّ هذا الخطاب بمثابة طلب تصريح من الحكومة البريطانية للشركة في التفاوض بشأن الحصول على الامتياز، وجاء الرد البريطاني الرسمي بمثابة الرفض(3).

---

(1) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م)، ص 178- 179.

(2) أرتشيبالد هـ. ت تشيزهولم، الاتفاقية الأولى لامتياز النفط الكويتي: سجل المفاوضات1911-1934م، ترجمة: حاتم عبد الغني، (الكويت: وزارة الإعلام، 1975م)، ص15 وانظر النسخة الإنجليزية:

Chisholm A. H.T, The First Kuwait Oil Concession, (London: Frank Cass, 1975).

(3) Gordan Robison, Arab Gulf States, (Australia: Lonely Planet Publications, 1996), Second Edition, P. 128.

وفي العام التالي 1912م قامت البعثة البحرية الملكية بأول مسح جيولوجي في الكويت، وعثرت خلاله على تسربات سطحية نفطية غازية في منطقتي بحره وبرقان[1]. وكان هذا المسح بهدف تقييم إمكانات الكويت النفطية[2].

وتلا ذلك إجراء عدة مسوحات جيولوجية أعوام 1917، 1924، 1932، 1934م[3].

وشهدت فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى محاولات حثيثة من جانب الرأسماليين البريطانيين الذين عقدوا الآمال العراض على اكتشاف البترول في إمارة الكويت[4]، ففي منتصف يوليو 1913م شهد مجلس العموم البريطاني مناقشات صاخبة حول حاجة بريطانيا الشديدة إلى النفط[5]، وفي هذه الأثناء كانت بريطانيا قد احتكرت كافة المصالح الحيوية في الكويت، ولم يتبق لها سوى البترول، وحينما ظهرت إمكانيات وجوده في الكويت، سعت بريطانيا للحصول على تعهد من شيخها بشأنه دون التقيد بالاتفاقية الإنجليزية التركية[6].

---

(1) مجلة الكويت، العدد 262، أغسطس 2005م، (الكويت: وزارة الإعلام)، ص8.

(2) التنقيب عن البترول في الوطن العربي، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1996م)، الطبعة الثالثة، ص 162.

(3) مجلة الكويت، المرجع السابق.

(4) قدري قلعجي، الخليج العربي، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992م)، الطبعة الثانية، ص 568.

(5) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (الكويت: ذات السلاسل، 1988م)، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ص 78.

(6) ميمونة خليفة العذبي الصباح، الكويت في الإتفاقية الإنجليزية التركية لعام 1913م،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1992م)، سلسلة الدراسات الخاصة، رقم 54، ص41، 42.

وبدأت بريطانيا في سياسة الضغط على حكام المنطقة للتوقيع على معاهدات أعطتها حق احتكار امتيازات النفط في أراضيها[1].

ففي منتصف أكتوبر 1913م كتب السيربيرسي كوكس رسالة إلى الشيخ مبارك الصباح يبلغه فيها بقدوم بعثة الأدميرال سليد، التي ستقوم بالتنقيب عن النفط في الكويت، ويطلب منه عدم منح امتياز خاص بالنفط لأي شخص لا تختاره الحكومة البريطانية أو توصي به[2].

ورد الشيخ مبارك على رسالة كوكس في 27 أكتوبر 1913م برسالة إيجابية، يوافق فيها على طلباته[3]. حيث تعهد بألا يمنح عقد امتياز التنقيب عن النفط في الكويت إلا لمن تعينه الحكومة البريطانية[4]. وألا يتم التعاون مع أي شخص باستثناء الشخص الموافق عليه من قبل الحكومة البريطانية[5].

وفي خطابه أيضاً عرض الشيخ مبارك المساعدة بأبناء الكويت الذين قال عنهم إنهم في خدمة الأدميرال سليد لكي يشاهد مكان الزيت في منطقة البرقان[6]. وتعهد بأن يقوم بإرشاد البريطانيين إلى مكان النفط في هذه المنطقة[7].

---

(1) Hassan Hamdan Al. Hakim, The GCC States in an Unstable World: Foreign Policy Dilemmas of Small States, (London: Al Saqi Books,1994), P.36.

(2) أحمد عبد الله العلي وشوقي زيدان الجوهري، الكويت تاريخ وحضارة، 2002م، ص68.

(3) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي- دراسة لتاريخ الإمارات 1914- 1945م، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1993م)، ص 449.

(4) عثمان عبد الملك الصالح، النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، 1989م، ص60.

(5) Benjamin Shwadram, The Middle East: Oil and the Great Powers, (New York: Frederick A. Praeger, 1956), Second Edition, P.384.

(6) Hassan Ali Al Ebraheem, Kuwait: A Political Study, (Kuwait: Kuwait University, 1975), P. 77.

(7)بدر الدين عباس الخصوصي: دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي1913- 1961م، 1972م، ص 291.

وهكذا تمكنت السلطات البريطانية من الانفراد بامتياز التنقيب عن النفط في الكويت من خلال معاهدة عرفت في حينها باسم (اتفاقية الزيت)[1].

وبعد كل هذه المباحثات والمراسلات وصلت البعثة بالفعل إلى الكويت، وباشرت عملها في الفترة من 11 إلى 15 نوفمبر 1913م، وأكدت في تقريرها وجود رشحات من الزفت في ذات المنطقة.

وفي فبراير 1914م قام مهندس جيولوجي تابع لشركة النفط البريطانية بزيارة لهذا الموقع بالكويت. وفي 5 مارس قدم سليد تقريره النهائي للأدميرالية البريطانية يطلب فيه أن تسيطر الحكومة البريطانية على الحقول البترولية في الكويت[2].

لكن نشوب الحرب العالمية الأولى في أكتوبر 1914م تسبب في عرقلة أية إجراءات كانت الحكومة البريطانية بصدد اتخاذها بهذا الشأن.

وحاولت بريطانيا تعزيز علاقاتها بالكويت وتشجيعها على مزيد من التعاون، فاعترفت باستقلال الكويت وحمايتها لها، وذلك في خطاب تبليغ بتاريخ 2 نوفمبر 1914م وجّهه المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى الشيخ مبارك الصباح يبلغه فيه إقرار الحكومة البريطانية واعترافها بأن مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية[3].

وفي مطلع عام 1917م أجرى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت

---

(1) فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، د. ت)، ص 438.

(2) أحمد عبد الله العلي وشوقي زيدان الجوهري، المرجع السابق.

(3) محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 2002م)، ص 144.

اتصالات مع الشيخ سالم المبارك الصباح بخصوص تهيئة الأوضاع لوصول مهندس شركة البترول الأنجلو فارسية من عبدان في إيران لمواصلة عمليات البحث عن النفط في الكويت، وفي الثالث من ديسمبر من نفس العام أرسلت الحكومة البريطانية ممثلها المهندس دايلي لدراسة الأوضاع بالكويت دراسة كافية، واستغرقت مهمته شهرين رفع بعدهما تقريره الرسمي إلى حكومته وقد أكد فيه وجود النفط في الكويت.

جدير بالذكر أن شركة البترول الأنجلو فارسية هي أولى الشركات التي أبدت اهتماماً واضحاً بنفط الكويت منذ سنة 1917م[1].

واستمرت الشركة في محاولاتها الحثيثة للحصول على امتياز التنقيب عن نفط الكويت، فقدمت طلباً إلى وزارة الخارجية البريطانية في مايو 1918م للحصول على موافقتها ودعمها في التفاوض بشأن الامتياز.

ولم تحسم الوزارة الأمر بسرعة، فأعادت الشركة تذكير الوزارة بطلبها وذلك في مايو 1921م، فاستجابت الوزارة وأبلغتها في ديسمبر من العام نفسه بإمكانية بدء المفاوضات مع شيخ الكويت على أن يتم ذلك عن طريق المقيم السياسي البريطاني في الخليج الذي دعم بالفعل الشركة في مفاوضاتها مع الشيخ.

وفي يناير 1923م بدأت المفاوضات الفعلية، لكن الشيخ أحمد الجابر لم يقتنع بعرض الشركة الذي قدمته على هيئة مسودة في يونيو من العام نفسه وأبلغ المقيم السياسي البريطاني عدم موافقته على الشروط التي

(1) Leonard Mosely, Power Play, (Great Britain: William Brothers LTD, 1993), P. 53.

تضمنها العرض. ويرجع بعضهم رفض الشيخ إلى التأثير الواقع عليه من الميجور فرانك هولمز الذي كان معنياً للغاية بالحصول على امتياز النفط في الكويت(*).

وفي العام التالي مباشرة- 1924م- نال هولمز هذا الامتياز لمصلحة الشركة الشرقية العامة[1]، وهي شركة بريطانية صغيرة لم تستطع أن تباشر عملها في هذا الشأن وبدأت في محاولة بيع هذا الامتياز[2].

ووجه هولمز وشركته أنظارهما نحو شركات البترول البريطانية لكنها لم تلتفت إليه، وبعدها باشر اتصالاته مع شيخ الكويت أواخر عام 1925م وأوائل1926م، وشرع في مارس 1926م في القيام بعمليات بحث عن المياه في الكويت تزامناً مع المسح الجيولوجي الذي تقوم به الشركة الأنجلوفارسية، وقد استهدف هولمز من تصرفه هذا أن يتحقق من وجود النفط، وأن يكسب جانب الشيخ وتجاوبه مع موضوع المياه.

(*) فرانك هولمز بريطاني الجنسية نيوزلندي الأصل، اشتهر باسم «أبو النفط في الخليج»، بدأ حياته العملية مهندساً للتغذية في جنوب أفريقيا، ومنها ذهب لأديس أبابا لشراء اللحم للجيش البريطاني، وهناك سمع كلاماً عن وجود نفط بالعيون الجارية وبعض المستنقعات في البحرين عن طريق تاجر عربي، وبعدها نقله الجيش البريطاني إلى البصرة، فبدأ في دراسة ومراقبة نشاط الشركة الأنجلو فارسية التي تنتج النفط في إيران منذ عام 1911م، وانتقل بعدها إلى البحرين، وبها افتتح مكتبه الخاص الذي حصل عن طريقه على امتياز التنقيب عن النفط في الأحساء من عبد العزيز آل سعود، ثم امتياز المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت، ولعب دوراً مهماً ورئيساً في مفاوضات ما قبل الحصول على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت. للمزيد عن فرانك هولمز انظر: أنس فيصل الحجي، أبو النفط، جريدة الوطن، السعودية، 3 يناير2003م.

(1) لبيب عبد الساتر، قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر 3200 ق.م: 1988م، (بيروت: دار المجاني، 1988م)، ص 104.

(2) محمد نصر مهنا، الخليج العربي: التطور الحديث والمعاصر، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1996م)، ص 461.

وفي أبريل 1928م اتصل بشيخ الكويت يبلغه عزمه على تقديم عرض جديد بشروط جديدة، وبدأت مفاوضاتهما في يونيو واستمرت إلى أغسطس 1928م، ولم تسفر عن شيء. وضغطت بريطانيا على الشيخ أحمد كيلا يقبل عرض هولمز مستندة على اتفاقيتي 1899، 1913م[1].

وقد كان هولمز- في هذه الأثناء- ممثلاً للشركات الأمريكية التي توجه **إليها عقب فشله مع البريطانيين، وكادت مفاوضاته** أن تنجح كوسيط بين **الجانب الكويتي ممثلاً في الشيخ والجانب الأمريكي ممثلاً في شركة نفط الخليج المساهمة الأمريكية**[2].

فبعد مفاوضات أغسطس 1930م مع الشيخ أحمد، وبدا أن الأمور تسير لصالحه لكن الوكيل السياسي البريطاني بالكويت ديكسون فاجأ المتفاوضين في سبتمبر 1930م بتذكيره إياهم بضرورة الالتزام بشرط الجنسية البريطانية، فحاول هولمز الاتصال بالحكومة البريطانية لتغيير موقفها لكنها رفضت.

وبعد هذه الأحداث زاد مستوى الاتصال لحل هذا الموضوع فوصل الأمر إلى وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية ووزارة المستعمرات البريطانية ووزارة الهند، وظهرت أسماء وزير الخارجية الأمريكية هنري شمسون، والسفير الأمريكي بلندن السيد "دواس" والقائم بالأعمال الأمريكي "أثرتون"، وطالبت الولايات المتحدة

---

(1) لبيب عبد الساتر، المرجع السابق.

(2) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (بيروت: الشركة العالمية للموسوعات،2004م)، الجزء 15، ص 334.

الأمريكية بريطانيا بتطبيق سياسة الباب المفتوح في الكويت، فبدأ الموقف البريطاني يتغير، حيث اتجهت بريطانيا إلى حذف شرط الجنسية البريطانية.

لكن سلوك الحكومة البريطانية هذا لم يرضِ النواب البريطانيين في مجلس العموم، حيث اتهموها بالتساهل مع الشركاتَ الأمريكية في الخليج، وأكدوا ضرورة منح الامتياز للشركات البريطانية فقط.

ولم يظهر الشيخ أحمد موقفه بوضوح في ظل الضغوط الخارجية التي تعرض لها منذ بداية المفاوضات، فعمد إلى تأجيل المفاوضات.

لكن موقفه هذا كان في غاية الحكمة، حيث لم يعرض بلده للمغامرة بإغضاب بريطانيا وفي الوقت ذاته لم يرد أن يخسر العروض الأمريكية الأفضل نسبياً. وكان الشيخ يخشى على بلده من تكاثر الأجانب فيها، وما يترتب على ذلك من اتساع الامتيازات الأجنبية بها[1].

وحقيقة الأمر أن الشيخ أحمد قد تجاذبه عاملان مهمان؛ أولهما رغبته في عدم إثارة بريطانيا التي تحميه من اعتداءات جيرانه الأقوياء، وثانيهما الاستفادة قدر الإمكان من العروض التي قدمها "هولمز" بخصوص اجتذاب الشركات الأمريكية للكويت.

وفي العام التالي 1933م دخلت الميدان شركة الخليج للبترول، وهي شركة أمريكية نقل إليها هولمز كافة حقوقه الأدبية. وبدأت الشركتان التفاوض حول نفط الكويت، كل منهما على حدة[2]. حينئذ لم يكن هناك

(1) صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، ص22، 24.

(2) John M. Blair, The Control of Oil, (New York: Pantheon Books, 1976),P.42.

بد من إنهاء التناحر بين الشركتين وتسوية المسألة، وجاء ذلك بمبادرة من السيد "كادمان" رئيس الشركة الأنجلو فارسية، حيث زار الولايات المتحدة الأمريكية، وتفاوض مع مسؤولي شركة نفط الخليج، ورد الأمريكيون الزيارة، واتفق الطرفان فيما بينهما على ضرورة العمل المشترك. وبعد مفاوضات عسرة توصلت الشركتان إلى اتفاق يقضي بالتقدم سوياً للحصول على الامتياز ومن ثم اقتسامه[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الصراع بين الشركتين لم يكن صراعا اقتصاديا بين منشأتين تجاريتين، بل كان صراع حكومات ساندت إحداها شركاتها متماشية في ذلك مع سياستها في الإصرار على أن يكون للشركات الأمريكية حق الدخول على أساس المساواة في أي إقليم استخدم فيه النفوذ البريطاني لبناء مركز اقتصادي، وتصدت الحكومة الأخرى لهذه المحاولات راغبة في تدعيم مركزها الاقتصادي القوي في هذا الإقليم[2].

وقبل أن تتقدم الشركتان معاً للحصول على نفط الكويت قررتا الاتفاق في فبراير 1934م على تأسيس شركة مشتركة تحت اسم نفط الكويت برأس مال قدره 200,000 جنيه إسترليني قيمة 200 ألف سهم، تمتلك كل شركة نصف عدد الأسهم.

وكانت الشركة الوليدة تحديداً تمتلك شركة الخليج للاستكشاف Gulf Explorationوهي فرع من شركة نفط الخليج الأمريكية، وشركة دارسي

(1) Stephen Longrig, Oil in the Middle East: Its Discovery and Development, (London: Oxford University Press, 1954), P. 111.

(2) سام. هـ. شور وآخرون، نفط الشرق الأوسط والعالم الغربي- الآمال والمشكلات، ترجمة: راشد البراوي، (القاهرة: دار نهضة مصر الطبع والنشر، 1974م)، ص 240.

للاستكشاف D'arcy Exploration، وهي شركة فرعية أيضاً تقوم بالاستطلاع للشركة الأنجلو فارسية[1].

جدير بالذكر أن الشركة الأنجلو فارسية أصبحت منذ عام 1935م تعرف باسم الشركة الأنجلو إيرانية، وذلك بناء على رغبة الشاه الإيراني "رضا بهلوي" **في تسميتها بهذا الاسم بعد استبداله اسم إيران بفارس، ثم تغير اسمها ثانية في أعقاب التأميم وتحديدا في 3 نوفمبر 1955م إلى الشركة البريطانية للبترول British Petroleum وهو اسم إحدى شركاتها[2].**

ورغم الشراكة البريطانية الأمريكية المتساوية في شركة نفط الكويت احتفظت بريطانيا لنفسها بمجموعة من الحقوق التي تضمن لها السيطرة الكاملة على الكويت اقتصادياً، ولضمان عدم تسلل أو توغل الأمريكيين بالكويت أيضاً، وتمثلت هذه الضمانات في:

- أولوية بريطانيا في الحصول على البترول وقت حاجتها إليه.
- تعهد الشركة بعدم إقامة أية مشروعات فرعية يزيد فيها الرأسمال الأجنبي عن 50٪.
- عدم اتصال الشركة بالشيخ إلا عن طريق الوكيل السياسي البريطاني.
- أخذ رأي الوكيل السياسي البريطاني قبل تعيين الموظفين.
- عدم تنازل الشركة عن منشآتها لأية هيئة أجنبية[3].

(1) م. بروكس، البترول والاستعمار في الشرق، ترجمة: محمود الشنيطي، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1956م)، ص 127.

(2) L.P. Elwell Sutton, Oil: A Study in Power Politics, (London: Lawrence and Wishart LTD, 1955), PP. 138, 328.

(3) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 23.

امتياز التنقيب عن نفط الكويت (23 ديسمبر 1934م):

بعد أن تم الاتفاق على تأسيس الشركة بدأت الإجراءات التمهيدية للدخول في المباحثات النهائية مع الشيخ أحمد الجابر تولاها الميجور فرانك هولمز والسيد أ. هـ تشيزهولم ممثلاً الشركتين.

وبعدها بعث الوكيل السياسي البريطاني في الكويت برسالة إلى الشيخ يظهر فيها عدم ممانعته في التفاوض معها، فاستجاب الشيخ ورد بالموافقة.

وبالفعل استقبل الشيخ أحمد الجابر ممثلي الشركتين في 20ديسمبر1934م، وكانا يحملان نصوص الاتفاقية للتوقيع عليها، لكنه استمهلهم حتى يحصل على موافقة خطية من الوكيل السياسي البريطاني للتوقيع على الاتفاقية، على أن يكون تحت إشرافه، وهو ما تم بالفعل في 23ديسمبر 1934م(*) حيث شهد الوكيل السياسي على توقيعات الأطراف الثلاثة[1](**).

وقد كانت مدة الامتياز 75 عاماً، وتضمنت الاتفاقية أن يدفع للإمارة مقدماً 35700 جنيه إسترليني، كما نصت الشروط على دفع 188000 جنيه إسترليني

(*) من العجيب أنه في هذا الشهر وهذه السنة التي بدأ الخير فيها يتدفق على الكويت- النفط- شهدت الكويت أمطاراً غزيرة في السابع من ديسمبر، هدمت جل منازل الكويت جراءها، حتى عرفت هذه السنة بسنة الهدامة!! انظر: الكويت، الكتاب السنوي، رقم 36، (الكويت: إدارة البحوث والترجمة بوزارة الإعلام،2002)، ص 35.

(1)Anne Al Bassam, Foot Steps in the Sand, Kuwait and her Neighbours,1700 to 2003, (Kuwait: the Kuwait Book Shop Co. LTD, 2004) First Edition, P. 263.

(**) من المفارقات أن الغرفة التي شهدت توقيع هذه الاتفاقية على طاولتها المستديرة الصغيرة لم تسلم من الدمار الذي حل بالكويت جراء العدوان العراقي عليها في أغسطس 1990م، انظر: Anne Al Bassam, Loc.Cit.

كـحد أدنى في العام عندما يتم الكشف عن النفط بكميات تجارية تبعاً لحجم الإنتاج[1][*].

وقد تمتعت الشركتان المؤسستان لشركة نفط الكويت بإمكانية استخراج أية كمية يحتاج إليها من النفط دون قيد أو شرط تحت شعار الإنتاج الحر[2].

ولم يقلق مسؤولو شركة نفط الكويت من هذه الميزة التي تمتعت بها الشركتان تحت مبرر غزارة نفط الكويت واحتياطيه الضخم المتوقع أو شبه المؤكد[3].

ولقد حملت هذه الاتفاقية الكثير من الملاحظات، لكننا قبل أن نوردها يجب أن نؤكد أن كافة امتيازات النفط الممنوحة خلال هذه الفترة في المنطقة قد شابها فراغ قانوني واضح جداً بلغ حداً تبدو معه الأمور التي تغفل ولا تذكر في هذه الاتفاقات أهم وأكثر من الأمور التي تذكر فيها[4].

وقد انقسمت الملاحظات عن هذه الاتفاقية إلى قسمين؛ أحدهما خاص بالكويت، والآخر خاص بشيخها، ونبدأ بما يخص الكويت وهي:

- مساحة الامتياز شملت جميع أراضي الإمارة.

(1) هاني حبيب، النفط استراتيجيا وأمنياً وعسكرياً وتنموياً، ص 82.

(*) لاستعراض هذه الاتفاقية بالتفصيل انظر:

- وثائق نفطية، (الكويت: وزارة النفط، 2003م)، ص 11.
- الاتفاقية الأولى لامتياز النفط الكويتي: سجل المفاوضات 1911- 1934م، ص 287.
- النفط في الكويت: مقتطفات من جريدة الكويت اليوم 1954- 1961م، ص 499.

(2) صاحب ذهب، البترول العربي الخام في السوق العالمية، (القاهرة: المطبعة العالمية،1969م)، ص 101.

(3) L.P. Elwell Sulton, Op. Cit, P. 24.

(4) بيارترزيان، الامتيازات النفطية الأولى، قضايا عربية، العدد 5، السنة الثانية، بيروت، مايو1981م، ص 5 - 28.

- حرية الشركة في تشييد ما تريده من طرق ومحطات ومواصلات ومستودعات ومرافىء وأرصفة شحن ومعامل وخطوط هاتف دون قيد أو شرط.

- تصدر الشركة وتستورد ما تشاء لخدمة عملياتها دون أية رسوم جمركية أو ضرائب.

- دخل الشركة وأرباحها معفى من كافة الرسوم والضرائب.

- تدقيق الحسابات يتم عن طريق مؤسسة مراجعين مسجلة في لندن.

- التكرير يتم في الكويت للكمية التي ستستهلك محلياً فقط، والباقي يتم تكريره في الخارج بمعامل الشركة في أوروبا وآسيا.

- عدم تعيين مدير كويتي للشركة[1].

أما بخصوص الملاحظات التي تخص الشيخ أحمد الجابر نفسه فهي:

- عدم نقل رسائله عبر أجهزة الشركة اللاسلكية والتلغرافية.

- عدم استخدامه المواني التي تنشئها الشركة حتى لا تتأثر عملياتها.

- عدم السماح لمندوبه حضور جلسات مجلس إدارة الشركة إلا في حال مناقشة الأمور المتعلقة بالشيخ فقط.

- منعه من إلغاء الاتفاقية سواء بتشريع عام أو خاص أو بأية إجراءات إدارية أخرى أو بأية وسيلة كانت[2].

وشكّل قبول الدول المجاورة للكويت لامتيازات مقاربة لامتياز الكويت

---

(1) اليكسي فاسيليف، بترول الخليج والقضية العربية، ص 29 .

(2) محمد حسن العيدروس، المرجع السابق، ص 173 - 175 .

وهي التي تعيش في ظروف مماثلة ضغطاً على الكويت دفعها للموافقة، إضافة إلى وضع الكويت الاقتصادي الصعب في هذه الأثناء بسبب كساد تجارة اللؤلؤ التي عاشت عليها لسنوات طوال عقب ظهور اللؤلؤ الياباني الصناعي واكتساحه العالم.

وجدير بالذكر أن مسار المفاوضات الخاصة بالحصول على امتياز التنقيب عن نفط الكويت كان مختلفاً عن أمثاله في الأقطار المجاورة، حيث لم تكن المفاوضات بصعوبة مثيلاتها الأخرى لكون الكويت مستثناة من اتفاقية الخط الأحمر[1] فقد عقد اجتماع بمدينة أوستند في يونيو 1928م من أجل ضمان استمرار تعاون الشركات الاحتكارية الكبرى في استغلال بترول الشرق الأوسط، وقد تمخض هذا الاجتماع عن اتفاق وقعته هذه الشركات في لندن بتاريخ 31 يوليو 1928م أطلق عليه اتفاق الخط الأحمر ألزم هذه الشركات بعدم إبرام أية عقود امتياز بشكل منفرد مع أية دولة من دول الخليج العربي وشمال الجزيرة العربية بامتداد من شمال البحر الأسود شمالاً إلى البحر الأحمر جنوباً، ومن البحر المتوسط غرباً إلى الخليج العربي شرقا[2].

(1) محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، ص 27.
(2) أحمد البار، التطورات في سوق البترول، ص13.

الفصل الثاني

من منح الامتياز إلى الاستقلال

1934 - 1961م



بداية الاكتشافات النفطية:

عقب توقيع عقد الامتياز في 23 من ديسمبر 1934م بدأت شركة نفط الكويت صاحبة الحق في التنقيب عن النفط في الكويت العمل مباشرة منذ مطلع عام 1935م، وكان العمل مرتجلاً في بدايته إلى حد ما، فجاءت النتائج مخيبة للآمال[1].

وفي يونيو 1935م زادت احتمالات وجود البترول بحسب التقرير الذي أعده الجيولوجيان بيتركوكس ورالف رودز ورفعاه إلى شركة نفط الكويت.

وشهد يوم 31 من مايو 1936م بداية اليوم الأول للحفر في منطقة بحره، وشهد هذا الحدث الشيخ أحمد الجابر وسط عاصفة رملية شديدة، وتم الحفر بعمق 8000 قدم تقريباً.

كما شهد شتاء 1937م تغطية كافة المناطق المحيطة بمنطقة بحره، وقادت هذه العملية بعد المسح الجغرافي إلى اختيار المقر الثاني للحفر في منطقة البرقان، التي تقع على بعد 28 ميلاً جنوب مدينة الكويت[2].

وأسفرت عملية الحفر عن نجاح باهر، حيث تدفق فوراً من البئر35000 برميل. وتأكد اكتشاف النفط فيها باندفاعه بشدة في 22 من فبراير 1938م، ثم ظهر بكميات تجارية في أبريل من نفس العام، وقدرت وقتها مكامنه بحوالي 700 مليون برميل[3].

---

(1) كولن كامبيل وآخرون، نهاية عصر البترول، ص 162.

(2) Stephen Longrig,Oil in the Middle East, Its Discovery and Development, P. 112.

(3) راشد البراوي، حرب البترول في العالم، ص 203.

وقد أقيم احتفال كبير عقب اكتشاف النفط في هذه المنطقة وبهذه الكمية، تم خلاله إعطاء الشيخ أحمد زجاجة من النفط كهدية تذكارية[1].

ويعتبر حقل البرقان المكتشف عام 1938م أكبر مكمن للنفط الخام في العالم، وأكبر حقل منتج على مستوى حقول العالم يليه حقل لاجونياراس بفنزويلا والغوار بالسعودية. ويبلغ عدد آباره المنتجة386 بئراً، وهو حقل بيضاوي مساحته 350 كم2، ويقدم حوالي80% من إجمالي نفط الكويت المنتج[2].

يذكر أنه في العام ذاته - 1938م- وافق الشيخ أحمد الجابر على طلب المجلس النيابي حديث النشأة اقتسام عوائد النفط مع الشعب الكويتي[3].

وحتى يوليو 1942، كانت تسعة آبار منتجة قد حفرت بالفعل، وفي اليوم الثالث عشر من ذلك الشهر أوقفت عمليات الحفر والإنتاج بأمر من الجيش البريطاني بسبب الحرب العالمية الثانية، واستمر التوقف ما يزيد على أربع سنوات حتى أعيدت العمليات مرة أخرى في 1946[4].

تصدير أول شحنة نفط (30 يونيو 1946م):

في 30 من يونيو 1946م دخلت الكويت مرحلة جديدة في تاريخها النفطي عندما أعطى الشيخ أحمد الجابر إشارة البدء لتشغيل صنبور النفط

---

(1)Violet Dickson, Forty Years in Kuwait, (London: Allen and Unwin, 1971), P. 138.

(2)مجلة عالم النفط، الكويت، 9 يناير 1971م.

(3) David H. Finnie, Shifting Lines in the Sand, Kuwait's Elusive Frontier with Iraq, (London: I.B. Tauris Co. LTI), 1992), P. 88.

(4) Benjamin Shwadram, The Middle East, Oil and the Great Powers, P.388.

ليتوجه النفط إلى ميناء الأحمدي لتصدر أول شحنة نفط تجارية كويتية[1]. حيث انساب النفط في خزانات الناقلة البريطانية[2] British Viosilier، وهي أول ناقلة ترسو في ميناء الأحمدي لهذه الغاية[3].

وقد أقيم احتفال ضخم بهذه المناسبة حضره المقيم السياسي البريطاني بالخليج الكولونيل "و.ر. هاي"، والوكيل السياسي البريطاني بالكويت، والسيد "وليام كارتر بورديت" نائب القنصل الأمريكي بالبصرة، والسيد "أ.ب. ساوثويل" ممثل المديرية البريطانية والأمريكية لشركة نفط الكويت[4].

وعقب هذا التاريخ بنحو سنتين شهدت الكويت في 1948م أول إضراب صناعي في تاريخها، شاركت فيه أعداد كبيرة من العاملين بقطاع النفط، بهدف تحقيق مطالبهم في توفير ظروف مهنية أفضل[5].ودام هذا الإضراب أحد عشر يوماً. ثم أقدم هؤلاء العمال على إضراب مشابه في 1950م للسبب ذاته[6].

لكنه وفي الوقت ذاته، وخلال سبع سنوات فقط 1946: 1953م

---

(1) Ahmad Mustafa Abu Hakima, The Modern History of Kuwait 1750-1965, (London: Luzac Co. LTD, 1983), First Published, P. 157

(2) Kuwait Oil, Facts and Figures, 2004, P. 23.

(3) عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، (دمشق: المطبعة العمومية، د.ت)، ص340.

(4) فتوح عبد المحسن الخترش، الكويت وجاراتها، (الكويت: ذات السلاسل، 2002م)، الطبعة الثانية، ص 597.

(5) نور الدين الحبيب حجلاوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952-1971م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م)، الطبعة الأولى، ص 154.

(6) ذاكرة عربية للقرن 1900- 2000م، (بيروت: المركز العربي للمعلومات، 2000م)، الطبعة الأولى، ص 158.

وصل عدد آبار النفط المنتجة بالكويت إلى 319 بئراً منتجة بعد أن كان تسعة آبار فقط[1]، الأمر الذي ساهم وبقوة في ارتفاع معدلات إنتاج النفط الخام بالكويت بشكل ملحوظ استمر في الزيادة نتيجة لزيادة المسوحات الجيولوجية وارتفاع عدد الآبار المنتجة بشكل تصاعدي[2]، مما أوصل الكويت في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين لتتبوأ قمة الدول المنتجة للنفط الخام بالشرق الأوسط والعالم، ولتستمر ضمن الخمس الأوائل لسنوات طوال(*).

امتياز المنطقة البرية الكويتية السعودية المحايدة (28 يونيو 1948م):

يعود السبب في إنشاء المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، حين حدث خلاف بين الدولتين على الحدود، وسوّي هذا النزاع عن طريق مفاوضات تمت برعاية بريطانية أثمرت عن اتفاقية العقير في ديسمبر 1922م، والتي اعتبرت هذه المنطقة المتنازع عليها بين الدولتين منطقة محايدة لكلا الجانبين فيها حقوق متساوية(**).

وقد نصت هذه الاتفاقية على أن يمارس حاكما نجد والكويت حقوقاً متساوية، وإذا تم اكتشاف البترول يقسم دخله مناصفة بين الدولتين،

---

(1) قدري قلعجي، الخليج العربي، ص 569- 570.

(2) راشد البراوي، المرجع السابق.

(*) انظر بالقسم الخاص بالملاحق جدولين خاصين بالإنتاج الكويتي من النفط الخام منذ عام 1946م، وكذلك جدولاً خاصاً بالآبار المنتجة للنفط تحت أرقام 4، 5، 6.

(**) سيتم الحديث عن ظروف نشأة المنطقة المحايدة حديثاً وافياً في الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا الكتاب.

وفي حال الاختلاف يتم التقاضي بواسطة مجالس عرفية مختلطة يقوم كل حاكم بتعيين عدد من أعضائها[1].

وبموجب اتفاقية 1933م الموقعة بين السعودية وشركة نفط كاليفورنيا الخاصة بمنحها امتياز التنقيب عن النفط في السعودية أعطيت هذه الشركة الأولوية في استغلال نفط الجزء السعودي بالمنطقة المحايدة. لكنها لم تقم بهذه المهمة في هذه المنطقة، فأرجأت السعودية منح هذا الامتياز حتى ما بعد منح الكويتيين امتيازهم عام 1948م، فمنحوه لشركة Western Pacific الأمريكية، وذلك بعد صراع عنيف بين شركات البترول البريطانية والأمريكية.

ويعود تفكير الكويت في استغلال نفطها الموجود في هذه المنطقة إلى عام 1946م، حين أعلن شيخ الكويت عن رغبته في منح الامتياز الخاص بلاده[2].

وقبل أن يشرع في اتخاذ أية خطوات إيجابية في هذا الشأن بدأ اتصالاته بالوكيل السياسي البريطاني في الكويت، ليضمن عدم اعتراض بريطانيا على هذا الموضوع، وهو الأمر الذي تحقق بالفعل[3].

وأكد الشيخ أحمد الجابر لهولمز عدم إعطائه أي وعد لأي شخص أو شركة لكون الموضوع تجارياً بالدرجة الأولى، وأشار إلى أنه عندما

---

(1) جمال زكريا قاسم، موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد وسواحل الأحساء، المجلة التاريخية المصرية، المجلد17، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1970م، ص117.

(2) محمد جواد العبوسي، البترول في البلاد العربية، ص 36.

(3) Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899-1949, (U.K: Archive Editions, 1994), Volume 11, P. 430.

يجد الشركة التي ستدفع أكثر وبشروط وحقوق مقبولة سيخبره قبل منحها الامتياز[1].

وبالفعل بدأ الشيخ أحمد في فتح الباب أمام الشركات طالبة الامتياز، فتقدمت شركات عديدة كشركة أميرادا وسنكلير وسوبيريوم من أجل الحصول على الامتياز[2].

وفي عام 1947م تكون اتحاد من ثماني شركات أمريكية صغيرة نسبياً، لم تدخل من قبل ميدان الاستثمارات البترولية في الأراضي العربية، وسمي هذا الاتحاد شركة الزيت الأمريكية المستقلة American Independent Oil Company (Amin Oil)[3].

وقدمت هذه الشركة أفضل العروض، فمنحت الامتياز في 28 من يونيو 1948م، وقد شمل مساحة ألفي ميل مربع، ولمدة 60سنة[4].

وتمثلت حقوق الكويت المالية بموجب هذا الامتياز في الآتي:

- تدفع الشركة 250,000 دولار عند التوقيع، وإيجاراً سنوياً قدره 625,000 دولارحتى العثور على النفط، ودولارين ونصف عن كل طن- وهي أعلى نسبة بالشرق الأوسط في حينه.
- تدفع الشركة ثلث الحصيلة الإجمالية من بيع الغاز الطبيعي.
- تدفع الشركة 15٪ من أصل مجموع أسهمها التي ستتفرع عنها

---

(1) Kuwait Political Agency, Loc.Cit.

(2) راشد البراوي، حرب البترول في العالم، ص 207.

(3) محمد جواد العبوسي، المرجع السابق، ص 36.

(4) Y.S.F. Al- Sabah, The Oil Economy of Kuwait, (London: Kegan Paul International LTD, 1980), First Published, P. 42.

للقيام بأعمال التنقيب عن البترول، وهذه الأسهم تمثل نصيباً صافياً بنسبة 15% في الشركة المتفرعة المذكورة دون أية مساهمة لشيخ الكويت.

- جميع المدفوعات بالدولار الأمريكي.
- تلتزم الشركة بإنشاء معمل تكرير لا تقل طاقته عن عشر الإنتاج المحدد بين الطرفين، يكون المعمل ملكاً لشركة متفرعة من الشركة الأم Amin Oil، على أن تكون للشيخ نسبة 15% من مجموع أسهم الشركة المتفرعة[1](*).

وبعد أن حسم امتياز المنطقة المحايدة الكويتي والسعودي رأت الحكومتان ضرورة وضع ترتيبات لإدارة المنطقة ومراقبة الشركتين، تمثلت في إنشاء مجلس مشترك لإدارة المنطقة يضم مندوبين من الحكومتين، وتكون رئاسة جلساته بالتعاقب، ونفقاته بالتساوي، حيث تكلف كل دولة الشركة العاملة على الجزء الخاص بها بهذه النفقات، ولا يسمح بعمل غير السعوديين والكويتيين إلا للضرورة وبالتساوي[2].

امتياز الجزر الكويتية والمياه المحيطة بها (22 سبتمبر 1949م):

قبل أن تمنح الكويت هذا الامتياز بنحو ثلاثة شهور، أصدرت قراراً في 12 من يونيو 1949م حددت فيه امتداد مياهها الإقليمية وحقوقها فيها[3].

---

(1) راشد البراوي، المرجع السابق.

(*) For More Details About This Agreement Look: Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899- 1949, Volume, 11, PP. 442: 467.

(2) Kuwait Political Agency, Op. Cit, P. 570.

(3) جورج لونزوسكي، البترول والدولة في الشرق الأوسط، ص 152.

وأتبعت هذا الإجراء بقرارها توسيع الامتياز الممنوح لشركة Amin Oil، ليشمل جزر قاروه وأم المرادم وكبر، وكذلك المياه المحيطة بهذه الجزر لمسافة ثلاثة أميال بحرية[1].

وقد وقع الاتفاقية الجديدة الشيخ أحمد الجابر في 22 من سبتمبر 1949م مع الشركة الأمريكية المستقلة للنفط بكاليفورنيا American Independent Oil Company of California[2][*].

وأصبح من حق الشركة التنقيب عن النفط في جزيرتي قاروه وأم المرادم والمياه الإقليمية المحيطة بهما لمسافة ثلاثة أميال بحرية منذ هذا التاريخ ولحقت بهما جزيرة كبر التي منح امتيازها للشركة ذاتها ولكن بتاريخ 12من ديسمبر 1949م[3].

بقي أن نشير إلى أنه في السنة ذاتها- 1949م - أنشئت أول مصفاة لتكرير النفط بالكويت بمدينة الأحمدي[4] والتي شيدت عام 1948م في أكثر المناطق إنتاجاً للنفط بالكويت، وأخذت اسمها من الشيخ أحمد

---

(1) Y.S.F. Al Sabah, Loc. Cit.

(2) Arabian Boundary Disputes, Saudi Arabia- Kuwait II, 1829- 1991, Edited by: Richard Schofield, (U.K: Archive Editions, 1992), Volume 10, P. 661.

(*)For More Details About The Articles of This Agreement Look:

- Kuwait Political Agency, Arabic Documents, 1899- 1949, P.P. 486:510.
- Arabian Boundary Disputes, Saudia Arabia- Kuwait II, 1829-1991, P.P661: 669.

(3) محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، ص 38.

(4) Kuwait Oil: Facts and Figures, 2004, P. 24..

تخليداً لذكراه[1]. حيث توفي في 29 من يناير 1950م، وتبعه الشيخ عبد الله السالم الصباح الذي تسلم مقاليد الحكم في الكويت في 25 فبراير 1950م.

وقد تعرض الشيخ عبد الله السالم منذ بداية حكمه لضغوط بريطانية شديدة بهدف الحصول على مكاسب مادية من الكويت التي تدفقت عليها عوائد النفط بغزارة[2]. فقد كانت الحكومة الكويتية تربح ما يقارب دولاراً عن كل برميل نفط مبيع خلال عقد الخمسينيات بأكمله[3].

وقد تضافرت أسباب كثيرة لتحقيق هذه الزيادة في الدخل من أهمها زيادة الإنتاج وزيادة الأسعار- ولو بمعدل طفيف- وزيادة الكشوفات ومن ثم ارتفاع عدد الآبار المنتجة، لكن على رأس هذه الأسباب يأتي استفادة الكويت أوائل الخمسينيات من الأزمة التي حلت بالإنتاج الإيراني وأدت إلى انهياره نتيجة لحركة الدكتور محمد مصدق لتأميم النفط الإيراني[4]، حين انقطع الإنتاج الإيراني تقريباً في الفترة من 1950إلى 1953م[5].

ونتيجة لهذه الأزمة رفع الإنتاج الكويتي، فبعد أن كان 800000طن عام 1946م[6] وصل في عام 1950م إلى 17 مليون طن، ثم ارتفع في

(1) مجلة البعثة، السنة3، العدد 2، (القاهرة: بيت الكويت، فبراير 1949م).
(2) يعقوب يوسف الغنيم، الكويت 1950م، (الكويت: مكتبة الأمل، 2004م)، ص 18، 30، 43.
(3) نصر السيد نصر، محاضرات في جغرافية البترول العربي، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1968م)، ص 127.
(4) D.A. Farnie, East and West of Suez, (Oxford: Oxford University Press,1998), P. 674.
(5) Fred Halliday, Arabia without Sultans, (London: Al saki Books,2002), Second Published, P. 400.
(6) Hassan Ali Al Ebraheem, Kuwait and the Gulf states: Small States and the International System, P. 94.

عام 1954 إلى 46,9 مليون طن. فأضحت الكويت أكبر منتج للنفط في الخليج واستمرت هكذا حتى عام 1966حين سبقتها السعودية[1]، وزادت عائدات الكويت النفطية جراء هذه الأزمة - التي أشرنا إليها- زيادة هائلة، حيث وصلت عام 1953م إلى 169 مليون دولار بعد أن كانت 760000 دولار فقط في عام 1946م[2].

اتفاقية المناصفة (3 ديسمبر 1951م):

شهدت فترة أوائل الخمسينيات نمو الوعي القومي عند شعوب الخليج، فبدأت تتطلع إلى الاستفادة من ثرواتها، وفي الكويت تحديداً ظهر هذا التيار بوضوح في وقت كانت فيه السلطات البريطانية تخطط للاستحواذ على النفط الخام بثمن زهيد جداً، واحتكار عائداته كلها[3].

وقد كانت فنزويلا أسبق دول العالم النفطية إلى تطبيق اتفاقية المناصفة في عوائد النفط بين حكومتها وشركات النفط العاملة على أراضيها وهو ما كان بداية لانتشار هذا المبدأ في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط[4].

ففي ديسمبر 1950م توصلت الحكومة السعودية إلى اتفاق يقضي بالمناصفة مع شركة أرامكو .Aramco[5] وبدأت الكويت مساعيها الجادة

(1) Fred Halliday, Loc. Cit.

(2) Rosemarie Said Zahlan, The Making of the Modern Gulf States, (United Kingdom: Ithaca Press, 1998), Socend Published, P. 39.

(3) محمد غانم الرميحي، الناصرية في الخليج العربي، مجلة الثقافة العربية، العدد 12، السنة الأولى، (ليبيا: أكتوبر 1971م)، ص11.

(4) Hassan A. Al Ebraheem, Kuwait: A Political Study, P. 93.

(5) Stephen Longrig, Op. Cit, P. 210.

للوصول إلى اتفاق مشابه، فقدم الشيخ عبد الله السالم طلباً لشركة نفط الكويت لزيادة العوائد في أبريل 1951م، وفي يوليو من العام نفسه وافقت الشركة على تطبيق مبدأ المناصفة[1]. ثم بعث حاكم الكويت إلى شركة نفط الكويت خطاباً في 22 من نوفمبر 1951م بخصوص استكمال إجراءات المناصفة، وتعديل اتفاقية 23 ديسمبر 1934م[2].

وبالفعل أقر مبدأ المناصفة في الثالث من ديسمبر 1951م، حيث جرى تعديل في اتفاقية 1934م تمثل في تحويل حقوق الامتياز للشركتين المالكتين لشركة نفط الكويت، على أن يكون لكل منهما النصف في حق ملكية الامتياز غير القابل للتجزئة.

كما نص التعديل على تطبيق مبدأ المناصفة على الكويت ابتداء من أول ديسمبر 1951م، وطال هذا التعديل نقاطاً أخرى أبرزها[3]:

- مد فترة الامتياز 17 سنة لتنتهي عام 2026م.
- دخول مناطق البحر المغمورة ضمن مناطق الامتياز، على أن تتنازل الشركة عن حقها في التنقيب في الجزر الكويتية، مع احتفاظها بحق التنقيب في أراضي الكويت وسواحلها وسواحل جزرها.
- يخضع دخل الشركة الصافي لضريبة الدخل المنصوص عليها في مرسوم ضريبة الدخل الكويتية البالغة 5٪ من الدخل الصافي.

---

(1) Simon C. Smith, Kuwait 1950- 1965, Britain, The Al. Sabah and Oil, (Oxford: Oxford University Press, 1991), P.P. 32- 33.

(2) Arabian Boundary Disputes, Saudia Arabia- Kuwait I 1829-1991, Edited by: Richard Schofield, (U.K: Archive Editions, 1992), P.677.

(3) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (القاهرة: دار الفكر العربي،1996)، الطبعة الأولى، المجلد الرابع، ص 345.

- تدفع شركة نفط الكويت إعانة مالية قدرها 45000 جنيه إسترليني سنوياً للطلاب الكويتيين الذين يدرسون بالخارج.

وقد بدأت الكويت تجني ثمار تطبيق مبدأ المناصفة في الأرباح مع الشركات البترولية العاملة على أراضيها، حيث حدثت زيادة هائلة في الدخل اتضحت مع العام الأول لتطبيق المبدأ[1]. فبمقتضى هذا الاتفاق ارتفعت أرباح الكويت من نفطها من ثلاثة ملايين جنيه إسترليني عام 1949م إلى ستين مليون جنيه إسترليني عام 1952م أي بعد عام واحد فقط من تطبيق المبدأ[2].

وأخذت السياسة البترولية الكويتية تتأثر بما يجري على الساحة العربية والدولية من أحداث، حيث أثر فيها وبوضوح الصراع العربي الإسرائيلي في هذه الأثناء، فنجد أنها قررت في سبتمبر 1953 إنهاء إمدادات نفطها الخام لمدينة حيفا[3].

ثم حدثت استجابة لنداء الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي وجهه إلى البلدان العربية احتجاجاً على انعقاد مؤتمر لندن الساعي لتدويل قناة السويس بعد تأميمها، حيث نفذ عمال شركات النفط بالكويت إضراباً عاماً يوم 16 أغسطس 1956م، وشمل هذا الإضراب أغلب المرافق الحيوية بالكويت[4].

---

(1) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر 1954: 1971م، ص 421.

(2) محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ص 217.

(3) Uri Bialer, Oil and the Arab- Israili Conflict 1948- 1963,(Great Britain: Macmillan Press LTD, 1999), First Published, P. 140.

(4) إبراهيم شهداد، ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام1956م من واقع الوثائق البريطانية، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد 15، السنة الخامسة، 1992م، ص 222.

كما خربت بعض المنشآت النفطية في الكويت كرد فعل على العدوان الثلاثي على مصر بعد تأميم قناة السويس[1]. حيث فجر الكويتيون أنابيب النفط في ميناء الأحمدي نصرة لمصر[2].

وقد أثر العدوان الثلاثي على الكويت من ناحية أخرى، حيث انخفض النفط المتدفق من الكويت بنسبة 75% جراء توقف الملاحة بالقناة، مما اضطر الناقلات إلى أن تسلك طريق رأس الرجاء الصالح، فقامت شركة نفط الكويت بإغلاق مؤقت لأغلب آبارها في البرقان والمقوع والأحمدي، حيث تنقل القناة إلى أوروبا قرابة 75% من نفط الكويت، فعندما بلغ الإنتاج عام1955م نحو 54 مليون طن، نقل عن طريق القناة منه 40 مليون طن، أما باقي الإنتاج فينقل إلى معامل التكرير في عدن لتزود به السفن الذاهبة إلى الشرق الأقصى، كما تأثر إنتاج الكويت جراء العدوان الثلاثي فوصل 44000 طن يومياً بعد أن كان 160000 طن يومياً[3].

وفي أواخر عام 1958م تعهد الشيخ عبد الله السالم في حضور الرئيس جمال عبد الناصر بمنع وصول النفط الكويتي إلى إسرائيل نهائياً[4].

وقبل هذه الإجراءات صدرت الكويت أول شحنة من النفط المستخرج

(1) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص 94.

(2) ذاكرة عربية للقرن 1900– 2000م، ص 157.

(3) Financial Times, London, 24 November,1956.

(4) كمال مجيد، النفط والأكراد: دراما العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية، (لندن: دار الحكمة،1997م)، الطبعة الثانية، ص 17.

من المنطقة المحايدة إلى اليابان عن طريق ميناء عبد الله في 13من يناير 1954[1](*).

وفي عام 1955م ظهر النفط في منطقة الروضتين شمال الكويت. ثم قامت الكويت بتأسيس شركة ناقلات النفط الكويتية[2].

امتياز المنطقة البحرية الكويتية السعودية المحايدة (5 يوليو 1958م):

في الخامس من مايو سنة 1958م منحت الكويت امتيازا للتنقيب عن البترول في نصفها المشاع من المنطقة المغمورة بالمنطقة المحايدة[3]. حيث نالت هذا الامتياز الشركة العربية للنفط وهي شركة مملوكة لليابان. وتحديداً 80% للشركة اليابانية التجارية للبترول[4]، و20% للكويت والسعودية مناصفة[5].

ويتضمن العقد نصف المصالح الكويتية غير المقسمة في قاع البحر وما تحت التربة الذي يقع أسفل أعالي بحار الخليج العربي المجاورة للمياه الإقليمية للمنطقة المحايدة[6].

---

(1) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الرابع، ص346.

(*) إنتاج شركة البترول الأمريكية المستقلة منذ هذا التاريخ 1954م حتى 1961م مثبت بالملاحق تحت رقم 7.

(2) Kuwait Oil, Facts and Figures, 2004, P.20, 25.

(3)البترول العربي، (القاهرة: إدارة شئون البترول بجامعة الدول العربية، نوفمبر 1963م)، ص132.

(4) Ray Vicker, The Kingdom of Oil- The Middle East: Its People and Its Power, (New York: Charles Scribner's Sons, 1974), P. 148.

(5) جريدة الحياة، بيروت، 19يناير 1986م.

(6) فتحي العفيفي، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، دراسة تاريخية سياسية قانونية، ملف الخليج الاستراتيجي، رقم2، (القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، 2000م)، ص 54.

وحددت مدة الامتياز بـ 44,5 عاماً، ونص على أن حصة الكويت لا تقل عن 57٪ من الإنتاج والتسويق. بينما بلغت حصة السعودية 56٪ في الامتياز الذي وقعته مع الشركة ذاتها قبل الكويت بعام أي 1975[1][2]. وقد نص الاتفاق أيضاً على أن النفط المنتج من منطقة الامتياز سوف يعتبر منتجاً بالتساوي بين الكويت والسعودية باعتبارهما يشتركان مناصفة في الموارد الطبيعية والنفطية في المنطقة المحايدة.

وقد تضمنت الاتفاقية شروطاً أخرى هي[3]:

- تعين الكويت والسعودية ثلث أعضاء مجلس الإدارة.
- مراقبة حسابات الشركة عن طريق لجنة مؤلفة من ممثلي الدولتين والشركة.
- لا تتدخل الشركة في الشؤون السياسية.
- تسدد الشركة ضريبة الدخل في الدولتين.
- لا تبيع الشركة إنتاجها للدول المعادية.
- تقدر الأرباح على أساس الإنتاج والتسويق معاً.
- يحصل حاكم الكويت من الشركة على 1,5 مليون دولار بشكل ربع سنوي عند اكتشاف النفط، وخمسة ملايين عند وصول النفط إلى معدل 50000 برميل يومياً.

---

(1) أنطوان تسيشكا، الصراع على البترول باعتباره قوة للسيطرة على العالم، ترجمة: عبدالوهاب عبد العزيز، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965م)، ص 15.

(2)The Economist, Britain, 10 May 1958.

(3) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص350 ،351.

- تعيد الشركة النظر في بنود الاتفاقية إذا حصلت أية دولة من دول الشرق الأوسط على امتيازات أفضل مما أعطته الشركة للكويت والسعودية[1].

وجدير بالذكر أن الشركة قد بدأت الحفر في فبراير 1960م على بعد 28ميلاً داخل البحر من ساحل المنطقة المحايدة، ونجحت أول بئر في إنتاج 6000 برميل يومياً، ثم تطور العمل في استخراج البترول بصورة عالية جداً بلغت أربعين بئراً في فترة لا تتعدى أربع سنوات[2].

وقد تم في 15 ديسمبر 1958م صناعة أول ناقلة نفط خام كويتية باليابان بتوصية من شركة ناقلات النفط الكويتية المؤسسة بالكويت برؤوس أموال كويتية بحمولة بلغت 46 مليون طن.

وفي الرابع من مايو1959م وصلت الناقلة (كاظمة) إلي ميناء الأحمدي، لتحمل أول شحنة إلى مدينة نوتردام التي وصلتها عن طريق قناة السويس[3].

وفي السنة ذاتها - 1959م- اتفقت الكويت مع شركة النفط على أن تحصل على نصف احتياجاتها من النفط دون أي مقابل نقدي[4].

وشهد عام 1960م ولأول مرة في تاريخ شركة نفط الكويت دخول عضوين

---

(1) ميمونة خليفة الصباح، الملك عبد العزيز آل سعود وبترول المنطقة المحايدة الكويتية السعودية، دراسة وثائقية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 29، (الكويت: جامعة الكويت، 1988م)، ص 108.

(2) محمود السيد، الخليج العربي: الدول والإمارات، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2003م)، ص 194.

(3) عبد الله خالد الحاتم، المرجع السابق، ص 364.

(4) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص 347.

كويتيين في مجلس إدارتها، وذلك بناء على الأمر الصادر من أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح بتعيين السيد محمود خالد العدساني والسيد فيصل منصور المزيدي كعضوين كويتيين نيابة عن حكومة الكويت بمجلس الإدارة[1].

كما تم أيضاً في العام نفسه تعيين أول امرأة كويتية في شركة نفط الكويت[2]. وفي أول أكتوبر 1960م تأسست شركة البترول الوطنية الكويتية برأسمال قدره 7,500,000 دينار كويتي مقسمة إلى مليون سهم اكتتبت الحكومة بـ 60% من رأس مال الشركة، و40% لمجموع سكان الكويت[3].

منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك OPEC): (*)

نتيجة للسياسات التعسفية لشركات النفط دعت الحكومة العراقية لعقد مؤتمر في بغداد لبحث هذا الموضوع حضره ممثلون عن السعودية وإيران والعراق وفنزويلا والكويت بهدف الاتفاق على إنشاء منظمة تحمي مصالحهم[4].

وكانت شركات النفط قد أقدمت على إجراء تخفيضات ضخمة في الأسعار المعلنة لعام 1959م دون استشارة حكومات البلدان المنتجة،

---

(1) راشد عبد الله الفرحان، مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانية والدول العربية، (القاهرة: دار العروبة، 1960م)، ص 147.

(2) Kuwait Oil: Facts and Figures, 2004, P. 20.

(3) M.A. Ajtong, The Expanding Role of K.N.P.C in the Oil Business, (Minchen: W.D), P. 35.

(*) للمزيد حول هذه المنظمة وقوانينها وظروف نشأتها انظر: أحمد البار، التطورات في سوق البترول، (جدة: دار الفنون للطباعة والنشر، 1986م)، الطبعة الأولى، ص 35: 55.

(4) حسين إبراهيم العطار، البترول وأثره في العلاقات الإيرانية الخليجية، شؤون خليجية، العدد الرابع، المجلد الأول، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، أبريل 1999م)، ص66.

متجاهلة مصالح هذه الدول، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل إيراداتها النفطية[1].

وقد عقد هذا الاجتماع في بغداد في العاشر من سبتمبر 1960م، وامتدت جلساته طيلة أيام أربعة وقع بعدها مندوبو الدول الخمس على وثيقة تأسيس الأوبك، وهي منظمة حكومية ذات طبيعة دولية، نظمتها اتفاقية عقدت بين الدول الأعضاء المؤسسين، وسجلت لدى سكرتارية الأمم المتحدة بمقتضى أحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في 6 نوفمبر 1962م[2].

والموقعون على وثيقة التأسيس هم[3]:

- خوان بابلو بيريز وزير المعادن والمواد الهيدروكربونية الفنزويلي.
- عبد الله الطريقي وزير النفط السعودي.
- فؤاد روحاني ممثل إيران، أول سكرتير للأوبك.
- طلعت الشيباني وزير التخطيط ووزير النفط بالوكالة العراقي.
- أحمد سيد عمر وكيل دائرة المالية بالكويت.

---

(1) الموقع الرسمي الإلكتروني للديوان الأميري الكويتي على شبكة الإنترنت الدولية. www.da.gov.kw.

(2) حسين إبراهيم العطار، المرجع السابق.

(3) إيان سيمور، الأوابك أداة تغيير، ترجمة: عبد الوهاب الأمير، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك"، 1980م)، ص 53: 64.

وقد أضيف للدول الأعضاء أندونيسيا وليبيا وقطر وأبو ظبي ثم الجزائر فيما بعد[1](*) وتمثلت الأهداف الرئيسية للأوبك في[2]:

- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء.
- تقرير أفضل الوسائل لحماية مصالح الدول الأعضاء.
- المقاومة الجماعية لتخفيض الأسعار المعلنة.
- تنمية مصالح الدول الأعضاء.
- وضع الوسائل الكفيلة بتحقيق الاستقرار للأسعار في الأسواق العالمية.
- ضمان الحصول على دخل منتظم للبلاد المنتجة.
- توفير إمدادات بترولية منظمة واقتصادية وذات كفاية للبلدان المستهلكة.
- تقديم عائد على رأس مال المستثمرين في صناعة البترول.

وفي أول مردود لإنشاء الأوبك توقفت بالفعل سياسة الشركات الاحتكارية في تخفيض أسعار الصادرات من المواد البترولية.

امتياز شركة شل (15 يناير 1961م):

في 15 من يناير 1961م منح الشيخ عبد الله السالم الصباح شركة شل لاستثمار البترول المحددة امتيازاً للتنقيب عن النفط واستخراجه من أرض البحر والطبقة الأرضية الباطنية الواقعة تحت مياه البحر لمسافة ستة

---

(1) سام. هـ. شور، نفط الشرق الأوسط والعالم الغربي، ص 240: 251.

(*) انظر بالقسم الخاص بالملاحق جدول إنتاج بعض دول الأوبك في الفترة ما بين عامي 1950: 1982م تحت رقم 8.

(2) الموقع الرسمى للديوان الأميرى الكويتى علي شبكة الإنترنت الدولية. www.da.gov.kw.

أميال بحرية، مع الجزر والحواجز الرملية التي تقع ضمن المنطقة المذكورة باستثناء جزر (وربة- بوبيان- فيلكا- مسكان- عوهة- كبر)[1]. ويعد هذا الامتياز هو ثالث امتياز في المنطقة المحاذية للشاطئ على الساحل الكويتي[2].

والشركة التي منحت الامتيازات هي إحدى الشركات المتفرعة من مجموعة رويال دتش شل الهولندية، وأسست تحت اسم شركة شل الكويت لتنمية البترول ومنحت مدة 45 عاماً للامتياز، بمساحة تغطي 1500 ميل.

وتضمن الامتياز نوعا جديدا من أنواع الاتفاقات المالية وهو اتفاق المشاركة، فكان لحاكم الكويت الحق في 20٪ من دخل الشركة، وكذلك20٪ من النفط المنتج يسوقه عن طريق المسالك التجارية التابعة لشل[3].

وتمثل حق الحكومة الكويتية في[4]:

- خمسة شلنات عن الطن من صافي إنتاج النفط الخام سنوياً.
- 12,5٪ من السعر المعلن يوم الإنتاج عن كل برميل من صافي الإنتاج بعد بدء التصدير المنتظم.
- 12,5٪ من قيمة الغاز الذي يباع بحالته الطبيعية، ومن قيمة الغاز الذي يستخدم في صناعة المنتجات.
- شراء 20٪ من رأس مال الشركة، لترتفع حصتها في الأرباح إلى 60٪.

(1) إبراهيم ن. الحر، الكويت ماضيها وحاضرها، (بغداد: مطبعة الأديب، د. ت)، ص 73.

(2) Hassan A. Al Ebraheem. Loc. Cit.

(3) سام. هـ . شور، المرجع السابق، ص 269.

(4) راشد البراوي، المرجع السابق، ص 201 .

- تعيين هيئة مراجعين معترف بهم كمحاسبين دوليين، وتختارهم بنفسها لفحص دفاتر الشركة نيابة عن الحكومة.

النفط والطريق نحو الاستقلال (19 يونيو 1961م):

في مطلع ستينيات القرن العشرين كانت تعمل في الكويت خمس شركات نفطية[*]؛ واحدة منها وطنية والأربع الأخريات من جنسيات مختلفة (بريطانية- أمريكية- يابانية- هولندية). وهو ما يظهر أن الكويت لم تكن يوماً ما مقيدة بالامتيازات النفطية التي منحتها لأية شركة من هذه الشركات، حيث اعتبرت نفسها حرة في إبرام أية اتفاقية تحقق مصالحها[1].

ولعل هذه الاستقلالية هي إحدى الدوافع التي ساهمت في نيل الكويت استقلالها إلى جانب الإرادة الوطنية والثقل الاقتصادي، وهو ما تحقق بالفعل حينما زادت عوائد البترول، فبدأت عملية التنمية الشاملة، حيث بلغت الكويت درجة كبيرة من التقدم والازدهار.

وقد قادها هذا التقدم إلى التفكير في الاستقلال، خاصة بعد عدم ممانعة السلطات البريطانية لحكومة الكويت في رغبتها في القيام بإجراء الكثير من الإصلاحات الداخلية في كافة هيئات الدولة، وكذلك المساعدة في الانضمام لعضوية المؤسسات الدولية[2].

(*) انظر في القسم الخاص بالملاحق تحت رقم 9، جدولاً يحوي الشركات الخمس بكافة بياناتها والحقول التي تعمل فيها وإنتاجها عام 1961م.

(1) ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية- القرن العشرين، سلسلة تاريخ الكويت، (الكويت: مطابع الوطن، 2000م)، الطبعة الثالثة، ص 460.

(2) زاهية قدورة، شبه الجزيرة العربية: كياناتها السياسية، (بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، د. ت)، ص 501.

واستكمالاً لكل ما سبق قامت بريطانياً بإلغاء معاهدة 23 يناير1899م، وأعلنت الكويت دولة مستقلة استقلالاً كاملاً غير منقوص في 19 يونيو1961م.

وهكذا اختتمت مرحلة من مراحل تطور اكتشاف وإنتاج النفط في الكويت بدأت بمنح الامتياز عام 1934م واختتمت بنيل الاستقلال عام 1961م، حيث حملت هذه السنوات تطورات كبرى تتعلق بنفط الكويت اكتشافاً وإنتاجاً وتسويقاً وبيعاً جعلت من الكويت قوة كبرى من قوى النفط الدولية من خلال ما تنتجه وتبيعه بالأسواق العالمية، حيث منحت الكويت امتياز الجزر والمياه المحيطة بها في 22 سبتمبر 1949م لشركة أمين أويل، ثم امتياز النصف المشاع من المنطقة المغمورة بالمنطقة المحايدة مع السعودية في 5 يوليو 1958م، للشركة العربية للنفط المملوكة لليابان، ثم امتياز استخراج النفط من أرض البحر لشركة شل، لتنتقل بعدها الكويت إلى مرحلة جديدة أخذت تطور فيها من اكتشافاتها وإنتاجها النفطي، وساهمت خلالها في تأسيس منظمة الأوبك التي كان لها أكبر الأثر في ضبط قواعد السوق العالمية من خلال القوانين واللوائح التي نظمت عملية إنتاج وتسعير وبيع النفط لكافة دول العالم.

الفصل الثالث

من الاستقلال إلى الغزو العراقي

1961-1990م



الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (KFAED):

عقب الإعلان الرسمي عن استقلال الكويت في 19 يونيو 1961م شرعت الكويت مباشرة في التفكير في كيفية الاستخدام الحكيم لثروتها النفطية لإرساء دعائم دبلوماسيتها الاقتصادية[1]، فأنشأت في 31 من ديسمبر 1961م الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. برأس مال مبدئي قدره خمسون مليون دينار أي ما يعادل وقتها 140مليون دولار أمريكي[2].

وكانت الكويت رائدة في تشكيل سياسة خارجية مرتكزة على الموارد النفطية، وكان الصندوق أول مؤسسة قومية منشأة لمنح المساعدات للبلدان النامية[3].

وقد جاء التفكير في هذا الصندوق في أثناء الأزمة الكويتية العراقية التي حدثت عقب الإعلان الرسمي عن الاستقلال في يونيو 1961م[*]فتقرر بعدها تأسيس هذا الصندوق بعد جولة الفريق المالي الكويتي في مصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب ولبنان والأردن صيف هذا العام[4]. وفي عام 1970م ارتفع رأس مال الصندوق إلى ملياري دينار

(1) M.S. Agwani, Politics in the Gulf, (New Delhi: Vikas Publishing House, W.D), P.111.

(2) الكويت، الكتاب السنوي رقم 36، (الكويت: إدارة البحوث والترجمة بوزارة الإعلام،2002م)، ص 38.

(3) علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط، ص 131.

(*) سيتم شرح الأزمة العراقية الكويتية المعروفة باسم أزمة عبد الكريم قاسم لاحقاً بالتفصيل.

(4) Abdul- Reda Assiri, Kuwait's Foreign Policy: City State In World Politics, (San Francisco: Westview Press,1990), P.26.

أي حوالي 6,7 مليار دولار[1]. ثم تم توسيع نشاطه عام 1974م ليشمل دولاً غير عربية[2].

وقد أنفق الصندوق في الفترة ما بين عامي 1962و1984م قرابة 4233 مليون دولار هي قيمة 280 قرضاً[3].

النفط الكويتي خلال عقد الستينيات(*):

كانت سياسة تنفيق العائدات هي السياسة السائدة في الستينيات، بعد أن سادت سياسة مناصفة الأرباح في الخمسينيات، وتعني سياسة تنفيق العائدات أن يحسب الريع المقدم للحكومة من قبل الشركات النفطية العاملة في أراضيها على أنه جزء من النفقات العامة للشركة ولا يتم خصمه من الأرباح العائدة إلى الحكومة بموجب سياسة مناصفة الأرباح[4].

وقد مثل عقد الستينيات مرحلة الدفاع بالنسبة للبلدان النفطية، واتسمت هذه المرحلة بالهدوء[5]. ولم يشكل إنشاء منظمتي الأوبك

---

(1) علي أحمد عتيقة، المرجع السابق.

(2) Abdul- Reda Assiri, Loc. Cit.

(3) Joseph Wright Twinam, The United and The Gulf: Half A Century and Beyond, The Emirates Occasional Papers No: 11, (Abo Dhabi: The Emirates Center for Strategic and Research 1997), First Published, P. 20.

(*) انظر بالقسم الخاص بالملاحق جدولاً يوضح حالة الآبار النفطية في شركة نفط الكويت حتى أوائل عام 1970م، تحت رقم 10.

(4) محمد غانم الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، ص 185.

(5) عبد القادر معاشو، النفط في العلاقات الدولية، بحيث ضمن مجموعة بحوث كتاب: محاضرات في الإعلام البترولي، تقديم: علي أحمد عتيقة، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1985م)، ص 139.

والأوابك أي هجومٍ من جانب الدول الأعضاء، بل إنه كان خطوة من خطوات الدفاع عن المصالح الوطنية.

وقد زادت أهمية البترول بالنسبة للكويت بعد استقلالها، حيث شكل داعماً للاستقلال بعد أن كان دافعاً له، فقد بلغت نسبة إيرادات الكويت من النفط سنة 1961م مقارنة بالإيرادات العامة للدولة 92٪[1]. وشكلت الصادرات البترولية نسبة 97,3٪ من مجموع الصادرات الكويتية للعام نفسه[2](*).

وبدأت الكويت تجني ثمار استقلالها، حيث عدلت في يوليو 1961م الامتياز الممنوح لشركة Amin Oil عام 1948م بحيث أصبح لزاماً على الشركة أن تدفع ضريبة دخل الدولة على إيرادها الصافي من النفط، وكذلك 12,5٪ كرسوم امتياز من قيمة السعر المعلن عند وصول إنتاج الشركة إلى15,000 طن سنوياً[3].

كما شملت الاتفاقية الجديدة تعديلاً آخر يقضي بحصول الكويت على75٪ من أرباح الشركة على أساس أسعار البيع الفعلية أو 50٪ من الأرباح على أساس الأسعار المعلنة أيهما أعلى[4].

---

(1) سام. هـ. شور وآخرون، نفط الشرق الأوسط والعالم الغربي- الآمال والمشكلات، ص211.

(2) Abdul Karim Al Dekhayel, Kuwait: Oil, State and Political Legitimating, (U.K: Ithaca Press, 2000), First Published, P. 24.

(*) انظر جدولاً يحوي نسب مشاركة النفط في إجمالي الصادرات الكويتية منذ عام 1961 حتى1984م بالجزء الخاص بالملاحق، رقم 11.

(3) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الرابع، ص 349.

(4) راشد البراوي، حرب البترول في العالم، ص 209.

وفي نهاية هذا العام وتحديداً في ديسمبر 1961م أعلنت الشركة اليابانية العاملة في الكويت أنها اكتشفت بئرين أفقيين جديدين، الأول ينتج7120 برميلا يوميا، والثاني 4270 برميلا يوميا[1].

وقد شهد العام التالي للاستقلال وصول الكويت لإنتاج قرابة الـ715مليون برميل بمعدل 1,957,906 براميل يومياً[2].

وفي عام 1963م منح امتياز جديد لشركة البترول الوطنية الكويتية المنشأة حديثاً والمملوكة للقطاعين العام والخاص بالكويت، وقد غطت منطقة الامتياز تلك المنطقة التي تخلت عنها شركة نفط الكويت من أرض امتيازها بالكويت في مايو 1962م[3].

وشهدت الأعوام التالية 1964، 1965، 1966م زيادة في الإنتاج وبالتالي زيادة في العائدات، حيث زاد الإنتاج الكويتي بنسبة 61٪ وصولاً للعام 1964م، وزادت العوائد بنسبة 30٪ في الفترة ذاتها[4]، فبلغت 183,500,000دينار[5]. أي قرابة 624 مليون دولار. زادت إلى 636مليون دولار عام 1965م وإلى 672 مليون دولار عام 1966م[6]. حيث ارتفعت صادرات الكويت النفطية إلى ما يزيد على 850 مليون برميل سنوياً[7].

---

(1) Records of Kuwait 1961- 1965, Edited by: Anita L.P. Burdett, Bk 1532/1, (U.K: Archive Editions, 1997), P. 725.

(2) إبراهيم.ن. الحر، الكويت ماضيها وحاضرها، ص 52.

(3) Hassan A. Al. Ebraheem, Kuwait: A Political Study, P. 95.

(4) Jacqueline. S. Ismael, Kuwait: Social Change in Historical Perspective, (New York: Syracus University Press, 1988), P. 93.

(5) إبراهيم الحر، المرجع السابق، ص 76.

(6) نصر السيد نصر، المرجع السابق، ص 78.

(7) Nicholas Fallon, Middle East Oil Money and its Future Expenditure, (U.K: Trotman LTD, 1975), First Published, P. 45.

امتياز هيسبانويل - كينبك (مايو 1967م):

في مايو 1967م دخلت الشركة الوطنية الكويتية للبترول KNPCفي اتفاقية مع شركة هيسبانويل Hispanoil، وهي شركة تملكها الحكومة الإسبانية Spanish Government Sponsored Group ، وقد أسستها ثلاث شركات إسبانية لتكرير البترول للشركة الكويتية نسبة 51% وللإسبانية 49%،وتتحمل الشركة الإسبانية كافة مصروفات التنقيب. ويغطي هذا الاتفاق مساحة 9262 كم2 من المناطق البرية والمناطق المغمورة الكويتية، ومدته 35 سنة يمكن مدها إلى خمس سنوات إضافية[1].

وتتمثل أهمية هذه الاتفاقية في أن الحكومة الإسبانية ضمنت 25% من احتياجات سوقها من النفط الخام الكويتي، أي أن الكويت ستتحمل وحدها مسؤولية تغطية وتأمين ربع احتياجات السوق الإسبانية[2].

وجدير بالذكر أن الكويت قامت، بناء على المرسوم الأميري الصادر من الشيخ صباح السالم الصباح بتاريخ 17 ديسمبر 1967م، بتحديد المياه الإقليمية للكويت بمسافة اثني عشر ميلاً، وذلك بعد الاطلاع على المادتين الأولى والخامسة والستين من الدستور الكويتي، واتفاقية تحديد المنطقة المحايدة مع السعودية الموقعة في 7 من يوليو 1965م(*)، واتفاقية جنيف الصادرة بتاريخ 29 من أبريل 1958م، وعقود الامتياز الممنوحة من الكويت لشركات النفط الأجنبية العاملة في أراضيها[3].

---

(1) سام. هـ. شور وآخرون، المرجع السابق، ص 269.

(2) Hassan A. Al Ebraheem, Op. Cit, p.96.

(*) سيأتي الحديث تفصيلاً عن هذه الاتفاقية في الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا الكتاب.

(3) The Iraq- Kuwait Dispute, Arabian Geopolitics3, Regional Documentary Studies, Evolution of The Iraq- Kuwait International Boundary on Land and Sea: 1958- 1993, Edited by: Richard Schofield, (U.K: Archive Editions, 1994), Volume 4, P. 437.

الكويت وحظر تصدير النفط (يونيو 1967م):

مع اشتعال الحرب الإسرائيلية العربية الثالثة المسماة بحرب الأيام الستة، قرر العرب استخدام النفط سياسياً لردع الهجوم، حيث وافق وزراء نفط الكويت والسعودية والعراق وليبيا والجزائر في 6 من يونيو 1967م على فرض حظر على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الداعمتين لإسرائيل وتليهما ألمانيا الغربية[1]. وأعلنت الكويت رسمياً قرارها بوقف ضخ النفط لكافة الدول التي تساعد إسرائيل[2]. ثم اضطرت بعد إضراب العاملين فيها إلى وقف تصدير البترول كلية لمدة أربعة أيام 14-17 يونيو1967م. لكن العمل استؤنف بعدها، وصدر البترول الكويتي إلى كافة الأسواق التي كان يصدر لها باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[3]. فهبط من جراء هذا القرار إنتاج الكويت خلال هذا الشهر بنسبة41% عما كان عليه خلال الشهرين السابقين. وقدرت خسائر الكويت حينها بقرابة المليون دولار يومياً[4].

لكن الحظر قد ألغي سريعاً في مؤتمر الخرطوم المنعقد في 29 من أغسطس1967م[5]، حيث أجمع القادة العرب على فكرة استخدام النفط

(1) Paul Aarts, The Arab Oil Weapon, (Abo Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research,1999), First Published, P. 4.

(2) Chookiat Panaspornprasit, US Kuwait Relations 1961- 1992: An Uneasy Relationship, PH.D, Unpublished, Department of International Politics, University of Wales, 1997, P. 114.

(3) صاحب ذهب، المرجع السابق، ص 102.

(4) محسن محمد، حرب البترول، ص 47.

(5) Paul Aarts, Op. Cit, P.5.

كسلاح لكن بطريقة غير مباشرة، أي باستمرار تدفقه للدول المستهلكة واقتطاع جزء من عوائده لدعم صمود دول المواجهة مع إسرائيل عسكرياً وسياسياً[1]، وهو ما تحقق بالفعل، حيث قدمت الكويت والسعودية وليبيا 135مليون دولار لمصر والأردن، كان لمصر منها 95 مليون دولار. كما أظهرت الكويت التزامها بدعم القضية الفلسطينية حينما قدمت 55 مليون جنيه إسترليني.

وفي 3 من سبتمبر 1967م قررت الكويت استئناف ضخ نفطها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، مشتركة في هذا مع كافة الدول العربية التي كانت قد أوقفت ضخ نفطها إلى الدولتين ثم عادت لترفعه[2].

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك OAPEC)[*]:

في التاسع من يناير سنة 1968م قامت الكويت والمملكة العربية السعودية والمملكة الليبية- آنذاك- بتأسيس منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول- أوابك. وهي منظمة إقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي[3]. وقد وقع على وثيقة تأسيس هذه المنظمة كل من عبد الرحمن العتيقي وزير

---

(1) جورج قرم، النفط العربي والقضية الفلسطينية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1980م)، ص6.

(2) روبرت. ل. جيرمان، الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت 1965- 1977م، سيرة شخصية سياسية، (لندن: مركز لندن للدراسات العربية، د. ت)، ترجمة ونشر: المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية بالكويت، 2002م، ص 236.

(*) For All Details About This Organization Look: Abdel Kader Maachou OAPEC: An International Organization for Economic Cooperation and Instrument for Regional Integration, (Paris: Berger- Levrault, 1982).

(3) الموقع الرسمي للديوان الأميري الكويتي: www.da.gov.kw.

المالية والنفط الكويتي، وأحمد زكي يماني وزير البترول والثروة المعدنية السعودي، وخليفة موسى وزير شؤون البترول الليبي[1].

وقد تم التوقيع على ميثاق المنظمة في بيروت، وتم اختيار الكويت مقراً لها. وتهدف هذه المنظمة إلى حماية التعاون بين أعضائها في كافة مجالات الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالصناعات البترولية[2]، وعضويتها تكون للدول العربية التي تعتمد اقتصادياتها اعتماداً رئيساً وغالباً على النفط، وقد دعي العراق للانضمام إليها فور تأسيسها لكنه رفض، ثم قبلت عضوية الجزائر وأبو ظبي والبحرين ودبي وقطر في مايو 1970م[3].

وفي عام 1972م عدلت المادة السابعة من الاتفاقية الخاصة بعضوية المنظمة، فتم فتح العضوية لدول عربية أخرى يكون البترول مصدراً مهماً لدخلها القومي وليس رئيساً كما كان معمولاً به سابقاً، فانضمت مصر وسوريا والعراق[4].

وتضم المنظمة الآن في عضويتها عشر دول عربية[*]، وتمارس مسؤولياتها واختصاصاتها عن طريق أربعة أجهزة هي المجلس الوزاري، والمكتب التنفيذي، والأمانة العربية، والهيئة القضائية.

---

(1) اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والشركات المنبثقة عنها، (الكويت: الإدارة القانونية بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1983)، الطبعة الثانية،ص5.

(2) Sirriyeh Hussein, US. Policy in the Gulf 1968- 1977 Aftermath of British Withdrawal, (London: Ithaca Press, 1984), P. 153.

(3) سام. هـ. شور، المرجع السابق، ص 281.

(4) عمرو كمال حمودة، منظمة الأوابك.. إلى أين؟ سلسلة الدراسات السياسية والإستراتيجية رقم9، (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، 1993م)، ص11.

(*) انظر جدول الدول العربية الأعضاء بأوابك وعائداتها النفطية من 1973: 1982م في الملاحق، رقم 12.

وانبثقت عن هذه المنظمة عدة شركات[1] هي:

- الشركة العربية البحرية لنقل البترول.
- الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن.
- الشركة العربية للاستثمارات البترولية.
- الشركة العربية للخدمات البترولية.
- الشركة العربية للاستشارات الهندسية.
- الشركة العربية للمنظفات الكيمائية.
- كما تضم أيضاً معهد النفط العربي للتدريب.

بقى أن نشير إلى أنه في نهاية عقد الستينيات وتحديداً عام 1969م عانت الكويت من زيادة الإنتاج الليبي الذي بلغ 150 مليون طن، حيث إنه دون هذا الإجراء كان بمقدور الكويت أن تنتج أكثر مما أنتجت، الأمر الذي أضر بعائدات الكويت النفطية لهذا العام[2].

النفط الكويتي خلال عقد السبعينيات:

شكل هذا العقد نموذجاً فعلياً لتداخل النفط بالسياسة، والتأثير المتبادل بينهما، فقد تعرضت منظومة صناعة النفط الدولية بكافة أقسامها (إنتاجا- تكريرا- تسويقا) لهزات عنيفة أثرت فيها إيجاباً وسلباً، حتى يمكننا القول إن التغيرات المتلاحقة التي حدثت للنفط خلال هذا العقد كان من الممكن ألا يتعرض لها خلال نصف قرن أو أكثر؛ فقد شهدت فترة أوائل

(1) اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والشركات المنبثقة عنها، المرجع السابق.

(2) بيتر. ر. أودل، النفط والقوة العالمية، خلفية أزمة النفط، ترجمة: راشد البراوي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977م)، ص 99.

السبعينيات مرحلة الهجوم بالنسبة للبلدان النفطية، وتحديداً الفترة من 1970 أكتوبر 1973م[1].

وكان الهجوم مرحلياً وتدريجياً؛ بدأ باتفاقية ليبيا في 1 سبتمبر 1970م، ثم اتفاقية طهران في 15من نوفمبر 1971م، واتفاقية طرابلس الغرب 2 من أبريل1971م، وجنيف الأولى 20 من يناير 1972م، وجنيف التكميلية 13 من فبراير1973م[2].

ثم جاءت القفزة التاريخية الكبرى ممثلة في القرارات المصاحبة لحرب السادس من أكتوبر 1973م بما فيها من حظر جزئي وكلي ومضاعفة للأسعار ثم إلغاء للحظر وثبات للأسعار، وهي الفترة التي استمرت بضع سنوات ما لبثت أن عادت مرة أخرى نهاية هذا العقد جراء اشتعال الثورة الإيرانية ومن ثم قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وما تبع هذا التغير في نظام الحكم الإيراني من تغير في سياسة إيران النفطية أثر دون شك في السياسات النفطية لدول المنطقة؛ لذا فإنه من المنطقي تقسيم هذا العقد إلى مراحل ثلاث:

- ما قبل أكتوبر 1973م.
- حرب أكتوبر 1973م.
- ما بعد حرب أكتوبر1973م، حتى قيام الثورة الإيرانية وإعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

النفط الكويتي ما قبل أكتوبر1973م:

مع بداية هذا العقد أضحت الكويت سادس دولة في العالم من حيث الإنتاج وتحديداً عام 1971م. وبلغ احتياطها في العام ذاته 300 , 88 مليار

(1) عبد القادر معاشو، المرجع السابق، 140.
(2) سيد فتحي الخولي، المرجع السابق، ص 201، 202.

برميل أي ما يعادل 18,7% من الاحتياطي العربي. كما بلغت عوائدها النفطية 1,395 مليار دولار[1].

وقد شهد هذا العام واحدة من أهم الاتفاقات البترولية التي كان لها أكبر الأثر في إعادة صياغة علاقات البلدان النفطية بالشركات العاملة على أراضيها ألا وهي اتفاقية طهران الموقعة بتاريخ 14 من فبراير 1971م.

وقد وقعت هذه الاتفاقية بعد شهرين من المباحثات الشاقة بين الكويت والسعودية وإيران وقطر وأبو ظبي من جهة وشركات البترول العاملة بها من جهة أخرى، وجاءت هذه الاتفاقية بعد تهديدات دول الخليج باتخاذ إجراءات صارمة إذا لم توافق الشركات على مطالبها.

وقد تضمنت هذه الاتفاقية نقاطاً مهمة هي[2]:

- رفع ضريبة الإنتاج من 50 إلى 55%.
- تعديل الفروق على درجات البترول وجعلها تستند على أسس عادلة.
- إلغاء كافة الخصومات التي تمنح على الأسعار المعلنة.
- زيادة الأسعار المعلنة في دول الخليج بمقدار 33 سنتاً للبرميل.
- زيادة الأسعار المعلنة خمسة سنتات اعتباراً من أول يونيو 1971م.
- زيادة الأسعار المعلنة 33 سنتاً في الأول من يناير لعامي 1973، 1975م.

---

(1) Sami Shareef, Arab Oil Reservoir and their Role in the Future of World Oil Industry, (Baghdad: INOC Publication, 1973), P. 32.

(2) أحمد البار، التطورات في سوق البترول، ص 55.

- زيادة سنوية قدرها 5, 2٪ لمواجهة التضخم النقدي.

- ثبات نسبة ضريبة الدخل عند 55٪.

- إلغاء نسبة مسموحات الأوبك، فزادت بناء على هذا حصة الحكومات[1].

وبالفعل ارتفعت إيرادات حكومات الدول المصدرة بفضل هذه المزايا الجديدة، فبلغت الزيادة في الخليج العربي 60٪، وفنزويلا 75٪، وليبيا 80٪، ونيجيريا 71٪، والجزائر 107٪. أما الكويت فقد زاد دخلها بما يعادل 149 مليون دولار[2].

لكنه ومع نهاية عام 1971م أصبحت الأمور عكسية، واختلفت توجهات السياسة النفطية الكويتية، فأصبحت القاعدة هي تحديد الإنتاج وليس رفعه.

فقامت الحكومة بتحديد إنتاج شركة نفط الكويت اعتباراً من 1972م بحيث لا يتعدى معدل الإنتاج اليومي ثلاثة ملايين برميل يومياً. وذلك نتيجة لمناقشات مهمة دارت في مجلس الأمة الكويتي طالبت بتحديد سقف للإنتاج النفطي، ووضع سياسة نفطية واضحة للحفاظ على الثروة، وهو ما تم بالفعل في مارس 1972م[3].

كما نجح مجلس الأمة أيضاً في تحفيز الحكومة على إعادة التفاوض مع شركة نفط الكويت فيما يتعلق بنسبة المشاركة الوطنية في أسهم الشركة[4].

---

(1) منى سحيم حمد آل ثان، السياسية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، (القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، 2000م)، الطبعة الأولى، ص 184، 185.

(2) أحمد البار، المرجع السابق.

(3) محمد غانم الرميحي، المرجع السابق.

(4) خالد محمد القاسمي، الخليج العربي في عالم متغير، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2000م)، الجزء الأول، ص 314.

اتفاقيتا المشاركة في الأرباح (20 ديسمبر 1972م، 8 يناير 1973م):

في العشرين من شهر ديسمبر عام 1972م، وقعت في الرياض اتفاقية المشاركة في الأرباح بين الكويت والسعودية وأبو ظبي وقطر ومن ناحية والشركات العاملة بها من ناحية أخرى(*) حيث وافقت هذه الشركات من حيث المبدأ على أن يكون لكل دولة منتجة الحق في الحصول على نسبة25% من رأس المال تزداد تدريجياً لتصل إلى 51% عام 1982م[1].

هذا وقد بلغ دخل الفرد في الكويت في هذا العام نتيجة لزيادة عوائد النفط بعد تعديل الامتيازات القديمة مستوى عاليا جداً بلغ 3860 دولاراً، وهو ما يقارب سبعة أضعاف مثيله في السعودية وعشرة أضعاف مثيله في العراق[2].

وفي الثامن من يناير عام 1973م، وقعت الكويت اتفاقية المشاركة مع شركات النفط على أراضيها، وذلك بعد مفاوضات طويلة استمرت لأكثر من ثلاثمائة يوم، بدأت في جنيف وانتهت في الكويت[3].

قانون المحافظة على الثروة النفطية (25 يونيو 1973م):

تأكيداً لسياسة الكويت النفطية الرامية لحماية هذه الثروة، أصدر أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح القانون رقم 19 لسنة 1973م بشأن المحافظة على مصادر الثروة النفطية، وذلك في 25 من يونيو 1973م[4].

(*) للمزيد حول هذه الاتفاقية انظر: عبد الرحمن منيف، مبدأ المشاركة وتأميم النفط العربي، 1973م، ص 155 – 173.

(1) محمد يوسف علوان، مبدأ التفاوض على الأسعار، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الأولى، العدد الرابع، (الكويت: جامعة الكويت، أكتوبر 1975م)، ص 114.

(2) عبد العزيز هيكل: النفط وتطور البلاد العربية، ، سلسلة التقارير الاقتصادية، رقم1، النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976م)، ص 42.

(3) جريدة القبس، الكويت، 8 يناير 2005م.

(4) جريدة الوطن، الكويت، 25 يونيو 2003م.

وقد حدد هذا القانون الإطار القانوني والتنظيمي لمبدأ المحافظة البترولية، وكرس إشراف الدولة الفعلي على العمليات البترولية وذلك من خلال لوائح تطبيقية ملحقة به صدرت عام 1975م، وقد جري تطبيق هذا القانون على كافة عمليات الاستكشاف والحفر والإنتاج والتصنيف والتكرير والنقل والتصدير والنشاطات المتعلقة بذلك[1].

جدير بالذكر أن هذا العام - 1973م - قد شهد في يناير تحديد مجلس الأمة موقفه من استخدام النفط سلاحاً للمواجهة مع إسرائيل، حيث أكد أعضاء المجلس أن المجلس قد اتخذ قراراً بأن توضع مسألة إيقاف ضخ النفط موضع التنفيذ في حال نشوب القتال فعلياً بين دول المواجهة العربية وإسرائيل، حيث سيوقف فوراً ضخ النفط للدول المؤيدة لإسرائيل[2].

ثم قامت الكويت بإيقاف نقل نفطها بالفعل إلى الدول الغربية يوم 15 مايو1973م كاحتجاج على قيام دولة إسرائيل في هذا التاريخ، مشتركة في هذا الإجراء مع الجزائر وليبيا والعراق[3].

وقد اعتبرت الدوائر السياسية الأمريكية تصرف الكويت هذا مؤشراً على استعدادها لوقف إنتاجها مستقبلاً بصورة أكبر[4].

النفط الكويتي وحرب أكتوبر 1973م:

لم تكن فكرة استخدام النفط سلاحا سياسيا وليدة حرب السادس من أكتوبر 1973م، لكن سبق طرحها أكثر من مرة قبل هذه الحرب بسنوات بل

---

(1) الطاقة في الوطن العربي، الجزء الرابع، ص 267.

(2) صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، ص 141.

(3) Trevor Mostyn, Major Political Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula 1943- 1990, (New York: Factson File, 1991), P. 129.

(4) New York Times, 16 May 1973.

وبعقود. لكنه وللحق فإن استخدام هذه الفكرة في أكتوبر 1973م كان استخداماً عملياً ومؤثراً، حيث تمت هذه العملية تحت ما عرف في حينه بدبلوماسية البترول(*).

وتعود المرة الأولى التي طرحت فيها فكرة استخدام النفط العربي سياسياً إلى عام 1946م، عندما تقدمت مصر باقتراح إلى مجلس جامعة الدول العربية الذي كان مجتمعاً على مستوى القمة بمصيف بلودان بسوريا يقضي بمنع تصدير البترول العربي لأية دولة تساند العصابات الصهيونية.

لكن الشركات المنتجة- وهي الأقوى وقتها- ردت بضرورة فصل السياسة عن البترول، ولم يكن القرار ذا تأثير قوي حتى وإن نفذ لكون الولايات المتحدة الأمريكية وقتها هي المصدر الرئيسي للبترول في العالم، بينما كان البترول العربي قليلاً جداً وغير مؤثر.

ثم طرحت هذه الفكرة ثانية في أثناء حرب فلسطين عام 1948م، وبالفعل أوقف العراق ضخ نفطه في الأنابيب التي تصل إلى حيفا.

وفي عام 1956م وعقب العدوان الثلاثي تم تفجير أنابيب نقل بترول العراق إلى ميناء اللاذقية. ثم جاء الاستخدام الأكثر وضوحاً عقب العدوان الإسرائيلي في يونيو 1967م وهو ما سبقت الإشارة إليه تفصيلاً[1].

(*) دبلوماسية البترول مصطلح سياسي يعني استخدام البترول لتحقيق أهداف سياسية تعود بالنفع على الدول المنتجة له، وتحقق لها غايات ما كانت تستطيع الوصول إليها لولا استخدام هذا المورد. للمزيد انظر: السيد عليوة، الملك فيصل والقضية الفلسطينية، (الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، 1982م).

(1) محسن محمد، حرب البترول، ص 43، 44.

لكن المحطة التاريخية الواضحة في مراحل تسلسل استخدام النفط سلاحاً جاءت عقب الأيام الأولى لحرب السادس من أكتوبر 1973م، وذلك حينما اجتمع وزراء النفط في دول الخليج من الدول الأعضاء في أوبك (الكويت- السعودية- العراق- الإمارات العربية المتحدة- قطر- إيران) في دولة الكويت يومي 16، 17 من أكتوبر[1]، وذلك بهدف التفكير في مضاعفة أسعار كافة فئات النفط الخام[2]، وكذلك الإعلان عن حظر نفطي ضد الدول المؤيدة لإسرائيل[3]. وهو ما تم في اليوم الثاني من الاجتماعات[4].

وقد استبعد المجتمعون فكرة الربط مرة واحدة بين رفع الأسعار وقطع الإنتاج نهائياً لما قد تسببه هذه الفكرة من إحراج لهم وإظهارهم أمام العالم كأنهم مشتركون في عملية ابتزاز هدفها الربح وليس العمل في خدمة قضية وطنية عادلة[5].

فقرر الوزراء في اليوم الأول من الاجتماعات زيادة سعر النفط بنسبة70٪، فارتفع سعر البرميل من ثلاثة دولارات كانت مقررة بطهران إلى 12, 5 دولارات[6].

(1) هند مصطفى، تقرير حول ندوة الاقتصاديات العربية وتحدي تذبذب أسعار النفط المنعقدة بالقاهرة في 26، 27 مايو 1999م، شؤون خليجية، العدد السابع، المجلد الأول، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، يوليو 1999م)، ص 30.

(2) Gad G. Gilbar, The Middle East Oil Decade and Beyond, (London: Frank Cass, 1997), P. 1.

(3) حمدان حمدان، عقود من الخيبات: كيف وصلنا إلى هنا؟ (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع،1995م)، الطبعة الأولى، ص 616.

(4) Benjamin Shwadram, The Middle East, P. 43.

(5) محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي: جذوره التاريخية وأبعاده، (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1984)، ص 527.

(6) Anthony Sampson, The Seven Sisters, The Great Oil Companies and the World they Made, (London: Hodder and Stoughton, 1975), First Published, P. 252.

وفي اليوم التالي وافق الوزراء العرب على قطع الإنتاج بنسبة 5٪ من مستوى إنتاج شهر سبتمبر 1973م، مع الاحتفاظ بقطع النسبة ذاتها 5٪ بشكل شهري حتى تتحقق أهدافهم التي تلخصت في انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في يونيو 1967م، واستعادة الفلسطينيين حقوقهم المشروعة[1].

وفي اليوم ذاته 17 أكتوبر 1973م عقد اجتماع في واشنطون بين وزراء خارجية كل من الكويت والسعودية والجزائر والمغرب والرئيس نيكسون ووزير خارجيته حول قرارات وزراء النفط العرب، وقد أبدى الوزير السعودي عمر السقاف رغبة العرب في السلام، ووقف الدعم الأمريكي لإسرائيل، والتأكيد على ضرورة انسحابها[2].

لكن نيكسون فاجأهم وفاجأ العالم بعد يومين فقط من هذا الاجتماع بإعلانه تقديم منحة عسكرية أمريكية لإسرائيل بقيمة ملياري دولار، وهو ما تم إقراره قطعاً قبل الإعلان بيوم أو يومين عن هذه المنحة أي يوم اجتماعه بالوزراء العرب تقريباً!![3].

وتبعاً لهذا القرار بحث وزراء النفط العرب إمكانية تخفيض إنتاجهم بنسبة 10٪[4]. ثم قرروا الاجتماع ثانية في الكويت والإعلان في الرابع من

---

(1) Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power, (New York: Simon and Shuster, 1991), First Publised, P. 607.

(2) عبد الحكيم الطحاوي، الملك فيصل والعلاقات الخارجية السعودية، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2002م)، ص 217.

(3) Daniel Yergin, Op. Cit, P. 608.

(4) The Daily News, Kuwait, 3 November 1973.

نوفمبر عن رفع نسبة الخفض لتصل إلى 25%[1] من مستوى إنتاج شهر أكتوبر على أن تزداد النسبة بمعدل 5% شهرياً[2].

ثم عاد الوزراء واجتمعوا في فيينا يوم 18 فبراير وأقروا تعليق نسبة5% من إنتاج شهر ديسمبر 1973م. وبعدها بأيام اجتمعوا بالكويت في الثامن من ديسمبر وأوضحوا أن التخفيض في الإنتاج سيستمر على الدول غير المعفاة كالولايات المتحدة وهولندا وبنسبة 5% من يناير 1974م تبعاً لإنتاج ديسمبر 1973م[3].

واجتمع الأعضاء في الكويت في 24، 25 من ديسمبر ليقرروا رفع الإنتاج بنسبة 10% لتصبح النسبة 15% بدلاً من 25% بدءاً من يناير 1974م وذلك مع بعض الدول الصديقة كاليابان وبلجيكا. ومع بدايات 1974م ارتفع السعر ووصل إلى 11,65 دولاراً[4].

وبعد قرابة ثلاثة شهور من الشد والجذب، وافقت سبع دول عربية من أصل تسع منتجة للبترول في 18 من مارس 1974م وعقب اجتماع فيينا على رفع الحظر المفروض على الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكتوبر1973م، ليسدل الستار على أطول فترة في تاريخ العرب المعاصر

---

(1) Roy Licklider, Political Power and the Arab Oil Weapon, (California: University of California Press, 1988). P. 12.

(2) يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية- البعد الاقتصادي لأمن الخليج العربي-، سلسلة قضايا دولية وإقليمية، رقم 4، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1997م)، الطبعة الأولى، ص17.

(3) Ibrahim F. I. Shihata, The Case of The Arab Oil Embargo: A Legal Analysis of Arab Oil Measures, (Beirut: The Institute for Palestine Studies, 1975), P. 89 - 92.

(4) حسين عبد الله، أسعار النفط: التصحيح عبر آليات السوق، دراسات إستراتيجية، السنة15، العدد 154، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005م)، ص23.

استخدام فيها النفط كسلاح سياسي والتي امتدت لستة شهور، وقد كانت سوريا وليبيا هما الرافضتان لقرار رفع الحظر[1](*).

الدور الكويتي خلال فترة الحظر (أكتوبر 1973 - مارس 1974م):

أيدت الكويت استخدام النفط في المعركة العربية الإسرائيلية منذ ما قبل اشتعالها، وذلك عندما وافق مجلس الأمة الكويتي على رفع اقتراح للحكومة يقضي باستخدام النفط الكويتي كسلاح في المعركة المرتقبة مع إسرائيل، كما دعا الاقتراح إلى تجميد كافة ارتباطات الكويت مع شركات البترول الغربية منذ لحظة بدء القتال[2].

وبعد اشتعال المعركة وتحديداً في التاسع من أكتوبر عقد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء الكويتي برئاسة جابر الأحمد الجابر الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء لمتابعة أنباء المعارك على الجبهة العربية والتطورات السياسية.وبعد اجتماع مجلس الوزراء الكويتي أكد وزير الخارجية صباح الأحمد الصباح أن من حق الدول العربية الدفاع عن نفسها وتحرير أراضيها المحتلة بشتى الوسائل ثم دعت الكويت إلى اجتماع طارئ لجميع الدول العربية المنتجة للنفط على أرضها لبحث دور البترول في هذه المعركة.

---

(1) Trevor Mostyn, Op. Cit, P. 135.

(*) يروي إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصرية الأسبق قصة بخصوص هذا الاجتماع مفادها أنه كان من المفترض عقده بطرابلس الليبية التي وصل إليها وزراء البترول العرب بالفعل في العاشر من مارس، لكن الرئيس الليبي معمر القذافي رفض أن يصدر قرار رفع الحظر من بلاده، فاتجه الوزراء إلى القاهرة، ثم عاد القذافي في 12 مارس ليرحب باستضافة الاجتماع مرة أخرى، لكن الوزراء العرب أدركوا أنه لن يسمح بصدور هذا القرار من بلاده، فقرروا اختيار فيينا كمدينة محايدة. للمزيد انظر: حسن التهامي ومحمد الطويل، معركة الحزام الذهبي الأول، 1990م.

(2) جريدة الأنوار، بيروت، 8 أكتوبر 1973م.

وفي العاشر من أكتوبر وقع 37 من جملة 50 عضواً من أعضاء البرلمان الكويتي بياناً يحثون فيه الحكومة على سحب مدخراتها من الولايات المتحدة، وإعادة النظر في صادرات البترول إليها، وكذلك في أنصبة الشركات الأمريكية في الحقول الكويتية. ثم كلفت الحكومة الكويتية وزير النفط والمالية عبد الرحمن العتيقي بالاتصال بوزراء بترول السعودية والعراق وليبيا والجزائر وقطر والإمارات، لعقد اجتماع طارئ لهذا الشأن[1].

وخلال مؤتمر وزراء النفط العرب المنعقد بالكويت يومي 16، 17 أكتوبر صرح وزير النفط والمالية الكويتي عبد الرحمن العتيقي بأنه يجب عدم تعويض الكميات التي توقف شحنها من مينائي بانياس وطرطوس، كما أكد موافقته على خفض الإنتاج شريطة عدم الإضرار بالدول الضعيفة[2].

وفي السابع والعشرين من أكتوبر أعلنت الكويت حظر تصدير نفطها لكندا لكونها من الدول المؤيدة لإسرائيل[3]، وبعد أيام حظرت تصدير النفط لهولندا[4]، وفي نهاية نوفمبر ألحقت البرتغال وجنوب أفريقيا بقراراتها هذه[5].

ومع بدايات عام 1974م أكد وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد في 21 من يناير على أنه من الصعب تخيل رفع الحظر عن الولايات المتحدة الأمريكية رغم انسحاب القوات الإسرائيلية من قناة السويس[6].

---

(1) حسن التهامي ومحمد الطويل، المرجع السابق، ص 76، 77.

(2) محسن محمد، المرجع السابق، ص 121.

(3) جريدة الرأي العام، الكويت، 28 أكتوبر 1973م.

(4) جريدة الرأي العام، الكويت، 31 أكتوبر 1973م.

(5) أخبار الكويت، 24 نوفمبر 1973م.

(6)Trevor Mostyon, Op. Cit, P. 134.

ثم أكدت الكويت في اليوم التالي مباشرة على أن الحديث عن إنهاء الحظر سابق لأوانه؛ لأنها مازالت ملتزمة بالوعد الذي قطعته على نفسها بخصوص الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة، واستعادة كافة الحقوق الشرعية للفلسطينيين[1].

ومع الإعلان الرسمي العربي عن رفع الحظر صرح العتيقي بأن الكويت قد وافقت على رفع هذا الحظر رغبة في عدم حدوث انشقاق في الجبهة العربية[2].

واستمرت الكويت في موقفها المتمسك باستعادة الحقوق العربية المغتصبة إلى ما بعد رفع الحظر، حيث صرح وزير الخارجية الكويتية أنه ليس هناك مجال لمقارنة الضغوط التي تمارسها الدول الكبرى لأغراض أنانية بالجهود التي تبذلها الدول العربية لوضع حد للاحتلال ومقاومة العدوان وإعادة الحقوق المسلوبة لأصحابها الشرعيين، وذلك رداً على تصريحات الرئيس الأمريكي جيرالد فورد ووزير خارجيته هنري كسنجر التي أطلقاها في سبتمبر 1974م متوعدين فيها العرب المنتجين للنفط بوقوعهم ضحية لتصرفاتهم وقراراتهم ومتوعدينهم أيضاً بالنهاية الكارثية لسياسة الصدام هذه[3].

وجدير بالذكر أن الإنتاج الكويتي قد انخفض بسبب هذه الأزمة، حيث بلغ قرابة المليونين ونصف المليون برميل عام 1974م[4] بعد أن كان يفوق

(1) توماس. أ . بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط 1784- 1975م، ترجمة: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1985م)، الطبعة الأولى، ص 699- 700.

(2) جريدة القبس، الكويت، 16 أبريل 1974م.

(3) جورج طعمة، النفط والعلاقات العربية والدولية، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1979م)، ص 42.

(4) عبد العزيز مؤمنة، البترول والمستقبل العربي، سلسلة الكتاب السعودي، رقم 75، (جدة: دار تهامة، 1983م)، ص 268.

ثلاثة ملايين برميل يومياً عام 1973م[1] لكنه وفي الوقت ذاته فإن الكويت قد استفادت من هذه المرحلة كسائر الدول المنتجة للنفط جراء ارتفاع الأسعار، حيث ارتفعت عوائدها من 1,7 مليار دولار عام 1972م إلى 8,7مليار دولار عام 1974م[2].

وعقب انتهاء الحظر قامت الكويت بتغيير خريطة توزيع نفطها على دول العالم، حيث غيرت من سياستها الجغرافية التسويقية، فبدأت في تصدير نفطها إلى أستراليا وكوريا الجنوبية وسنغافورة والبرازيل واليونان وتايوان[3].

حقائق حول قرار حظر تصدير النفط العربي (أكتوبر 1973م - مارس 1974م):

كشفت هذه الفترة عن حقائق عدة ونقاط جوهرية تمثلت في:

- التأكيد على الارتباط الوثيق بين النفط والسياسة والأمن الخليجي والدولي[4](*)، حيث شكل قرار الحظر سابقة تاريخية مهمة في مجال القرار السياسي العربي المشترك على الصعيد الرسمي بغض النظر عن

---

(1) حسن أغا وآخرون، بعض مسائل النفط والطاقة، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، رقم7، (لندن: مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، 1982م)، الطبعة الأولى، ص 35.

(2) محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص 100.

(3) ف. عيسايف وآخران، الكويت والكويتيون في العالم المعاصر، (موسكو: أكاديمية العلوم الروسية، معهد الاستشراق، 2003م)، ص 169.

(4) Gregory. F. Gause III, Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States, (New York: Council of Foreign Relations Press, 1944), P. 192.

(*) انظر قائمة بأهم الأحداث السياسية التي جرت في السبعينيات وأثرت على أسعار البترول تحت رقم13 بالملاحق.

الاختلاف في تقييم جدية وكفاءة الحظر[1]. فأثبت العرب صدق مقولة السادات بأنهم قادرون على المنح والمنع، وعلى الجميع إدراك ذلك. لكنهم أهدروا فرصة تاريخية لتحقيق الوحدة على مستوى الحكومات والشعوب حيث انقسمت الدول العربية في تعاطيها مع هذا الموقف إلى مجموعات ثلاث[2][*]:

* المنتجون الصغار كقطر والبحرين وعمان، وهي دول صغيرة محدودة الإنتاج جاهزة لبيع إنتاجها دونما أية شروط.

* دول منتجة بنسب كبيرة كالعراق والجزائر، وهي كثيرة السكان وتحتاج إلى العوائد في برامجها التنموية وخدمة مشروعاتها الاقتصادية.

* دول منتجة بنسب ضخمة لكنها ذات سكان قليلين، لذا فهي قادرة على تقليص إنتاجها رغم حاجتها إلى العوائد لخدمة اقتصادها.

- لم يلتزم العراق بالحظر منذ بدايته، فلم يخفض إنتاجه واستمر في تصدير نفطه، بل إنه زاد على معدلاته اليومية المعتادة بنسبة 40%[3].

- انتهكت ليبيا الحظر المفروض ووقعت اتفاقاً مع الولايات المتحدة يقضي بتزويدها بـ 600 ألف برميل يومياً[4].

---

(1) محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1981م) الطبعة الثالثة، ص 186.

(2) Benjamin Shwadram, Op. Cit, P. 54.

(*) موقف الدول العربية النفطية تجاه عملية الخفض والحظر مثبت بقائمة تحت رقم 14 بالملاحق.

(3) أديث. و. أني وآخرون، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915- 1975م، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1989م)، الطبعة الأولى، ص 298.

(4) محمد محمود الطناحي، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي- دراسة تاريخية سياسية 1971- 1990م، (القاهرة: دار المدني للطباعة والنشر، 2005م)، ص 113- 114.

- اعترفت الدوائر الغربية بالنجاح الباهر الذي حققه سلاح النفط العربي في المواجهة العسكرية مع إسرائيل رغم محاولات التشكيك العربية[1].

- قدمت لنا هذه الأزمة درساً ونموذجاً للتعامل الذكي الغربي والأمريكي مع الأزمات، تمثل في استخدام الإشارات، والقدرة على توجيه الإشارة إلي أكثر من طرف، وبرسالة خاصة ومختلفة لكل طرف[2].

- مكنت الاحتياطيات النقدية العربية الضخمة الدولة المنتجة من فرض هذا الحظر وتصعيده تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وغيرهما ولو بشكل تدريجي من 5% إلى 25%[3].

- لم تفلح تهديدات الولايات المتحدة في أثناء وبعد أكتوبر 1973م باحتلال منابع النفط التي أعلنتها مراراً وتكراراً[4]*.

- كانت حرب أكتوبر 1973م نقطة انطلاق لقفزات واسعة وسريعة في

---

(1) Daily Telegraph, London, 22 November 1973.

(2) عباس رشدى العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1975م)، الطبعة الأولى، ص 210.

(3) نصير عازوري، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة والنفط العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الأولى، العدد الأول، (الكويت: جامعة الكويت، يناير 1975م) ص 69.

(4) محمد خليفة، من يهدد منطقة الخليج العربي؟، (بغداد: المكتبة الوطنية، 1983م)، ص56.

* للمزيد حول التهديدات الأمريكية باحتلال منابع النفط في الخليج العربي انظر: محمد محمود الطناحي، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي، دراسة تاريخية سياسية 1971 - 1990م، (القاهرة: دار المدني للطباعة والنشر، 2005م، الطبعة الأولى).

أسعار النفط[1] وصلت إلى نسبة 387% أي قرابة الـ 400%[2] حيث قفز السعر من 2,59 (دولارين وتسعة وخمسين سنتا) للبرميل قبلها إلى 11,65 بعدها[3].

- ارتفعت عائدات الدول العربية من النفط إلى أربعة أضعاف، حيث زادت من 14 مليار دولار عام 1972م إلى 75 مليارا عام 1974م.

- اقتنعت الدول الغربية بأنه لا طائل من سياسة التهديد والتلويح، فبدأت باتخاذ خطوات أكثر عقلانية تجاه مواجهة مثل هذه المواقف مستقبلاً، فقامت بإنشاء وكالة الطاقة الدولية في فبراير 1974م، وهي بمثابة منتدى للطاقة يضم في عضويته 24 دولة تلتزم جميعها باتخاذ إجراءات مشتركة لمواجهة حالات الطوارئ في مجال النفط، وتبادل المعلومات في مجال الطاقة، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان على رأس الدول الأعضاء، بينما لا تضم الوكالة أية دولة عربية نفطية أو غير نفطية ولا أفريقية[4].

- فتح هذا الحظر آفاق تعاون اقتصادي كبير مع دول نامية كثيرة.

---

(1) صلاح العقاد، مجلس التعاون الخليجي في إطاره الإقليمي والدولي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الندوة العلمية الرابعة بعنوان: مجلس التعاون الخليجي: وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك، المجلد الثاني، (جامعة الكويت: نوفمبر 1993م)،ص 202.

(2) محمد غانم الرميحي، قضايا خليجية، (دبي: مركز المعلومات والدراسات والبحوث - البيان -1997م)، ص 35.

(3) علي خليفة الكواري، صناعة النفط في الخليج العربي: قصة المشاركة والامتلاك الوطنى، مجلة الكويت، العدد 27، نوفمبر 1984م، ص 33.

(4) علي راضي حسنين، وكالة الطاقة الدولية ومستقبل أسعار النفط، شؤون خليجية، العدد الثامن، المجلد الأول، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، أغسطس 1999م)، ص36 - 40.

النفط الكويتي من رفع الحظر حتى قيام الثورة الإيرانية 1974 - 1979م (المشاركة والتأميم):

كان الحدث الأبرز في هذه السنة- 1974م- هو اتفاق الكويت في 29 من يناير على نظام المشاركة مع شركة نفط الكويت[1].

وقد تملكت الكويت بموجب هذا الاتفاق 60٪ من عمليات وحقوق ومرافق الشركة ومراكبها البحرية وموجوداتها من النفط، مع دفع الحكومة مبلغ 112 مليونا كتعويض للشركة[2]. وقد صدق البرلمان على هذه الاتفاقية بموجب القانون رقم تسعة لسنة 1974م[3] بعد معارضة شديدة ضد نسبة الـ 60٪، حيث طالب الأعضاء بالتأميم الكامل، وقد جاءت نتيجة التصويب بأغلبية 32 صوتاً مع الاتفاقية وصوتين ضدها وامتناع تسعة عشر عضواً عن التصويت[4].

وفي 25 من أغسطس 1974م وقعت الكويت اتفاقية مشاركة أخرى بنفس شروط الاتفاقية السابقة ولكن مع شركة الزيت العربية المحدودة المملوكة لليابان، فتملكت الكويت بموجبها 60٪ من كافة عمليات ومرافق الشركة التي تعمل في المنطقة البحرية المحايدة المتاخمة للمنطقة البرية المقسومة مع السعودية[5].

وكانت الكويت قد اشترت في هذه السنة من خلال مصرف دريسيندر

---

(1)Trevor Mostyn, Op.Cit, P. 135.

(2) محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية: دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، ص 118.

(3) مسيرة 25 عاماً من عصر النهضة الكويتية الحديثة، (الكويت: وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، 1986م)، 35.

(4) محسن محمد، المرجع السابق، ص 359.

(5) Trevor Mostyn, Op. Cit, P. 137.

الألماني 14,6٪ من رأس مال شركة ديملر بنز الألمانية بقيمة مليار مارك ألماني غربي، وذلك ضمن سياسة استثمار العوائد النفطية في الخارج[1].

هذا وقد وصل الإنتاج الكويتي خلال عام 1974م إلى معدل 2,94 مليون برميل يومياً. والاحتياطى بلغ 64 مليار برميل بنسبة مثلت 21٪ من الاحتياطات العربية[2]. كما بلغت العائدات النفطية في ذلك العام سبعة مليارات دولار[3].

ولمزيد من الإشراف الحكومي على أنشطة الشركات البترولية بالكويت أنشئ المجلس الأعلى للبترول عام 1974م، أي قبل عام واحد من التأميم الكامل لصناعة النفط، وتتشكل عضوية هذا المجلس من رئيس الوزراء وستة وزراء هم وزراء البترول والخارجية والمالية والتجارة والاقتصاد والتخطيط ونائب رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء. ويجتمع هذه المجلس بشكل ربع سنوي، ويشرف علي الأنشطة المملوكة لمؤسسة البترول الكويتية[4].

وفي عام 1975م شكل مجلس المحافظة على الثروة البترولية بهدف الإشراف على تنفيذ القانون واللوائح المتعلقة به بارتباط وثيق مع الشؤون الفنية بوزارة النفط. وقد أنشئ هذا المجلس بموجب القرار الوزاري لوزير النفط في 31 من ديسمبر 1975م[5].

---

(1) المواد الأولية وإستراتيجية البلدان الصناعية الغربية- مثال النفط، سلسلة التقارير الاقتصادية، رقم 3، النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976م)، الطبعة الأولى،ص60.

(2) Anthony H. Cordesman, Kuwait: Recovery and Security After The Gulf War, (New York: Westview Press, 1997), P. 30.

(3) المجموعة الإحصائية السنوي لعام 1974، (الكويت: وزارة التخطيط، 1976).

(4) Arab Oil and Gas Directory, (Paris: Arab Petroleum Research Center, 2002), P. 211.

(5) مسيرة 25 عاماً من عمر النهضة الكويتية الحديثة، ص 42.

وفي الأول من فبراير 1975م وقعت الكويت اتفاقية المشاركة مع شركة نفط الكويت[1]. وخلال هذا العام انخفض إنتاج الكويت بمقدار 152 مليون برميل عنه في عام 1974 بنسبة انخفاض بلغت 18,9%[2] فبلغ الإنتاج 2,84 مليون برميل[3] ووصلت العائدات لـ 8,5 مليار دولار[4].

وفي نهاية هذا العام وتحديداً في الأول من ديسمبر عقدت الكويت اتفاقاً بأثر رجعي يعود إلى مارس من العام نفسه- 1975م- مع شركة نفط الكويت سيطرت بموجبه على الـ 40% المتبقية من مصالحها في الشركة[5].

وتضمن الاتفاق استمرار الشركة في الإدارة وتوفير الخدمات الفنية والخبراء على أساس تجاري، مع إعطاء الناقلات الكويتية الأفضلية على غيرها في شحن النفط المشتري من الكويت[*].

ومع استقرار أسعار النفط لمدة تزيد على عام ونصف نادت الكويت بتحريك الأسعار ورفعها، وذلك في أثناء مؤتمر الأوبك المنعقد بالدوحة في ديسمبر 1976م. وبالفعل خرجت الكويت بعده مقررة رفع

---

(1) سعد علام، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية- منطقة الخليج (الدوحة، 1977م)، ص 169- 170.

(2) مأخوذ من البيان المالي الذي ألقاه وزير المالية عبد الرحمن العتيقي أمام مجلس الأمة عن مشروع ميزانية السنة المالية 1976/ 1977م لدولة الكويت المنشور بجريدة الوطن، الكويت، 9 يوليو 1976م.

(3) محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، (الكويت: ذات السلاسل، 1988م)،ص165.

(4) سمير التنير، مدخل إلى إستراتيجية النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981م)، ص198.

(5) يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية، ص 354.

(*) للنص الكامل للاتفاقية انظر الملاحق، ملحق رقم 15.

أسعار نفطها بنسبة 10٪ بداية من عام 1977م، ثم 5٪ إضافية من يونيو 1977 رغم المعارضة السعودية الشديدة لهذا القرار[1].

وشهد العام 1977م استكمال الكويت سلسلة تملكها لشركات النفط العاملة على أراضيها، حيث بدأت هذه الإجراءات في يوليو 1977م[2]. وذلك لامتلاك كافة حقوق وأموال وموجودات ومرافق وعمليات شركة الزيت الأمريكية المستقلة العاملة في المنطقة المقسومة- أمينويل-[3]. وقد نجحت في تأميمها بالكامل في 19 سبتمبر 1977م[4]. حيث قامت في هذا التاريخ بإصدار مرسوم بالقانون 124 لسنة1977م بإنهاء الاتفاقية المعقودة مع هذه الشركة، وإنهاء الامتياز الممنوح لها عام1948م والاتفاقيات اللاحقة له، حيث تؤول إلى الدولة كافة الحقوق المملوكة للشركة المشار إليها سابقاً مضافاً إليها مرافق التكرير[5].

جدير بالذكر أن الكويت كانت قد وافقت على تعديل اتفاقية النفط الجديدة الخاصة ببحار المنطقة المحايدة في 7 مايو 1977م بموجب القانون رقم 89.

وفي التاريخ نفسه صدر القانون رقم 90 بالموافقة على اتفاقية المشاركة في العمليات والحقوق والمنشآت النفطية المبرمة بين حكومة الكويت وشركة الزيت العربية المحدودة[6].

(1) كمال حمدان:إعداد التطورات النفطية الاقتصادية بعد عام 1973م، سلسلة التقارير الاقتصادية، رقم 2، النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976م)، ص 18.

(2) Benjamin Shwadram, Op. Cit, P. 73.

(3) الطاقة في الوطن العربي، الجزء الرابع، ص 256.

(4) Abdul Karim Al Dekhayel, Op. Cit, P. 25.

(5)محمد يوسف علوان، النظام الاقتصادي لاستغلال النفط في الأقطار العربية، ص 152 .

(6) وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام 1977م، إعداد: فاطمة سعد الدين، إشراف: بدر الدين عباس الخصوصي، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت: جامعة الكويت، 1982م)، الطبعة الأولى، ص 511.

واستمرت الكويت في تطبيق سياستها النفطية دونما أي تغيير عقب تولي الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح مقاليد الحكم خلفاً للشيخ صباح السالم الصباح الذي توفي عام 1977م[1]. فصدر في أكتوبر 1978م قانون المحافظة على مصادر الثروة البترولية[2](*).

وفي العام ذاته بدأت شركة نفط الكويت القيام بعمليات الإنتاج في المنطقة المقسومة التي كانت تقوم بها شركة الزيت الأمريكية المستقلة قبل إنهاء امتيازها[3]. وفي العام 1979م بلغ احتياطي الكويت 68,530 مليار برميل[4] حيث كان الإنتاج يتراوح ما بين 2,55: 2,66 مليون برميل يومياً.

وقد شهدت هذه السنة تأثيراً شديداً للثورة الإيرانية على سياسات دول الخليج ودول أوبك، حيث أصدر آية الله الخوميني قراراً بقصر الإنتاج الإيراني على الاستهلاك المحلي فقط، فحدثت أزمة بترول نتيجة غياب الإنتاج الإيراني، لكن الكويت أعلنت عزمها عدم زيادة إنتاجها[5]. وفي الوقت نفسه أعلنت على لسان وزير نفطها خليفة الصباح في 20 فبراير1979م زيادة سعر نفطها بـ 1,20 دولار للبرميل[6]. مستفيدة من ارتفاع الأسعار العالمية حيث قفز السعر من 13,4 دولار للبرميل في

---

(1) رياض نجيب الريس، وثائق الخليج العربي 1968- 1971م: طموحات الوحدة وهموم الاستقلال، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2002م)، الطبعة الثالثة، ص 1007.

(2) جريدة السياسة، الكويت، 16 أكتوبر 1978م.

(*) طالع النص الكامل للقانون بالقسم الخاص بالملاحق، ملحق رقم 16.

(3) Yusuf. A. Sayigh, Arab Oil Policies in The 1970 S: Opportunity and Resposibility, (London: Croom Helm, 1983), P. 80.

(4) Kuwait Oil: Facts and Figures, 2004, P. 27.

(5) رجاء عبد الملك، البترول والصدمات المركبة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1991م)، ص 186.

(6) Chookiat Panaspornprasit, Op. Cit, P. 205.

يناير1979م إلى 26 دولار في يناير 1980م[1]. ثم تجاوز حاجز الأربعين دولاراً في سبتمبر 1980م[2].

النفـط الكويتـي خـلال عقـد الثمانينـيات:

سبق أن نعتنا القرن العشرين بقرن النفط، وقد لا نكون مبالغين إذا نعتنا العقد التاسع من هذا القرن بعقد النفط، ولهذا الوصف ما يبرره، إذ إن هذا العقد قد شهد حدثين مهمين شغلا العالم لسنوات عشر، حدثا بسبب النفط، وأطال أمدهما النفط، وانتهيا بتدخل الكبار الباحثين عن النفط.

فمع بداية هذا العقد اشتعلت حرب ضروس في منطقة الخليج استمرت لسنوات ثمان، عرفت باسم الحرب العراقية الإيرانية أو حرب الخليج الأولى، وكان لها أسباب عدة، منها التاريخية والجغرافية والعرقية أو القومية والمذهبية، ولعب النفط دوراً كبيراً بها لكون الطرفان المتحاربان قوتين نفطيتين عظميين على مستوى العالم، وكذلك فإن دول الجوار أيضاً التي طالتها الحرب من قريب أو بعيد دول نفطية عظمى أيضاً، ولأن الساحة التي شهدتها هذه الحرب هي منطقة نفطية كبرى تمثل مورداً رئيسياً على مستوى العالم سواء عن طريق إنتاجها النفطي الوفير أو عن طريق موقعها الإستراتيجي الذي ينقل من خلاله جل احتياجات العالم النفطية.

ولم يكد العالم يفيق من الدمار الذي سببته حرب الخليج الأولى حتى باغته أحد طرفي هذه الحرب بحرب أخرى ممثلة في عدوان غاشم على جار

---

(1) The Gulf Cooperation Council: Search for Security in the Persian Gulf, (Michigan: UMI Dissertation Sevices, 1985), P. 254.

(2) The Oil Market in the 1995 S: Challenges for the New Era, Edited by: Robert. G. Reed, (San Francisco: Westview Press, 1989), P. 9.

عربي شقيق، فظهر النفط ثانية وبصورة أوضح، ولم لا والمعتدي نفطي والمعتدى عليه نفطي والوسطاء أو من بيدهم الحل منهم النفطي ومنهم من هو طامع فيما يمتلك النفطي الآخر؟ وقد شغل العالم لشهور سبعة جعلت من هذه المنطقة مركزاً لزلزال هز العالم مركزه الكويت.

- مؤسسة البترول الكويتية (1980م):

استهلت الكويت هذا العقد بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية بموجب القانون رقم 6 لسنة 1980م والصادر بتاريخ 27 من يناير1980م[1] كشخصية اعتبارية مستقلة، يشرف عليها وزير النفط، ومقرها القانوني الكويت، ولها حق إنشاء فروع ومكاتب وتوكيلات بالخارج[2].

والغرض من إنشائها القيام بكافة الأعمال المتعلقة بصناعة النفط كالاستكشافات والتنقيب وإنشاء المصانع وإعداد الدراسات والأبحاث وتقديم الخبرات وتنميتها. ويتبعها العديد من الشركات كشركة الصناعات البتروكيماوية وشركة البترول الكويتية الوطنية وشركة ناقلات النفط الكويتية وغيرها*.

ولم يعلن في هذا العام- 1980م- عن أية عملية استكشافية، على الرغم من تخصيص خمسة حفارات أرضية تعمل لحساب شركة نفط الكويت في نهاية العام السابق، أربعة منها لأعمال الاستكشاف وواحد لأعمال الحفر التطويري[3].

---

(1) Mary Ann Tetreault, the Kuwait Petroleum Corporation and the Economics of the New World Order, (London: Quorum Books, 1995), P.2

(2) مسيرة 25 عاماً من عمر النهضة الكويتية الحديثة، ص 38.

(*) انظر تحت رقم 17 بالملاحق ثبتاً بأسماء كافة الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية في هذه الأثناء.

(3) عبد الستار محمد العلي، الطاقة وصناعة النفط والغاز في أقطار الخليج العربي- الحاضر والمستقبل- منشورات مركز دراسات الخليج العربي، رقم 82، شعبة الدراسات الاقتصادية، (البصرة: جامعة البصرة، 1985م)، ص 135.

وقد اتبعت الكويت في هذه الأثناء سياسة معتدلة في تسعير نفطها، حيث عمدت كثيراً إلى تثبيت الأسعار في مستوى معتدل وإلى خفضها أحياناً، وذلك في إطار سياستها في البحث عن أسواق جديدة[1]. وتواكب هذا مع اشتعال فتيل الحرب العراقية الإيرانية أواخر عام 1980م لكن العام 1981م شهد انهياراً في السعر، وجاء هذا الانهيار مواكباً لمشروعات المخططين الكويتيين[2].

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981م):

شهد عام 1981م حدثاً تاريخياً مهماً في منطقة الخليج العربي تمثل في الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية[3]. وقد تضافرت أسباب عديدة لإنشاء هذا المجلس، كان منها مواجهة نشر إيران مبادئها الثورية أو ما عرف بتصدير الثورة[4]، ثم قيام الحرب العراقية الإيرانية، لكنه لا يمكن إغفال الدور الذي لعبه النفط في قيام هذا المجلس، حيث كان من ضمن التحديات التي قام المجلس لمواجهتها تحدي النفط وفوائد أمواله[5](*).

---

(1) Paul Stevens, Oil and Politics: The Post- War Gulf, A Middle East Program Report, (Britain: Royal Institute of International Affairs, 1992), P.22

(2) Kuwait, Report: Middle East Research Institute, University of Pennsylvania, (Sydney: Croom Helm, 1985), P. 74.

(3) Rodney Wilson, The Changing Composition and Direction of GCC Trade, The Emirates Occasional Papers, No: 18, (Abo Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research,1988), First Published, P. 19.

(4) محمد محمود الطناحي، المرجع السابق، ص 157.

(5) خليل بحسون، موسوعة الخليج العربي، (تاريخية- اقتصادية- عسكرية- مجلس التعاون الخليجي)، (بيروت: دار الصداقة العربية، 1997م)، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص24.

(*)العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي قبيل إنشاء المجلس مثبتة بجدول رقم 18 بالقسم الخاص بالملاحق.

ولا ننسى أن مصدر قوة المجلس يكمن في قوة موارد أعضائه الاقتصادية الضخمة المتمثلة في الاحتياطات الضخمة التي تزيد على احتياطات إيران بنسبة 5: 1، واحتياطات العراق بنسبة 4: 1[1]. وقد كان العامل الاقتصادي المتمثل في النفط عاملاً مشتركاً بين أعضائه ومقوماً أساسياً من مقومات إنشائه بما يسببه من مشاكل وطموحات من أجل التنمية والتحديث، حتى سمي المجلس بنادي الأغنياء العرب[2].

وقبل قيام هذا المجلس لم تكن لدى دوله أية سياسة واضحة بخصوص إنتاج النفط، حيث كانت كمية إنتاجها مقترنة بحجم الطلب العالمي، وشكلت الكويت الاستثناء الوحيد من خلال محاولاتها وضع بعض القيود على الإنتاج الخاص بها، وذلك غير السعودية التي دوماً ما لعبت دور المنتج المكمل؛ حيث تزيد إنتاجها بسرعة بهدف سد النقص في الإنتاج العالمي، فتحافظ على ثبات الأسعار وتمنع زيادتها[3](*).

---

(1) جيمس بيل، الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج: مستطيل التوتر، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، إعداد: جمال سند السويدي، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، الطبعة الأولى، ص 146-147.

(2) أسامة عبد الرحمن، مجلس التعاون الخليجي: توجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 218، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 1997م)،ص15.

(3) عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995م)، الطبعة الأولى، ص 178.

(*) انظر جدولاً يوضح إنتاج الأقطار العربية الخليجية من النفط الخام في أثناء قيام المجلس بالقسم الخاص بالملاحق، رقم 19 .

النفط الكويتي في أثناء الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988م):

أصبح الموقف معقداً جداً بالنسبة للكويت، مع استمرار الحرب العراقية الإيرانية؛ حيث كان هناك عبء مالي كبير عليها نظراً لمساعداتها المالية للعراق. فبدأت في القيام بكشوفات جديدة أسفرت عن اكتشافات احتياطية جديدة في حقل برقان الكبير[1]. وبلغت عائدات الكويت النفطية في هذا العام عشرة مليارات دولار[2]. كما طلبت زيادة حصتها في الأوبك، وأخذ هذا الطلب وقتاً حتى نفذ أواخر عام 1983م[3]، وهو العام الذي شهد اكتشافات احتياطية جديدة في حقل المناقيش[4]. وسجل هذا العام كذلك سابقة حدثت لأول مرة في تاريخ الكويت حين تفوقت عائدات استثمارات الكويت الخارجية على نظيرتها من صادرات البترول[5].

وشهد عام 1984م اكتشافات احتياطية جديدة في حقلي أم قدير والعبدلي[6]. كما شهد بداية الاعتداءات الإيرانية على ناقلات النفط الكويتية- وهو ما سيشرح بالتفصيل لاحقا-، وسجل احتياطي الكويت النفطي عام 1985م (92,5 مليار برميل)[7]. بينما شكل النفط 85٪ من مجموع صادرات الكويت في ذلك العام[8].

(1) Kuwait Oil: Facts and Figures, 2004, P. 28.

(2) Malcolm. B. Russell, The World Today Series: the Middle East and South Asia 1989, (Washington: Stryker-Post Publication, 1989),23 Annual Edition, P. 101.

(3) Kuwait Report, Loc. Cit.

(4) Kuwait Oil: Facts and Figures, Loc. Cit.

(5) The Gulf Cooperation Council: Search for Security in the Persian Gulf, P. 264.

(6) Kuwait Oil: Facts and Figures, Loc. Cit.

(7) محمد رشيد الفيل، المرجع السابق، ص 246.

(8) Nozar Alaolmolki, The Persian Gulf Region in The Twenty First Century: Stability and Change, (New York: University Press of America Inc, 1996), P. 184.

وقد سجل عام 1986م انخفاضاً ملحوظاً في إنتاج النفط الكويتي مقداره 47000 برميل يومياً، حيث كان هذا نتيجة احترام الكويت لسقف الإنتاج العالمي الذي حددته الأوبك بهدف التحكم في عملية الإنتاج ومن ثم تحقيق توازن فعلي بين العرض والطلب، وشمل هذا الانخفاض أغلب دول مجلس التعاون الخليجي[1].

لكن الدول العربية المنتجة لم تلتزم بهذه السياسة، حيث تم التحول عربياً من سياسة التعاون لتخفيض الإنتاج بهدف حماية الأسعار إلى سياسة السعي نحو الحصول على أكبر حصة في السوق العالمي بغض النظر عن السعر الذي انخفض إلى النصف من جراء هذه السياسة[2]. وقد أعلن خالد أحمد الحماد الأمين العام المساعد لمجلس الوزراء الكويتي في الرابع من أغسطس1986م أن ميزانية العام المالي 1986/ 1987م ستشهد عجزاً قيمته4,57 مليار دولار بسبب انخفاض العوائد النفطية، فتقرر خفض الإنتاج العام بنسبة 11٪ في العامين الحالي والتالي[3].

وقررت الحكومة الاستغناء عن 30 ألف عامل أجنبي بسبب انخفاض عائدات النفط لهذا العام. ومع ذلك كانت الكويت أفضل حالاً من جيرانها النفطيين، حيث تأثرت بنسبة أقل نتيجة لأن استثماراتها بالخارج شكلت عامل توازن في هذه الأزمة، فقد كانت مستثمراً كبيراً في السوق الصناعية العالمية فكانت تستثمر على نطاق واسع في شركات غربية كبرى لتكرير

(1) شيخة غانم القحطاني، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي، ص 183.

(2) أحمد السعدي، أما زال النفط عامل لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربية ومجموعة السوق الأوروبية؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 187، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1994م)، ص 37.

(3) رجاء عبد الملك، المرجع السابق، ص 82.

البترول وتسويقه، وأصبح ربحها يأتي من البيع في الأسواق مباشرة للمستهلكين وليس من بيعه خاماً فقط[1].

وأضحت الكويت نتيجة لهذه السياسة مالكة لأكبر حساب جار بين دول مجلس التعاون بـ 2,114 مليار دولار من إجمالي 300 ملّيار (صافي الموجودات الأجنبية بالمنطقة) بحسب الإحصائية الصادرة في 1988م عن المؤسسة العربية المصرفية لعام 1987م[2].

وفي أبريل 1987م ذكرت دراسة لشركة إسو النفطية أن احتياطي النفط الكويتي المكتشف خلال عشر سنوات ما بين 1977و1987م ارتفع بمعدل 8,33٪ من 9,745 مليار طن إلى 13,041 مليار طن.

النفط الكويتي وحرب الناقلات ورفع الأعلام:

شكلت الحرب العراقية الإيرانية تهديدا حقيقيا للكويت وأمنها الوطني، حيث تعرض موردها الاقتصادي الوحيد- النفط- للتهديد؛ حيث كانت أكثر دولة واقعة في مرمى نيران الحرب، بعد أن أُقحمت فيها؛ طوعاً بدعمها المتواصل للعراق طيلة سنوات الحرب وكرها بعد أن احتلت إيران الفاو فأضحت الكويت جارة شمالية مباشرة لإيران بحسب وصف الرئيس الإيراني على خامنئي عام 1986م[3].

---

(1) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992م)، الطبعة الأولى، ص 256.

(2) عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، 1992م)، ص 44- 45.

(3) سليمان ماجد الشاهين، الكويت وإعادة تسجيل ناقلات النفط إبان الحرب العراقية الإيرانية، مجلة التعاون، السنة الخامسة، العدد 18، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يونيو 1990م)، ص 11.

وقد جاءت حرب الناقلات Tankers War إيذاناً بدخول الكويت والسعودية قسراً في هذه الحرب، بعد تعرض ناقلاتهما النفطية للتهديد والاعتداء المباشر من الجانب الإيراني[1]. ولم تكن ناقلات الكويت هدف إيران الوحيد، فقد استهدفت موانيها وأرصفتها وطائراتها ومنشآتها النفطية خلال سنوات الحرب[*] كما أن ناقلات الكويت لم تكن وحدها المستهدفة، فقد تم الاعتداء على سفن مملوكة للسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول المحايدة، وذلك على أيدي الإيرانيين والعراقيين أيضاً؛ ففي عام 1980م تم الاعتداء على 5 ناقلات، و71ناقلة عام 1984م، و111 ناقلة عام 1986م[2]. بينما وصل العدد عام 1987م إلى الذروة بالنسبة للكويت عندما هوجمت 11 ناقلة تابعة لها.

وقد مالت الكويت نحو عدم تصعيد الموقف مع إيران، حيث أكد وزير الدفاع الكويتي في أثناء زيارته لواشنطن في أبريل 1984م على علاقات بلاده الطيبة مع إيران والعراق، مستبعداً إمكانية حدوث أي هجوم مباشر على الكويت، مع تأكيده على استعداد الكويت الدفاع عن حدودها[3]. لكن إيران أقدمت في 13 من مايو على ضرب ناقلة النفط الكويتية أم قصبة

---

(1) John Creighton, Oil in Troubled Waters- Gulf War 1980- 1991, (London: Echoes, 1992), P.59.

(*) انظر السجل الكامل للاعتداءات الإيرانية على الكويت منذ عام 1980م حتى أواخر عام 1987م بالجزء الخاص بالملاحق، رقم 20.

(2) Abdul Reda Assiri,Op. Cit, P.100.

(3) Chookiat Panaspornprasit, Op. Cit, P. 265.

التي كـانت في طريقـها لـنقل النفط إلى بريطانيـا لصـالح شـركـة شل[1]. وبعدها بيوم قصفت إيران الناقلة الكويتية بحره[2].

ونتيـجة لذلك رفع مـجلس التعـاون الخليـجي شكواه إلى مـجلس الأمن في21 من مايو 1984م ضد الهجمات الإيرانية على الناقلات التجارية الداخلية والخارجية من الموانى السعودية والكويتية[3] واستمرت الكويت هدفاً للمقاتلات الإيرانية مما اضطرها لتدويل القضية، حيث تقدمت بطلب رسمي للأمم المتحدة في الثالث من نوفمبر 1986م لحماية ناقلاتها[4]. ثم طلبت الكويت خلال شهر ديسمبر 1986م من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي الطلب نفسه[5].

لكن الولايات المتحدة رفضت الطلب بحجة صعوبة المهمة وطول مدة تنفيذها[6]. وفي الوقت نفسه أعلن الاتحاد السوفيتي موافقته على الطلب في فبراير 1987م[7]. وكان للتوجه الكويتي نحو الاتحاد السوفيتي أسبابه العديدة منها الرفض الأمريكي، وعدم مناقشة الطلب على الملأ في أجواء

(1) John Creighton, Op. Cit, P.64.

(2) جريدة القبس، الكويت، 23 أكتوبر 1987م.

(3) Abdul Reda Assiri, Op. Cit, P. 71.

(4) Anoushirovan Ehteshami, and et al, War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into The 1990s, (U.K: Ithaca Press, 1991), P. 231.

(5) Elizabeth. J. Gamlen, United States Strategic Policy Toward the Middle East: Central Command and the Reflagging of Kuwait Tankers, Research in: The United States and the Middle East, Edited By: Hoshong Amir Ahmadi, (New Jersey: State University of New Jersey Press,1993), P.227.

(6) جـون بولوك، الخليج، ترجـمـة: دمـام مـوسى العطاونة، (لندن: مطبـوعـات دهام العطانة،1988م)، الطبعة الأولى، ص 82.

(7) Jill Crystal, Kuwait: The Transmission of An Oil State, (New York: Westview Press, 1992), P. 128.

ديمقراطية، كما أنه لن ينشر في الصحافة، وكذلك عدم استغراق الطلب وقتاً طويلاً في المناقشة والموافقة عليه وهو ما تحقق بالفعل[1].

لكن الولايات المتحدة الأمريكية عادت ووافقت على الطلب، مدفوعة إلى هذا بأسباب كثيرة على رأسها الحد من النفوذ السوفيتي في المنطقة[2] والرغبة في الاستحواذ علي نفط المنطقة وهو ما وصفه وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز أوائل عام 1987م بأنه عامل رئيسي في صحة الغرب الاقتصادية[3].

كذلك فإنها- أي الولايات المتحدة- قد خشيت من فقدان الكويت كقوة نفطية عالمية؛ فهي تمثل المصدر الرئيسي للوقود المستعمل في الطائرات والسفن الأمريكية التي تعمل في الخليج العربي- على حد تعبير وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرجر آنذاك.

وجاء الإعلان الرسمي عن موافقة الولايات المتحدة على حماية الناقلات في 19 من مايو 1987م على لسان ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية. وقد عرفت هذه العملية في أمريكا ثم دولياً بعملية إعادة رفع الأعلام Reflagging أي إعادة تسجيل الناقلات لدى دول أخرى[*].

---

(1) Caspar Weinberger, Fighting for Peace: Seven Years at the Pentagon, (London: Michael Joseph Co, 1990), P. 273.

(2) George Lenczowski, American Presidents and the Middle East, (London: Duke University Press, 1990), P. 246.

(3) مايكل. أ. بالمر، حراس الخليج: تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي، 1833-1992م، ترجمة: نبيل زكي، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995م)، الطبعة الأولى، ص 123.

(*) للمزيد حول الدور الأمريكي في حماية ناقلات الكويت انظر: محمد محمود الطناحي، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي، دراسة تاريخية سياسية 1971- 1990م، (القاهرة: دار المدني للطباعة والنشر، 2005م)، الطبعة الأولى.

وفي 15 من يونيو 1987م وجه الرئيس الأمريكي رونالد ريجان خطاباً لشعبه أكد فيه أن مهمة القوات الأمريكية الموجودة في الخليج هي توفير الحماية للسفن التي ترفع العلم الأمريكي[1]. وفي العشرين من يوليو عام1987م أعلن ولي العهد الكويتي ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح عن رفع الأعلام الأمريكية على السفن الكويتية التي سيعاد تسجيلها لدى الولايات المتحدة لتصبح أمريكية خالصة في عملية ذات بعد تجاري بحت[2].

وفي اليوم التالي بدأت فعلياً عملية رفع الأعلام على الناقلات التي أعيد تسجيلها لدى الولايات المتحدة وعددها 11 سفينة في منطقة دي لاوار بويلمنجتون[3]. وتم بعدها على الفور تغيير الأسماء العربية لهذه الناقلات إلى أسماء أمريكية أخذت من أسماء بلدات صغيرة تقع على طول نهر دي لاوار في ولاية نيوجرسي الشمالية[*].

وبرر السفير الكويتي بواشنطن الشيخ سعود ناصر الصباح طلب الكويت الحماية الأجنبية هذه بقوله: «إن الاقتصاد الكويتي قائم بشكل تام على تصدير النفط، وإذا لم تستطع ناقلاته المرور عبر الخليج فإن اقتصادنا سوف يعاني، وكذا اقتصاديات الدول المعتمدة عليه، إذن فنحن مضطرون لضمان حرية النقل في الخليج»[5]. وجدير بالذكر أن الهجمات الإيرانية قد

---

(1) سليمان ماجد الشاهين، المرجع السابق، ص 25.

(2) جريدة الشرق الأوسط، لندن، 23 يوليو 1987م.

(3) جورج شولتز، مذكرات جورج شولتز: اضطراب ونصر، ترجمة: محمد دبور وآخرون، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع: 1994م)، ص 412.

(*) انظر قائمة بالأسماء الجديدة للناقلات الإحدى عشر وفئاتها وحمولاتها بقسم الملاحق، رقم21.

(5) Washington Post, 14 August 1987.

ازدادت بشكل واضح خلال عام 1987م، عن طريق الزوارق التي تخرج من جزيرة فارس الإيرانية ثم لجأت إيران لأسلوب آخر غير القصف المباشر وهو زرع الألغام في الموانئ الكويتية[1].

وقد قدرت خسائر الاقتصاد الكويتي بمئات الملايين من الدولارات جراء الاعتداءات الإيرانية، فعلى سبيل المثال قدرت خسائر مؤسسة البترول الكويتية بـ 250 مليون دولار، تمثلت في الكميات المفقودة من النفط الخام والمنتجات البترولية جراء نسف أنابيب الشحن[2]. وخلال العام الأخير من الحرب قدر الاحتياطي الكويتي من النفط بـ 91,920 مليار برميل[3]. وفي اليوم التالي مباشرة لوقف إطلاق النار بين العراق وإيران اتخذت الكويت قراراً بزيادة إنتاجها من النفط[4].

وقد استفادت الكويت جيداً من درس الحرب والتهديد الذي مثلته على موردها الوحيد، فبدأت الحكومة في تعديل سياستها الاقتصادية المعتمدة على النفط وحده عن طريق البحث عن وسائل جديدة ومتنوعة لتنشيط اقتصادها المحلي[5].

---

(1) John Creighton, Op. Cit, P. 63.

(2) سليمان ماجد الشاهين، المرجع السابق، ص 13.

(3) Alan Richards and Johan Waterbury, A Political Economy of the Middle East: State Class and Economic Development, (Cairo: American University in Cairo Press, 1991), P. 59.

(4) بيتر سالينجر وإريك لوران، الملف السري لحرب الخليج، ترجمة: محمد مستجير، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991م)، ص 6.

(5)Kuwait Times, 19 April 1989.

النفط الكويتي والغزو العراقي (1990م):

لسنا هنا بصدد الحديث عن الوجه السياسي للغزو العراقي للكويت ودراسته وتحليله فلذلك موضع آخر في هذا الكتاب، لكننا سنتعرض فقط للتطورات والتغيرات التي طرأت على نفط الكويت خلال شهور سبعة بدأت بغزو غاشم وانتهت بتحرير حاسم؛ فالوضع النفطي للكويت قبيل الغزو مباشرة كان في غاية التميز إذ وصل الاحتياطي الكويتي من النفط إلى 13بليون طن أي ما يعادل 9 ,15% من احتياطي العالم العربي و3 ,9% من احتياطي العالم.

واحتلت الكويت المرتبة الثالثة من حيث الاحتياطي على المستوى العربي بعد السعودية والعراق، حيث حوى حقل البرقان أكبر احتياطي موجود في حقل واحد في العالم. وشكل استهلاكها المحلي ما لا يزيد عن 5 ,0% من إنتاجها بينما صدر ما نسبته 5 ,99%[1].

وقد أثر الغزو فور حدوثه على سعر النفط فوصل إلى 34 دولاراً للبرميل[2]؛ لذا فإنه لا عجب إن قلنا إن النفط قد خرج بعد هذه الأزمة أكبر الرابحين، فأثبت أن عصره لم ينته، وعاد له اعتباره بعد أزمات الثمانينيات، وأكد أنه أكثر السلع حيوية بالنسبة للعالم، وثبت أن له مكانة عند أكبر دول العالم لا تضاهيها مكانة، ولم لا وهي التي جيشت الجيوش دفاعاً عنه وحماية له؟؟[3].

---

(1) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، الوطن العربي: أرضه- سكانه- موارده، ص 452، 453.

(2) عباس عبد اللطيف علي خان، النفط وأساسياته، ص 93.

(3) عبد الخالق عبد الله، العلاقات العربية الخليجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 205، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1996م)، ص 23- 24.

وأظهرت هذه الأزمة أن النفط هدف وسلاح في آن واحد، فبسببه اعتدت العراق على الكويت، كما استخدمه العراق في أثناء احتلاله لها، وحتى بعد خروجه تركه مشتعلاً، فألحق بالكويت خسائر جمة احتاجت إلى شهور حتى استطاعت أن تصدر النفط ثانية ولأول مرة بعد الغزو في 27 يوليو 1991م، بعد أن بدأت في عمليات إطفاء الآبار المشتعلة منذ 20 مارس 1991م[1].

ويمكن إيجاز خسائر الكويت النفطية جراء الغزو العراقي - باختصار - في النقاط الآتية:

- انقطاع الصادرات النفطية خلال فترة الاحتلال- سبعة شهور- واحتياجها إلى سنين كي تعود لمعدلاتها الطبيعية[2].
- قدرت القيمة السوقية للنفط المشتعل بحوالي 120 مليون دولار يومياً[3].
- تخريب حوالي 800 بئر نفطية من أصل 1080.
- تدمير حوالي نصف مراكز تجميع البترول البالغ عددها 26 مركزاً، وهي التي تفصل بين النفط والغاز والماء في أثناء ضخها في أحواض تحت الأرض.
- تخريب محطات تقوية الضخ على طول خط الأنابيب الكويتية.

---

(1) الكويت، الكتاب السنوي، رقم 36، 2002، ص 41.

(2) Rodney Wilson, Op. Cit, P. 4.

(3) محمد إبراهيم رابوي، أهمية ترشيد استهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، السنة الثامنة، العدد 30، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يونيو 1993م)، ص 21.

- تخريب منشآت تخزين النفط جميعها، والبالغ طاقتها 13 مليون برميل.

- تخريب مصافي النفط الكويتية.

- تدمير مراكز الإدارة بما فيها المقر العام لشركة نفط الكويت في الأحمدي وقيمتها 80 مليون دولار[1].

- ترك كميات مهولة من النفط متدفقة بما يتراوح ما بين مليونين إلى ستة ملايين برميل يومياً.

- خسارة توقف الإنتاج لمدة 210 أيام وصلت إلى 33,7 مليار دولار.

- تكلفة إصلاح البئر تتراوح ما بين مليون ونصف إلى خمسة ملايين دولار بحسب عمقها، أي ما يتراوح ما بين 600 و850 مليون دولار.

- خسارة ما يقارب 1,5 مليار برميل أي ما يساوي 1,5% من احتياطي نفط الكويت تقريباً[2].

- إلحاق أضرار خطيرة بالبيئة الكويتية والإقليمية، حيث لوثت التربة والمياه الجوفية والغطاء النباتي وسممت الحيوانات البرية[3][*].

---

(1) عزام محجوب ومحمد النحال، حرب الخليج: البعد الاقتصادي والرهان الدولي، (تونس: مؤسسة عبد الكريم عبد الله، 1991م)، ص 97- 99.

(2) غانم سلطان أمان وفتحي عبد الله فياض، الآثار الاقتصادية للغزو العراقي للكويت: دراسة مسحية تحليلية، حولية كلية الآداب، رقم 19، الرسالة 130، (الكويت: مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، 1999م)، ص 71، 72.

(3) مرزوق يوسف الغنيم وآخرون، خنادق النفط وتدمير البيئة الكويتية.. إحدى جرائم العدوان العراقي، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004م)، الطبعة الثالثة، ص 13.

(*) للمزيد حول الآثار البيئية للغزو العراقي للكويت انظر:

- لولوة ناصر علي وآخران، التلوث النفطي في البيئة البحرية بدولة الكويت، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001م).

- تدمير آبار النفط في الوثائق العراقية: الأضرار البيئة والاقتصادية والجهود الكويتية في المحافظة علي الثروة النفطية، إعداد: مجموعة من المختصين، إشراف ومراجعة: عبد الله يوسف الغنيم، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995م)، الطبعة الأولى.

وهكذا شكلت السنوات الثلاثون التي عرضت في هذا الفصل نموذجاً واضحاً للاهتمام الكبير الذي أولته الكويت للنفط من خلال ما سنته من قوانين لحمايته، وإسهاماتها الفاعلة في تأسيس منظمة الأوابك واستمرارها في تطوير الكشوفات البترولية على أراضيها وفي مياهها، مما أوصلها إلى أن تتبوأ قمة الدول المنتجة على مستوى العالم لسنوات طوال، الأمر الذي مكنها من أن تجعل من نفطها أداة فاعلة في سياستها الخارجية مع دول جوارها وغيرها؛ بداية من إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في ديسمبر 1961م، ومروراً بحربي يونيو 1967م وأكتوبر 1973م، ووصولاً إلى حربي الخليج الأولى 1980- 1988م والثانية 1991م اللتين جعلتا من الكويت مركزاً لاهتمام كافة القوى الكبرى في العالم.

الباب الثاني

النفط

وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار
(1911 - 1990م)

- الفصل الأول: النفط والسياسة الخارجية الكويتية
- الفصل الثاني: النفط وعلاقات الكويت السياسية بالعراق (1911 - 1990م)
- الفصل الثالث: النفط وعلاقات الكويت السياسية بالسعودية (1911 - 1990م)
- الفصل الرابع: النفط وعلاقات الكويت السياسية بإيران (1911 - 1990م)



الفصل الأول

النفط والسياسة الخارجية الكويتية



السياسة الخارجية الكويتية (سمات وملامح):

تعرف السياسة الخارجية بأنها: (مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها، وحماية مصالحها القومية)[1]، ويعتبر الحفاظ على الاستقلال والأمن وحماية المصالح الاقتصادية من أهم أهداف السياسة الخارجية لأية دولة[2].

ولا يمكن فهم السياسة الخارجية لأية دولة دون الرجوع إلى البيئة المجاورة Neighbouring Environment التي توجد فيها هذه الدولة، حيث تؤثر أنشطة أية دولة من الدول أعضاء النظام الإقليمي- سواء أكانت هذه الأنظمة سلمية أم عدوانية- في السياسة الخارجية للدول الأخرى أعضاء النظام الإقليمي[3]؛ فالكويت تقع بين ثلاث جارات تتناوب شد حبال القوى لتوسع رقعة نفوذها في إقليم الخليج هي المملكة العربية السعودية والعراق وإيران، وهو ما انعكس بدوره على طبيعة سياسة الكويت الخارجية تجاه هذه الدول[4].

وقد أثرت التغيرات السياسية التي طرأت على هذه الدول في الكويت؛ فكم عانت الكويت من الأنظمة العراقية المتعاقبة التي أجمعت على شيء

---

(1) محمد إبراهيم فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث 1949- 1969م، (الأردن: وزارة الأوقاف، 1980م)، ص 18.

(2) بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2000م)، الطبعة السابعة، ص 354.

(3) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص 13.

(4) رياض نجيب الريس، صراعات الواحات والنفط- هموم الخليج العربية 1968- 1971م، (بيروت: مطبعة النهار، 1973م)، الطبعة الأولى، ص 295.

واحد رغم اختلاف طبيعتها السياسية، ألا وهو تهديد الكويت بشتى الوسائل، الأمر الذي أنتج نزاعاً عربياً سرعان ما أضحى نزاعاً دولياً استدرج تدخلاً دولياً أسهم في بعض الأحيان في تفاقم هذا النزاع، فقد شغلت الأطماع العراقية في الكويت حيزاً كبيراً من علاقاتهما معاً، وشكلت معلماً أساسياً من معالمها[1].

وقد اتبعت الكويت سياسة موحدة تجاه هذه الأقطار الثلاثة تمثلت في التعاون الدائم بغض النظر عن ميول أنظمتها العقائدية[2]؛ والأقطار الثلاثة الكبيرة نظرت جميعها إلى الخليج باعتباره ساحة للنفوذ، وإلى دوله الصغيرة - من حيث المساحة - باعتبارها مجالا خصباً للاستقطاب[3]. ولم لا والأقطار الثلاثة تستند دوماً إلى ثرواتها النفطية الضخمة؟[*]، مع ارتكاز السعودية على الوفرة المالية وقوتها الجيوسياسية الهائلة في الإقليم بامتلاكها حدوداً مشتركة مع كل الوحدات السياسية في النظامين الإقليميين بالخليج وشبه الجزيرة، والمقوم المعنوي برعاية الحرمين.

بينما ارتكزت إيران على مقومات نفوذها الديمغرافي والأمني، وذلك

---

(1) محمد جابر الأنصاري وآخرون، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م)، الطبعة الأولى، ص 126.

(2) وليد إلياس مبارك، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة، السياسة الدولية، السنة 25، العدد 96، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أبريل 1989م)، ص 40.

(3) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، (بيروت: دار النهار، 1997م)، الطبعة الأولى، ص 15- 16.

(*) انظر بقسم الملاحق جدولين تحت رقمي 22، 23 يوضحان إنتاج الكويت والسعودية والعراق وإيران من النفط من الخمسينيات حتى الثمانينيات، ونسبة النفط في صادرات الدول الأربع ومواردها.

في الوقت الذي استند فيه العراق على البعد الأيدولوجي الذي يطرح مقولة الجناح الشرقي للوطن العربي والحارس القومي في وجه إيران[1].

ولم يكن لدى الكويت خيار آخر سوى هذا، حيث لا تمكنها قدراتها الجغرافية ولا البشرية ولا الدفاعية من مواجهة هذه القوى الإقليمية الكبرى، وحسبنا في المساحة دليل على صدق ما نقول، فمساحتها 17,818 كم2، بينما تتعدى مساحة السعودية مليوني كم2، وإيران مليونا ونصف مليون كم2، والعراق نصف مليون كم2، بأعداد سكان تقارب المليونين و13 مليونا و52مليونا و16 مليونا نسمة على الترتيب، وبميزانية دفاع- بحسب إحصاءات عام 1988م- تساوي 1,55 و 13,57 و8,99 و13,99 مليار دولار بحسب هذا الترتيب كذلك[2].

ولقد عاشت الكويت منذ أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة في 19من يونيو 1961م[3] معتمدة على الصيغ الدبلوماسية التقليدية في حماية استقلالها والذود عنه، ومعتمدة على النوايا العربية الحسنة وواثقة في استحالة اللجوء إلى القوة في العلاقات العربية العربية إلى أن أسقط الغزو كافة قناعاتها هذه بعد أن ظلت لسنوات طوال مهددة من قبل الأنظمة العراقية المتعاقبة[4]. وقد وظفت الكويت وسائل عدة في تعميق قواعدها

---

(1) عبد الجليل زيد مرهون، المرجع السابق.

(2) Abdulreda Assiri, Kuwaits Foreign Policy: City Stats in World Politics, P.115.

(3) Hassan Al Baharna, The Legal Status of the Arabian Gulf States, (London, 1968), P. 250.

(4)عبد الله بشارة، بين الكويت وواشنطون: من برود اندثر إلى حماس انحسر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، العدد الثالث، (الكويت: جامعة الكويت: خريف 1998م)، ص155-156.

العربية دبلوماسياً، وذلك من خلال الإسهام في مشروعات التنمية العربية عبر صندوق التنمية وبالدعم النقدي المباشر.

وقد حققت هذه السياسة الكثير من الإنجازات في تأمين مؤازرة عربية سياسية في تعامل الكويت السياسي مع الضغوط العراقية التي اشتدت وزادت بعد وصول حزب البعث للحكم عام 1968م، وتصاعدت إلى حد ممارسة التعالي والتطاول ولي الذراع خلال الحرب العراقية الإيرانية 1980- 1988م.

ولم يؤد انتهاء هذه الحرب إلى طمأنة الكويت، حيث تفرغ طرفا الحرب بعدها، وأضحت الكويت محصورة بين مطامعهما ورغبتيهما في السيطرة على الإقليم، حتى وصلنا إلى الحدث الأكثر فداحة في تاريخ أمتنا العربية الحديث والمعاصر وهو الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام1990م، والذي وصف بأنه كارثة تفوق في شكلها وحجمها نكسة 1967م، أو لنقل إنها67 عربية بعد ربع قرن من 67 المصرية السورية الفلسطينية[1].

وللكويت سياسة خارجية تسبق كل جيرانها تمتد إلى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، وذلك عندما بدأت علاقة مع القوى الأوربية المجاورة لها في هذه الأثناء؛ فقد قامت علاقات بينها وبين المستعمرة الهولندية في جزيرة خرج منذ عام 1752م، حين ارتبط حاكمها البارون كنبهاوزن بعلاقات وثيقة مع الشيخ صباح الأول بن جابر[2].

(1) أسامة الغزالي حرب، ندوة أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م)، الطبعة الثانية، ص 163.

(2) عبد الله يوسف الغنيم وآخرون، العدوان العراقي على الكويت الحقيقية والمأساة، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994م)، الطبعة الثانية، ص 22 .

وكانت السفن الهولندية تتردد على مينائها، وطلب البارون عام1756م من رؤسائه في شركة الهند الشرقية الهولندية إقامة علاقات مباشرة مع شيخ الكويت، وأثنى عليه وعلى حُسن معاملته للسفن المارة بمدينته. واستمرت سياسة الكويت الخارجية ذات صبغة تجارية حتى أوائل القرن العشرين، حيث تغيرت ملامحها تبعاً لتغير مقتضيات الأمور حتى تحقق الاستقلال عام 1961م[1].

وترأس وزارة الخارجية عند إنشائها في العام ذاته الشيخ صباح السالم الصباح، وكانت هذه السياسة حديثة العهد كما في أغلب دول العالم الثالث، ومتأثرة بطبيعتها الجغرافية من حيث وقوعها على الخليج العربي وبين ثلاث قوى إقليمية كبيرة.

وتدور هذه السياسة حول محور يقوم على التعاون مع الدول العربية، إيماناً منها بأنها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، مرتبطة شعباً وتاريخاً ومصيراً به. وهي حريصة دوماً على تدعيم وتقوية روابطها السياسية والاقتصادية والثقافية داخل إطار الجامعة العربية[2].

وتتلخص أهداف السياسة الخارجية الكويتية في ثلاثة محاور هي البقاء وتعزيز الأمن القومي، والتطور والتنمية، وخدمة الأمن والسلام الدوليين[3].

---

(1) عبدالله يوسف الغنيم وآخرون، المرجع السابق.

(2) محمد الحسيني عبد العزيز، حضارة الكويت ودول الخليج العربي، (الكويت: ذات السلاسل، 1975م)، الطبعة الثانية، ص 79.

(3) أحمد حمود الدويهيس، سياسة الكويت الخارجية 1961 - 1991م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1992م، ص 85.

وتتحقق هذه الأهداف بوسائل عدة هي المساعدات المالية والاقتصادية، والوساطة والمساعي الحميدة، والمساعدات العسكرية.

وقد قدمت الكويت فقط في الفترة ما بين 1961 و1973م منحاً بنسب متنوعة ما بين 10 : 20٪ من ميزانيتها، وهذا المعدل أعلى من النسب الدولية المنصوح بها أو المتعارف عليها التي تتحدد بنسبة لا تزيد عن 1٪ للدول المانحة من إجمالي تدفق مصادرها، أو 0,75٪ من المنح الرسمية، وهو ما جعل الكويت تحتل المرتبة السابعة في قائمة الدول المانحة في العالم، والسادسة على مستوى الدول المانحة غير الشيوعية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا واليابان وفرنسا. وهكذا أصبحت القنوات المالية وسيلة فاعلة لتحقيق أهداف الدولة الخارجية(1).

لكن المساعدات المالية وسيلة غير آمنة، حيث إنها في الأغلب تعتمد على مورد ناضب غير آمن ذي عائد متغير، واستمرار العلاقات مرهون باستمرار المساعدات بالمستوى ذاته إن لم يكن أعلى، الأمر الذي يهدد هذه العلاقات بتناقص الدعم أو انقطاعه.

وقد ألقت التجربة الديمقراطية الكويتية الناجحة بظلالها الإيجابية على سياسة الكويت الخارجية تجاه جيرانها، حيث نظر الكويتيون إلى أنفسهم بفخر لأنهم أصحاب الحكم الديمقراطي النيابي الوحيد داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مما أضفى على سياسة الكويت الخارجية طابعاً خاصاً(2).

---

(1) Robert Stephens, The Arab's New Frontier, (London: Temple Smith, 1976), P. 33.

(2) حسن علي الإبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982م)، ص 141.

وقد ظهرت النتائج الإيجابية لهذه المسألة في اختيار ممثل الكويت الدائم في الأمم المتحدة عبد الله بشارة أول أمين عام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو 1981م[1].

لكن المتتبع لسياسة الكويت الخارجية يلحظ أنها كثيراً ما تضطر إلى اللجوء للمساعدة الأجنبية لحمايتها، ولهذا سببه الذي يتركز في نقطتين أساسيتين هما[2]:

- التهديد العسكري المتواصل لها من قبل جيرانها، والذي لا قبل لها به منذ ما قبل استقلالها وحتى بعد استقلالها.
- للكويت أهداف عدة لا تستطيع تأمينها أو تحقيقها إلا بقبول المساعدة الأجنبية شأنها شأن كثير من دول العالم.

النفط وعلاقات الكويت بدول الجوار:

مازال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج وأسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى، وليس لها أدنى علاقة بميكانيكية قواعد السوق الكلاسيكية المعروفة[3].

ولقد أصبح النفط في زماننا هذا يشكل السياسات الخارجية للدول

---

(1) محمد جاسم محمد، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة، رقم 77، (البصرة: شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية بمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، 1984م)، ص 136.

(2) طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988م)، الطبعة الثانية، ص 70.

(3) محمد غانم الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، ص 246.

سواء أكانت المنتجة أو المستهلكة[1]؛ فالأولى يفترض أن تتعامل من موقع الأقوى في الوقت الذي تتساهل فيه الثانية كي تحصل عليه بأمان وانتظام وبأسعار معقولة، لكن هذه القاعدة تشذ في كثير من الأحايين، وترتبط السيادة على الموارد الطبيعية وحرية الدولة في تحديد أفضل السياسات لاستقلالها بمدى ما تتمتع به من حرية الإرادة ومن دعم سياسي قوي[2]. ومن دون هذه العوامل تفقد الدول المنتجة قوتها، وتتمكن القوى الغربية من السيطرة على مقدرات الأمور بها، وتتشكل سياساتها وفق هذا الوضع[3].

فالكويت كما هو معروف دولة نفطية من الدرجة الأولى محاطة بدول نفطية أيضاً في نظام إقليمي نفطي بنسبة 100٪، وإدراك هذه الحقيقة يسهل علينا فهم طبيعة العلاقات الكويتية الخليجية بشكل عام وعلاقاتها بدول جوارها (العراق- السعودية- إيران) بشكل خاص؛ فعلى سبيل المثال كانت العلاقات الإيرانية العربية بشكل عام، وليست الكويتية تحديداً، تتباعد عند كثير من النقاط وتتقارب أو تكاد تلتقي عند نقطة واحدة ألا وهي النفط وسياساته. فكم مرة فشلت محاولات التقائهم على مائدة المفاوضات السياسية في الوقت الذي ضمتهم اجتماعات كثيرة تمخضت عن توجه واحد وموقف واحد في إطار منظمة الأوبك على سبيل المثال.

ولن نكون مبالغين إذا قلنا إن هذه الدول الأربع قد شكلت سياسة

---

(1) طارق الشيخ، البترول يشكل السياسات الخارجية، جريدة الأهرام، مصر، 31 ديسمبر 2002م، ص 7.

(2) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م)، الطبعة الأولى، ص 15.

(3) حسين عبد الله، البترول العربي: دراسة اقتصادية سياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية،2003م)، ص 233.

النفط في العالم أجمع ورسم خريطتها في أكثر من مناسبة، فالدول الثلاث كانت أطرافاً رئيسية في الأزمات الأربع للطاقة التي شهدها العالم أعوام 1951، 1973، 1979، 1990م[1].

وعلى مستوى الصراع الذي خاضته هذه الدول من أجل تأميم نفطها والاستقلال به كانت سياساتها جميعاً تؤثر في صراع كل دولة مع الشركات العاملة على أراضيها سلباً وإيجاباً؛ فعندما أممت إيران نفطها رفع إنتاج الكويت، وعندما أمم العراق نفطه رفع إنتاج الكويت والسعودية، وفي مرحلة تالية عندما انخفض إنتاج الكويت رفع الإنتاج السعودي[2]، لكنه وعندما كانت أية دولة تنجح في تأميم نفطها كان النفع يعود على الآخرين في رحلتهم نحو التأميم بدءاً من إيران ومروراً بالعراق والسعودية ووصولاً إلى الكويت، لكن سعي الكويت والسعودية إلى التأميم كان مختلفاً عن إيران والعراق، فقد تم عبر الحوار الإيجابي والمفاوضات، نظراً للعلاقات المستقرة ببريطانيا والولايات المتحدة الأميركية[3].

النفط وترسيم الحدود الكويتية البرية والبحرية:

لم تعرف منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية قديماً المشكلات الحدودية بالمعنى المتعارف عليه الآن، لكن هذا لم يمنع وجود بعض المشكلات الناجمة عن حركة القبائل وتنقلاتها بحثاً عن الماء والمرعى، لكنها

(1) بول ستيفنز، الخليج والطاقة العالمية: دروس من الماضي، ترجمة: خليل حماد، بحث ضمن بحوث كتاب الطاقة في الخليج: تحديات وتهديدات، تقديم: جمال سند السويدي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997م)، الطبعة الأولى، ص 21.

(2) محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية 1921- 1971م، (الكويت: ذات السلاسل، 1985م)، ص 540.

(3) Peter. R. Odell, Oil World Power, (U.K: Penguin Book, 1981), Sixth Edition, P. 94.

كانت محدودة وفي أطر ضيقة جداً. وحينما ظهر النفط في هذه المنطقة في الربع الأول من القرن العشرين لم يكن معظم الحدود السياسية فيها قد رسم بعد، كما أن الجزء المرسوم لم يكن قد أخذ حالته النهائية.

ومع ظهور النفط أثيرت منازعات بشأن الحدود لم تكن معروفة من قبل في هذه المنطقة، وبدأت هذه المشكلات تظهر مع دخول الشركات النفطية المنطقة، حيث لم تقتصر المشكلات على البر فقط بل امتدت إلى البحر أيضا بعد أن اكتشف البترول في قاع البحر، فظهرت حينئذ مشكلات جديدة تتعلق بالمياه الإقليمية وامتدادها[1]، وتأسيساً على ذلك أدى النفط دوره المؤثر في بلورة أو إعادة بلورة الحدود السياسية، واستمر يؤدي دوره بعد ذلك كعامل إستراتيجي في مسار الحدث الحدودي وتطوره على مستوى السلوك الإقليمي[2].

وأضحت مسألة تعيين الحدود بين كيانات هذه المنطقة ثم تخطيطها على الطبيعة من أعقد الأمور التي تواجه هذه الكيانات وأكثرها إثارة للمشكلات بسبب النفط[3]، بل إنه وفي بعض الأحيان كان مجرد احتمال ظهور النفط أساساً في تعيين هذه الحدود، كما حدث في مؤتمر العقير1922م حين كان مفهوماً لدى جميع المفاوضين أن هذه الخطوط الحدودية الجديدة المزمع رسمها سوف تحدد من يمتلك الثروة الهائلة ومن سيصبح فقيراً[4].

(1) محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1998م)، الطبعة الثانية، ص 346.

(2) عبد الجليل زيد مرهون، نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، ص 48.

(3) محمد متولي، حوض الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م)، الجزء الثاني، ص 556.

(4) هاري سانت جون فيلبي، مغامرات النفط العربي، ترجمة: عوض الباري، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2000م)، ص 106.

لذلك فإنه يمكننا أن نؤرخ لمشكلات الحدود في هذه المنطقة بتاريخ الكشف والتنقيب عن النفط فيها.

وتعد المشكلات الحدودية البحرية أعقد من نظيرتها البرية، حيث إن مياه الخليج العربية ضحلة جداً، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تحديد الجرف القاري لكل دولة، وتعتبر شواطئ الدول التي يقل عمقها عن ثلاثمائة متر جرفاً قارياً يحق لهذه الدولة استغلالها بشكل حصري، وذلك بحسب نظرية الجرف القاري الأمريكية الصادرة عام 1945م[1]. ومما يضاعف من هذه المشكلة وتعقيدها وجود العديد من الجزر الصغيرة المتناثرة في مياه الخليج[2].

وترجع حالة عدم الاستقرار الجغرافي السائدة في هذا النظام الإقليمي الخليجي إلى عدم توافق الحدود المرسومة للدول مع الواقع الاجتماعي والبشري في المجتمعات الخليجية[3]، وكثيراً ما ظل موضوع الحدود وترسيمها كامناً كالجمر تحت الرماد يطل برأسه متجدداً كلما أزاحت ريح الخلافات العاصفة طبقة الرماد الراكدة فوقه ألهبته من جديد[4].

---

(1) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990- 1991م، ص 347.

(2) نبيه الأصفهاني، عرض ومراجعة كتاب: Enver M. Koury, Oil and Geopolitics in the Persian Gulf Area، منشور بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الأولى، العدد الأول، (الكويت: جامعة الكويت، يناير 1975م)، ص 143.

(3) عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1978م)، ص 23.

(4) محمد نايف عواد العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961- 1973م، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001م)، ص 11.

وللنزاعات الحدودية في هذه المنطقة أبعاد عديدة منها التاريخي والسياسي والاجتماعي والمذهبي ومنها الجغرافي والعسكري والاقتصادي ممثلاً في النفط، وهو ما سيشرح بالتفصيل لاحقاً.

وتتشابك هذه الأبعاد بعضها مع بعض لتزيد الأمور تعقيداً، بل إنه في بعض الأحيان قد يؤدي نزاع حدودي بين دولتين إلى إثارة نزاع حدودي آخر مع دولة ثالثة أو يؤخر نزاعهما هذا حسم نزاع آخر مع طرف ثالث، فكم مرة عرقلت الخلافات الحدودية الكويتية العراقية وأجهضت التسويات الحدودية البحرية بين الكويت وإيران؟[1].

كما أن كافة المشكلات الكويتية العراقية كان من أسبابها عدم تسوية الأزمات العراقية الإيرانية؛ فأزمة الملك غازي عام 1939م كان من أسبابها الاتفاقية العراقية الإيرانية المنعقدة سنة 1937م وسخط الشعب العراقي عليها، وأزمة عبد الكريم قاسم عام 1961م كان من أسبابها انتهاكات إيران الحدودية للعراق وعدم القدرة على ردها، وأزمة الصامتة عام 1973م حدثت عقب استثارة إيران لأكراد العراق ضد حكومتهم، وختاماً فإن أزمة 1990م كانت نتاجاً للحرب العراقية الإيرانية الضروس الممتدة من عام 1980 إلى 1988م وما خلفته من دمار لاقتصاد العراق لم يجد سوى الكويت لإحيائه[*].

وخلاصة القول إن حل كافة المشكلات الحدودية الموجودة في النظام

(1) بيروز مجتهد زاده، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، مجلة المستقبل العربي، العدد 206، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 4/ 1996م)، ص 110.

(*) سيتم شرح كافة هذه الأزمات بالتفصيل في الفصل التالي من الكتاب.

الإقليمي الخليجي لابد أن يخضع لمبادئ القانون الدولي التي تعطي كل ذي حق حقه شاء أم أبى، وخاصة إذا كان قد سبق لأحد طرفي النزاع الاعتراف بحدود الطرف الآخر بشكل رسمي، كما هو الحال في الأزمة الكويتية العراقية التي تخضع لقوانين دولية تحسم الجدل حولها وتستأصله من جذوره كمبدأ استقرار الحدود Boundary Stability، ومبدأ لكل ما في حوزته Uti Possidetis، ومبدأ السلوك اللاحق Subsequent Conduct، ومبدأ إغلاق الحجة Estoppel(*).

(*) للمزيد حول هذه المبادئ وسوابق استخدامها انظر: ترسيم الحدود الكويتية العراقية: الحق التاريخي والإرادة الدولية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1992م).



الفصل الثاني

النفط

وعلاقات الكويت السياسية بالعراق

(1911 - 1990م)



الكويت والعراق؛ الجذور التاريخية للصراع:

اجتمعت للعراق بالمقارنة بجيرانه الخليجيين عناصر قوة ميزته عنهم وشكلت سياساته تجاههم لعقود متتابعة هي الثقل الديموجرافي والقوة العسكرية والقوة البشرية وتنوع الهيكل الإنتاجي والتاريخ الطويل للدولة المركزية منذ أن كانت بغداد مقراً للخلافة العباسية[1]. مع الأخذ بعين الاعتبار أن العراق من أوائل الدول العربية التي اكتشف فيها النفط منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى[2].

لكن العراق على الرغم من ثرائه النفطي قد عانى كثيراً من المشكلات والأزمات الاقتصادية التي أثرت في تشكيل محددات سياسته الخارجية بشكل عام وتجاه الكويت بشكل خاص[3]؛ فقد كانت الكويت دوماً حاضرة في العقلية السياسية العراقية منذ نشوء العراق الحديث حتى وقتنا هذا[4]، وأصبح العراق بالنسبة للكويت مصدراً دائماً للتهديد العسكري سواء قبل الاستقلال أو بعده[5].

وبدراسة علاقات البلدين معاً نجد أن التاريخ قد سجل لنا خلال نصف قرن فقط ثلاث محاولات لثلاثة حكام لضم الكويت، وفي كل مرة كانت

---

(1) السيد عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي: الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998م)، الطبعة الأولى، ص 85.

(2) جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط، (بيروت: الحقوق محفوظة للمؤلف، 1972م)، ص 21.

(3) من دراسة أعدتها إدارة البحوث والدراسات بمجلس الأمة الكويتي عن ترسيم الحدود بين الكويت وجيرانها نشرتها جريدة الرأي العام، الكويت، 17 أبريل 1997م.

(4) شفيق ناظم الغبرا، الكويت والعراق: قضية الحدود، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 56، (الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 1997م)، ص 60.

(5) عبد الله الغنيم وآخرون، الكويت وجوداً وحدوداً: الحقائق الموضوعية والإدعاءات العراقية، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 90.

المحاولة تتم تحت شعارات براقة تخفي وراءها أطماعاً شخصية ورغبات للتوسع والسيطرة[1].

فالعراق منذ أن برز دولة مستقلة ابتداء من عام 1921م أو ما قبله في بدايات تشكيله السياسي والقانوني لم يتنازل أو يتخلَّ في خطابات ملوكه ورؤسائه عن مبدأ الحقوق التاريخية في استرجاع أية أراضٍ ضمت إلى دولة أخرى أو تشكلت على أراضيها إمارات، على الرغم منَ تأكيدات قادته على التمسك بالاتفاقات والمعاهدات التي أبرمها العراق[2].

وقد كانت الكويت على رأس الدول التي طالما وجه إليها العراق عبارة «الحقوق التاريخية» مبرراً أطماعه فيها، لكن هذا الادعاء أمر لا يستقيم مع واقع أن الكويت دولة مستقلة معترف بها دولياً وعربياً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن فتح ملف الحقوق التاريخية سيؤدي إلى فتح صندوق العجائب في هذا الإقليم[3].

ولقد دأب العراقيون كثيراً على ابتزاز الكويت مادياً وسياسياً ونفسياً لقاء التغاضي عن التهديد بابتلاع الكويت وإثارة مشكلة الحدود، وهي إستراتيجية حرصت الإدارات العراقية المتعاقبة على اتباعها[4]، حيث كانت

(1) محمد مرسي عبد الله، دعوى العراق السياسية في الكويت في ضوء حقائق التاريخ والقانون الدولي، (الدوحة: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م)، الطبعة الأولى، ص 71.

(2) أحمد إبراهيم، محددات وأهداف السلوك العراقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير 1991م)، ص 87.

(3) محمد الأطرش، أزمة الخليج: جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها، مجلة المستقبل العربي، العدد 155، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1992م)، ص 21.

(4) فتحي العفيفي، الخليج العربي: النزاعات السياسية وحروب التغيير الإستراتيجي، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2003م)، الطبعة الأولى، ص 121.

الكويت دوماً ترى في قضية حدودها مع العراق قضية جوهرية وركيزة أساسية لأية محادثات مشتركة بينهما.

وقد اتبع العراقيون سياسة تسويف الأمور وتجنب حسم موضع الحدود بسبب كون المناطق الحدودية مناطق بترولية[1]. فنجد الرئيس العراقي صدام حسين يعلق على هذه السياسة بقوله: "لماذا نحتاج إلى حل قضية الحدود مع الكويت؟ إن الحدود الكويتية تمتد إلى بغداد، وحدودنا تمتد إلى مدينة الكويت"[2]. وفي تصريح أكثر غرابة قال وزير الدولة العراقي أحمد عبد الستار الجواري مبرراً توغل العراق داخل الأراضي الكويتية في ديسمبر 1974م: "إذا كان هناك شقيقان يعيشان في منزل واحد، فقد يحدث أن يمد أحدهما رجله إلى جانب الآخر"[3].

وكثيراً ما كانت العراق تبرر ادعاءاتها على الكويت بأن الاستعمار هو الذي وضع حدود الكويت، لكنه- أي العراق- يجهل أو يتجاهل عن عمد حقيقة أن الاستعمار أيضاً هو الذي وضع حدود العراق في اتفاقية سايكس بيكو 1916م لتقسيم البلاد العربية، وبعد ذلك أقرت عصبة الأمم هذا التقسيم، واعتمدته فيما بعد منظمة الأمم المتحدة[4]، وفي بعض الأحايين كانت العراق تروج لفكرة أن الكويت كانت تابعة لولاية البصرة العراقية،

---

(1) محمد نايف عواد العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961-1973م، ص 26 .

(2) Ali Mohammed Al Damkhi, Invasion: Saddam Hussein's Reign of Terror in Kuwait, (London: Kuwait Research and Advertising Co.LTD,1992), P.3.

(3) جريدة النهار، بيروت، 9 ديسمبر 1974م.

(4) عبد المالك خلف التميمي، الكويت والخليج العربي المعاصر: أبحاث تاريخية، (الكويت: مؤسسة الشراع العربي، 1992م)، الطبعة الأولى، ص 39.

لكن هذا يفنده وضع الكويت في معاهدة سيفر التي عقدت بعد مؤتمر سان ريمو 1920م التي أخضعتها للمادة 132، حيث تخلت الدولة العثمانية المهزومة في الحرب العالمية الأولى لدول الحلفاء عن كل حقوقها في الأراضي الواقعة خارج أوروبا[1].

ورغم العلاقات الاجتماعية الجيدة بين الدولتين التي تتمثل في الروابط القديمة بين الشعبين وعلاقات النسب والجوار والقربى واللغة فإن العلاقات السياسية هي الأكثر توتراً بين البلدين، حيث كانت أنظمة الحكم العراقية تتنقل في مطالبها وأطماعها في الكويت من المطالبة بمناطق حدودية إلى المطالبة بالكويت نفسها.

وقد حملت سياسة العراق تجاه الكويت عديدا من التناقضات، حيث كان النظام الحاكم بالعراق يعترف باستقلال الكويت ويتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، ثم يتحول إلى غزوها واحتلالها بالكامل، وهو ما حدث في الفترة ما بين عامي 1963، 1990م[2].

وتعود أول محاولة لتخطيط الحدود بين الكويت وولاية البصرة إلى عام 1904م، وذلك على يد الحكومة البريطانية[3]، واستمرت المحاولات البريطانية بعد ذلك خلال السنوات من 1904إلى 1913م حيث وقعت الاتفاقية

---

(1) رضا هلال، الصراع على الكويت: مسألة الأمن والثروة، (القاهرة: سينا للنشر،1991م)، الطبعة الأولى، ص 19.

(2) عبد المالك خلف التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999م)، الطبعة الثانية، ص 155.

(3) محمد حسن العيدروس، الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 2002م)، الطبعة الأولى، ص 118.

البريطانية العثمانية التي تأثرت بها جميع كيانات شرق الجزيرة العربية وجنوبها[1].

وقد خسرت الكويت جزءاً كبيرا من أراضيها لصالح الاتفاق بموجب هذه الاتفاقية، وأعرب الشيخ مبارك عن استيائه من هذه الاتفاقية التي أفقدت الكويت أم قصر وسفوان[2]، لكنها في ذلك الوقت أكدت ملكية جزيرتي وربة وبوبيان للكويت[3]، والتي تأكدت ثانية عن طريق حكومة الهند في العام1928م مع جزر كُبّر وقارو وأم المرادم[4].

ولهاتين الجزيرتين - وربة وبوبيان - أهمية كبرى في النزاع الكويتي العراقي تعود إلى أوائل القرن العشرين حين حسمت لجنة تخطيط الحدود التي شكلتها حكومة الهند عام 1907م النزاع وقررت اعتبار جزيرة بوبيان خاضعة لإمارة الكويت، أما جزيرة وربة فقد تأكدت ملكية الكويت لها بموجب اتفاقية1913م[5]. واستمر النزاع حول هاتين الجزيرتين طيلة القرن العشرين ما بين ادعاء العراق ملكيته لهما تارة، ومطالبته باستئجارهما تارة

(1) صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يوليو 1973م)، ص 110.

(2) من الدراسة التي أعدتها إدارة البحوث والدراسات بمجلس الأمة الكويتي ونشرت بجريدة الرأي العام، الكويت، 17 أبريل 1991م.

(3)ميمونة خليفة العذبي الصباح، الكويت في الاتفاقية الإنجليزية التركية لعام 1913م، سلسلة الدراسات الخاصة، رقم 54، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1992م)، ص 37.

(4) Arabian Boundary Disputes, Saudia Arabia- Kuwait II, 1829- 1991, Edited by: Richard Schofield, (U.K: Archive Editions, 1992), Volume 11, P. 609, 4632/28.

(5)جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الثاني، ص 338، 339.

أخرى، حيث تقع وربة على مسافة ميل بحري واحد من السواحل العراقية وبوبيان على مسافة خمسة أميال بحرية منها[1](*). وقد أكدت الرسائل المتبادلة بين الدولتين عام 1932م بشأن الحدود بينهما ملكية الكويت للجزيرتين باعتراف العراق بشكل رسمي.

وقد سيطرت احتمالية وجود النفط في هاتين الجزيرتين على أذهان العراقيين طيلة هذه العقود، لكنهم أخذوا يعلنون أنهم يرغبون في السيطرة عليهما من أجل حماية الخليج من الأطماع الإيرانية[2].

وفي بعض الأحيان طالب العراقيون الكويتيين بالسماح لهم ببناء قواعد عسكرية في هاتين الجزيرتين، تسمح لهم بتحريك أسطولهم البحري[3].

وفي عام 1949م قدم فاضل الجمالي وزير الخارجية العراقي مشروعه لتوسيع حدود العراق للأمير عبد الله في أثناء توجهه إلى بريطانيا كي يبحث هناك مسألة ضم الجزيرتين للعراق[4].

وكرر العراق الطلب في العام التالي[5]، الأمر الذي أدى بالشيخ أحمد

---

(1) محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها وتطورها ومشكلاتها، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001م)، ص 250.

(*) للمزيد حول جزيرتي وربة وبوبيان انظر: يسري الجوهري، جغرافية دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001م)، ص 60- 61.

(2) صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، ص 121.

(3) Mikhael Ramadan, In the Shadow of Saddam, Translated By: Jalel Al Qeddeni, (New Ziland: Green Zone, 1999), First Published, P. 193.

(4) ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية 1941- 1958م، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979م)، ص 167.

(5) فهد عبد الله السماري، أزمة الخليج العربي: دراسة في الخلفية التاريخية والعوامل السياسية، (الرياض: إصدارات المهرجان الوطني للتراث والثقافة، 1992م)، رقم 84، ص 52.

الجابر إلى أن يضغط هو وشركات النفط العاملة في أراضيه على بريطانيا للتسريع بحل هذه المسألة الحدودية في يناير 1951م[1][*]، وبالفعل أعدت الحكومة البريطانية مشروعاً لتسوية الحدود وقدمته للعراق في ديسمبر 1951م.

وفي خضم النزاع على ملكية هاتين الجزيرتين أثيرت قضية ضآلة الساحل العراقي لتبرير سلوك العراق وأطماعه تجاه هاتين الجزيرتين، حيث وصف العراقيون بلدهم بأنها مثل جراج واسع لكن بابه صغير جداً، وله كل الحق في توسيعه[2].

بل إن الأمر وصل ببعضهم إلى وصف العراق بالدولة المغلقة التي ليس لديها أية سواحل، الأمر الذي لا يتناسب مع احتياجاته الاقتصادية والتجارية والعسكرية المتزايدة، وهذا هو سبب أزمته الحدودية مع الكويت[3].

وكل هذه ادعاءات غير حقيقية لأن العراق يمتلك منفذاً بحرياً يمتد إلى مسافة سبعين كيلو متراً تقريباً، وهو ما يسمح باستخدامات عسكرية وتجارية غير محدودة[4]. ويزداد طول هذه الواجهة البحرية ليصل إلى 235 كيلومتراً إذا ما أضفنا إليها الممرات المائية المتصلة بالبحر مثل شط العرب (إلى ميناء البصرة) وخور الزبير[5].

---

(1) وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر،1991م)، ص 214- 217.

(*) انظر رسالة الشيخ أحمد الجابر للوكيل البريطاني بالكويت بالملاحق تحت رقم 24.

(2) محمد نايف عواد العنزي، المرجع السابق، ص 197.

(3) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص 33.

(4) عبد المالك خلف التميمي، العلاقات الكويتية العراقية من 1921 إلى 1990م، سلسلة عالم المعرفة، رقم 195، ندوة بحثية بعنوان: "الغزو العراقي للكويت: المقدمات- الوقائع وردود الفعل- التداعيات"،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1995م)، ص 56- 57.

(5) عبدالله يوسف الغنيم (تصدير)، منافذ العراق البحرية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994م)، ص79.

وقد يكون الساحل العراقي بالفعل هو الأصغر بين سواحل جيرانه؛ فالكويت يبلغ طول ساحلها 416 كم، والسعودية 1120كم، وإيران1152، لكن هذا كله لا يعني أنه غير صالح للاستخدام[1].

وفي عام 1959م قام العراق بتحديد جرفه القاري مع كل من الكويت وإيران، وذلك عندما أعد الهيدوغرافي النرويجي الكابتن كوشيرون آموت بناء على طلب وزارة النفط العراقية خريطة حددت المياه الإقليمية العراقية واعتمدها العراق وثيقة رسمية، ووفق هذه الخريطة كان خط الوسط هو الحد البحري بين الكويت والعراق[2].

وقد عمل العراق على تعميق جانبه في المياه منذ 1960م وذلك لتيسير مرور السفن الكبيرة. وواجهة العراق البحرية لا تتوقف عند حد السبعين كيلو متراً بل إنها تزيد لتصل إلى 235 كم إذا أضفنا له خور الزبير والمسافة بين مدخل شط العرب وميناء البصرة التي تصل إلى 140كم[3].

وقد استثمر العراق هذه الواجهة البحرية استثماراً جيداً، حيث شيد عليها ستة موان، ثلاثة منها تجارية (البصرة- أم قصر- خور الزبير)، والأخرى نفطية (الفاو- خور العمية- البكر أو خور القفقة)[4].

---

(1) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي: دراسة الجغرافيا السياسية، سلسلة دراسات، رقم 272، (العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1981م)، الطبعة الثانية، ص 370.

(2) جريدة القبس، الكويت، 20 يوليو 2000م.

(3) عبد الله حمد محارب، وثائق لا تموت: الحق الكويتي في مواجهة العدوان العراقي، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000م)، الطبعة الأولى، ص 122- 123.

(4) عبد الله محارب، المرجع السابق، ص 123، وانظر أيضاً: منافذ العراق البحرية، المرجع السابق.

وطاقة هذه الموانى النفطية 175 مليون طن سنويا، وهي كافية جدا لتصدير نفط العراق الذي يتراوح إنتاجه السنوي ما بين 140- 170 مليون طن[1].

وقد ظلت المشكلات الحدودية بين البلدين تقف حجر عثرة أمام أية تسوية نهائية، وكثيراً ما كانت تقف أمامها أيضاً مشكلات عدة كالتهريب عبر الحدود وممتلكات آل الصباح في البصرة والفاو ثم النفط أخيراً[2].

لكن عام 1932م شهد سابقة تاريخية عندما اعترف العراق بحدوده مع الكويت، وذلك على مسؤولية رئيس وزرائه نوري السعيد الذي أقر بما جاء في اتفاقية 1913م، وأكد ملكية الكويت لكافة جزرها[3]، وذلك في خطابه المؤرخ 21 من يوليو 1932م والموجه إلى المندوب السامي البريطاني في العراق[*].

وعقب ذلك تم إرسال رسالة من المقيم السياسي البريطانى في الخليج إلى المعتمد البريطاني في الكويت بتاريخ 30 يوليو 1932م بشأن إخطار حاكم الكويت بحدود بلاده مع العراق ومن ثم طلب موافقته عليها. وهو ما تم بالفعل في 10 أغسطس 1932م عندما أعلن الشيخ أحمد الجابر موافقته على هذه الحدود كما جاءت في رسالة نوري السعيد[4].

---

(1) عبدالله حمد محارب، المرجع السابق، ص 124.

(2) عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص 169.

(3) Kuwait Political Agency, Arabic Document 1899- 1949, (U.K: Archive Editions, 1994), Volume 9, P. 553.

(*) انظر نص رسالة نوري السعيد للمندوب السامي البريطاني بالعراق باللغتين العربية والإنجليزية بقسم الملاحق برقم25.

(4)عبد الله يوسف الغنيم: إشراف ومراجعة، ترسيم الحدود الكويتية العراقية: الحق التاريخي والإرادة الدولية، إعداد: لجنة من المختصين، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994م)، الطبعة الثالثة، ص 162.

وبعدها بيومين أكد هذه المراسلات المعتمد البريطاني في الكويت في رسالته للمقيم البريطاني في الخليج.

وفي طريق سعي العراق لكسب عضوية عصبة الأمم وجه خطاباً رسمياً في 27 سبتمبر 1932م إلى أمين عام العصبة السير إريك دارموند أكد فيه وضوح حدود العراق مع سائر جيرانها ومن ضمنهم الكويت وهي حدود واضحة تماماً، عكس الحدود العراقية السورية التي مازالت تحتاج إلى بعض النقاش[1].

لكن العراق وفي العام التالي مباشرة لاعترافه باستقرار موضوع الحدود مع الكويت طالب بتوحيد الكويت مع العراق، وذلك على لسان ياسين الهاشمي رئيس حزب الإخاء الوطني العراقي بعد استقلال العراق وتخلصها من الانتداب البريطاني عام 1933م[2].

ثم عاد في عام 1934م ليثير قضية ضم الكويت إلى العراق في صحافته القومية، وكأن هذه المراسلات والاعترافات لم تكن، الأمر الذي دفع الشيخ أحمد الجابر للفت انتباه البريطانيين إلى هذه المسألة بالغة الخطورة، وذلك في خطابه للوكيل السياسي البريطاني بالكويت والمؤرخ بالتاسع من فبراير1934م[3].

وشهدت الفترة ما بين 1936و1939م محاولات متكررة لضم

---

(1) سعود مشعل ناصر الشهري، العلاقات الكويتية العراقية 1920- 1939م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، د. ت.

(2) ميمونة خليفة العذبي الصباح، تاريخ الأطماع العراقية في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 74، السنة 19، المجلد الأول من بحوث المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت، (الكويت: جامعة الكويت، يوليو 1994م)، ص 139.

(3) Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899- 1949, (U.K: Archive Editions, 1994), Volume 6, P. 682.

الكويت إلى العراق، فقد طالب أعضاء الحكومة العراقية بضم الكويت كي تكون ميناء للعراق، ثم قام وزير الخارجية العراقية بالفعل بتقديم طلب إلى الحكومة البريطانية لضم الكويت إلى العراق عام 1937م[1].

وخلال العقود التالية اتجه العراق نحو سياسة تصعيد الأمور مع الكويت بأساليب عدة تمثلت في إثارة مسألة تهريب البضائع من الكويت إلى العراق، والامتناع عن تسوية الخلافات الحدودية، والسعي نحو الحصول على امتيازات سياسية بالكويت، والتدخل في شؤونها الداخلية وإثارة مشكلة الجزر والمطالبة بالسيطرة عليها[2].

ويقف التاريخ عند محطات خمس تعد بمثابة علامات بارزة في مسار العلاقات الكويتية العراقية خلال القرن العشرين، وكلها ذات طابع هجومي عراقي ودفاعي كويتي مثل النفط سبباً رئيساً لها، إن لم يكن السبب الوحيد في بعضها وهي:

- أزمة الملك غازي عام 1939م.
- مطالبة نوري السعيد بانضمام الكويت إلى الاتحاد الهاشمي عام 1958م.
- أزمة عبد الكريم قاسم عام 1961م.
- أزمة الصامتة عام 1973م.
- أزمة عام 1990م أو ما عرف بـ الغزو العراقي للكويت.

---

(1) عبد الرحمن النعيمي، المرجع السابق، ص 169.

(2) أصغر جعفري ولداني، روابط العراق والكويت، ترجمة: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001م، (طهران: مركز الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية، 1990م)، ص 24، 25.

أزمة الملك غازي عام 1939م ونفط الكويت:

قبل أن تثار هذه الأزمة بأقل من عام تقريباً أي في عام 1938م جددت وزارة الخارجية العراقية مطالبها بضم الكويت، وتكرر هذا الطلب في الإذاعة الشخصية التابعة للملك غازي والمعروفة باسم إذاعة قصر الزهور أكثر من مرة[1].

وأثار وزير الخارجية العراقية مع الخارجية البريطانية القضية ذاتها بدعوى أن الكويت جزء متلازم من العراق ومنفذها على البحر[*].

وبعدها بفترة وجيزة تناول البرلمان العراقي نفس الموضوع بنفس التوجهات[2].

وقد حاول الملك غازي ووزير خارجيته في تحرك مواز لتحركات برلمانية أن يستغلا أزمة داخلية لتحقيق مشاريعهما تجاه الكويت، وهي الأزمة المعروفة بأزمة المجلس التشريعي، والتي نشبت بعد تأسيسه في يوليو 1938 بسبب خلاف المجلس مع السلطات البريطانية فيما يتعلق بحق المجلس في النظر في المعاهدات والاتفاقيات التي يعقدها شيخ الكويت، وألا تسري هذه الاتفاقات إلا بعد موافقة المجلس عليها، فتأزمت علاقة المجلس بالشيخ أحمد الجابر فقام بحله قبل مضي أقل من

---

(1) أيمن نور، اغتيال الكويت، (قبرص: الدار المصرية للنشر والتوزيع، 1990م)، الطبعة الثانية، ص30.

(*) انظر بالجزء الخاص بالملاحق تحت رقم 26 رسالة وزير الخارجية العراقية توفيق السويدي باللغتين العربية والإنجليزية للسيد ر. بتلر نائب وزير الدولة للشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني، والمؤرخة بـ 28 سبتمبر 1938م.

(2) Jill Crystal, Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), P.52.

ستة شهور على تأسيسه، فأتاحت هذه الأزمة الفرصة لشن هجوم على النظام الحاكم بالكويت، ومن ثم إثارة المعارضة الكويتية عليه، وإعلان أن الكويت الميناء الطبيعي للعراق في خطر داهم[1].

ووصل الأمر بإذاعة بغداد إلى أن تعلن أن المجلس التشريعي للكويت أعلن قبل حله ضم الكويت للعراق بأغلبية الأصوات وامتناع أربعة أعضاء فقط عن التصويت[2]. ثم أطلقت الإذاعة العراقية على الكويت اسم (اللواء الـ 15 العراقي)[3][*].

كل هذا دعا الملك غازي إلى التفكير في غزو الكويت، فاستدعى في فبراير 1939م رئيس أركانه الفريق حسين فوزي وكلفه بغزو الكويت، كما اتصل بمتصرف لواء البصرة وأمره أن يضع كافة الإمكانات الإدارية تحت تصرف الجيش لغزو الكويت، ثم دعي نائب رئيس الوزراء ناجي شوكت إلى البلاط الملكي، فوجد رئيس أركان الجيش ورئيس الديوان الملكي وغيرهما، حيث دخلوا جميعاً إلى الملك وأقنعوه بصعوبة ضم الكويت نظراً لوقوعها تحت الحماية البريطانية[4].

وهكذا أجهضت فكرة غزو الكويت العاجلة في حينها، لكن هذا الحلم ظل

---

(1) عبد الله يوسف الغنيم: (إشراف)، الكويت وجوداً وحدوداً: الحقائق الموضوعية والإدعاءات العراقية، إعداد اللجنة العلمية لمشروع دراسة الوثائق الكويتية، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1991م)، الطبعة الثانية، ص 97.

(2) عبد الرحمن النعيمي، المرجع السابق.

(3) حمدان حمدان، الخليج بيننا... قطرة نفط بقطرة دم، ص 22.

(*) بعد هذه الحادثة بنصف قرن تقريباً أعاد التاريخ نفسه، وأطلق النظام العراقي على الكويت نفس هذا التوصيف، حيث سميت بالمحافظة التاسعة عشرة.

(4) محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ص 235.

يراود الملك إلى يوم وفاته في حادث سيارة مساء الثلاثاء 4 من أبريل 1939م[1].

وحقيقة فإنه من الصعب جداً معرفة أية خلفية تمَّ على أساسها اتخاذ غازي قراره هذا بالمطالبة بضم الكويت إلى العراق؛ فمن الناحية المنطقية اتسمت الدعوة بعدم الإدراك الواعي للظروف المحيطة بها آنذاك، فقد ولدت عرجاء، ولم تقم على أية أسس مدروسة، ولم تتخذ طريقاً واقعياً لتحقيقها.

أما بخصوص الأساس التاريخي الذي استندت عليه فإنه كان سيجرها كذلك إلى المطالبة بالإحساء وقطر لكونهما وحدات إدارية عثمانية سبق أن تبعت ولاية البصرة زمناً طويلاً[2].

كما أن الترويج لهذه الدعوة بكونها دعوة وطنية قومية لتخليص الكويت من السيطرة البريطانية طرح غير مقبول؛ لأن العراق نفسه كان يدور في فلك بريطانيا، حيث تحوي كافة الدوائر والوزارات والمرافق الحكومية العراقية عديدا من المستشارين البريطانيين، وهناك قاعدتا الشعبية والحبانية البريطانيتان ترابطان على أرض العراق[3].

كما أن ربط هذه المحاولة بشخصية الملك غازي الجانحة نحو المغامرة

(1) محمد نصر مهنا، الكويت: التاريخ- السياسية- التحديث، ص 83.

(2) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، دراسة وثائقية في التاريخ الدولي، (البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة، 1985م)، ص 283.

(3) هداية سلطان السالم، أحمد الجابر رائد النهضة الحديثة في الكويت: دراسة تاريخية، ص 124.

والرغبة في الزعامة أمر ليس من السهل قبوله سببا ودافعا رئيساً لموقف كهذا، بيد أنه يمكن قبوله عاملا ثانويا محفزا ليس أكثر.

إذن فنحن أمام تفسير منطقي ومقبول وهو النفط ، ولوجهة النظر هذه التبريرات الأتية :

- اكتشاف حقل البرقان في عام 1938م، وهو أكبر حقل منتج في العالم، أسال لعاب الحكومة العراقية تجاه الثروة النفطية المتوقع أن تحظى الكويت بها، وأغراها كي تطالب بضمها، وزاد من أطماعها واهتماماتها بها[1].

- مثل اكتشاف هذا الكنز- حقل البرقان- حلاً للعراق الذي كان يعاني من ضائقات مالية في الفترة 1936- 1941م، حيث سيطرت على سلطته السياسية مجموعة من الحكومات العسكرية التي حاولت تمويل بعض المشاريع الإنشائية به[2]، كما أنه في عام 1936م جرت محاولة للتنقيب عن البترول في البصرة لم يكتب لها النجاح، ولم يتم الاتفاق بشأنها بسبب سياسة بريطانيا في الاستئثار بالامتيازات دون غيرها من الشركات الأمريكية، وحاول في هذه الأيام رئيس الوزراء العراقي حكمت سليمان الحصول على قرض من شركة إنماء النفط البريطانية لكنه فشل.

(1) جمال زكريا قاسم، الأزمة العراقية الكويتية: رؤية تاريخية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد خاص، السنة 17، (الكويت: مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، 1992م) ص300.

(2) عبد الله مشعل العنزي، نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، المجلد 24، (الكويت: مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، صيف1996م)، ص 24.

- دفع اكتشاف هذا الحقل الضخم ذي الإنتاج الغزير العراق إلى هذا السلوك العدواني تجاه الكويت، حيث إن السيطرة عليه تعني الحصول على أموال طائلة من شأنها أن تحل مشكلات العراق السياسية عقب خسارته شط العرب باتفاقية 1937م مع إيران.

- تمثل السيطرة العراقية على نفط الكويت ذي البشائر الواعدة خروجاً من مأزق فشله في إخضاع الكويت لنظامه الاقتصادي بعد رفض الكويت إقامة اتحاد جمركي معه[1].

- أزمة 1939م في أساسها أزمة نفطية، بدأت داخل المجلس التشريعي الكويتي عام 1938م، حينما طالب أعضاء المجلس بالنظر في مراجعة كافة الاتفاقات التي يعقدها شيخ الكويت مع شركات النفط العاملة على أراضيه، وعدم سريانها دون أخذ موافقة المجلس عليها، الأمر الذي عجل بحل المجلس[2]. وهذا يعني أنه لو فرض أن العراق قد تدخل في شؤون الكويت الداخلية لحل أزمة المجلس التشريعي، فهذا يعني أن العراق قد تتدخل لحل مشكلة أساسها نفطي بنسبة100 بالمائة.

- يعود الفضل في إنهاء هذه الأزمة للنفط؛ فلولا نفط الكويت ما وقفت بريطانيا بجانب الكويت، ولولا موقفها هذا لتجرأ العراق على أخذ خطوات أكثر إيجابية نحوها وغزاها بالفعل، لكن الحماية البريطانية للكويت تصدت لأطماع العراقيين، وهي حماية للنفط في المقام الأول، فلا يعقل أن تغض بريطانيا الطرف عن هذه الأزمة في وقت تم فيه اكتشاف أكبر حقل نفطي في العالم[3].

---

(1) عبدالله مشعل العنزي، المرجع السابق، ص 25.

(2) الكويت وجوداً وحدوداً، ص 97.

(1) جمال زكريا قاسم، الخليج االعربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914-1945م، ص496.

ومما سبق نخلص إلى أن النفط كان دافعاً للملك غازي في توجهه نحو السيطرة على الكويت، وكان دافعاً في الوقت ذاته للحماية البريطانية للكويت وكبح جماح العراقيين تجاهها، إذن فالنفط حرك والنفط أخمد في أزمة قامت وانتهت بسببه.

أزمة نورى السعيد عام 1958م ونفط الكويت:

انطلقت الكويت منذ عام 1946م نحو مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر مثلت نقلة حضارية هائلة لها، وذلك حينما بدأت تصدير النفط بشكل تجاري في الوقت ذاته الذي زادت فيه الاكتشافات النفطية داخل أراضيها، وتعددت امتيازاتها النفطية التي منحتها لشركات النفط البريطانية والأمريكية واليابانية، الأمر الذي أدى إلى تبوئها قمة الإنتاج العالمي للنفط لسنوات طوال، ومن ثم زيادة عوائدها النفطية بصورة هائلة.

كل هذا جعل من الكويت مطمعاً لجيرانها الأقوياء الذين مَثَّلَهم العراق وحده في هذه الأثناء.

لكن حكومة العراق آنذاك برئاسة نوري السعيد لم تكن قادرة على إحياء دعاوى الحقوق التاريخية للعراق في الكويت بعد أن ثبت فشلها قبل ذلك في أثناء حكم الملك غازي، فلجأت إلى أسلوب آخر يمكننا وصفه بأسلوب الضم غير المباشر، حيث أعلن رئيس الحكومة نوري السعيد رفضه وبشدة جميع الاقتراحات التي قدمها النواب في البرلمان العراقي بشأن ضم الكويت للعراق، مبرراً ذلك برغبته في استقلالها أولاً، كي يتسنى له المطالبة بضمها إلى الاتحاد العربي الهاشمي، وذلك بحسب رواية رئيس مجلس النواب العراقي عام 1958م السيد خليل كنه[1].

(1) خليل كنه، العراق: أمسه وغده، (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، 1966م)، ص296.

ولهـذا الاتحاد قصـة مفـادها أن العـراق أقـام اتحاداً مع الأردن عـرف بالاتحاد العربي الهاشمي، في وقت كانت فيه علاقات الكويت والعراق متأزمة بسبب رغبة نوري السعيد في رسم سياسة مضادة لسياسة مصر التحررية التي لاقت صداها في الكويت بعد تأميم قناة السويس، فبدأت أطماعه في الكويت تظهر في تصريحاته ومخططاته[1]*.

وزاد الأمر سوءا إعلان مصر وسوريا قيام الجمهورية العربية المتحدة، فبدأ نوري السعيد يثير من جديد موضوع الكويت وضمها إلى الاتحاد، لكنه لم يلق النجاح بسبب التيار العربي الذي كان يقف أغلبه ضد هذا الاتحاد المشبوه بين العراق والأردن، وبسبب معارضة الكويت نفسها[2].

فقد حدث أن التقى توفيق السويدي نائب رئيس الوزراء العراقي الشيخ عبد الله السالم الصباح عام 1958م عقب تأسيس الاتحاد مباشرة، وعرض عليه فكرة الانضمام إلى الاتحاد، لكن فكرته هذه قوبلت بالرفض[3].

وحقيقة الأمر أن العراق قد تحمس بشدة لضم الكويت إلى الاتحاد حتى تشارك في تحمل نفقاته وأعبائه المالية، ووصل الأمر بالعراق إلى تقديم عديد من الإغراءات إلى الكويت، حيث نصت مسودة اتفاقية انضمام الكويت إلى الاتحاد على أن حكومة الاتحاد العربي الهاشمي تعترف بكيان

---

(1) جريدة الأهرام، مصر، 20 يونيو 1961م .

(*) For More Details About This Union Look: H. Rahman, The Making of the Gulf War: Origins of Kuwait Long- Standing Territorial Dispute with Iraq, (U.K: Itaca Press, 1997), First Published.

(2) أبو إسحاق محمد عزوز، تاريخ العراق وصدام وكارثة الكويت، (القاهرة: شركة بدران للطباعة والنشر والتوزيع، 1991م)، ص 22.

(3) توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (بيروت: دار الكاتب العربي، 1969م)، الطبعة الأولى، ص 584.

إمارة الكويت المستقلة وبنظام الحكم فيها، وهي المسألة التي طالما أنكرها العراق ورفض الاعتراف بها.

وأسدل الستار على هذا الفصل من فصول الأطماع العراقية في الكويت بقيام ثورة 14 يوليو 1958م برئاسة عبد الكريم قاسم الذي هنأه أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم بنجاح ثورته وقضائها على النظام الملكي[1].

ونرجع حدوث هذه الأزمة أيضاً إلى النفط الكويتي، وذلك للأسباب التالية:

- اتفاق أغلب الباحثين على أن نفط الكويت بإنتاجه الغزير واحتياطيه الوفير شكل الدافع الأساسي وراء مطالب نوري السعيد بضم الإمارة إلى الاتحاد مع الأردن[2].
- لم تشغل فكرة الاتحاد مع العراق أو غيره بال الكويتيين مطلقاً في هذه الأثناء، حيث اتجهوا نحو الإفادة من عائدات نفطهم الضخمة في تطوير الاقتصاد والمجتمع الكويتي، وذلك في الوقت الذي راجت هذه الفكرة في العراق ولاقت قبولاً لدى كافة أطياف مجتمعه[3].
- إدراك نوري السعيد الجيد لأهمية ثروة الكويت في ازدهار الاتحاد والارتقاء بشأنه[4].

---

(1) أيمن نور، المرجع السابق، ص 14.

(2) ريتشارد سكوفيلد، الكويت والعراق: الادعاءات التاريخية والنزاعات الإقليمية، تقرير تم جمعه لصالح برنامج الشرق الأوسط التابع للمعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية، ترجمة: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1993م، ص 68.

(3) توفيق السويدي، المرجع السابق، ص 574.

(4) محمد فاضل الجمالي، العراق الحديث: آراء ومطالعات في شؤونه المصيرية، (بيروت: 1969م)، ص 32 .

- زيادة الاكتشافات البترولية في الكويت في هذه الأثناء وبأرقام قياسية ومؤشرات مبشرة، كاكتشافات منطقة الروضتين مثلاً وغيرها[1].

- رفض أمير الكويت عام 1957م لمشروع ضخ البترول العراقي عبر ميناء الأحمدي، حيث ربط هذه المسألة بتسوية الخلافات الحدودية بين البلدين، وهو ما لم يحدث[2].

- الفارق الكبير بين عائدات الكويت النفطية ومثيلاتها في العراق في الفترة القصيرة التي سبقت أزمة نوري السعيد هذه، حيث بلغت عائدات العراق ثلثي عائدات الكويت عام 1956م، وقرابة ثلثها عام 1957م، ونصفها عام 1958م الأمر الذي شكل دافعاً قوياً لمحاولة فرض أي شكل من أشكال السيطرة العراقية على الكويت[3][*].

أزمة عبد الكريم قاسم عام 1961م ونفط الكويت:

عقب قيام الثورة العراقية في 14 يوليو 1958م وإسقاط النظام الملكي وإرساء الدعائم الرئيسية للنظام الجمهوري، كان أول شيء فكر فيه النظام العراقي الجديد هو توثيق صلات وروابط العراق بالكويت[4].

وطلبت الخارجية العراقية في رسالة وجهها وزيرها بتاريخ 29 ديسمبر

(1) Kuwait Oil: Facts and Figures, 2004, P. 25.

(2) أيمن نور، المرجع السابق، ص 31.

(3) راشد البراوي، حرب البترول في العالم، ص 46.

(*) انظر تحت رقم 27 بالقسم الخاص بالملاحق جدولاً يوضح عائدات الكويت والعراق النفطية في الفترة ما بين عامي 1956 و1965م.

(4) Rupert Hay, Op. Cit,P.145.

1958م الإذن من الشيخ عبد الله السالم الصباح بفتح قنصلية عراقية بالكويت(1).

ومن المتعارف عليه على مستوى الدبلوماسية الدولية أن طلبًا كهذا لا يقدم إلا لدولة مستقلة من دولة أخرى مستقلة وليس بين أجزاء الدولة الواحدة، أي أن هذا الطلب حمل في طياته اعترافاً صريحاً باعتبار الكويت دولة مستقلة، أو كما وصفت تحديداً في ذات الخطاب بالدولة العربية والجارة العزيزة(2).

الأمر الذي عد في حينه بادرة طيبة ومؤشراً جيداً جديدا بين الدولتين يمحو ذكريات الأطماع القديمة، ويؤرخ لبداية عهد متميز من العلاقات المشتركة قائم على الاحترام والاعتراف بالاستقلال.

لكن عبد الكريم قاسم فاجأ شعبه وشعب الكويت والشعوب العربية بل وشعوب العالم أجمع بتصرف في غاية الغرابة عقب إعلان الكويت استقلالها في 19 يونيو 1961م وذلك عندما عقد مؤتمراً صحفياً عالمياً يوم25 يونيو 1961م(*) أعلن فيه أنه في سبيله لاتخاذ التدابير اللازمة لضم الكويت إلى العراق، أو على حد تعبيره ضم هذا الجزء إلى أصله؛ لأن الكويت كانت ولا تزال تؤلف جزءاً لا يتجزأ من العراق لكونها كانت تابعة لولاية البصرة(3).

---

(1) مريم العوضي، العدوان العراقي على الكويت: الحقيقة والمأساة، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000م)، الطبعة الرابعة، ص 52.

(2) Arabian Boundary Disputes: Iraq- Kuwait 1941-1992, Edited By: Richard Schofield, (U.K: Achieve Editions, 1992), Volume 5, P.110, BK 1083/28.

(*) For More Details About This Confrence Look: Arabian Boundary Disputes: Iraq-Kuwait 1941-1992, Edited By: Richard Schofield, (U.K: Archieve Editions, 1992), Volume 5, PP 172: 177, BK 1083/26 (A).

(3) البيان الرسمي الصادر عن الخارجية العراقية بتاريخ 26 يونيو 1961م بشأن الاتفاق البريطاني الكويتي، محاضر اجتماعات دورة مجلس الجامعة العربية العادية رقم 35، (القاهرة: جامعة الدول العربية، د.ت)، ص 41.

وأكد في مؤتمره الصحفي أن العراق لم تعترف أصلاً باتفاقية 1899م التي على أساس إلغائها نالت الكويت استقلالها[1].

وقال إنه قد بلغه بمزيد من السرور إبطال هذه الاتفاقية غير المفهومة، والتي تضمنت بشكل غير قانوني الاتفاق مع الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت التابعة حينئذ لإقليم البصرة دون معرفة إخوانه في العراق أو السلطات الشرعية في العراق في هذا الوقت[2]، وأضاف قاسم إنه سيمد حدود العراق لجنوب الكويت، وأن أمير الكويت هو حاكم محافظة الكويت العراقية[3].

وبالفعل أصدرت الحكومية العراقية لائحة تنص على تعيين أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح حاكماً لمقاطعة الكويت، وهددته بالعقاب إذا تمرد على سلطتها المركزية[4]، وأعلن بعدها أن العراق سوف يقطع علاقاته الدبلوماسية بأية دولة تعترف باستقلال الكويت[5].

وقد هبت الكويت بأكملها للرد على هذا العدوان المتوقع، وبدأت في تفنيد الادعاءات العراقية عن طريق نشر وثائقها وعلى لسان مسؤوليها

(1) إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي- العدوان العراقي على الكويت: الأبعاد والنتائج العربية والدولية، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،1996م)، الطبعة الأولى، ص 29.

(2) Miriam Joyce, Kuwait 1945-1990: An Anglo- American Perspective, (London: Frank Cass, 1998). P. 93.

(3) جون بولوك، الخليج، ص 73.

(4) بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977م)، ص 82.

(5) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص 306.

وكذلك ردود الفعل الشعبية المتمثلة في المؤتمرات الشعبية المناهضة للعراق(*).

وفي دراسة أعدتها حكومة الكويت أظهرت خرائط مهمة ووثائق ورسائل متبادلة بين الدولتين أقر فيها العراق باستقلال الكويت والتعاون مع حكومتها، وتضمنت الدراسة أيضاً وثائق انضمام الكويت لعديد المنظمات الدولية(**).

وفي الوقت ذاته نشرت الكويت قطاعات جيشها على حدودها الشمالية مع العراق[1].

ثم بدأت الكويت في تدويل القضية، فطلب الشيخ عبد الله السالم مساعدة بريطانيا بعد خمسة أيام فقط من مطالبة قاسم بالكويت[2]. وذلك في رسالة وجهها إلى السير ريتشموند الوكيل السياسي البريطاني بالكويت بتاريخ أول يوليو جاء فيها:

"إنه بناء على التحركات العسكرية التي تتخذ من قبل الحكومة العراقية

(*) للمزيد حول ردود الفعل الشعبية والرسمية بالكويت انظر: عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، (الكويت: مطبعة دار القبس، 1980م)، الطبعة الثانية.

(**) For More details About This Study Which Was Titled: Kuwaiti Iraqi Crises, and Published By: Printing and Publishing Department, Government of Kuwait, August 1961, Look: Arabian Boundary Disputes: Iraq- Kuwait 1941- 1992, Edited By: Richard Schofield, (U.K: Archive Editions, 1992), Volume 5, PP 301: 333, BK 1083/182.

(1) صابر محمد السويدان وظافر العجمي، تاريخ الجيش الكويتي 1949- 1999، (الكويت، 1999م)، ص 109.

(2) محمد رشيد الفيل، الحدود: وجهة نظر جغرافية وجيوستراتيجية، الحدود العراقية الكويتية: الوجه الآخر لحرب الخليج المستمرة، (مركز الخليج للكتب، 1999م)، ص 192.

تجاه الحدود الكويتية، والتي تهدد الأمن الكويتي، قررت التقدم بطلب لحكومة صاحبة الجلالة من أجل مساعدتنا عسكرياً"[1]. وقدرت القوات العراقية وقتها بتسعين ألف جندي تجمعوا قرب البصرة على حدود الكويت[2]. وقد وصفت الدوائر السياسية البريطانية في حينه موقف قاسم بأنه يريد أن يروج لنفسه كبطل قومي للكويتيين ضد استمرار هيمنة الإمبريالية البريطانية[3].

وفوراً أرسلت بريطانيا قوات عسكرية للدفاع عن الكويت بموجب اتفاقية التعاون والصداقة المشتركة بينهما والموقعة في العام ذاته[4].

وفي خطابه أمام مجلس الأمن في الخامس من يوليو 1961م أكد السيد عبد العزيز حسين ممثل الكويت أمام مجلس الأمن أن الكويت مستقلة منذ ما قبل اتفاقية 1961م، حيث كانت دولة ذات سيادة قبل هذا التاريخ، وأن حكومة العراق شهدت بهذا الأمر، وكثيراً ما ساندت الكويت بشأن انضمامها لعديد من المنظمات الدولية.

بل إن العراق زاد على هذا بسعيه الحثيث نحو مد جسور التعاون التجاري مع الكويت، وقبل اشتعال فتيل الأزمة بعشرين يوماً صدر بيان من الحكومتين الكويتية والعراقية جاء فيه: "إن الجانبين سعداء بنجاح المباحثات

---

(1) Benjamin Shwadram, The Kuwait Incident, Middle East Affairs, (New York: Council of Middle Eastern Affairs, January 1962), P. 10

(2) Ray Vicker, The Kingdom of Oil- The Middle East: Its People and Its Power, P 152.

(3) Arabian Boundary Disputes: Iraq-Kuwait 1941- 1992, P. 158, BK 1083/3.

(4) عبد الرحمن النعيمي، المرجع السابق.

وبالعلاقات المتميزة بين الأمتين الشقيقتين، وبالروابط التجارية والاقتصادية المشتركة التي يضمنها الأمن العربي "[1].

وعلى ذكر الأمن العربي فقد حدث انقسام في الموقف العربي الجماعي في أخذ موقف حاسم تجاه هذه الأزمة، حيث تلقت الكويت إجابات حذرة من الدول العربية عقب طلبها دعماً عربياً في أزمتها مع العراق[2].

وبعد فترة وجيزة اجتمع مجلس الجامعة العربية لمناقشة طلب الكويت انضمامها إلى الجامعة، فوافق المجلس على الرغم من الاعتراض العراقي[3]. وأيدت الدول العربية طلب الكويت بشأن الانضمام إلى الأمم المتحدة[4].

وبدأت الدول العربية في اتخاذ موقف أكثر جدية تجاه هذه الأزمة خاصة بعد وصول قوات بريطانية لحماية الكويت، فتم تشكيل قوة عربية من الجمهورية العربية المتحدة والسعودية والسودان وتونس والأردن لتحل محل القوات البريطانية الموجودة بالفعل، ووصلت هذه القوات إلى الكويت في سبتمبر 1961م[5].

وفي يوم العاشر من أكتوبر أعلن رسمياً عن انسحاب آخر جندي

---

(1) Arabian boundary Disputes: Iraq- Kuwait 1941- 1992, Volume 5, P. 211.

(2) أحمد يوسف أحمد، النزاعات العربية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 207، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 1996م)، ص 106.

(3) S.H. Amin, Political And Strategic Issues in the Persian- Arabian Gulf, (Scotland: Royston Limited, 1984), P. 52.

(4) الحرب على العراق: يوميات- وثائق- تقارير 1990-2005م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م)، الطبعة الأولى، ص 146.

(5) عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي 1371- 1401هـ/ 1951- 1981م، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004م)، الطبعة الأولى، ص95.

بريطاني من الأراضي الكويتية[1]. وعملت القوات العربية على إيجاد خط حدودي جديد أخذت أدبيات الحدود تتكلم عنه كخط حدود الجامعة العربية[2].

وما كادت العاصفة تهدأ بالتدخل العربي حتى عاود قاسم إشعالها من جديد بتهديده بإشعال حرب ضروس في الشرق الأوسط إذا لم تضم الكويت إلى العراق ولم تخرج منه كافة القوات المرابطة على أرضه[3]. وأنه سيحارب الكويت أرضاً وبحراً وذلك على حد تصريحه يوم 3 من ديسمبر 1961م[4].

وحينها قامت الكويت عن طريق وزير خارجيتها بمراسلة رئيس مجلس الأمن الدولي يوم الرابع من ديسمبر للإشارة إلى تجدد تهديدات قاسم بضم الكويت بالقوة[5].

واستمر قاسم في توجيه سهامه تجاه ما سماها (الإمبريالية البريطانية)، وفي التأكيد على حق العراق في الكويت، وذلك في معرض حديثه لوكالة الأنباء العراقية في الأول من يناير سنة 1962م[6].

(1) أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت)، ص 290.

(2) محمد رشيد الفيل، المرجع السابق، ص139.

(3) جريدة الأهرام، مصر، 5 ديسمبر 1961م.

(4) Arabian Boundary Disputes: Iraq-Kuwait 1941- 1992, Volume 5, P. 327,BK 1083/ 188.

(5) Arabian Boundary Disputes: Iraq-Kuwait, Loc. Cit.

(6) Records of Kuwait 1961- 1965, (1962), Edited By: Anita L.P. Burdett, (U.K: Archive Editions, 1997). P. 562, BK 1083/ 7.

واستمرت الأمور تسير على نفس هذا المنوال حتى انقلاب الثامن من فبراير 1963م الذي قام به المناهضون لسياسة قاسم، وأعلن عبد السلام عارف عن قيام الثورة من دار الإذاعة العراقية[1].

وتم إلقاء القبض عليه هو ومعاونيه، وشكل مجلس عرفي عسكري لمحاكمتهم وأصدر حكمه عليهم بالإعدام رمياً بالرصاص[2]. وهو ما تم بالفعل يوم التاسع من فبراير 1963م[3].

وبإعدام قاسم تكون هذه الصفحة من صفحات تاريخ العلاقات الكويتية العراقية قد طويت، ولكن يبقى عدد من الملحوظات الجديرة بالعرض وهي:

- لم يكن لهذا الادعاء العراقي على الكويت أي مبرر أو سند قانوني، الأمر الذي أفقد العراق أية شرعية لمطالبه أمام العالم.
- نجحت الدبلوماسية العراقية في بداية الأمر في تصوير موقف العراق بأنه موقف ضد الاستعمار البريطاني، لكن سرعان ما انكشف زيف هذا الأمر[4].
- طرحت بعض الأفكار التآمرية التي أرجعت هذه الأزمة إلى اتفاق سري بين قاسم وبريطانيا تضطر الكويت نتيجة لنجاحه إلى معاودة الحاجة لبريطانيا لحمايتها[5][*].

---

(1) أحمد فوزي، عبد السلام عارف: سيرته- محاكمته- مصرعه، (بغداد: الدار العربية للنشر،1989م)، الطبعة الأولى، ص 7.

(2) عبد الله زلطة، أزمة الكويت عام 1961م- صفحات من تاريخ العلاقات العراقية الكويتية، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 1994م)، الطبعة الثانية، ص 300 .

(3) جريدة المصري اليوم، مصر، 9 فبراير 2008 م.

(4) سعد أبو دية، العراق والكويت ما بين أزمة 1961م وأزمة 1990م، جريدة الدستور، الأردن، 8أغسطس 1990م، ص20.

(5) محمد حسن العيدروس، الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، ص 132.

(*) للمزيد حول نظرية التفسير التآمري للتاريخ انظر: يونان لبيب رزق، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005م)، ص ص 109: 116.

- انتقاص العراق وتقليله من شأن حصول الكويت على استقلالها بمساعدة بريطانيا أمر غير مقبول؛ لأن الكويت ليست الوحيدة التي نالت استقلالها بمساعدة دولة عظمى، فالدول الصغيرة مدينة دائماً في استقلالها إما لميزان القوى، أو لحماية قوى كبرى[1].

- جانب العراق التوفيق في اتهام الاستعمار وحده في صناعة الحدود بالمنطقة، فالحدود العربية العربية على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن أن تكون نتيجة لعنصر واحد من عناصر صناعة التاريخ مهما كانت أهميته حتى لو كان بحجم الاستعمار الأوربي للعالم العربي، لكنها نتيجة لمجموعة من الخيوط المتشابكة التي يمكن أن نستخرج منها ثلاثة خطوط أساسية هي ظهور الكيانات الوطنية ولو على استحياء خلال القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، وانهيار الإمبراطورية العثمانية، ثم الاستعمار الأوربي الذي جاء ليقرر واقعاً أكثر مما يصنعه[2].

- كان جديراً بالملاحظة أن كافة أو لنقل أغلب الأحزاب العراقية وقفت صفاً واحداً ضد سياسة ضم الكويت بالقوة، وإن تباينت مواقفها إزاء عدالة المطالبة، كالحزب الوطني الديمقراطي الذي كان مع الضم بشرط أن يتم بتأييد عربي، والحزب الشيوعي الذي طالب بالضم وفقاً لإرادة الشعبين، بينما ربطت باقي الأحزاب هذه المطالبة بدوافع شخصية يراد بها بعث الروح في حكم يوشك على الانهيار[3].

- ربط الكثيرون بين ما حدث في يونيو 1961م بين العراق والكويت

(1) Hans Morgenthau, Political Among Nations, (New York: Alfred A. Knopf, 1967), P. 170.

(2) يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص 27.

(3) عبد العظيم رمضان، حرب الخليج في الميزان التاريخي، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1999م)، الطبعة الأولى، ص 25- 26.

وشخص قاسم حتى سميت الأزمة بأزمة قاسم، حيث أكدوا تأثير العوامل النفسية والخلفية الاجتماعية التي عاشها قاسم في شخصيته وسلوكه وتصرفاته[1].

ونأتي للنقطة الأهم وهي هل كان للنفط دور في إشعال فتيل هذه الأزمة مثلما عودنا دائماً في الظهور بوضوح في دراما العلاقات الكويتية العراقية؟ والإجابة قطعاً نعم ، ولرأينا هذا ما يدعمه ويسنده ، وهو ما يمكن إيجازه في نقاط محدودة هي :

- تزامن سقوط الحكومة الملكية العراقية وقيام ثورة 14 يوليو 1958م مع ارتفاع احتياطي النفط الكويتي، واعتلاء الكويت قائمة القوى النفطية العالمية الكبرى[2].
- وصول إنتاج الكويت عام 1958م إلى ضعف إنتاج العراق[3]، واحتياطيها إلى قرابة ربع الاحتياطي العالمي عام 1960م[4]. الأمر الذي ساهم في بروز النفط الكويتي كأداة رئيسية في سياساتها الخارجية، وظهور ما سمي في حينه بدبلوماسية الدينار واتخاذها شكلاً مؤثراً على الصعيد الإقليمي[5].
- أثارت ثروة الكويت النفطية الهائلة حسد بعض القادة العرب الغيورين

---

(1) يعقوب الغنيم، من أين يأتي النسيان؟ الكويت وعبد الكريم قاسم، (الكويت: مكتبة الأمل،2001م)، ص 27.

(2) يعقوب عبد العزيز الرشيد، الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ، (بيروت،1963م)، ص 42.

(3) أصغر جعفري ولداني، المرجع السابق، ص 45، 46.

(4) ريتشارد سكوفيلد، المرجع السابق، ص 68.

(5) مارثا دوكاس، أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية 1961- 1963، (بيروت: دار النهار، 1973م)، ص 69.

الذين حاولوا تحقيق أهدافهم الوطنية والقومية عن طريق التوسع الإقليمي، وكان قاسم أصدق نموذج لهم[1]. حيث هدف منذ بداية الأزمة إلى ابتزاز الأموال من الكويت[2]، ومحاولته الخروج من الأزمة الاقتصادية الهائلة التي تمر بها بلاده، وهو أمر لا يأتي إلا بالسيطرة على موارد الكويت النفطية. حيث إن عائدات الكويت النفطية- في حال السيطرة عليها- جديرة بأن تنقل العراق من حال إلى حال مغايرة تماماً خاصة في ظل عدم كفاية عائدات العراق النفطية لتمويل مشروعات التنمية، وحاجته إلى عائدات إضافية مع عدم قناعة العراقيين دوماً بتناسب موارد الكويت مع مساحة أراضيها وعدد سكانها، الأمر الذي جعلها مطمعاً دائماً لهم[3].

- عارضت العراق انضمام الكويت للأمم المتحدة مرجعة ذلك - بحسب تصريح مندوبها بالهيئة- إلى أنها مجموعة من آبار النفط تشكل دولة.

- إقدام العراق على تأميم نفطها ومن ثم الصدام مع الشركات النفطية الكبرى، وخوفها من استخدام البترول الكويتي بديلاً لبترولها[4].

- الخوف من تكرار فشل تجربة مصدق، باستخدام النفط الكويتي[5].

- رغبة قاسم في الوصول إلى تسوية تضمن له السيطرة على المناطق

---

(1) Majid Kadduri, Republican Iraq: A Study in Iraq Politics Since the Revolution of 1958, (London: Oxford University Press, 1969), P. 169.

(2) Uriel Dann, Iraq Under Qassem: A Political History 1958- 1963, (New York: Praeger, 1989), P. 352.

(3) عبد الله مشعل العنزي، المرجع السابق، ص 29.

(4) أحمد فوزي، بترول ودخان، (القاهرة: دار الشرق الجديد، 1961م)، الطبعة الأولى، ص161.

(5) مارثادوكاس، المرجع السابق، ص 70.

الحدودية الغنية بالنفط دون السيطرة الكاملة على الكويت، لكن هذا لن يتم إلا بالقوة، وهو التحليل الذي وصل إليه عملاء المخابرات الحربية المصرية في العراق[1].

- تأكيد قاسم دوماً على رغبته في الكويت حتى ما بعد انتهاء الأزمة، وذلك حسبما صرح في مؤتمر نقابات عمال البترول العراقية[2].
- إعلان قاسم أن الكويت عرضت تقديم أربعين مليون دينار من عوائدها النفطية للعراق مقابل إنكار إدعائه تجاه الكويت لكنه رفض، وهو ما نفته الكويت بشكل قاطع. مما يؤكد أن النفط كان طرفاً أصيلاً في هذه الأزمة.
- ربط قاسم بين مفاوضاته مع شركات النفط وحقوق العراق المغتصبة في الكويت، وأنه لا حل لهذه المشكلة سوى استخدام القوة[3].
- تفكير قاسم بأنه باستيلائه على الكويت ومواردها النفطية الضخمة، سيزيد من عوائد العراق، الأمر الذي سيجعل موقفه أكثر قوة في مفاوضاته مع شركات النفط[4].
- ذكرت صحيفة الثورة العراقية القومية في أول أغسطس 1961م أن العراق لا يستطيع التفاوض مع شركات النفط من مركز قوة طالما كانت الكويت تحت السيطرة البريطانية[5].
- حاول قاسم في أثناء مفاوضاته مع شركات النفط الأمريكية والبريطانية

---

(1) إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص 41.

(2) جريدة الأهرام، مصر، 2 يونيو 1962م.

(3) Arabian Boundary Disputes: Iraq- Kuwait 1941- 1992, Volume 5, P.342, BK 1083/201.

(4) عادل الهواري، أزمة الخليج وإشكالية النظام العربي الراهن، (الكويت: الحقوق محفوظة للمؤلف، 1992م)، الطبعة الأولى، ص 82.

(5) جريدة الثورة، العراق، 1 أغسطس 1961م.

بشأن تعديل امتيازات النفط في العراق استخدام الكويت كورقة تفاوضية، حيث ألمح إلى أنه إذا تركت الكويت للعراق فإنه سيتساهل في شروطه الجديدة حول تعديل اتفاقيات العراق النفطية، وقال تحديداً إن نفط الكويت سيكون لنا، وسندخل معكم في اتفاقيات جديدة تتعلق به[1].

- حاول قاسم الاتفاق مع شركة النفط البريطانية للحصول على نصيبه الخاص من ثروة بلاده النفطية الضخمة، وستكون مطالبته بالكويت خير شعار يغطي به صفقته المشبوهة هذه، وذلك بحسب مجلة تايم الأمريكية الصادرة في السابع من يوليو عام 1961م[2].
- شكل فشل قاسم في الوصول لأية نتائج إيجابية في مفاوضاته مع شركات الكويت دافعا قويا لإثارة قضية الحقوق التاريخية في الكويت[3].
- مثلما مثل النفط سبباً لهذه الأزمة مثل أيضاً حلا لها، حيث اهتمت بريطانيا بإنهائها وذلك لأنها تستورد خمسي احتياجاتها النفطية من الكويت؛ حيث استجابت فوراً لطلب الكويت حمايتها، وبادرت قواتها بالسيطرة على صحرائها وآبار نفطها[4]. وذلك بعد أن أبدت شركات النفط البريطانية قلقها على مصير آبارها في الكويت[5].
- تأكيد كبار مسؤولي شركة نفط الخليج الأمريكية على إمكانية تقديم

(1) فتحي العفيفي، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي: دراسة تاريخية سياسية قانونية، ص 277.

(2) أحمد فوزي، بترول ودخان، ص 151.

(3) Arabian Geopolitics 3- Regional Documentary Studies, The Iraq-Kuwait Dispute, The International Status of Kuwait, Part II: 1914- 1994, Edited By: Richard Schofield, (U.K: Archive Editions, 1994), Volume 6, P. 542, DC, 33

(4) عبد الرحمن يوسف حارب، الخليج العربي والتطورات السياسية 1914- 1971م، (الشارقة: دار الثقافة العربية، د.ت)، ص 40.

(5) كمال عبد الحميد، هدف بريطانيا من أزمة الكويت، مجلة المصور، القاهرة، 13 يوليو 1961م.

واشنطون مساعدات عسكرية إذا طلبت بريطانيا منها ذلك لحماية المصالح النفطية في الكويت، وذلك في أثناء مباحثات كبار مسؤولي الشركة مع كبار موظفي دوائر الدولة في الكويت في الثلاثين من يونيو عام1961م[1].

اتفاقية الحدود العراقية الكويتية (4 أكتوبر 1963م):

بحدوث انقلاب الثامن من فبراير 1963م طويت صفحة من صفحات الصراع العراقي الكويتي، فبمجرد اعتلاء عبد السلام عارف سدة الحكم هنأه الشيخ عبد الله السالم الصباح، وتلقى منه رداً ودياً للغاية، وهدأت الأمور بين البلدين، وسحبت الجامعة العربية قواتها من الكويت، وابتهج الرأي العام بالكويت، وأظهر تأييداً للنظام الجديد[2]، وسحبت العراق اعتراضها على انضمام الكويت للأمم المتحدة وكذلك الاتحاد السوفيتي، وتلقت الجمعية العامة توصية مجلس الأمن الصادرة في 7 مايو 1963م بقبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي تحقق بالفعل في 14مايو 1963م بموجب القرار رقم 1872م[3].

وبعد ذلك سارعت الحكومة العراقية الجديدة بطمأنة الكويت وأعلنت

---

(1) مريم جويس، الكويت 1945- 1996م رؤية إنجليزية أمريكية، ترجمة: مفيد عبدوني، (بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م)، الطبعة الأولى، ص 145.

(2) حامد البياتي، أسرار انقلاب 8 شباط 1963م في العراق في الوثائق السرية البريطانية، (لندن: دار الرواد للنشر، 1996م)، ص 187،188.

(3) The United Nations and the Iraq- Kuwait Conflict 1990- 1996, Introduced By: Boutros Boutros Ghali, (New York: Department of Public Informations- United Nations, 1996), First Published, P.166, DC.3

استعدادها لحل كافة المشاكل المعلقة، والاعتراف المتبادل، وتشكيل لجان لتطوير العلاقات بين البلدين[1]، وهو ما اعتبر بداية لمرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين[2]، يكون أساسها اعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادتها التامة على أراضيها[3]، كما هو مبين بكتاب رئيس الوزراء العراقي بتاريخ 21 يوليو 1932م الذي وافق على مضمونه حاكم الكويت في 10 أغسطس 1932م[4]. وبُني في الأساس على اتفاقية 1913م[5].

كما أبدت الدولتان رغبتهما في العمل على إقامة تعاون تجاري واقتصادي وثقافي[6]. وكذلك شروعهما في تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء. وهو ما تم إقراره بموجب اتفاقية 4أكتوبر1963م الموقعة في بغداد بعد مفاوضات بين وفدي البلدين برئاسة أحمد حسن البكر والشيخ صباح السالم رئيسي مجلسي الوزراء بالبلدين[7](*).

(1) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،1974)، ص 351.

(2) Hussein Hassouna, the Kuwait-Iraq Border Problem, Research in: Iran, Iraq and The Arab Gulf States, Edited By: Joseph. A. Kechivhian, (USA: Pal grave,2001), P. 239.

(3) عبد الرحيم عبد الهادي علي أبو طالب، أزمات العراق والكويت: أبعادها ونتائجها، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1995م)، ص 49.

(4) غانم سلطان، الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة، (الكويت: مطابع الوزان العالمية، 1994م)، الطبعة الأولى، ص 17.

(5) عبد الجليل زيد مرهون، نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 12، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، أكتوبر1992م)، ص62.

(6) The United Nations and the Iraq-Kuwait Conflict 1990- 1996, P. 166, DC4.

(7) Arabian Boundary Disputes: Iraq-Kuwait 1941-1992, Volume5, P.350.

(*) انظر النص الكامل للاتفاقية بالقسم الخاص بالملاحق تحت رقم 28.

وقد قامت الحكومة الكويتية بتسجيل هذه الاتفاقية في قسم المعاهدات بالأمم المتحدة بتاريخ 10 يناير 1964م[1] تحت رقم 102.[2]

وبعد الإعلان الرسمي عن الاتفاقية وقع الطرفان اتفاقية مالية جديدة تقدم الكويت بموجبها قرضاً بثلاثين مليون دينار كويتي مدته 25 سنة دون فوائد[3].

كما قدمت الكويت تبرعاً لأسر شهداء ثورة الثامن من فبراير 1963م[4].

وجدير بالذكر أن 38 عضواً بمجلس الأمة الكويتي قد صوتوا لصالح هذا القرض، واعترض ثمانية، وامتنع مثلهم عن التصويت[5].

واستمرت العلاقات هادئة بين الطرفين، مع بقاء مسألة الحدود دون حسم، حيث تسبب النفط في تأجيل عقد اتفاقية حدود نهائية بين البلدين، فقد كان كل طرف مقتنعاً باحتمالية وجود النفط في هذه المناطق الحدودية، فحرم كل منهما الآخر من الحفر في هذه المناطق[6].

وشهد عام 1966م توتراً بين الجانبين تسببت فيه مفاوضات الكويت

---

(1) روبرت ل. جيرمان، الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت 1965-1977م سيرة شخصية سياسية، ص 149.

(2) Abdel Rahim Ahmed El Tal, the Legendary Claims of Iraqi Historical Rights in the State of Kuwait, (Cairo: the Kuwait Information Center, 1990), P. 49.

(3) Husain M. al Baharna, the Legal Status of the Arabian Gulf States: A study of their Treaty Relations and their International Problems, (Manchester: Manchester University Press, 1968), P. 252.

(4) علي كريم، عراق 8 شباط 1963م: من حوار المفاهيم إلى حوار الدم- مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1999م)، الطبعة الأولى، ص 237: 239.

(5) أمين سعيد، المرجع السابق، ص 209.

(6) Records of Kuwait 1966- 1971, (1966), Edited By: A. L. P. Burdett, (U.K: Achieve Editions, 2003), Volume 1, 242, DC 1035/66.

وإيران حول تحديد الجرف القاري، حيث اعترضت العراق على عدم دخولها طرفاً في هذه المفاوضات بدعوى أن جرفها القاري يقع بين إيران والكويت، وهو الأمر الذي لا يقره العقل، حيث إنه لو كان الأمر صحيحاً بحسب ادعاءات العراقيين فإنه لا حاجة للمفاوضات الكويتية الإيرانية من الأساس لوجود الجرف القاري العراقي كحد فاصل وحاسم بينهما[1].

وصعد العراق الموقف فقامت فرقة عسكرية باجتياح جزيرة بوبيان الكويتية احتجاجاً على غياب العراق عن هذه المفاوضات[2].

وفي أبريل 1967م اجتاحت قوة عسكرية عراقية منطقة حدودية مشتركة مع الكويت تقع في حقل الرتقة المجاورة لحقل الرميلة، وهي منطقة نفطية بالدرجة الأولى[3].

وبعد هذه الفترة هدأت الأمور بين البلدين، وظهرت على الأفق حالة من الوفاق تزامنت مع العدوان الإسرائيلي عام 1967م أطلق عليها الوحدة الظاهرية[4].

أزمة الصامتة عام 1973م ونفط الكويت:

لم تكن خلافات السبعينيات بين الكويت والعراق خلافات حدودية ذات أرضية تاريخية كما جرت العادة، بل كانت تحمل في طياتها رغبات

(1) يعقوب يوسف الغنيم، الكويت تواجه الأطماع، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية،1998م)، ص 136.

(2) محمد نايف عواد العنزي، المرجع السابق، ص 181.

(3) يونان لبيب رزق، الحدود العراقية الكويتية: اللغم الذي تفجر، جريدة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، 13 مارس 1991م.

(4) ر.م. بوريل، الخليج العربي، ترجمة: مكي حبيب المؤمن، (بغداد: مطبعة الإرشاد،1967م)،ص 96.

عراقية في التوسع البحري خاصة بعد إخفاق المفاوضات مع إيران التي أسفرت عن اتفاقية شط العرب الموقعة عام 1975م(*) وازدياد رغبة العراق في توسيع واجهته ومنافذه البحرية خاصة بعد إقدامه على تطوير أسطوله بمساعدة السوفيت عقب توقيع معاهدة الصداقة معهم[1].

وعاود العراق مطالباته بجزيرتي وربة وبوبيان باعتبارهما عراقيتين ومنفذين مهمين للعراق اقتصادياً وعسكرياً، وذلك بحسب تصريح وزير الخارجية العراقي مرتضى الحديثي بعد مرور قرابة عشر سنوات على اتفاقية أكتوبر 1963م[2].

وبعدها طرحت فكرة تأجير الجزيرتين، ولم تسفر مباحثات الدولتين معاً حول الحدود عن أي شيء يذكر[3].

ورغم الاستقرار النسبي للعلاقات بين البلدين فقد فاجأ العراق جيرانه في العشرين من مارس 1973م بالهجوم على مركز شرطة بمنطقة الصامتة الحدودية، وتصدى الكويتيون للقوة العراقية، فقتل منهم اثنان وفقد اثنان[4]. وظهرت نية العراقيين بعدها في إنزال قواتهم بجزيرتي وربة وبوبيان[5].

لكن هذه الحادثة لم تطل، حيث تعرض العراق لردود فعل عربية

(*) للمزيد حول اتفاقية شط العرب، انظر: فصول من النزاع العراقي الإيراني، (بغداد: دائرة الإعلام الخارجي بوزارة الثقافة والإعلام، يونيو 1983م)، الطبعة الثانية، ص 145-160.

(1) إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص 30.

(2) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الخامس، ص 351 ..

(3) Arabian Boundary Disputes: Iraq-Kuwait 1941-1992,Volume 5, P.369-370.

(4) Abdul Reda Assiri, Kuwait's Foreign Policy: City State in World Politics. P. 54.

(2) J.B. Kelly, The Gulf and the West: A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, (London: Weidefl and Nicholson, 1980), P. 283.

ودولية قوية نددت بتصرفه هذا تجاه الكويت، وطالبت بانسحابه من مركز الصامتة وحل الخلاف سلمياً، وهو ما تم بالفعل في أبريل 1973م[1].

وبقى السؤال : هل كان للنفط دور في هذه الحادثة الصغيرة أيضاً؟ والإجابة إيجابية بالطبع للأسباب التالية :

- مركز الصامتة في الأساس يعّد مفتاح ميناء أم قصر العراقي، وهو الميناء الذي تتجمع فيه كافة المشروعات النفطية الحيوية العراقية، وتنتهي عنده خطوط أنابيب النفط العراقي.
- قبيل هذه الأثناء كان العراق يخوض معركته الشرسة مع شركات البترول العاملة على أراضيه من أجل التأميم، فلجأت هذه الشركات إلى تخفيض إنتاجها، الأمر الذي أدى إلى تخفيض عائدات العراق البترولية[2].
- قدم العراق قبل هجومه هذا على الكويت مسودة اتفاق يعطيه حقوقاً كثيرة داخل الكويت؛ منها تصدير النفط في مناطق تقع على الحدود مع ميناء أم قصر، لكن الكويت رفضت هذا العرض لأنه مرتبط بسياسة عراقية تهدف إلى السيطرة على جزر الكويت[3].
- في نهاية 1972م وضع العراق مخططاً لبناء محطة لتصدير النفط في المياه المحيطة بجزيرة بوبيان، ورفضت الكويت هذا المخطط بدعوى أن ضحالة المياه في هذه المنطقة لا تسمح بمثل هذا المشروع[4].

---

(3) محمد نايف عواد العنزي، المرجع السابق، ص 212.

(2) جريدة الجمهورية، مصر، 29 مايو 1972م.

(3) شفيق ناظم الغبرا، الخليج ودول الجوار (حالة الكويت والعراق)، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب إيران ومجلس التعاون، (الكويت: دار قرطاس، 1997م)، ص 109.

(4) روبرت. ل. جيرمان، المرجع السابق، ص 216.

- التطورات الكبرى الحادثة في سوق النفط الدولية، والارتفاع المتواصل في أسعاره منذ اتفاقية طهران 1971م ومروراً بجنيف 1972م وطهران المعدلة 1973 زادت من قدرات الكويت وعوائدها النفطية الأمر الذي جعلها مطمعاً للعراق(*).

- وصول إنتاج الكويت خلال عام 1972م إلى 3,3 مليون برميل يومياً، وهو ما يزيد عن ضعف إنتاج العراق البالغ 1,5 مليون برميل يومياً، وازدياد احتياطاتها، وتوسعها في استثمار عوائدها بالخارج، كل هذا جعل العراق يشعر بالحسد والغيرة نحوها[1].

الحرب العراقية الإيرانية ونفط الكويت (1980-1988م)(*):

تضافرت أسباب عدة لحدوث تقارب خليجي عراقي أواخر السبعينيات وطوال الثمانينيات؛ منها الرفض العربي العام لإقدام مصر على توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، والدور الكبير الذي لعبه العراق في تشكيل جبهة الرفض العربية لها، واستضافته القمة العربية المعروفة بقمة المقاطعة في نوفمبر1978م ببغداد، ثم قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، وبداية انتشار المخاوف من إقدام إيران على تصدير أفكارها الثورية لأقطار المنطقة، وأخيراً اشتعال فتيل الحرب

(*) انظر بالجزء الخاص بالملاحق تحت رقم 29 جدولاً يوضح الزيادات المضطردة في أسعار النفط أوائل السبعينيات.

(1) ريتشارد سكوفيلد، المرجع السابق، ص 83.

(*) تعرض قطاع النفط الكويتي لخسائر جمة في أثناء الحرب العراقية الإيرانية حين قصفت موانيه وناقلاته وخطوط أنابيبه من قبل الجانب الإيراني، وهو ما ذكر تفصيلاً في الفصل الثالث من الباب الأول من هذا الكتاب.

العراقية الإيرانية ووقوف الدول الخليجية بجوار العراق ضد إيران[1]، فقبل الحرب بنحو سنة وقعت الكويت والعراق اتفاقية للتعاون المشترك[2].

وقد تواكبت كل هذه الأحداث مع تولي صدام حسين مقاليد السلطة في العراق خلفاً لأحمد حسن البكر في يوليو 1979م[3].

وشكلت الحرب العراقية الإيرانية سبباً في تغير موقف العراق تجاه مجلس التعاون الخليجي حيث كان النظام العراقي معارضاً لقيامه في البداية، وذلك لصعوبة انضمام العراق إليه بسبب اختلاف البنية السياسية والاجتماعية بينه وبين دوله[4].

لكنه وبقيام الحرب أدرك العراق حاجته لمساندة دول المجلس، فأعلن في أكثر من مناسبة تأييده لتوجهات المجلس السياسية، وأكد على أمله في تطوير التعاون الخليجي حتى يصل إلى مرتبة الوحدة العربية الشاملة[5].

ومع بداية الحرب العراقية الإيرانية بدأت معالم الأزمة الاقتصادية

---

(1) علي صميخ المري، مجلس التعاون الخليجي: أزمات الحاضر وتحديات المستقبل، (القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، د.ت)، ص 135.

(2) عبد الله العنزي، أمن الخليج العربي- دراسة في الأسباب والمعطيات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83، السنة 21، (الكويت: مجلس النشر العلمي- جامعة الكويت، خريف 1996م)، ص 228.

(3) طلال زيد عبد الله المرزوق، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق: دراسة حالة الغزو العراقي للكويت من خلال الوثائق الكويتية، (الكويت، 2003م)، ص 151.

(4) جمال زكريا قاسم، مجلس التعاون الخليجي: دوافع تأسيسه ووقعه الدولي والإقليمي والعربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت: جامعة الكويت، نوفمبر1993م)، المجلد الأول، ص 55، 56.

(5) عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، (الرياض، 1983م)، ص 28.

العراقية في الظهور، حيث انخفض الإنتاج بشكل عام في الدولة، وارتفعت الأسعار، وشحت السلع، وساءت الخدمات العامة، ولم يعد بإمكان النظام إخفاء كل هذا في ظل تقلص الإيرادات وزيادة الإنفاق الحكومي، وتأثر البنية الأساسية لإنتاج وتصدير النفط بالحرب[1].

فمنذ اشتعال الحرب في 21 سبتمبر 1980م انخفض إنتاج العراق النفطي من 3,4 مليون برميل يومياً إلى نصف مليون فقط، وذلك لتوقف مينائي خور العماية والبكر عن العمل منذ الأسبوع الأول للحرب، وأيضاً أغلق كل من ميناء البصرة وأم قصر في بعض الأوقات، مع تقلص إنتاج حقول الرميلة والزبير لعدم مقدرة العراق على تصدير نفطه من حقوله الجنوبية[2].

وقد أكدت تطورات الحرب بمرور السنوات أن الكويت أصبحت طرفا مباشراً في الحرب لما فرضته ظروفها؛ فقد كانت منطقة الحرب على بعد أقل من 150 ميلاً عن وسط الكويت، وكانت أصوات وأدخنة القنابل تسمع وتشاهد بوضوح في الكويت، ومعروف أن الكويت كانت قد وقفت منذ البداية إلى جانب العراق، حيث صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح العراق مع أي مشروع قرار يتعلق بهذه الحرب[3]، فاستقرت العلاقات الكويتية العراقية، وأعلن العراق في أثناء الحرب عدم وجود أية مطالب له في الكويت[4].

---

(1) أحمد الكواز: تحرير، تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2004م)، ص 27.

(2) ريتشارد سكوفيلد، المرجع السابق، ص 93.

(3) وليد إلياس مبارك، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 96، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،أبريل1989م)، ص40.

(4) عبد الرحمن النعيمي، المرجع السابق، ص 170.

وبخصوص النفط العراقي وما أصابه من انخفاض في الإنتاج وصعوبة في التصدير، فقد وقفت الكويت إلى جانب العراق، وساعدته في تعويض النقص الحادث في إنتاجه، حيث توصلت الحكومتان مع الحكومة السعودية إلى اتفاق يقضي ببيع من 310إلى 330 ألف برميل يومياً من نفط المنطقة الكويتية السعودية المحايدة لصالح العراق (125 ألفاً من حصة الكويت في المنطقة و125 ألفاً من الحصة السعودية في المنطقة ذاتها ومن 60 إلى 80 ألفاً من الحقول السعودية)، وذلك عام 1983م. وتم تجديد هذا الاتفاق في عام1987م[1]. ونتج عن ذلك كله تكبد الكويت خسائر جمة أصابت قطاعاتها النفطية طيلة سنوات هذه الحرب سبقت الإشارة إليها تفصيلاً في هذا الكتاب.

كما قدمت الكويت قروضا وهبات للعراق تخطت 13,2 مليار دولار في أثناء الحرب. ومع نهاية الحرب لم يشفع للكويت كل ما قدمته للعراق في حربه الضروس مع إيران، فأثار العراق مسألة القروض ومسألة سقف الإنتاج، ولم يقبل كافة الاقتراحات الكويتية لترسيم الحدود، وذلك في أثناء زيارة الشيخ جابر الصباح لبغداد في سبتمبر 1989م[2].

كذلك لم تنجح اللجان المشتركة بين البلدين في حسم قضية الحدود هذه بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، وتطورت الأمور وسارت نحو الأسوأ حتى وصلت إلى غزو العراق الكويت في الثاني من أغسطس عام 1990م[3].

---

(1) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص 95.

(2) Anthony H. Cordesman, Kuwait: Recovery and Security after the Gulf War, (USA: Westview Press, 1997), P. 8.

(3) Arabian Boundary Disputes: Iraq- Kuwait 1941-1992, Volume5, PP. 379 - 399.

الغـزو العراقي عام 1990م ونفط الكويت:

في الثـاني من أغـسطس سنة 1990م غـزا العـراق الكويـت، واستـمـر احتلاله لها سبعة شهور.

وقد بلغ حجم القوات العراقية التي هاجمت الكويت مائة ألف جندي من الحرس الجمهوري وخمسمائة دبابة، وتم اقتحام الكويت في سبع ساعات، حيث فوجئ الكويتيون في الصباح الباكر بالقوات العراقية تجوب شوارعهم، وتم فرض حظر التجوال لأجل غير مسمى[1].

وفـور دخـول العـراقـيين الكويت أدان مـجلس الأمن الدولي هذا التصرف، واعتبره خرقا للسلم والأمن الدوليين، وطالب العراق بسحب جميع قـواته فـوراً دون قـيـد أو شـرط، ودعـا البلدين إلى الدخـول في مفاوضات لحل جميع خلافاتهما، وأيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، وذلك بموجب القرار رقم 660 الصادر في يوم الغزو[2]، كما قرر المجلس الاجتماع ثانية عند الاقتضاء للنظر في أية خطوات أخرى لضمان الامتثال لهذا القرار[3].

وعلى المستوى العربي الرسمي عقد مجلس الجامعة العربية دورة غير عادية في اليوم التالي للغزو بناء على الطلب المقدم من الكويت وقرر إدانة الغزو ورفض أية آثار ترتبت عليه، وطالب العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط[4].

(1) محمد فهيم درويش، الشرعية الدولية وأزمة الخليج من الغزو إلى التحرير، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 75.

(2) Resolutions of the Security Council Concerning the Situation between Kuwait and Iraq 1990- 1994, (Kuwait: Kuwait University Press,1995), P.6.

(3) The United Nations and the Iraq-Kuwait Conflict 1990-1996, P.167.

(4) إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص 56.

لكن العراق لم يلتفت إلى الإدانة العربية والدولية ومضي في وضع ترتيبات جديدة من شأنها تثبيت أقدامه في الكويت، فقام بإعلان إسقاط الحكومة الكويتية وتشكيل حكومة الكويت الحرة المؤقتة.

وبعدها أعلن العراق أن الكويت قد أصبحت المحافظة العراقية التاسعة عشرة، وهي بذلك تكون محافظة عراقية خاضعة لقانون المحافظات الإداري العراقي، وسميت كاظمة، وعلق صدام حسين على هذه الإجراءات بقوله إنها وضعت حداً للتقسيم الاستعماري الذي فصل الكويت عن العراق[1].

وقد ارتكبت القوات العراقية خلال فترة احتلالها للكويت جرائم عديدة أثرت في الكويت لسنوات طوال بعد التحرير حيث قتلت وأسرت الكثيرين من أهل الكويت في أثناء محاولتهم مقاومة الغزو الغاشم[*].

وبعد احتلال دام لشهور سبعة قامت قوات التحالف الدولي المشكلة من ثمانية وعشرين دولة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتحرير الكويت. وذلك بعد حرب بدأت في 17 يناير 1991م بضربة جوية تبعتها حرب برية بدأت في 24 فبراير 1991م واستمرت ليومين فقط حررت بعدها أرض الكويت[2].

---

(1) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص 222.

(*) للمزيد حول جرائم العراقيين بالكويت في أثناء الاحتلال انظر: جريمة غزو الكويت: أحداث ووثائق من يوم الغزو حتى يوم التحرير، (القاهرة: المركز الإعلامي الكويتي، 1991م)، وللمزيد حول المقاومة الكويتية انظر: المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، إعداد: علي عبد اللطيف خليفوه، مراجعة: يوسف عبد المعطي، تصدير: عبد الله يوسف الغنيم،(الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1993م).

(2) بشارة خضر، أوروبا وبلدان الخليج العربية- الشركاء الأباعد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م)، الطبعة الثانية، ص 48.

وقد دمرت الحرب أربعين فرقة عراقية من أصل اثنتين وأربعين، وألفي مدرعة من مجموع ألفين وخمسمائة، وقتل الآلاف من الجنود العراقيين[1].

وبعد انتهاء الحرب وخسارة العراق وخروجه من الكويت قرر مجلس قيادة الثورة العراقي في الخامس من مارس 1991م إلغاء قرار ضم الكويت، واعتبار جميع القوانين والأحكام القضائية والقواعد التي تم تطبيقها على الكويت منذ الثاني من أغسطس 1990م لاغية[2]. وفي الشهر التالي، وتحديداً في الثالث من أبريل، قبل العراق قرار مجلس الأمن رقم 687 الذي قضى بإنشاء لجنة من الأمم المتحدة لتخطيط الحدود الدولية بين الكويت والعراق على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه بين الدولتين في اتفاقية 4 أكتوبر1963م والمسجل لدى الأمم المتحدة[3].

لكن العراق كان يصر بين الحين والآخر على خرق قرارات الأمم المتحدة وتهديد الكويت بنشر قواته أكثر من مرة على الحدود معها بيد أن الأمر لم يصل لحد الغزو مرة أخرى[4].

وقد كشفت هذه الأزمة عن نقاط عديدة في غاية الأهمية تتعلق بالنظام الإقليمي الخليجي والعربي والنظام الدولي، وتبرز الدور المهم الذي يلعبه النفط في صياغة وتشكيل علاقات دول الإقليم بعضها بالآخر وعلاقاتها بدول العالم، ويمكننا أن نوجز أهم هذه النقاط فيما يأتي:

---

(1) محمد العباسي، من عاصفة الصحراء إلى أم الهزائم، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي،1991م)، ص 21.

(2) عبد الجليل زيد مرهون، المرجع السابق، ص 224.

(3) تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة، ص17،19.

(4)عبد الله يوسف الغنيم :تصدير، الحشود العراقية على الحدود الكويتية، أكتوبر 1994م، دراسة توثيقية لردود الفعل العربية والعالمية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية،1997م)، الطبعة الثانية.

- يوجد ثمة إجماع لدى الباحثين على أن هذه الأزمة قد استغرقت قدرا كبيرا من الاهتمام الدولي في إطار منظمة الأمم المتحدة لم يحدث أن تحقق لأية أزمة دولية أخرى[1]؛ فقد أصدرت الأمم المتحدة اثني عشر قراراً منذ بدء الأزمة؛ بدأت برفض الغزو ومطالبة العراق بالانسحاب، وتوالت بفرض عقوبات سياسية واقتصادية، حتى وصلت إلى استخدام القوة العسكرية[2](*).

- مثلت الأزمة خطاً فاصلاً بين مرحلتين من مراحل تطور النظام الدولي، وأتاحت فرصة ذهبية أمام نظام الأمن الجماعي لإعادة إحياء آلياته التي كانت قد عطلت في أثناء الحرب الباردة، وكذلك تجديد هذه الآليات بما يتناسب مع طبيعة النظام الدولي الجديد[3].

- لم يكن الحدث مفاجئاً لخبراء وسياسيي الخليج، لذا فقد رفضوا جميعاً المساومة والتفاوض قبل الانسحاب[4].

- وصفت عملية الغزو من قبل بعض المختصين بأنها أحمق عمل في التاريخ، وأنها تصرف بعقلية العصور الوسطى وعقلية العقد الأخير من

---

(1) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد: تحرير، موسوعة العلوم السياسية، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي- جامعة الكويت- وزارة الإعلام، 1994م)، الجزء الأول، ص821.

(2) عصام دراز، لماذا اختلفنا؟... الإسلاميون وحرب الخليج، (القاهرة: دار المنار الجديد،1991م)، الطبعة الأولى، ص 94.

(*) للمزيد حول كافة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأزمة العراقية الكويتية انظر: دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين- دراسة حالة الكويت والعراق، تصدير: عبد الله يوسف الغنيم، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995م).

(3) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن- دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945م، سلسلة عالم المعرفة، رقم 202، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر1995م)، ص 302.

(4) هانئ رسلان، التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد103، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير 1991م)، ص 60- 69.

القرن التاسع عشر، وأيضاً وسُمَتْ بأنها استعمار لا يختلف كثيراً عن الاستعمار الأوربي[1].

- شَبَّه بعضهم الآثار الإنسانية والتداعيات النفسية لهذه الأزمة بالآثار الناجمة عن خسارة فلسطين[2].

- كانت حرب تحرير الكويت علامة فارقة في تاريخ النزاعات العربية العربية، فهي أول حرب تتم بهذا العمق بين دولتين عربيتين، وهي أول حرب تنشأ بسبب احتلال دولة عربية لدولة عربية أخرى[3].

- لم يكن رد الفعل لغزو العراق حاسماً على المستوى العربي كالمستوى الدولي من حيث الرفض منذ اللحظة الأولى، بل إن بعض من رددوا مقولة إعطاء الفرصة للحل العربي كانوا يهدفون إلى منح العراق فرصة ابتلاع الكويت[4]، ووصل الأمر ببعض العرب والمسلمين إلى إساءة استخدام الدين في هذه القضية وتبرير السلوك العراقي باستعادة الحقوق المغتصبة[5].

- أخذ العراق منذ ما قبل الأزمة في ربط موقفه من الكويت بالقضية الفلسطينية، حيث ادعى أن الكويت تنتهج سياسة معادية للعراق بهدف

---

(1) عبد العظيم رمضان، الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1990م)، ص 155.

(2) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، رقم158، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير 1992م)، ص 13.

(3) شمة محمد خالد آل نهيان، تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد 246، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 1999م)، ص 53.

(4) عبد الله الأشعل، مأساة العراق: البداية والنهاية، (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر،2004م)، ص 39، 40.

(5) مناع القطان، حرب الخليج في ميزان الفقه الإسلامي، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي،1991م).

إيذائه لكونه ضد الوجود الأمريكي في الخليج، وكذلك دعوته الدائمة لاستعادة حقوق العرب في فلسطين وذلك بحسب رسالة وزير الخارجية العراقية طارق عزيز إلى أمين عام الجامعة العربية الشاذلي القليبي المؤرخة 15 مايو 1990م[1](*).

- أثبت العراق أن نيته من تأسيس مجلس التعاون العربي في فبراير 1989م مع مصر واليمن والأردن لم تكن التنسيق الاقتصادي بين أعضائه بل كانت بهدف الضغط على دول الخليج العربية لتحقيق الهيمنة العراقية عليه[2].

- كان العراق مصراً على غزو الكويت، وحرك جنوده ودباباته تجاه الكويت في الوقت ذاته الذي كان فيه أمين عام الجامعة العربية يقوم بمهمة الوساطة لحل الأزمة سلمياً[3].

- إن العراق الذي دائماً ما كان يربط سياسته بالإسلام والعروبة لم يحفظ العهد ولم يعط الأمان لجيرانه، بل اعتدى عليهم دون مبرر، وحرك جيوشه تجاه جارته المسلمة في أحد أكثر أيام المسلمين قدسية وهو يوم عاشوراء سنة 1411هـ[4].

- حاولت حكومة العراق اختلاق أية مبررات لغزوها الكويت، فادعت أن

---

(1) توم ماتيوز، أسرار حرب الخليج، (بيروت: مؤسسة المعري، د.ت)، ص 12.

(*) للإطلاع على النص الكامل خطاب طارق عزيز انظر: جريدة القبس، الكويت، 19 يوليو 1990م، ص5.

(2) Dietl Gulshen, Strategic Implication for the Gulf Region, Research in: The Gulf Crises, Edited By: A.H. Abidi, et al (New Delhi, 1991), P.218.

(3) محمد عصفور، كارثة الخليج وأزمة الشرعية، (القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1991م)، ص 17.

(4) عباس الطرابيلي، في يوم مقتل الحسين قتلوا الكويت، جريدة الوفد، مصر، 5 أغسطس 1990م.

من أسباب تصرفها هذا أن الكويت قامت بدعوة وزير الخارجية الإيرانية لزيارتها، وهو ما اعتبره صدام حسين خيانة وخروجاً على أصول التعاون وإضعافاً لموقفه التفاوضي مع طهران[1]، وذلك في الوقت الذي أعلن فيه صدام أنه جندي في حزب الله وقام برد كافة الأراضي والأسري لإيران باعتبارها جارة مسلمة، وذلك فور عدوانه على الكويت بهدف استمالة إيران إلى جانبه[2].

- أساءت القيادة العراقية تقدير الموقف السياسي والعسكري قبل الغزو، حيث ركنت إلى عدم ارتباط الكويت باتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت على توقع حياد مصر والأردن واليمن بسبب عضويتهم في مجلس التعاون العربي معها، ووثقت في تفوقها العسكري على كافة قوات مجلس التعاون الخليجي، وظنت أنه بالإمكان تحييد الدول العظمى والضغوط على مصر لإعاقة أية عمليات تتم عن طريق قناة السويس[3].

- أثرت العقلية البعثية في قرار العراق بما تحويه من شعارات القومية والعروبة فاطمأنت إلى عدم تدخل العرب عسكرياً ضدها، وهو ما لم يحدث، بل إن النظام البعثي الآخر بالمنطقة- النظام السوري- قد شارك عسكرياً ضد العراق[*].

- تعددت خسائر الكويت الفادحة ما بين كلفة الحرب المالية المقدمة لقوات التحالف، والهبات المقدمة لبعض البلدان لنيل دعمها؛ كالقروض التي

(1) سليم نصار، العملية التي تأخرت ثلاثين سنة، جريدة الحياة، لندن، 7 أغسطس 1990م.

(2) محمد سليم العوا، العبث بالإسلام في أزمة الخليج، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي،1990م)، ص 59.

(3) صلاح سالم، حروب المنطقة العربية: الموقف السياسي المصري، (القاهرة: دار الشروق،2001م)، الطبعة الأولى، ص 158.

(*) للمزيد حول حزب البعث ومبادئه وظروف نشأته انظر: قاسم سلام، البعث والوطن العربي، (باريس: منشورات العالم العربي، 1980م).

قدمت إلى الاتحاد السوفيتي تفادياً لمعارضته قرارات مجلس الأمن، وصفقات الأسلحة التي أبرمت في أثناء الأزمة[1].

- أثار العراق قبيل غزوه الكويت مسألة الديون المستحقة للكويت، وطالب بإسقاطها، وادعى رفض الكويت ومطالبتها بها، وهو ما لم يحدث، حيث إن الكويت لم تلح أبداً على العراق في المطالبة بهذا الدين.

لكن العراق لم يكتف بهذا، وراح يطلب قروضاً إضافية وصل أحدها إلى عشرة مليارات دولار طلبت من الكويت في أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي سعدون حمادي لها في يونيو 1990م أي قبل الغزو بشهرين تقريباً[2].

والأغرب أن الكويت وعلى لسان وزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد على هامش لقاء جده قبل الغزو بيوم واحد قالت إن الكويت وافقت رسمياً على إلغاء ديون العراق النفطية، وهي وفقاً لكلامه تتراوح ما بين 14-15 مليار دولار مع السماح لها بتأجير جزيرة وربة، لكن العراق لم يقتنع بكل هذا وطلب جزيرة بوبيان، مما يؤكد النية الصريحة لغزو الكويت دون النظر لأية مفاوضات أو تسهيلات من قبل الكويت[3].

ورغم كل هذه التيسيرات الكويتية لم يقبل العراقيون تسوية الأزمة مع الكويت، وأخذوا يصعدون الأمور ويؤكدون أن الكويت لم تسقط ديونها

---

(1) عبد الجليل زيد مرهون، المرجع السابق، ص 97- 98.

(2) حرب الخليج (غزو الكويت وتحريرها)، إعداد: مجموعة من الباحثين، إشراف: مصطفى طلاس، (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1992م)، ص 30.

(3) Hamdi: A. Hassan, The Iraqi Invasion of Kuwait: Religion, Identity and Otherness in the Analysis of War and Conflict, (Virginia: Pluto Press, 1999), First Published, P. 111.

وَيدّعوُن أنها باعت سندات ديونها على العراق لسيتي بنك الأمريكي كي تجعل العراق مسؤولاً أمام الولايات المتحدة الأمريكية عن تسديد هذه الديون[1].

- مثلت الحرب العراقية الإيرانية بما خلفته من عواقب وخيمة على العراق بشكل عام سبباً مباشراً لعدوانه على الكويت، إذ إننا يمكننا القول إن حرب الخليج الثانية هي الفصل الثاني من الحرب العراقية الإيرانية[2].

- خرج طرفا الحرب العراقية الإيرانية بخسائر مشتركة تمثلت في مقتل أكثر من مليون شخص، وخسارة قرابة 800 مليار دولار[3]، وقدرت خسائر العراق المادية وحدها بنحو 300 مليار دولار[4]، وبلغت تكاليف الحرب مع إيران ما يزيد على 560 مليار دولار[5].

- خرج العراق مديناً بنحو 170 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول غرب أوربا[6]، كما انخفض إجمالي الناتج القومي العراقي من 85 مليار عام 1980م إلى 39 مليار عام 1987م[7]،

---

(1) علي نعمة، خطوط المواجهة في الاستراتيجية القومية، (بيروت: دار النوال، 1992م)،ص31.

(2) عمر الحضرمي، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية، (الأردن: دار الفتح للنشر والتوزيع، 2002م)، الطبعة الأولى، ص 165- 166.

(3) سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، (بيروت: مكتبة بيسان، 1994م)، الطبعة الأولى، ص 40.

(4) غازي القصيبي، أزمة الخليج.. محاولة للفهم، (لندن: دار الساقي، 1991)، ص 11.

(5) Dilip Hiro, The Longest War: The Iran- Iraq Military Conflict, (New York: Routledge, 1990), P. 251.

(6) عبد الله مشعل العنزي، المرجع السابق، ص 39.

(7) أنتوني كورد سمان وإبراهام واجنر، دروس الحرب الحديثة: حرب الخليج، ترجمة وتعليق: محمد عبد الحليم أبو غزالة، 1997م، الجزء الرابع، ص 77 .

وتضاعفت ديون العراق لمائة ضعف خلال عشر سنوات حيث كانت مليار دولار عام 1979م ووصلت إلى 100 مليار دولار عام 1989م[1].

- وصل التضخم في الاقتصاد العراقي بعد الحرب إلى 40% وحدث عجز كبير جداً في الميزانية العراقية، وأصبح الاقتصاد العراقي على حافة الانهيار[2].

- أفلست الخزينة العراقية تماماً بعد الخروج مباشرة من حرب إيران.

- اعتقد النظام العراقي أن الحل الوحيد لتلبية احتياجات العراق المالية وحل مصاعبها الاقتصادية هو غزو الكويت[3].

- واجه العراق أزمة مالية كبرى لإعادة إعمار منشآته التي خربتها الحرب في وقت كان النظام غير قادر على الاستدانة من جديد لعدم الانتهاء من سداد الديون السابقة مما شكل عبئاً إضافياً آخر على النظام[4].

- لم يكن العراق وحده من يعاني في الإقليم، حيث شهدت فترة ما قبل الغزو مباشرة تدهوراً في الدخول النقدية العربية من العملات الصعبة نتيجة انخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى وقف مشروعات التنمية في بعض الدول وتجميدها في بعضها الآخر[5].

---

(1) علي منير، حرب الخليج- أسرار ووثائق: المؤامرة من التخطيط إلى التنفيذ، تقديم: صلاح منتصر، (الحقوق محفوظة، 1991م)، ص 24.

(2) Bahman Bikhtiari, Parliamentary Politics in Revolutionary Iran: The Institutionalization of Factional Politics, (Florida: University Press of Florida, 1996), P. 208.

(3) Joseph Kostinev, Kuwait Confusing Friend and Foe, Research in: Iraq's Road to War, Edited By: Amatzia Baram and Bary Rubin, (New York: St. Martin's Press,1993),First Published, P. 114.

(4) John Creighton, Oil on Troubled Waters: Gulf Wars 1980- 1991, (London: Echoes, 1992), P. 101.

(5) محمد نصر مهنا، قضايا سياسية معاصرة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997م)،ص 355.

- خسرت الكويت نتيجة الحرب العراقية الإيرانية كطرفيها وإن كان بنسبة أقل، فقد كانت ضحية الاثنين، حيث اعتدت إيران على أراضيها ومنشآتها النفطية وضربت ناقلاتها، واستنزفتها العراق بالمليارات التي دفعتها لها طيلة سنوات الحرب.

- ربط بعضهم بين الطبيعة الاستبدادية للنظام العراقي والغزو من باب أن الأنظمة الاستبدادية تميل نحو المغامرة، وتحتاج هذه الأنظمة إلى انتصارات كبرى تغطي بها الأخطاء التي ترتكبها ضد شعوبها، وهو ما ينطبق على الحالة العراقية.

وقد أثبتت مقدمات الغزو وأحداثه ثم نتائجه أن هذه الأزمة هي أزمة نفطية بنسبة مائة في المائة، رغم كل ما روج عن الحقوق التاريخية ونجدة أهل الكويت والقضاء على النظام الجائر بها، فقد بدأت الأزمة بخلاف بشأن الحصص البترولية وتطورت لاتهامات بسرقة النفط، ومع نهاياتها استخدم النفط كسلاح ضد قوات التحرير.

إذاً فنحن أمام حادث كان النفط فيه سبباً ونتيجة وأداة، لذا فإننا نؤكد نفطية هذه الأزمة، استناداً إلى الحقائق التالية:

- خرج الاقتصاد العراقي بعد الحرب ضد إيران محتاجاً أكثر من ذي قبل إلى النفط، حيث احتاج العراقيون لرأس المال الوفير لزيادة الاستخراج خاصة مع إشارات النضوب التي بدأت حقول كركوك والرميلة في إعطائها[1].

- تراجع الأسعار بسبب حرب الخليج الأولى ووصولها إلى خمسة عشر دولارا للبرميل بعد أن تسابق طرفا الحرب والدول الداعمة في الخليج للبيع بغزارة لتغطية نفقات الحرب[2].

---

(1) جان فرانسوا نودينو، إحدى وعشرون دولة لأمة عربية واحدة، ترجمة: خليل أحمد خليل، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1993م)، الطبعة الأولى، ص 116.

(2) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص 302.

- التكلفة التي تكبدها كل من العراق وإيران جراء فقدان الكثير من عائدات النفط تجاوزت مرتين عائداتهما النفطية معاً منذ أن بدأتا في تصديره[1].

- خسارة العراق للكثير من حقولها النفطية حول البصرة جراء القصف الإيراني المتواصل لمنابع النفط جنوب العراق[2].

- استخلص العراقيون من الحرب نظرية جوهرية مفادها أن الخطوط التي تنقل بترولهم عبر أنابيب تمر بالأراضي السعودية والسورية والتركية عرضة للتوقف وغير آمنة، الأمر الذي يستلزم توفير مصب آمن للنفط العراقي وهو ما يحتاج إلى ملايين الدولارات والاقتصاد العراقي لا يسمح[3].

- اعتراف صدام حسين بصعوبة موقف العراق عام 1989 بسبب انخفاض أسعار البترول وانهيار قيمة الدولار الأمريكي[4].

- استخدم العراق البترول وإعادة توزيع ثرواته كشعار لتغطية عدوانه على الكويت، وذلك حين رفع شعار «بترول العرب للعرب»، حيث طالب العراق بأن يتقاسم العرب عوائد البترول سواء كانت الدول بترولية أو غير بترولية، وذلك من باب العدل والإنصاف والمروءة والعروبة والإسلام[5]. ونادى العراق أيضاً باستخدام العوائد النفطية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بما يعود بالخير على كافة الدول العربية[6].

---

(1) Michael A. Palmer, Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf 1833- 1992, (New York: Free Press,1992), P. 154.

(2) بيتر سلوجلت، العراق الحديث من الثورة إلى الدكتاتورية، ترجمة: مركز الدراسات والترجمة بالزهراء للإعلام العربي، مراجعة وتقديم: أحمد رائف، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1992م)، ص 370.

(3) إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص 45.

(4) Arabian Boundary Disputes: Iraq-Kuwait 1941- 1992, Volume5, P.395.

(5) أحمد عادل كمال، الكويت جزء من الجزيرة العربية: لا توجد حقوق تاريخية للعراق في الكويت، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 12.

(6) عبد الرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات- إخفاقات وتحديات، ص 273.

- تصور العراق أن احتلاله للكويت سيمكنه من إملاء شروطه وفرض آرائه فيما يتعلق بالسياسة النفطية لدول المنطقة[1].

- كان غزو العراق للكويت داخلاً ضمن خطة مرسومة هدفها السيطرة الشاملة على كافة دول الخليج العربي التي تتمتع بقدرات نفطية هائلة، حيث لم يتوقف التفكير في مواصلة العدوان عند الكويت وحدها[2].

- شكلت القدرات النفطية الكويتية الهائلة دافعاً قوياً للعراق كي يقدم على تصرفه المشين هذا، فقد كان النفط السبب الحقيقي للغزو بهدف الاستيلاء على ثروات الكويت النفطية وانتشال العراق من حالة الانهيار التي وصل إليها[3]، وكذلك الاستفادة من امتداد سواحلها جيوبولوتيكياً بضع مئات من الكيلو مترات على سواحل الخليج العربي[4].

- قبل الغزو كانت الكويت تمتلك نحو 23,7٪ من إجمالي احتياطي النفط العربي[5]، باحتياطي بلغ مائة مليار برميل أوصلها لتكون ثالث أضخم احتياطي في العالم، وبإنتاج بلغ 1,6 مليون برميل يومياً[6].

---

(1) عبد الرحيم محمد موسى الحمودي، الدبلوماسية والمراسيم السعودية: تاريخية- دبلوماسية- تنظيمية، 1990م، الطبعة الأولى، المجلد الأول، ص 267.

(2) زهير محمد جميل كتبي، الخليج بين خوف السيطرة وفناء الموت، (القاهرة: وكالة الأهرام للإعلان، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 48.

(3) علي لطفي، الغزو العراقي للكويت والادعاءات المعلنة والأسباب الحقيقية، مجلة المجالس، الكويت، العدد 102، 22 فبراير 1992م.

(4) جمال زكريا قاسم، الأزمة العراقية الكويتية: رؤية تاريخية: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد خاص، السنة 17، (الكويت: مجلس النشر العلمي- جامعة الكويت،1992م)،ص 302.

(5) خميس الزوكة، جغرافية العالم العربي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988م)،ص467.

(6) William Spencer, Global Studies: The Middle East, (USA: The Dushkin Publishing Group, 1994), Fifth Published, P. 89.

- في عام 1990م كان العراق والكويت يسيطران على أكثر من خمس احتياطي العالم سوياً، فإذا استطاع العراق السيطرة على هذا الخمس كاملاً مع تهديد حدود السعودية والإمارات والحصول على خمس آخر فإنه حينئذ سوف يكون قادراً على الإملاء وعلى صياغة مستقبل ليس بالسهل[1].

- الاعتقاد بأن الاستيلاء على الكويت لن يتوقف عند السيطرة على مواردها النفطية فقط، بل سيمكن العراق من إسقاط ديونه لها سواء النفطية أم غير النفطية[2].

- بعد ساعات قليلة من الغزو أوضح وزير المالية الأمريكية نيكولاس برادي أن العراق سيحصل على أرباح نفطية محتملة تقدر بحوالي عشرين مليون دولار يومياً من الإنتاج النفطي الكويتي[3].

- فور دخول القوات العراقية الكويت توجهت عدة فرق منها صوب مناطق النفط الكويتية، وهو ما يؤكد أن النفط كان هدفاً أساسياً لعملية الغزو، وعندما هددت قوات التحالف بحرب العراق ألمح العراق إلى إمكانية إشعال آبار النفط، وعندما اشتعلت الحرب بالفعل قام بسكب كميات ضخمة منه في مياه الخليج، ثم قام بإشعال حوالي 720 بئراً نفطية في أكبر جريمة بيئية عرفها التاريخ[4].

---

(1) John Norton Moore, Crises in Gulf: Enforcing the Rule of Law, (Rome: Oceana Publication Inc, 1992), P. 9.

(2) رفعت سيد أحمد، مذابح ونيران: انفجار الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير،1991م)، الطبعة الأولى، ص 68 .

(3) محبوب العبد الله، الحرب ورائحة النفط، (الحقوق محفوظة للمؤلف، 1994م)، الطبعة الأولى، ص 40.

(4) غانم سلطان، البعد الجغرافي للغزو العراقي للكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83، السنة 21، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، خريف 1996م)، ص 119.

- بعد مرور شهر كامل على الغزو صرح نائب رئيس الوزراء العراقي سعدون حمادي بأن الحصة الإنتاجية للعراق بعد ضم الكويت ستزيد بمليون ونصف مليون برميل يومياً لتصل إلى أربعة ملايين ونصف، وسيقفز الاحتياطي إلى 194,5 مليار برميل مقابل مائة مليار قبل ضم الكويت[1].

- ساعدت سياسة الكويت النفطية الرشيدة في الخروج من هذه الأزمة حيث مثلت الأصول المالية الخارجية لدولة الكويت اقتصادا مساعدا مكنها من تغطية جانب كبير من نفقات الحرب بعد أن فقدت آبارها بالاحتلال[2].

- دفعت مسألة إقرار الشرعية الدولية الدول الكبرى لنصرة الكويت وتحريرها، وهو ما لم يدركه النظام العراقي قبل إقدامه على الغزو، حيث اعتقد أنه بالإمكان تحييد الدول العظمى بضمان استمرار تدفق البترول أو التلويح عند الضرورة بنسف آباره في حال التدخل العسكري.

- أخذ العراق خلال الشهور السبعة التي سبقت الغزو يكيل الاتهامات للكويت فيما يخص سياستها النفطية التي وصفت بالعدائية تجاه العراق، وبدأ يوجه الاتهامات إلى الكويت بتجاوز الحصص وإغراق السوق والإضرار بالعراق، ووصل الأمر إلى اتهامات بسرقة النفط من أراضيه ثم روج لفكرة أن الكبير يأكل من الإناء الصغير بينما الصغير يأكل من الإناء الكبير، واتهم الكويت بأنها تجمد أسعار النفط مستغلة ظروف

---

(1) رضا هلال، الصراع على الكويت: مسألة الأمن والثروة، (القاهرة: سينا للنشر، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 91.

(2) رضا هلال، لعبة البترودولار: الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج، (القاهرة: سينا للنشر، 1992م)، الطبعة الأولى، ص 10.

حربه ونسي العراق أنه فعل التهمة ذاتها عام 1979م عندما زاد من إنتاجه النفطي وجمد أسعار نفطه مستغلاً الاضطرابات التي صاحبت قيام الثورة الإسلامية الإيرانية[1].

- في 26 يونيو 1990م وفي أثناء ختام زيارته للكويت بعد جولة شملت السعودية وقطر والإمارات صرح سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء العراقي بأن زيادة الإنتاج أدت إلى انخفاض السعر من 18 إلى 14 دولاراً[2]، وقد رأس الوفد الكويتي في هذه المباحثات أمير البلاد ذاته في محاولة منه لتهدئة الأمور وإقناع الرئيس العراقي وحل الأزمة[3].

- قامت الكويت خلال الأسبوع الأول من يوليو 1990م بالإعلان عن خفض إنتاجها من 1,8 مليون برميل يومياً إلى 1,5 مليون برميل، وذلك عقب اجتماعات جدة المنعقدة بحضور وزراء نفط العراق والكويت والسعودية وقطر والإمارات ليعود السعر إلى ما يزيد عن 18 دولاراً للبرميل، مما يؤكد رغبة الكويت في الحل السلمي للأزمة[4].

- في 15 يوليو 1990م قدم طارق عزيز مذكرته للجامعة العربية التي سبقت الإشارة إليها متهماً فيها الكويت صراحة برفع الإنتاج وإسقاط الأسعار ومحاربة العراق[5]، كما اتهم الكويت أيضاً بضم أراضيه مستغلة الحرب العراقية الإيرانية، وأنها تنفذ مخططاً لتصعيد وتيرة

---

(1) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الخامس، ص378.

(2) الحرب على العراق: يوميات- وثائق- تقارير 1990- 2005م، ص 140.

(3) لؤي بكر الطيار، أمن الخليج العربي، بحوث إستراتيجية، رقم 7، (باريس: مركز الدراسات العربي الأردني، 1999م)، ص 20-21.

(4) مجلة روزاليوسف، مصر، 23 يوليو 1990م.

(5) Anoushiravan Ehteshami,et al, War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations Into the 1990s, (U.K: Ithaca Press, 1991), P. 74.

الزحف التدريجي والمبرمج باتجاه العراق، فصارت تقييم المنشآت النفطية على أرض العراق[1].

- في 17 يوليو 1990م حذرت العراق الكويت علانية من انتهاكها لحصص إنتاج الأوبك[2]، وفي اليوم نفسه أكد صدام حسين في خطابه أن سياسة تخفيض أسعار النفط هي بمثابة خنجر مسموم يطعن به العراق في ظهره[3].

وقد تركزت الاتهامات العراقية التي وجهت إلى الكويت في نقطتين أساسيتين هما عدم الالتزام بحصتها، وسرقة النفط العراقي من حقل الرميلة.

ونبدأ بتفنيد التهمة الأولى التي بدأ العراق في إثارتها منذ أوائل عام 1990م، على النحو التالي:

- في 26 من فبراير 1990م وجه صدام حسين رسالة إلى الشيخ جابر الصباح والملك فهد حثهما فيها على خفض الإنتاج لدعم أسعار النفط مبدياً قلقه من تدهور السعر إلى ما دون السعر المتفق عليه وهو 18 دولاراً[4]. وبالفعل اجتمع وزراء الدول الثلاث أوائل مارس وتوصلوا إلى اتفاق يقضي بدعم الأسعار والسياسة الإنتاجية للحفاظ على الأسعار[5].

- في السابع من أبريل 1990م صرح وزير النفط العراقي عصام عبد الرحيم الجبلي في محاضرة ألقيت في معهد الشرق الأوسط التابع

(1) جريدة السفير، بيروت، 3 أغسطس 1990م.

(2) Nozar Alaolmolki, The Persian Gulf Region in the Twenty First Century: Stability and Change, (New York: University Press of America, 1996), P. 186.

(3) بيير سالنيجر وإريك لوران، حرب الخليج: الملف السري، (بيروت: دار أوزال للتوزيع والنشر، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 58.

(4) الحرب على العراق: يوميات- وثائق ـ تقارير 1990- 2005م، ص 139.

(5) مجلة الرسالة، الكويت، 11 مارس 1990م.

لوزارة الخارجية اليابانية بأن الكويت تعمل على بسط الاستقرار في أسعار النفط والإمدادات المعروضة منه من أجل وحدة الصف في الأوبك، وهي شهادة حق من العراق تنفي المزاعم العراقية السابقة[1].

- في الثالث من مايو 1990م وفي أثناء اجتماع لجنة المراقبة التابعة لأوبك في جنيف انتقد طارق عزيز وزير الخارجية العراقية بعنف الدول المسؤولة عن زيادة الإنتاج في أوبك دون أن يسميها، وقالت الأوساط النفطية وقتها إن الكويت من بين هذه الدول المعنية[2].

- في الثلاثين من مايو 1990م وفي أثناء جلسات مؤتمر القمة العربي المنعقد ببغداد أشار صدام حسين إلى تسبب بعض الأشقاء العرب في الارتباك في السوق النفطية بسبب عدم التزامهم بمقررات الأوبك، الأمر الذي أدى إلى إغراق السوق وتدني الأسعار مما تسبب في خسارة العراق مليار دولار سنوياً[3].

- في 19 من يوليو 1990م اعترضت الكويت رسمياً على الادعاءات الواردة في هذه المذكرة العراقية[4]، وأوضحت أن أزمة النفط أزمة عالمية تدخل فيها أطراف عدة من منتجين ومستهلكين، وأكدت أنها عانت كما عانى العراق من قلة الإنتاج في الثمانينيات ولم تلجأ إلى زيادة الإنتاج لإغراق السوق حرصاً منها على المحافظة على هذه الثروة الطبيعية وتحقيقاً لأفضل الأسعار[5].

---

(1) جريدة الوطن، الكويت، 8 أبريل 1990م.

(2) محمد العباسي، السفاح بين العراق الذبيح والكويت الجريح، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1990م)، الطبعة الأولى، ص 150.

(3) تمام البرازي، حرب الـ 43 يوماً، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995م)، الطبعة الأولى،ص16.

(4) Anoushiravan Ehteshami, et al, Op. Cit, P. 238.

(5) بيير سالينجر وإريك لوران، الملف السري لحرب الخليج، ترجمة: محمد مستجير، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991م)، ص 332.

- في 31 يوليو 1990م التقى مندوبو العراق والكويت في جدة لحل هذه الأزمة، وفاجأ عزة إبراهيم نائب الرئيس العراقي الوفد الكويتي بطلبه ضخ البترول مباشرة من الكويت لصالح العراق[1]. ثم انسحب الوفد العراقي في اليوم التالي مباشرة دون التوصل إلى حل حاسم[2].
- قبل الغزو بيوم واحد أشار محللون إلى أن الكويت بدأت فعلياً تخفيض إنتاجها من النفط الخام للالتزام بالقيود الجديدة التي اتفق عليها في اجتماع أوبك منذ أسبوع، حيث سيتوقف إنتاجها عند 1,5 مليون برميل يومياً[3]، لكن كل هذا لم يشفع لها عند العراق الذي كان قد اتخذ قراره بالغزو منذ فترة ليست بالقصيرة، ولم يعر أي اهتمام لكافة المحاولات الكويتية الحثيثة لرأب الصدع ووأد الخلاف، وقام بعد ساعات من انسحاب وفده من المفاوضات بغزو الكويت.

ونأتي للتهمة الثانية التي وجهها العراق إلى الكويت قبيل غزوها وهي استيلاء الكويت دون وجه حق على 2,4 مليار دولار، وهو ما يمثل قيمة البترول الذي استخرجه من حقل الرميلة العراقي الواقع في المنطقة المتنازع عليها بين البلدين.

والغريب أن هذه التهمة قد فاجأت وزير النفط العراقي نفسه آنذاك عصام الجبلي، حيث أكد فيما بعد أن الأمر برمته كان مفتعلاً من قبل صدام حسين لإدانة الكويت بأي شكل، وقال إنه لم يسمع في السابق عن هذه

---

(1) Miller and Mylories, Saddam Hussein and Crises in the Gulf, (London, 1991), P. 20.

(2) بروس واطسون وآخران، الدروس العسكرية لحرب الخليج، ترجمة: محمود برهوم، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992م)، الطبعة الأولى، ص 12.

(3) جريدة الرأي، الأردن، 2 أغسطس 1990م..

المسألة رغم كونه وزيراً للنفط، لكن الرئيس العراقي صدام حسين طلب إليه أن يخلق شيئاً من لا شيء وأن يعرض خرائط وهمية، وقد مثلت كل هذه الإجراءات مفاجأة كبرى لموظفي وزارة النفط العراقية وقتها[1].

وقد ردت الكويت على هذه التهمة على لسان الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بقوله إن: "الآبار التي تستخرج منها الكويت نفطها تبعد بمسافة خمسة كيلو مترات عن الحدود، وعندما بدأت الكويت الضخ كانت تضخ اثني عشر ألف برميل في الوقت الذي كان العراق ينتج فيه من 500 إلى 600 ألف برميل يومياً فمن الذي يسرق من؟"[2].

وأكدت الكويت للجامعة العربية أنها تسحب فقط من الجزء الواقع في أراضيها والمعروف باسم حقل الرتقة وهو جنوب حقل الرميلة العراقي، والأهم أن الآبار التي تستخدمها الكويت تقع إلى الجنوب من خط الجامعة العربية المحدد إبان أزمة قاسم ومعروف أن هذا الخط يقع إلى الجنوب من الحدود الدولية بين البلدين[3].

والغريب أن اللجنة التي شكلتها الأمم المتحدة بعد تحرير الكويت عقب مراسلات مع حكومتي البلدين في أبريل 1991م والتي ضمّت ممثلاً للعراق وممثلاً للكويت وثلاثة خبراء مستقلين يعينهم الأمين العام للأمم المتحدة أحدهم رئيس اللجنة، وبعد عكوفها على دراسة المصادر والخرائط والوثائق

---

(1) شفيق ناظم الغبرا، إيران ومجلس التعاون، ص 117.

(2) محبوب العبد الله، المرجع السابق، ص 39.

(3) جمال زكريا قاسم، قضايا الحدود والأمن القومي العربي- المشرق العربي، بحث ضمن بحوث كتاب: الأمن القومي العربي- أبعاده ومتطلباته، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م)، ص 390.

والمراسلات أكدت أن الحقول التي يستغلها العراق في هذه المنطقة تقع في أراض كويتية[1]، وبلغ عددها إحدى عشرة بئراً، الأمر الذي دفع وزير النفط الكويتي علي أحمد البغلي إلى أن يقول إن الكويت من حقها أن تطالب العراق بتعويض عن استغلاله هذه الآبار في السنوات الماضية[2].

بقي أن نشير إلى بعض الملاحظات المتعلقة بهذا الحقل:

- الحقل يقع غرب وجنوب البصرة وهومكتشف عام 1954م، والجزء الجنوبي منه واقع بالأراضي الكويتية[3] في المنطقة الحدودية العراقية الكويتية[4].

- اسم الجزء الممتد من الحقل بالعراق الرميلة وبالكويت الرتقة، ويقع الجزء الأكبر منه بالعراق[5].

- لم يثر العراقيون أية اعتراضات عندما قامت شركة نفط الكويت بوضع خطتها للحفر في هذه المنطقة عام 1964م[6].

- على الرغم من اعتراف العراق باستقلال الكويت بموجب اتفاقية 4 أكتوبر

---

(1) جمال زكريا قاسم، تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 48، السنة12، (الكويت: مجلس النشر العلمي- جامعة الكويت، صيف 1994م)، ص 284- 285.

(2) محبوب العبدالله، المرجع السابق، ص 34.

(3) David. H. Finnie, Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq, (London: I.B. Touris Co. LTD, 1992), P. 172.

(4) Ken Mattheus, The Gulf Conflict and International Relations, (London: Rutledge, 1993), First Published, P. 41.

(5) محمد عبد الله خالد العبد قادر، الحدود الكويتية العراقية: دراسة في الجغرافيا السياسية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000م)، الطبعة الأولى، ص 177.

(6) Records of Kuwait 1961- 1965, (1964), Edited By: Anita. L.P. Burdett, (U.K: Archive Editions, 1997), P. 341.

1963م فإن الحكومتين لم تحسما قضية ملكية هذا الحقل الذي يمتد لمسافة خمسين ميلاً[1].

- إنتاج الكويت من هذا الحقل لا يتعدى نسبة اثنين بالمائة فقط من إجمالي الإنتاج[2].

- من الناحية العلمية الجيولوجية فإن الطبقات الحاملة للنفط في كلا البئرين منفصلتان تماماً، ومن حيث مستوى الزيت فإن ارتفاع تركيب حقل الرتقة بحوالي مائتي متر يؤدي إلى انفصال مستوى الزيت به عن الحقول المجاورة، كما أن نوع الزيت الخام المنتج مختلف تماماً حيث إنه من النوع المتوسط إلى ثقيل الكثافة بالرتقة، وبه مكونات كيميائية وبيوكيميائية تختلف تماماً عن الزيت في الرميلة الذي يتمتع بزيت كثافته أقل وجودته أعلى[3].

وتبقى كلمة، وهي أنه لم يكن لدى العراقيين أية رغبة في التفاوض أو التحاور بهدف الوصول إلى حل سلمي لهذه الأزمة التي خلقوها دون أي سبب، حيث رفضوا كافة الوساطات العربية، ولم يقبلوا اقتراحات الكويت، فالهدف كان محدداً وهو غزو الكويت، والسبب كان واضحاً وهو الاستيلاء على ثرواتها النفطية، وهو الأمر الذي لم يتحقق شأنه شأن كافة المحاولات العراقية منذ النصف الأول من القرن العشرين تلك التي اصطدمت بالشرعية الدولية والرفض الدولي فباءت بالفشل وانتهت بمصرع صانعيها الذين طغت أطماعهم وأحلامهم وسياساتهم التوسعية على عقولهم فأعمت بصائرهم وأفقدتهم عروشهم.

---

(1) Bishara. A. Bahbah, The Crises in the Gulf: Why Iraq Invaded Kuwait? Research in: Beyond the Storm: A Gulf Crises Reader, Edited By: Phyllis Bennis and Michael Moushabeck, (New York: Olive Branch Press, 1991), P. 52.

(2) جريدة الأيام، البحرين، 4 أكتوبر 1990م.

(3) عبد الله يوسف الغنيم: تصدير، رؤية موضوعية وعلمية في اتهام العراق للكويت بسرقة نفطها، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، أكتوبر 2000م)، ص 18، 19.

الفصل الثالث

النفط

وعلاقات الكويت السياسية بالسعودية

(1911 - 1990م)



العلاقات الكويتية السعودية؛ قراءة موجزة في المسارين التاريخي والنفطي:

تجمع الأسرتين الحاكمتين بالكويت والمملكة العربية السعودية- آل الصباح وآل سعود- أصول واحدة، حيث تعود جذورهما إلى تجمع قبلي واحد يعود إلى عدنان[1].

ويذكر آل سعود بالتقدير موقف الشيخ مبارك الصباح الذي قدم دعما غير محدود للإمام عبدالرحمن ونجله الملك عبدالعزيز في سعيهما لإسترداد حكمهما في نجد.

ورغم هذا الانتماء الواحد والعلاقات المميزة فإن علاقات البلدين كسائر علاقات دول الجوار تشوبها أحيانا بعض نقاط الاختلاف مختلفة الأبعاد، منها الاجتماعي، ومنها الاقتصادي، وأهمها الحدودي[2].

كما أن الوثائق البريطانية بعد استقلال الكويت لم تتناول هذه القضية أبداً، رغم ازدياد النقاش حولها بعد هذا التاريخ، ومثيلتها الأمريكية تطرقت إليها على استحياء لتعارضها مع المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مع الدولتين الشقيقتين.

وقد لعبت الأحداث التاريخية بين البلدين دورا كبيرا في صياغة علاقاتهما سويا في العصر الحديث، حيث يكاد يجمع أهل الاختصاص على

---

(1) أمين الريحاني، ملوك العرب: رحلة في البلاد العربية، (بيروت: دار الجيل، 1987م)، الطبعة الثامنة، الجزء الثاني، ص 655.

(2) مشاري عبد الرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية: البحث عن الاستقرار، (لندن: دار الساقي، 1999م)، ص 93- 101.

أنه من أهم العوامل المؤثرة في صوغ العلاقات بين الدول، وبخاصة دول الجوار، ما يسمى بصدى الموروث التاريخي، الذي يعمل بآلية نفسية اجتماعية ذات مؤثرات سلبية[1].

وقد اتسمت العلاقات بين البلدين بالاستقرار في أثناء حكم الشيخ أحمد الجابر، حيث ربطت بينه وبين ابن سعود روابط طيبة فساد الهدوء تبعاً لذلك علاقات البلدين[2]. وأعلن ابن سعود أنه لا عداء بينه وبين الكويت أبداً[3].

وعلى المستوى النفطي فإن البلدين قوتان نفطيتان لا يستهان بهما على مستوى العالم أجمع، فالسعودية أضحت ثالث أكبر دولة منتجة للنفط عام1970م في العالم[4]. كما أصبحت في سبعينيات القرن العشرين أكبر دولة تمتلك احتياطيا نفطيا على مستوى العالم[5].

والبلدان يقتسمان استغلال نفط المنطقة المحايدة براً وبحراً. كما يشتركان في استغلال حقل الدرة الغازي الذي يقع في المنقطة المغمورة بالمنطقة المحايدة[6].

---

(1) عبد الجليل زيد مرهون، مجلس التعاون الخليجي ومشروع النظام الإقليمي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 11، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، أغسطس1992م)، ص 68.

(2)M. Izzard, The Gulf, Arabia's Western Approaches, (London: Murray, 1979), First Published, P. 56.

(3) جون. س. ولينكسون، حدود الجزيرة العربية: قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994م)، الطبعة الثانية، ص 181.

(4) Simon Bromley, American Hegemony and World Oil, (Cambridge: Polity Press,1991), First Published, P. 150.

(5) حسن العليكم، مسألة الأمن في الخليج: رؤية قومية، مجلة الوحدة، العدد 53، (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، فبراير 1989م)، ص 109 .

(6) جريدة القبس، الكويت، 28 ديسمبر 2003م.

ومنذ النصف الأول من القرن العشرين شكل اكتشاف البترول في الكويت دافعاً قوياً للملك عبد العزيز كي يزيد من عمليات التنقيب في بلاده[1].

وأثر النفط كثيراً عقب اكتشافه بغزارة في مسار علاقات البلدين معاً، فنجد أن الهدوء خيَّم على علاقاتهما بعد أن شغلتا بالنفط وامتيازاته وتصريف عوائده؛ فوقع البلدان اتفاقية الصداقة وحسن الجوار في 20 من أبريل1942م[2](*).

ثم وقع البلدان اتفاقية الدفاع المشترك عام 1947م، وهي التي جاءت في أعقاب الزيارة التي قام بها الشيخ أحمد الجابر للملك عبد العزيز بالرياض في يونيو من العام نفسه[3].

وقد زال الخلاف الاقتصادي بين البلدين في أعقاب هاتين الاتفاقيتين، وما واكبهما من اكتشافات بترولية ضخمة وتصدير على نطاق واسع[4].

بقي أن نشير إلى عدة محطات تاريخية وقفت فيها السعودية بجوار الكويت، خلال القرن العشرين، فمع تعرض الكويت للتهديد العراقي إبان حكم الملك غازي عام 1939م وقفت السعودية إلى جانب الكويت،

---

(1) ساعد العرابي الحارثي، الملك عبد العزيز: رؤية عالمية، (موسكو: دار القمم للإعلام،1998م)، الطبعة الثالثة، 407.

(2) صلاح العقاد المرجع السابق، ص 238.

(*) For All Details About This Agreement Look: Arabian Boundary Disputes 1829-1991, Saudia Arabia- Kuwait, Edited By: Richard Schofield, (U.K: Archive Editions, 1992), Volume 10, P. 49.

(3) مجلة البعثة، السنة الرابعة، العدد الثاني، (القاهرة: نشرة ثقافية شهرية تصدر عن بيت الكويت، فبراير 1950م).

(4) جمال زكريا قاسم، موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد والأحساء، ص 123.

حيث قال الملك عبد العزيز إن الكويت متعلقة بإرادة سكانها وحدهم، وهم فقط الذين لهم الحق في تقرير مصيرهم.

وعندما طرح العراق فكرة ضم الكويت للاتحاد العربي الهاشمي عام1958م لم ترحب السعودية بهذه الفكرة، وأخذت جانب الكويت في رفضها فكرة الانضمام[1].

ومع ادعاء قاسم عام 1961م بأن لبلاده حقا تاريخيا في الكويت، استجابت السعودية فوراً للنداءات الكويتية بطلب الدعم والمساندة عقب إرسال الشيخ عبد الله السالم الصباح رسالة إلى الملك سعود يخبره فيها بالحشود العسكرية العراقية على حدود بلاده والغزو المتوقع لها[2].

وجاء رد الملك سعود واضحا عندما قال إنه يجب أن يكون معلوما لدى القاصي والداني أن الكويت والسعودية بلد واحد، وأن كل ما يصيب الكويت يصيب المملكة والعكس صحيح[3]. وعلى المستوى الإعلامي دعمت السعودية الكويت أيضاً وذلك حين أدان راديو مكة تصريحات قاسم، وأكد استقلال الكويت، وقال إن الدم العربي يجب أن يحفظ ليوم استعادة فلسطين[4]، وقد ألقت السعودية خلال هذه الأزمة بكل ثقلها إلى

(1) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي،ص270.

(2) عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص 4.

(3) مارثادوكاس، أزمة الكويت والعلاقات الكويتية العراقية 1961- 1963م، ص 27.

(4) Arabian Boundary Disputes, Iraq-Kuwait 1941-1992, Volume5,P.186, BK 1083/26.

جانب الكويت ضد ادعاءات قاسم[1]؛ حيث قرر الملك سعود إرسال قوات سعودية لدعم الكويت في ظروفها الصعبة هذه[2].

وقبل ذلك أرسلت السعودية وفداً عسكرياً مكوناً من ستة ضباط في أول يوليو 1961م لدراسة الوضع العسكري هناك، ولبحث التسهيلات العسكرية التي ستقدمها الكويت للقوات السعودية، كما تم بحث تزويد الكويت بطائرات مقاتلة سعودية[3].

وقد اهتمت السعودية بهذه الأزمة كثيرا نظرا لاقتراب القوات العراقية من الحدود الكويتية الأمر الذي شكل بدوره تهديدا صريحا لأمن المملكة[4].

ودعمت السعودية الكويت أيضاً داخل الجامعة العربية حيث تقدمت باقتراح بناء على طلب الكويت يقضي بتشكيل قوات أمن عربية تحل محل القوات البريطانية بالكويت، وهو ما وافق عليه مجلس الجامعة، وتم تشكيل قوات عربية مشتركة من السعودية ومصر والأردن والسودان وصلت بالفعل إلى الكويت في سبتمبر 1961م للقيام بعملها، ثم أسدل الستار على هذه الأزمة[5].

وبعد ذلك بسنوات وقفت السعودية إلى جوار الكويت في أثناء أزمة

---

(1) Alvin J, The Persian Gulf States, (London: John Hopkins University Press, 1980), P. 97.

(2) Arabian Boundary Disputes, Iraq-Kuwait 1941-1992, Volume5, P. 194, BK 1083/39.

(3) محمد نايف عواد العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961-1973م، ص 97.

(4) سيد نوفل، الأوضاع السياسية في إمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية، 1961م)، ص 243.

(5) عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي،ص95.

الصامتة (مارس- أبريل1973م)، حيث أرسلت قرابة عشرين ألف جندي إلى الكويت للمساعدة في الدفاع عن حدودها بعد اشتباك القوات الكويتية والعراقية بإحدى المناطق الحدودية المشتركة بينهما[1].

ووصفت بعض وسائل الإعلام الأمريكية موقف السعودية هذا بأنه قلق من انتصار العراق ومن ثم تقوية موقفه الإستراتيجي في الخليج[2]، كما أن السعودية تخوفت من الانهيار الذي قد يصيب الكويت فيما لو انتصر العراق في هذه المواجهة[3].

وعلى مستوى التعاون الخليجي، كانت الكويت صاحبة فكرة إنشاء المجلس منذ عام 1975م حينما كان الشيخ جابر الأحمد الصباح وليا للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء في زيارة لأبو ظبي، ودعا خلالها إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية[4].

وعندما احتضنت الرياض اجتماع وزراء الخارجية الخليجيين في الرابع من فبراير 1981م للتحضير لتأسيس المجلس ترأس وزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الأحمد الصباح الاجتماع، تقديراً لكون الميثاق قام على ما تحويه المذكرة الكويتية المقدمة إلى المجتمعين،

(1) Trevor Mostyn, Major Political Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula 1945-1990, P. 129.

(2) Washington Post, 21 March 1973.

(3) Nadaf Safran, Saudia Arabia: The Ceaseless for Security, (New York: Cornell University Press, 1988), P. 138.

(4) سمير مسعود، الاقتصاد الخليجي وقبضة الغرب: الاستثمارات الأجنبية لأموال النفط العربي، (القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، 1991م)، ص 25.

وبعدها وقف وزير الخارجية السعودية معلنا أمام الصحفيين أن الشيخ صباح هو أبو المشروع[1]، وبالفعل تم الإعلان عن تأسيس المجلس في 25 مايو 1981[2].

وقد شغل النفط بال مؤسسي المجلس فأفردوا له المادة الحادية عشرة من ميثاق المجلس التي تنص على تنسيق سياسية دول المجلس في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتصنيع وتسعير وتسويق، وكذلك العمل على وضع الدول الأعضاء سياسات نفطية موحدة، واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي والمنظمات الدولية المتخصصة[3].

وخلال الحرب العراقية الإيرانية تعرضت الكويت والسعودية للتهديد من قبل الإيرانيين، حيث استهدفت ناقلاتهما النفطية، وقد كانت السعودية سباقة في فكرة طلب الحماية الأجنبية لناقلاتها، وذلك عندما التقى سفيرها بواشنطون بندر بن سلطان بوزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز منتصف مايو 1984م بهدف الحصول على تعهد أمريكي بحماية ناقلاتها بعد حدوث اعتداء على إحدى الناقلات السعودية[4].

وينفي هذا اللقاء المزاعم والاتهامات الموجهة إلى الكويت بصفتها أول

---

(1) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، ص 456.

(2) Anoushiravan Ehteshami, et al, War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations, P. 226.

(3) ظافر محمد العجمي، المرجع السابق، ص 468.

(4) Robert O.Freedman, Moscow and the Middle East: Soviet Policy in the Invasion of Afghanistan, (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), P.189.

من فكر وسعي لإدخال الأمريكيين المنطقة وإقحامهم في مجريات الحرب العراقية الإيرانية[1].

وعندما حلت الطامة الكبرى في المنطقة وغزت العراق الكويت اتخذت كافة دول مجلس التعاون وعلى رأسها السعودية موقفاً موحداً وحازماً تجاه الأزمة متمسكة بحقيقة أن أمن دول المجلس جزء لا يتجزأ[2].

وقد كشفت وسائل الاستطلاع الجوية ومعلومات وزارة الدفاع والطيران السعودية في أثناء الغزو العراقي أن هناك حشوداً عسكرية عراقية ضخمة أمام حدود المملكة الشمالية تزيد على 2500 دبابة و 150 ألف جندي وعددا ضخما من الطائرات والمصفحات مما يؤكد استهداف العراقيين للسعودية أيضاً[3]. وأصبحت القوات العراقية تتمركز على مسافة 160كم فقط من حفر الباطن[4].

وهنا شعرت السعودية ولأول مرة بأن خطراً داهماً يهددها، وشكل احتمال وقوع عمل عسكري ضد حقول نفط المنطقة الشرقية السعودية هاجساً قوياً لهم، وأضحى تحرير الكويت أولوية سعودية لإبعاد الخطر العراقي عن أراضيها[5].

---

(1) محمد محمود الطناحي، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي: دراسة تاريخية سياسية 1971-1990م، ص 260.

(2) إبراهيم سليمان المهنا، مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية- خيارات وبدائل، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 21، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998م)، الطبعة الأولى، ص 41.

(3) إبراهيم سعد الماجد، الملك فهد والقضايا الخارجية، (الرياض: دار المعراج الدولية للنشر،2001م)، الطبعة الأولى، ص 102- 103.

(4) خالد محمد القاسمي، المملكة العربية السعودية: القائد والمسيرة، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية، رقم 2، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999م)، ص 170.

(5) مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة: عبد الإله النعيمي، (لندن: دار الساقي، 2002م)، الطبعة الأولى، ص 225.

واستضافت الأراضي السعودية الحكومة الكويتية الشرعية وكبار المسؤولين الكويتيين في أثناء فترة الاحتلال العراقي.

وقد اتسم الموقف السعودي تجاه الغزو بإدانة العراق صراحة، لكن هذا الموقف انقسم إلى مرحلتين دعت في أولاهما السعودية إلى حل الأزمة سلمياً وعودة الشرعية، وثانيهما عندما بدا الحل السلمي بعيد المنال حيث أعلنت إعمال المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة والتي تجيز دعوة قوات متعددة الجنسيات لردع هجوم دولة على دولة[1].

وفي السياق ذاته التزمت السعودية بكافة قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى فرض الحصار الاقتصادي على العراق، كما رفعت من معدلات ضخ نفطها لمواجهة احتياجات السوق العالمية إثر توقف إمدادات الكويت والعراق، كما قدمت تسهيلات متنوعة لقوات التحالف، وشاركت فعليا وعسكريا في عملية تحرير الكويت.

وقد شكل الدعم السعودي للكويت خلال أزماتها المتكررة مع العراق دليلاً واضحاً على عمق علاقات البلدين ومتانة الروابط التي تجمعهما.

النفط والحدود الكويتية السعودية البرية:

في السابع والعشرين من نوفمبر سنة 1922م عقد أهم مؤتمر في منطقة الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وذلك لكونه المؤتمر الذي قرر الشخصية الدولية لأقطار المنطقة، ووضع أسس الحدود فيها، وهو المؤتمر

---

(1) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد: تحرير، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، ص 839.

الذي عرف باسم مؤتمر العقير[1](*)وهو الذي عقد برعاية بريطانية بهدف تسوية مشكلات الحدود الكويتية العراقية السعودية.

واستمرت جلسات هذا المؤتمر طيلة خمسة أيام شهدت مفاوضات عسيرة، فتدخل المقيم السياسي البريطاني في الخليج بيرسي كوكس، وتناول قلماً، ووضع خطاً على الخارطة حسم به مسألة الحدود.

وبموجب هذه الاتفاقية لم تبق الحدود الكويتية الجنوبية كما نصت عليها الاتفاقية الإنجليزية العثمانية لعام 1913م، ولم يكتف كوكس بتخطيطه للحدود بل خرج بفكرة المناطق المحايدة[2]. فالمنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية تساوي في مساحتها 36٪ من مساحة الكويت، ولم يكن بها أي دليل أو نظام للإدارة المشتركة بين الدولتين، كما أنه لم يكن هناك أي مرجع للتسوية البحرية، ولم توضع أية مرجعية لأي نزاع متوقع[3]، كما تركت مساحة تقدر بـ 2500 ميل مربع دون حسمها بشكل نهائي[4].

وقد وقع اتفاقية العقير عن السعودية الدكتور عبد الله الدملوجي عضو

(1) ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، القرن العشرين، ص 54.

(*) لمزيد من التفصيلات حول هذا المؤتمر انظر:

- Harry St. John Bridger Philiby, Saudi Arabia, (New York: Praeger, 1995).
- Richard Dickson, Kuwait and her Neighbours, (London: Allen and Unwin, 1956).

(2) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص 68 .

(3) Gerald Blake, Shared Zone as a Solution to Problems of Territorial Sovereignty in the Gulf, Research in: Territorial Foundations of the Gulf States, Edited By: Richard Schofield, (London: UCL Press, 1994), First Published, P. 204.

(4) Arabian Boundary Disputes, Saudia Arabia- Kuwait 1829-1991, Volume 10, P. 749.

الوفد السعودي، والميجور مور الوكيل السياسي البريطاني بالكويت نيابة عن الشيخ أحمد الجابر في الثاني من ديسمبر عام 1922م[1](*).

واللافت للنظر في هذا المؤتمر تفاوت مستويات تمثيل الدول المشاركة فيه، فدولة يمثلها رئيسها (السعودية)، ودولة يمثلها وزير في حكومتها (العراق) وثالثة يمثلها ضابط بريطاني (الكويت)[2].

ونأتي للنقطة الأهم في هذا المؤتمر وهي الحضور الجلي للنفط في أثناء وبعد مؤتمر العقير، وقد ظهر هذا الحضور بوضوح فيما يأتي:

- حضور الميجور فرانك هولمز كطرف رئيسي في جلسات هذا المؤتمر، دون أن تكون له أية صفة رسمية تابعة لوفد أية دولة، وهو المفاوض النفطي الأول في هذه المنطقة وأبو النفط فيها[3].
- تشدد السعودية في حدودها الشرقية وإبداؤها تساهلاً كبيراً في حدودها الشمالية المحاذية للأردن، ويرجع كل هذا إلى عدم توقع ظهور البترول في هذه المناطق[4].
- ولادة ظاهرة جديدة في ترسيم الحدود هي المناطق المحايدة، تبعتها ظاهرة جديدة أخرى هي اقتسام العوائد النفطية بين بلدين يشتركان في أرض واحدة[5].

---

(1) غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1996م)، الطبعة الثانية، ص 21.

(*) For All Details About This Agreement Look: Arabian Boundary Disputes, Saudia Arabia-Kuwait 1829-1991, Volume10, P. 37- 38.

(2) خالد حمود السعدون، العلاقات بين نجد والكويت 1319 - 1341هـ/ 1902-1922م، (الكويت: ذات السلاسل، 1990م)، الطبعة الثانية، ص254.

(3) محمد رشيد الفيل، الحدود: وجهة جغرافية وجيوستراتيجية، ص 277.

(4) صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، ص 117.

(5) سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج العربي، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993م)، ص 107.

- كان أول رد فعل لشيخ الكويت على هذه الاتفاقية إعلانه عدم رضاه عن اقتسام امتيازات النفط في هذه المنطقة، قبل أي شيء آخر[1].

- إقدام الكويت على منح امتيازات النفط الخاصة بها في هذه المنطقة لشركة أمريكية وليست بريطانية، وكان الدافع إلى ذلك عدم رضا الكويت عن دور بريطانيا في هذا المؤتمر[2].

وأخذت العلاقات بين الكويت والسعودية تسير نحو الأفضل بعد اعتلاء الشيخ أحمد الجابر سدة حكم الكويت- كما أشرنا سابقاً- وساعد على الاستقرار اهتمام البلدين بالامتيازات النفطية داخل أراضيهما وداخل المنطقة المحايدة أيضاً، وقد تمكنت المصالح الأمريكية من أن تنهي النزاع على نفطها بقسميها الكويتي والسعودي وتحسم المنافسة مع البريطانيين لصالحها عامي 1948- 1949م[3] لحساب شركتي باسيفيك وسترن أويل وأمريكا إندبندنت أويل[4].

وبعد توقيع الكويت اتفاقية امتياز القسم الخاص بها في المنطقة المحايدة أرسل الملك عبدالعزيز رسالة للشيخ أحمد الجابر يطلب إليه إرسال نسخة منها للإطلاع عليها[5].

---

(1) نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914- 1939م، ص 75.

(2) عبد الله فؤاد ربيعي، قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين1919-1939م وآثارها، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د. ت)، ص 76.

(3) محمد لبيب شقير وصاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، 1969م)، الجزء الثاني، ص 110.

(4) المرجع السابق، الجزء الرابع، ص 90، 133.

(5) Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899- 1949, (U.K: Archive Editions, 1994), Volume 11, P. 468.

ومع توالي الاكتشافات في المناطق الحدودية ازدادت أهمية ترسيم الحدود بين البلدين، وجاء اكتشاف حقل أم جدير سنة 1962م، والذي يعد من أهم اكتشافات الكويت النفطية في هذه المنطقة ليكون دافعاً للبلدين نحو ترسيم حدودهما المشتركة[1].

وقد أرسل وزير الخارجية الكويتية لوزير الخارجية البريطانية خطاباً في الأول من يوليو 1964م يشير فيه إلى عدم ملاءمة اتفاقية العقير للواقع، وطالب بمساعدة بريطانيا عن طريق ما تملك من مستندات لتعضيد موقف الحكومة الكويتية في مساعيها لحل وضع المنطقة المحايدة[2].

النفط والاتفاقية الكويتية السعودية لتقسيم المنطقة المحايدة (7 يوليو 1965م):

غيَّر ظهور النفط كثيرا من طبيعة الحياة بمنطقة الخليج العربي، ومن طبيعة العلاقات بين دوله، خاصة بين الكويت والسعودية لكونهما يشتركان في منطقة واحدة تحوي ثروات نفطية ضخمة، حيث تطلب استغلال هذه الموارد عمليات واسعة وعلى درجة كبيرة من التعقيد، كمنح الامتيازات وعقد الاتفاقات وتنظيم حياة العاملين فيها من المواطنين أو الأجانب[3]،

(1) Records of Kuwait 1961- 1965, (1962), Edited By: Anita L.P. Burdett , (U.K: Archive Editions, 1997), P. 625, BK. 1081/16.

(2) Records of Kuwait, 1964, P 600.

(3) جاسم محمد يوسف كرم، تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المغمورة المحاذية لها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 111، السنة 29، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، أكتوبر 2003م)، ص 20- 21.

لكل هذا توصل الطرفان إلى قناعة مفادها ضرورة عقد اتفاقية تنظم كل هذه الأمور، وهو ما تم بالفعل في السابع من يوليو عام 1965م(*).

وقد ساعد احتواء هذه المنطقة على النفط وبغزارة على رضا الطرفين بهذه الاتفاقية؛ لما سيجلبه من عائدات ضخمة لكليهما[1].

وحسبما جاء في البيان الرسمي المشترك الصادر بمدينة الطائف بتاريخ 7 من يوليو 1965م فإن الجانبين اتفقا على ضرورة التنسيق في السياسة البترولية الخاصة بهما، وكذلك اتفقا على تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة الشؤون البترولية وتقديم النصح لحكومة الدولتين لتحقيق أقصى استفادة ممكنة لشعبيهما من ثرواتهما الحيوية[2].

وأشارت المادتان الثالثة والرابعة إلى ضرورة عدم المساس بحقوق الطرفين في الثروات الطبيعية في كل المنطقة، وإلى ضرورة احترام كل طرف حقوق الآخر في ثرواته الطبيعية سواء الموجودة أو التي ستوجد مستقبلاً[3].

وجدير بالذكر أنه بموجب هذه الاتفاقية تم استبدال عبارة المنطقة المقسومة بعبارة المنطقة المحايدة مع احتفاظ الطرفين بحقوق متساوية في كامل المنطقة المقسمة.

(*) For All Articles of This Agreement Look: Records of Kuwait, 1965, PP 403: 419.

(1) ريتشارد سكوفيلد، دول الخليج والنزاعات حول الحدود والأراضي، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب: أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998م)، الطبعة الأولى، ص 196.

(2) Arabian Boundary Disputes, Saudia Arabia- Kuwait 1829-1991, Volume10, P. 733.

(3) ميمونة خليفة الصباح، المرجع السابق، ص 71، 72.

وقد صادقت السعودية على هذه الاتفاقية في 11 من يوليو 1965م والكويت في 4 من يوليو 1966م، بعد إقرارها من قبل مجلس الأمة، وتم تبادل وثائق التصديق بين البلدين في 25 من يوليو 1966م[1].

وفي عام 1970م تم التوصل إلى اتفاق بين الكويت والسعودية يقضي بتعيين النفوذ الإداري في المنطقة المقسومة بين الدولتين، حيث كان هذا الاتفاق بمثابة تحديد إداري واضح المعالم[2].

النفط والحدود الكويتية السعودية البحرية:

برز الخلاف بين البلدين على بعض المناطق البحرية التي اعتبرتها الكويت ضمن سيادتها الإقليمية، بينما طالبت السعودية بممارسة السيادة المشتركة مع الكويت عليها[3]. وهي المناطق التي تقع على مقربة من ساحل الكويت[4].

ومنذ الأربعينيات مثّل النفط المستقر في باطن هذه المناطق السبب الجوهري للخلاف بين البلدين، وكان دافعاً لمحاولة الوصول إلى اتفاق يحسم مسألة تبعيتها عام 1951م[5].

---

(1) عطية حسين أفندي، الكويت وبناء مؤسسات الدولة الحديثة 1946- 1961م، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب: الكويت من الإمارة إلى الدولة- دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية، ص 351.

(2) جي. بي. كيلي. الحدود الشرقية للجزيرة العربية: ترجمة خيري حماد، (بيروت: مكتبة الحياة، 1979م)، ص 176.

(3) محمد مصطفى شحاته، الحدود السعودية مع دول الخليج العربي، مجلة السياسية الدولية، العدد 111، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير 1993م)، ص222 .

(4) Arabian Boundary Disputes, Saudia Arabia-Kuwait 1829-1991, Volume 11, P. 595.

(5) حافظ وهبة، شبه جزيرة العرب في القرن العشرين، (القاهرة ، 1956م)، ص89.

وفي عام 1952م أكدت السفارة البريطانية بالسعودية للخارجية البريطانية أن هذه المناطق وجزيرتي قاروه وأم المرادم تحديداً تتبع الكويت، ولم تنضم أبداً إلى المنطقة المحايدة(1).

وعقب منح الكويت والسعودية امتيازي 1957،1958م النفطين أثيرت بعض المشكلات الإدارية التي نتجت عن تدفق العمال التابعين لشركتي النفط العاملتين في المنطقة البحرية للمنطقة المحايدة، وأجريت بالفعل مباحثات مشتركة لتنظيم وضع الإدارة المشتركة لهذه المنطقة، وفي عام 1961م تقدمت الكويت بعرض للسعوديةلحسم هذه المسألة تماماً(2).

وبعدها بعام تم إقرار هذا العرض بعد أن طالبت السعودية بالمشاركة في نصف عوائد النفط المنتج من المناطق المذكورة، ووافقت الكويت على هذا الطلب(3).

وسعياً وراء حل مشكلة الجرف القاري والمياه المشتركة أخذت الكويت عام 1962م في استشارة بريطانيا التي نصحتها بضرورة إجراء مباحثات مباشرة مع السعودية بعد اعترافها باتفاقية جنيف، مع اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال الرفض السعودي، ثم الإعلان عن امتداد المياه الإقليمية الكويتية ستة أميال(4)(*).

---

(1) Arabian Boundary Disputes, Saudia Arabia-Kuwait 1829- 1991, Volume 11, P. 685.

(2) محمد صبحي، الحدود والموارد الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير 1993م)، ص 192.

(3) Records of Kuwait, 1965, P. 731, BK. 1531/ 62.

(4) Records of Kuwait, 1962, P. 615, BK. 1081/ 1.

(*) لمزيد من الشرح حول الجرف القاري والمياه الإقليمية انظر: عبد المنعم محمد داود، القانون الدولي للبحار والمشكلات البحرية العربية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1991م).

وفي العـام نفسـه - 1962م- أبدت الكويت استـعـدادها لإرسـال فـريق مفاوضات للسعودية لحل مشكلة المياه الإقليمية(1).

وفي 7 من يوليو 1965م، تم توقيع البلدين على اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة(2).

وقـد قـامت الكويت بموجب المرسـوم الأمـيـري الصـادر في 24 ديسمبر1967م بمد مياهها الإقليمية مع السعودية إلى اثني عشر ميلاً كما حددته هي الأخرى(3).

وفي 18 من ديسمبر 1969 تم التوقيع في الكويت على اتفاقية ملحقة باتفاقية 1965م اعتمد فيها خط النصف كحد فاصل ونهائي بين البلدين(4)، وتسلمت الكويت إدارة الجزء الشمالي بتاريخ 20 من مايو 1970م(5).

وفي الثاني من يوليو عام 2000م وقع البلدان اتفاقية تم بموجبها تعيين الخط الذي يقسم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة(6)، وهي اتفاقية

---

(1) Records of Kuwait, 1962, P. 623, BK 1081/ 10.

(2) Records of Kuwait, 1965, PP 403 : 419

(3) محمد حسن العيدروس، المرجع السابق، ص 199.

(4) جريدة السياسة، الكويت 19 ديسمبر 1969م.

(5) هيفاء حمد المشاري، اتفاقية الحدود البحرية الموقعة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد15، السنة الرابعة، ص 158.

(6) محمد خليفة، اتفاقية الحدود السعودية الكويتية: نموذج لحل الخلافات بين الأشقاء، مجلة شؤون خليجية، العدد19، المجلد العشرين، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، أغسطس2004م)، ص 6.

نهائية لترسيم حدود البلدين البحرية شمال الخليج العربي قبالة المنطقة البرية المقسومة بينهما، وقد قننت هذه الاتفاقية ملكية البلدين لثروات هذه المنطقة الطبيعية[1](*).

وهكذا، وفي إطار أخوي، أسدل الستار على خلاف حدودي عربي لعب النفط دوراً كبيراً في خلقه ومن ثم إطالة أمده وأخيراً في إنهائه.

---

(1) مجلة ضمان الاستثمار، العدد 148، السنة 18، (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سبتمبر 2000م).

(*) للاطلاع على كافة بنود هذه الاتفاقية انظر: جريدة القبس، الكويت، 11 يوليو 2000م.

الفصل الرابع

النفط

وعلاقات الكويت السياسية بإيران

(1911 - 1990م)



الكويت وإيران؛ النفط وصياغة العلاقات السياسية:

لعل أول ما يواجه دارسي العلاقات الكويتية الإيرانية هو قلة أو لنقل ندرة المراجع المختصة ببحث هذه العلاقات، على الرغم من جوار البلدين الجغرافي وعمق علاقاتهما التاريخية وروابطهما الدينية ومشتركاتهما الاقتصادية.

وقد لعب الاقتصاد في فترات كثيرة دورا كبيرا في تعزيز أواصر التعاون بين البلدين، فدول الخليج تعد سوقا استهلاكيا رائجا للسلع الإيرانية، ومجالا واسعا للأيدي العاملة الإيرانية، ففي عام 1971م وقعت الكويت وإيران مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية منها اتفاقية التجارة والترانزيت، واتفاقية الإعفاء الضريبي لضريبة دخل شركات الملاحة البحرية.

كما تميزت الفترة ما بين عامي 1975 و 1980م بنمو ورواج حركة الواردات بين البلدين بمعدلات شبه مستقرة حتى نهاية عام 1979م، وذلك بمعدل زيادة بلغ 21%، لكن هذه الحركة شهدت تراجعا واضحا بسبب ظروف الحرب العراقية الإيرانية التي امتدت لثماني سنوات.

وقد شكل العراق عامل جذب وطرد في علاقات الكويت السياسية بإيران، فمن ناحية وقفت إيران ضد كافة محاولات العراق السيطرة على الكويت وأداتها جميعها، وكثيرا ما أعلن شاه إيران في أكثر من مناسبة رفض بلاده المطلق السماح للعراق بالسيطرة على الكويت أو ممارسة أية ضغوط عليها[1].

كما أن أحداث التاريخ لم تسجل أية مخاوف فعلية من تهديدات

---

(1) حامد حافظ العبد الله، العلاقات الكويتية الإيرانية: دراسة استشرافية لآفاق التعاون، مجلة المستقبل العربي، العدد 213، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1996م)، ص102.

إيرانيـة للكويت إلا خـلال فـترة الحـرب العـراقـيـة الإيرانية جراء المسـاندة الكويتية للعراق[1].

وقد اضطرت الكويت إلى أن تكيف علاقـاتها بإيران تبعـا لعلاقات إيران بالعراق، وكثيرا ما مارست الكويت لعبة التوازن السياسي بين هاتين القوتين ولاسيما عندما كانت العراق وإيران تتنافسان سياسيا فقط، لكن في حال تجاوز هذا التنافس المستوى السياسي نجد الكويت تنحاز للجانب العراقي، حتى لو أدى ذلك إلى توتر علاقتها بإيران[2]. مع استثناء فترة تنامي الاتجـاه اليـسـاري بالعـراق على يد النظام البـعـثي في أوائل السبعينيات[3].

ومن ناحية أخرى حوت علاقات البلدين عوامل تنافر كقضايا التسلح، وعلاقة إيران بإسرائيل في فترة حكم الشاه، والخوف من تصدير الثورة الإسلامية.

ووقـفت الكويت ضـد المشروع الأمني الإيراني عـقب الانسـحـاب البريطاني من الخليج عام 1971م. وضد الحلف الإقليمي الذي اقترحت إيران تشكيله بالمنطقة[4].

كـما شكلت قضية عروبة الخليج ودخول الكويت طرفا فيها نقطة من

---

(1) أحمد حمود الدويهيس، سياسة الكويت الخارجية 1961- 1991م، ص 67- 68.
(2) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص 242.
(3) جمـال زكريا قـاسم، العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي على عهـد الأسرة البهلوية1925- 1979م، بحث ضمن بحوث كتاب: العلاقات العربية الإيرانية: تحرير: جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م)، ص147.
(4) جريدة النهار، بيروت، 21 مايو 1973م.

نقاط الخلاف الكويتي الإيراني، وكذلك شجب الكويت لاحتلال إيران جزر الإمارات الثلاث عام 1971م وتدخلها المسلح بعمان أواخر 1972م[1].

وعُدَّت قضية ترسيم الحدود البحرية الكويتية الإيرانية نقطة خلاف أخرى بين البلدين، حيث كان العراق يمارس ضغوطه ويعارض الوصول لأية تسوية كويتية إيرانية؛ الأمر الذي يؤدي إلى إفشالها في نهاية المطاف.

وشكل الخلاف الكويتي الإيراني حول طبيعة الأثر الإقليمي لجزيرة فيلكا نموذجا لهذه الخلافات الحدودية[2].

ومثل النفط قاسما مشتركا في علاقات البلدين معا، فالبلدان قوتان نفطيتان عالميتان لا يستهان بهما، وإيران كانت البلد الوحيد في الإقليم المنتج للنفط في أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث اكتشف النفط فيها منذ عام1908م[3].

وإيران هي التي تطل وتسيطر على مضيق هرمز الذي يمر منه 20% من الإنتاج العالمي للنفط[4]، وهو بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم، وأهم معبر مائي عالمي، حيث يعبر من خلاله يوميا أكثر من مائة سفينة بمعدل سفينة كل خمس عشرة دقيقة[5].

(1) محمد جاسم محمد، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، السلسلة الخاصة، رقم 77، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية، جامعة البصرة، (البصرة: مطبعة جامعة البصرة، 1984م)، ص 136.

(2) عبد الجليل زيد مرهون نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، ص 62.

(3) راشد البراوي، حرب البترول في العالم، ص 139.

(4) جودت بهجت وحسن جوهر، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد 211، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1996م)، ص 46.

(5) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، السنة 29، العدد114، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 1993م)، ص 31.

وتمتلك إيران 10٪ من مخزون النفط العالمي، وتحتل موقعا رائدا في السوق الدولية للطاقة حيث تقع في المرتبة الرابعة بعد السعودية والولايات المتحدة وروسيا بحسب نسبة الاحتياطات الموجودة بأراضيها، وهي عضو مؤسس في الأوبك، وثاني دولة من حيث الإنتاج بين دولها، كما تربط الخليج ببحر قزوين الغني بالنفط أيضا[1].

وتدين الكويت لإيران بفضل كبير تمثل في النتائج الإيجابية التي عادت عليها جراء قيام الدكتور محمد مصدق بمحاولة تأميم النفط الإيراني عام 1951م، حيث اعتبر بعضهم آثار هذه الحركة على الكويت بمثابة الكنز تماما مثلما حول احتلال إيران للبصرة في القرن الثامن عشر كل تجارة الخليج العربي إلى الكويت[2].

لكن الحكومة الإيرانية اعتبرت ما اتجهت إليه شركات النفط العاملة بالكويت من زيادة لإنتاجها سببا في إفشال سياسة التأميم التي قامت بها[3].

ومثلت الامتيازات النفطية التي منحتها الدولتان لشركات البترول في مياههما الإقليمية نقطة خلاف أخرى، فقد أشارت الحكومة الكويتية في عام1961م إلى أن مساحة الامتياز التي منحتها إيران لشركة إيباك تعد مخالفة لامتيازها في المياه البعيدة عن الشاطئ المملوك للكويت والذي منحته لشركة شل، لكن إيران أكدت أن الكويت هي التي جارت على امتيازها بمنحها امتياز أراضيها[4].

---

(1) ميشيل نوفل، إيران: القيمة الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 49، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، فبراير 1996م)، ص 8.

(2) محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ص 217 .

(3) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص 140 .

(4) Husain M. Al Baharna, Op.Cit, P. 293.

وخلال عام 1963م طرحت إيران فكرة الاستغلال المشترك للمناطق المتنازع عليها بحريا بعيدا عن الشاطئ[1].

لكن التفكير في هذا الاقتراح الإيراني قد توقف، حيث وافقت الكويت من حيث المبدأ على إدخال جزيرتي خرج وفيلكا ضمن الأمور التي سيتم تحديدها بين البلدين فيما يخص حدودهما البحرية، مع اعتبار خط المنتصف هو خط التقسيم بين البلدين، لكن عدم حسم الكويتيين لهذه المسألة مع السعوديين قد عرقل هذه المفاوضات مع إيران[2].

وقد استغلت الكويت اجتماعاتها بمنظمة الأوبك لحسم أمورها الحدودية البحرية مع الإيرانيين خلال عام 1964م، حيث دارت اجتماعات بين مندوبي الدولتين تحت سقف الأوبك بخصوص هذه المسألة[3].

بيد أن الإيرانيين لم يبدوا أي استعداد جدي لعقد معاهدة حاسمة لهذا النزاع البحري، بل إنهم كثيرا ما تهربوا من المباحثات وأخذوا يعقدونها كثيرا، الأمر الذي تسبب في إعاقة الكثير من العمليات النفطية في هذه المنطقة[4]. وذلك في وقت كان فيه الإنتاج الكويتي والإيراني يصل مع نهاية عام1965م إلى 57600 , 50300 مليون طن على التوالي[5].

لكن الكويت أخذت تتحرك نحو حسم هذه المسألة، فتوصل الطرفان

(1) Records of Kuwait 1961- 1965, (1963), Edited By: Anita L.P. Burdett, (U.K: Archive Editions, 1997), Volume II, P. 558, BK 1531/ 38.
(2) Records of Kuwait, 1963, P. 559, 10814/ 63.
(3) Records of Kuwait, 1964, P. 593, 15334/ 64.
(4) Records of Kuwait 1964, P. 361, 325/ 65.
(5) Middle East Economic Survey, New York, Volume VIII, No. 43, 27 August 1965, P. 5.

مبدئيا وعقب عدة زيارات لمسؤولين كويتيين لطهران إلى مسودة اتفاق لتحديد الجرف القاري بين البلدين، وذلك في التاسع من يونيو 1965م[1].

واعتمد خط الوسط لتحديد الجرف القاري بين الدولتين عام 1966م، لكن احتمالات وجود النفط في هذه المناطق بدأت تثير الخلافات من جديد، فتم توقيع اتفاقية جديدة بين الكويت وإيران ومعهما السعودية في أكتوبر 1968م جاءت لمصلحة الدولتين الكبيرتين على حساب الكويت[2]. وفي الخامس من يوليو 1970م تم التوصل إلى اتفاقية بين الكويت وإيران حددت الجرف القاري بين البلدين[3].

وقد دارت علاقات البلدين النفطية في السبعينيات في إطارين أولهما الأوبك وثانيهما الإطار الخاص بالسلوك الفعلي لهما في أسواق النفط.

فقبل انتصار الثورة الإسلامية كان هناك نوع من التوافق في السياسات النفطية لإيران ودول الأوبك الخليجية الحمائم، لكنها بعد الثورة أصبحت من أكثر الصقور تشددا، وكانت دوما مؤيدة لرفع أسعار النفط، حتى لو اقتضى الأمر تخفيضا للإنتاج.

لكن الخلافات زادت بين الطرفين حول سقف الإنتاج بالأوبك ومدى الالتزام به وحول حصة العراق وذلك خلال الحرب العراقية الإيرانية، وكانت الكويت على رأس الدول المخالفة للسياسة الإيرانية النفطية في هذه الأثناء[4].

---

(1) روبرت. ل. جيرمان، الشيخ صباح السالم أمير دولة الكويت (1965 - 1977م) سيرة شخصية سياسية، ص 152.

(2) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص 151.

(3) عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص 138.

(4) أحمد السيد النجار، العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية: ماض متذبذب ومستقبل مرهون بالعلاقات السياسية، بحث ضمن بحوث كتاب: العلاقات العربية الإيرانية، تحرير: جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م)، ص272، 273.

كما كانت علاقات إيران بإسرائيل وتزويدها لها بالنفط خلال بعض الفترات نقطة كبرى من نقاط الخلاف الخليجي الإيراني السياسي والنفطي[1].

وخلال أزمة 1973م قامت إيران بزيادة إنتاجها لتعويض النقص الذي حدث في سوق النفط العالمي جراء الحظر العربي، وبذلت جهودا ملموسة من أجل ضمان عدم رفع أسعار النفط بالشكل الذي يهدد النظام النقدي الدولي عامة والأمريكي خاصة[2].

الكويت وإيران؛ دوافع نفطية لمواقف سياسية (1961 - 1979م):

اعترفت إيران رسميا باستقلال الكويت فور إعلانه رغم إعلان العراق قطع علاقاته بأية دولة تعترف بهذا الاستقلال[3].

وأعلنت إذاعة طهران عن رسالة من الشاه هنأ فيها حاكم الكويت باستقلال بلاده، وبعدها شرعت إيران في اتخاذ كافة أساليب تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت[4].

ومع إعلان قاسم ادعاءاته على الكويت عقب الاستقلال مباشرة رفضت إيران كافة هذه الادعاءات، وأيدت الخطوات العربية لإنهاء هذا النزاع، وقامت بإرسال وفود رسمية متعددة بهدف تطوير العلاقات المشتركة مع الكويت[5].

---

(1) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص 149.

(2) أسامة الغزالي حرب ومحمد السعيد إدريس، الأمن والصراع في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 62، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 1980م)، ص 25.

(3) أصغر جعفري ولداني، روابط العراق والكويت، ص 49.

(4) Arabian Boundary Disputes: Iraq-Kuwait 1941- 1992, Volume5, P. 185, BK 1083/ 62.

(5) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية 1941 - 1971م، ترجمة: علي فياض، (البصرة: مركز دراسات الخليج- جامعة البصرة، 1984م)، ص 426.

وفور أن وصلت الأنباء إلى طهران بخصوص توقف إرسال المواد الغذائية من البصرة إلى الكويت شرع التجار الإيرانيون في إرسال مواد غذائية لأهل الكويت[1]؛ حيث غادر ما يقارب سبعين قاربا إيرانيا تجاريا ميناء عبادان الإيراني متوجهة نحو الكويت[2].

وبعد انتهاء هذه الأزمة بسنوات ومع اشتعال فتيل أزمة الصامتة عام1973م وقفت إيران إلى جانب الكويت وعرضت تقديم مساعدة عسكرية لها، وظلت مؤيدة لها حتى انتهت الأزمة[3].

الكويت والثورة وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية (1979م):

شكلت تطورات الأحداث في إيران نهاية السبعينيات مصدر قلق للكويت خاصة في ظل غياب واضح للقوى المركزية التي تعول عليها في الحفاظ على سياسة متوازنة مع دول الجوار الإقليمي.

وأخذت الكويت تطالب بالوقوف في وجه أية أعمال تخريبية تجري في المنطقة، وأعلنت أن منطقة الخليج عربية بمياهها وأراضيها وشعوبها[*].

لكنه ومع تبدل الموقف ونجاح الثورة في فرض نفسها ومن ثم إعلان قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية أخذت الكويت في التعايش مع هذا

---

(1) جريدة الرأي العام، الكويت، 29 يونيو 1961م.
(2) جريدة الأخبار، مصر، 28 يونيو 1961م.
(3) أصغر جعفري ولداني، المرجع السابق، ص 127.
(*) للمزيد حول تفاصيل إعلان قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية انظر:
- فريدون هويدا، سقوط الشاه، ترجمة: أحمد الشاذلي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994م).
- أسيمة جانو، التاج الإيراني، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1987م).

الوضع الجديد، فكان وزير خارجيتها هو أول وزير خارجية يقوم بزيارة طهران رسميا للتهنئة بنجاح الثورة وقيام الجمهورية[1].

وقد هدفت هذه الزيارة التي جرت في يومي 21 - 22 يوليو 1979م إلى فتح الطريق أمام علاقات أفضل مع إيران، وتوسيع مجالات التواصل بين البلدين.

وأعلنت الكويت بعدها أن العلاقات بين البلدين كانت ولا تزال جيدة جدا، وستظل الأبواب مفتوحة دوما لتطوير العلاقات بين البلدين[2].

وفي 31 ديسمبر 1979م امتنعت الكويت عن التصويت على قرار مجلس الامن رقم 461 والداعي إلى تطبيق عقوبات على إيران[3]. ثم أعلنت رفضها في سبتمبر 1980م لاقتراح يقضي بالاشتراك مع الولايات المتحدة ودول غرب أوربا واليابان في فرض مقاطعة اقتصادية ضد إيران[4].

وعلى مستوى العلاقات النفطية بين البلدين فقد ساعدت الكويت في ديسمبر 1978م إيران في الحصول على مائة وخمسين ألف برميل من الغاز المسال رغم ارتباط الكويت باتفاقات كثيرة لكنها نجحت في تلبية هذا المطلب الإيراني.

ومع قيام الثورة وتوقف الصادرات النفطية الإيرانية توجهت الأنظار صوب الكويت لتعويض هذا النقص الإنتاجي، لكن الكويت كانت حريصة

(1) Chookiat Panasponprasit, U.S Kuwait Relations 1961-1992, P.216.
(2)Arab Times, Kuwait, 18 November 1979.
(3) وليد إلياس مبارك، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة، ص41.
(4) جريدة الجزيرة، الرياض، 20 سبتمبر 1980م.

جدا على عدم إثارة النظام الإيراني الجديد كما حرصت على ألا تقدم على تكرار تجربة الخمسينيات في أثناء أزمة مصدق.

وأكد وزير النفط الإيراني على أكبر معينفر في أثناء زيارته للكويت في أوائل ديسمبر 1979م ثقة بلاده في أن الكويت لن تزيد إنتاجها النفطي لتعويض نقص الإنتاج الإيراني، وذلك لقوة علاقة حكومتي البلدين[1].

ونظراً للتطورات الحادثة في سوق النفط الدولية وافق مجلس الوزراء الكويتي أواخر عام 1979م على اقتراح يقضي بزيادة في إنتاج النفط الخام ليصل إلى 2,2 مليون برميل يوميا لكنها عدت زيادة طفيفة وغير مؤثرة.

إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981م):

منذ وصول آية الله الخميني إلى سدة الحكم في إيران في أول فبراير 1979م أعلن أن الأنظمة الحاكمة بمنطقة الخليج أنظمة طاغية وغير إسلامية وتابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وشكك في استقلال هذه الدول، وزعم أن الكويت وباقي دول الإقليم دول غير مستقرة بالنسبة لإيران، وهدد بتصدير الثورة إليها، وأعلن وزير خارجيته في 20 من فبراير 1980م أن أراضي الخليج تاريخيا تابعة لإيران[2].

وقد قسمت إيران دول المنطقة إلى مجموعات ثلاث تضم الأولى الإمارات وقطر وعمان وترغب في توثيق علاقاتها معها ولو إلى حين، وثانيها تضم الكويت والبحرين وترغب في فتح الطريق أمام سياستها

---

(1) جريدة القبس، الكويت، 8 ديسمبر 1979م.

(2) على صميخ المري، مجلس التعاون الخليجي: أزمات الحاضر وتحديات المستقبل،ص22.

الثورية كي تصل إليها، ومثلت السعودية المجموعة الثالثة والتي اعتبرت إيران أن التطبيع معها بمثابة انتحار للثورة[1].

واستشعرت دول الخليج العربية هذا الخطر، وبدأت تتخوف من سياسة إيران التوسعية واتخاذها بعدا قوميا ومحاولتها تصدير ثورتها فكان هذا دافعا رئيسيا من دوافع قيام المجلس[2].

وبعد قيام المجلس كان الموقف الإيراني شديد الحساسية تجاهه، حيث اعتبرته إيران بمثابة تجمع عربي معاد لها، فأبدت شكوكها وتحفظها تجاهه، وتخوفها من مساندته العراق في صراعه معها، أو دعمه لأي عمل أمريكي ضدها، فأخذ سلوكها طابعا عدوانيا تجاه دول هذا المجلس[3].

النفط والعلاقات الكويتية الإيرانية في أثناء الحرب العراقية الإيرانية (1980- 1988م):

لم تمر العلاقات الإيرانية بدول الجوار العربي خلال عقود طويلة بمستوى أسوأ من الذي كانت عليه في الثمانينيات في أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وذلك حينما دخلت إيران في صراع عسكري عنيف مع أكبر جيرانها العرب- العراق- فتورطت دول الجوار العربية في هذا

(1) أمين هويدي، البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى، (القاهرة: دار الشروق، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 165.

(2) Fred Halliday, The Iranian Revolution in the International Affairs: Program and Practice, (London: Croom Helm,W.D), P. 245.

(3) جمال زكريا قاسم، مجلس التعاون الخليجي: دوافع تأسيسه ووقعه الدولي والإقليمي والعربي، ص 56.

الصراع، ومولت الحرب من عوائدها النفطية لصالح العراق، وتحولت أغلب دول المنطقة إلى دول عجز بعد أن كانت دول فائض حتى بداية الثمانينيات[1].

وقد كانت الكويت من بين تلك الدول، إن لم تكن على رأسها، فقد وجدت نفسها في مرمى النيران الإيرانية منذ بداية الحرب، ثم تعرضت سفنها وموانيها وأراضيها للقصف الإيراني[2]، فالكويت لا تبعد عن ميناء البصرة العراقي بأكثر من أربعين كيلومترا وعن عبادان الإيراني بأكثر من ستين كيلومترا، وكلا الميناءين تحول مع اشتعال فتيل الحرب إلى كتلة نار، حيث قصف كل طرف منشآت خصمه النفطية، واخترقت طائراتهما سماء الكويت ليلا ونهارا في أثناء تنفيذ مهامها القتالية. فغدت الكويت طرفا أساسيا في الحرب[3](*).

وقد بذلت الكويت جهودا حثيثة لإنهاء هذه الحرب بصورة سلمية منذ بدايتها على يد وزير خارجيتها ومبعوثيها الرسميين، لكن جهودها توقفت

---

(1) جاسم خالد السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها، مجلة المستقبل العربي، العدد 202، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1995م)، ص116.

(2) Michael Collins Dunn, Arms and the Gulf: The Gulf Regional Arms Race to the Turn of the Century, Research in: The Gulf, Energy, and Global Security- Political and Economic Issues, Edited By: Charles F. Daran and Stephen W. Back, (Colorado: Lynne Rienner Publisher,1991), P. 81.

(3) كمال أحمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، سلسلة تاريخ المصريين، رقم 208، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001م)، الجزء الأول، ص28.

(*) انظر في القسم الخاص بالملاحق تحت رقم 20 سجلاً كاملاً بالاعتداءات الإيرانية على الكويت ومنشآتها في أثناء الحرب العراقية – الايرانية.

مع انتصاف الحرب بعد أن بدأت إيران في إشهار عدائها لها ومهاجمة ناقلاتها النفطية[1].

وقد كانت خسائر إيران النفطية المتمثلة في تدمير قسم كبير من مصافي عبادان، وتوقف صادراتها النفطية، وتأزم أوضاعها الاقتصادية، دافعا وراء هجماتها على أهداف الكويت النفطية[2].

ولم تقتصر الاعتداءات الإيرانية على منشآت الكويت النفطية فقط، بل امتدت منذ السنة الأولى للحرب لتشمل اعتداءات على الدبلوماسيين الكويتيين في طهران، وعلى المنشآت الكويتية بإيران كمبنى السفارة الكويتية في طهران خلال عام 1980م[3].

وشهد عام 1981م اعتداء إيرانيا على منطقة العبدلي النفطية، ومركز أم العيش النفطي في الأول من أكتوبر من ذاك العام[4]، لكن إيران انكرت هذا الاعتداء واتهمت القوى الإمبريالية بتنفيذه[5]. فردت الكويت بسحب سفيرها من طهران احتجاجا على هذه الهجمات[6].

وفي الثاني عشر من ديسمبر 1983م طالت التفجيرات الإيرانية

(1) محمد حسن العيدروس، دراسات في العلاقات العربية الإيرانية، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 1999)، الطبعة الأولى، ص ص 229- 232.

(2) مصطفى رمضان، المسلمون في آسيا الوسطى وإيران، (القاهرة: دار أبو المجد، 1994م)، ص 172- 173.

(3) صالح عبد الكريم السعيد، الكويت في سنوات: أهم الأحداث والانجازات والمشاريع الكويتية خلال القرن العشرين 1900- 2000م، (الكويت: دار غراس للنشر والتوزيع، 2002م)، الطبعة الأولى، ص 139- 140.

(4) Trevor Mostyn, Major Political Events in Iran, Iraq and The Arabian Peninsula 1945- 1990, P. 189.

(5) من مذكرة سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالكويت إلى كافة البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى دولة الكويت بتاريخ الخامس من أكتوبر 1981م.

(6) Anoushiravan Ehteshami, et al, War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations, P. 46.

السفارتين البريطانية والفرنسية في الكويت[1]، ثم اختطفت إيران الطائرة الكويتية- كاظمة- في الرابع من فبراير 1984م[2].

وشهد عام 1984م اتساع الاعتداءات الإيرانية المسلحة في الممرات المائية في إطار خطة إيرانية لوقف الصادرات النفطية الكويتية[3]، وبدأت إيران من مايو 1984 في استهداف الناقلات النفطية الكويتية[4]. حيث تم الاعتداء على الناقلتين أم قصبة وبحرة في 13، 14 مايو من ذلك العام[5].

وفورا دُعي وزراء خارجية دول مجلس التعاون لجلسة في 17 مايو 1984م لمناقشة هذه الهجمات وعقد اجتماع طارئ بالجامعة العربية لأخذ موقف عربي تجاه هذه الهجمات[6].

وفي نوفمبر 1984م اتهمت إيران الكويت بأنها وضعت جزرها الثلاث وربة وبوبيان وفيلكا تحت تصرف العراقيين لاستخدامها ضد إيران في إطار اتفاق بين البلدين لتسوية نزاعاتهما الحدودية[7].

وطالبت إيران الكويت بأن تكون حيادية، وهددتها بأنها قد تضطر رغم

(1) أميرة قطب، العلاقات الإيرانية الخليجية، الحلقة الأولى، جريدة صوت الشعب الإلكترونية، فبراير 2005م.

(2) عبد الله يعقوب بشارة وآخرون، دول مجلس التعاون ودول الجوار، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1997م)، ص 24.

(3) جريدة السياسة، الكويت، 14 أكتوبر 2004م.

(4) Joseph A. Kechichion, The Gulf Cooperation Council and the Gulf War, Research in: The Persian Gulf War: Lessons for Strategy, Law, and Diplomacy, Edited By: Christopher C. Joyner, (New York: Green Wood Press, 1990), P. 100.

(5) جريدة السياسة، الكويت، 17 مايو 1984م.

(6) Joseph A. Kechichion, Loc. Cit.

(7) جريدة السفير، بيروت، 17 نوفمبر 1984م.

ظروف الحرب إلى أن تستهدف هذه الجزر في حال وضعها تحت إمرة العراق رغم أنها لم ترد تملكها يوما ما، وأكدت رغبتها في أن تعيش في سلام وأمان مع جيرانها.

وجاء هذا الموقف الإيراني تماشيا مع زيارة رئيس الوزراء الكويتي لبغداد وتقديمه لها ضمانات متنوعة[1].

وتكررت مسألة اختطاف الطائرات الكويتية في الخامس من أبريل 1985م حينما تم خطف طائرة كويتية إلى مدينة مشهد[2].

وفي 25 من مايو 1985م تعرض أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح لمحاولة اغتيال في الكويت اتهمت إيران بالوقوف وراءها، حيث قتل جراء هذه المحاولة ثلاثة أشخاص وجرح خمسة عشر[3].

وردا على كل هذه الاعتداءات الإيرانية صرح وزير الخارجية الكويتية في أثناء زيارته لنيويورك في أكتوبر 1985م أنه في حال إصرار إيران على تصرفاتها الاستفزازية هذه ومحاولة جر الخليج إلى الحرب فإن هذا سيؤدي إلى تدخل القوى الكبرى في الإقليم تحت ذريعة حماية مصالحها[4].

---

(1) Arabian Geopolitics 3, Regional Documentary Studies, The Iraq-Kuwait Dispute 1958-1993, Edited By: Richard Schofield, (U.K: Archive Editions, 1994), P. 476, ME/ 7807/A/2.

(2) Anoushiravan ehteshami, et al, Op. Cit, P. 233.

(3) عايد المناع، العدوان العراقي على الكويت والمواقف العربية المتناقضة، بحث ضمن بحوث ندوة مستقبل العلاقات العربية العربية بعد تحرير الكويت، (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1998م)، الطبعة الأولى، ص 138.

(4) جريدة الأنباء، الكويت، 4 أكتوبر 1985م.

وفي فبراير 1986م حذرت إيران الكويت من مساندتها للعراق وهددتها لقطع إمدادات البترول الكويتي عن العراق[1].

وازدادت الأزمة تعقيدا باحتلال إيران للفاو حيث اقتربت الحشود الإيرانية أكثر فأكثر من الكويت، وهدد قادة طهران الكويت بعدم مراعاة حرمتها في حال الانتصار الإيراني[2].

وعلق رئيس إيران على تصرف الكويت هذا بأنه أمر مخز أن تنشد الكويت الحماية من غيرها، وأكمل؛ إن إيران لن تضع في اعتبارها أي علم لأية دولة حتى لو كان العلم الأمريكي فإنه سوف يقصف الآن أو لاحقا[3].

وبالفعل تعرضت الناقلة بريدجيتون التي ترفع العلم الأمريكي للاعتداء من قبل إيران بعد يومين فقط من إعلان الحماية الأمريكية على ناقلات الكويت، أي في 24 يوليو 1987م[4].

واستمرت إيران في تهديد الكويت فأعلن خامنئي في 28 يوليو1987م أن بلاده ستستخدم صواريخ أرض أرض ضد الكويت إذا ما واصلت تأييد العراق[5].

وفي 15 أكتوبر 1987م قصفت ناقلة بترول أمريكية عملاقة كانت راسية في ميناء الأحمدى الكويتي بصاروخ أرض أرض من قبل الإيرانيين[6].

---

(1) نبيه الأصفهاني، يوميات الحرب العراقية الإيرانية: الجذور التاريخية، مجلة السياسة الدولية، العدد 85، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يوليو1986م)، ص139 .

(2) عبد الله يعقوب بشارة، المرجع السابق، ص 27.

(3) Chookiat Panaspornprasit, Op, Cit, P. 279.

(4) Trevor Mostyn, Op. Cit, P. 232.

(5)جريدة الوفد، مصر، 29 يوليو 1987م.

(6) يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، الجزء الأول،ص133.

وفي اليوم التالي قصفت ناقلة بترول كويتية معاد تسجيلها باسم سي أويل سيتي داخل المياه الإقليمية الكويتية، واحتجت الكويت رسميا لإيران على هذا التصرف[1].

وبعدها بأسبوع وتحديدا في 22 من أكتوبر قصفت إيران المحطة الرئيسية لتصدير النفط الكويتي، وهي المحطة الكويتية الوحيدة التي تستقبل الناقلات الضخمة، وتصدر 80٪ من نفط الكويت، وتقع على بعد خمسة عشر كيلو مترا من ميناء الأحمدي، واستدعت الكويت بعد هذه الحادثة القائم بأعمال إيران بها وأبلغته احتجاجها، وهددت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وقدمت احتجاجا آخر إلى كل من سكرتير عام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، وطالبت بعقد اجتماع طارئ لمناقشة هذا العدوان[2].

لكن كل هذا انتهى بقبول إيران قرار مجلس الأمن رقم 598 في 17من يوليو 1988م الداعي إلى وقف الحرب، وبدأت مرحلة جديدة من علاقات البلدين معا استهلت ببرقية تهنئة للسلطات الإيرانية، ثم إعلان الكويت استعدادها المساهمة في إعادة إعمار إيران بعد الحرب[3].

إيران والغزو العراقي للكويت (1990م):

بوفاة آية الله الخميني في الثالث من يونيو 1989م وصل إلى السلطة أكثر الزعماء الإيرانيين واقعية وهو علي أكبر هاشمي رافسنجاني، ورغم

---

(1) يحيى حلمي رجب، المرجع السابق.

(2) وليد إلياس مبارك، المرجع السابق، ص 137- 138.

(3) Year Book of the United Nations 1988, (New York: Department of Public Information - United Nations, 1994), Volume 42, P.47,188.

التحدي الشديد الذي لقيه من قبل الراديكاليين والمتشددين فقد أثبت قدرة فائقة على تجاوز هذه المواجهة حين قام بالتخلص من المتشددين في الوزارة التي شكلها في 19 أغسطس 1989م.

وبدأت بصماته في الظهور في تعامله مع المعطيات الجديدة التي ظهرت في المجتمع الدولي، وعلى يديه هجرت إيران كثيرا من الشعارات غير العملية مثل الاشتراكية الإسلامية، وتحولت إلى المبادئ الأكثر واقعية كالرأسمالية والقطاع الخاص[1].

وقد فرض الوضع الداخلي الإيراني السيئ بعد الحرب العمل على تهيئة بيئة إقليمية متعاونة تمكنها من التخلص من تبعات الحرب وتساعدها على إعادة الإعمار، فبدأت في السعي نحو مد جسور الثقة بينها وبين المحيط الإقليمي والدولي بهدف كسر حاجز العزلة الذي فرض عليها منذ قيام الثورة في عام 1979م، مع التخلي في الوقت ذاته عن فكرة تصدير الثورة[2].

وفيما يخص العلاقات الكويتية الإيرانية، وبعد تسع سنين من التوتر والصدام والأعمال العسكرية واستدعاء السفراء وتخفيض التمثيل الدبلوماسي لمستوى القائم بالأعمال وصل إلى الكويت في 19 أكتوبر 1989م السيد حسين صادقي، وهو رئيس دائرة الخليج في وزارة الخارجية الإيرانية ليعمل سفيرا لإيران في الكويت[3].

---

(1) أنتوني. هـ. كوردسمان، بعد العاصفة: التغيرات في التوازن العسكري بالشرق الأوسط، ترجمة وتقديم: محمد عبد الحليم أبو غزالة، (القاهرة: دار الهلال، د. ت)، ص 417.

(2) علا عبد العزيز أبو زيد، التصور الإيراني لأمن الخليج بعد حرب الخليج الثانية، بحث ضمن بحوث كتاب: مصر وأمن الخليج بعد الحرب، تحرير: مصطفى علوي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994م)، الطبعة الأولى، ص 167.

(3) جريدة النهار، بيروت، 19 أكتوبر 1989م.

وفور وقوع الغزو العراقي للكويت كانت إيران من أوائل الدول في الخليج التي أدانت العراق وطالبته بالانسحاب الكامل غير المشروط من الكويت[1].

ورفض الرئيس رفسنجاني فكرة ضم الكويت للعراق حتى لو قبل العرب هذه الفكرة، وأكد وزير الخارجية الإيرانية أن إيران لن تقبل بأي حال من الأحوال أي تبديل أو تغيير في حدود الكويت الدولية البرية والبحرية[2].

وبعدها أكد الرئيس الإيراني عدم ممانعة بلاده من خروج القوات العراقية من الكويت على أيدي قوات أجنبية مادامت سترحل بعد إنجاز هذه المهمة[3]. مفسرا موقفه هذا بعدالة الحرب دفاعا عن الشرعية، وواصفا فكرة خوض إيران هذه الحرب بأنه انتحار سياسي[4]، حيث رفض فكرة سفك دماء الإيرانيين كي تحقق الولايات المتحدة الأمريكية النصر أو لكي يبقى العراقيون في الكويت[5]، مع تأكيده على عدم السماح للقوات المتحاربة باستخدام الأراضي أو الأجواء الإيرانية، وكذلك عدم السماح لإسرائيل بالدخول مباشرة في الحرب، وأخيرا دخول إيران الحرب إذا ما تعرض أمنها القومي للخطر[6].

---

(1) محسن ميلاني، سياسة إيران في الخليج من المثالية إلى البراجماتية والاعتدال، بحث ضمن بحوث كتاب: إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، إعداد: جمال سند السويدي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996م)، الطبعة الأولى، ص 131.

(2) راشد مزيد الصانع وآخرون، العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطويرها، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2003م)، ص 18.

(3) إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي: الغزو العراقي للكويت، ص144.

(4) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد: تحرير، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الثاني، ص 1177.

(5) عمر الشافعي، آفاق الدور الإيراني، أوراق الشرق الأوسط (الخليج العربي والشرق الأوسط)، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، يوليو 1991م)، ص 45.

(6) بدر أحمد عبد العاطي، إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب، مجلة السياسة الدولية، العدد 104، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أبريل [illegible])، ص 66.

ويمكننا أن نقسم الموقف الإيراني تجاه الغزو العراقي للكويت إلى مرحلتين؛ بدأت الأولى عقب الغزو مباشرة واستمرت حتى منتصف أغسطس، لتعقبها المرحلة الثانية التي امتدت حتى تحرير الكويت.

وفي المرحلة الأولى تميز الموقف الإيراني بالهدوء مع وضع قواتها على أهبة الاستعداد[1].

ثم تشددت تصريحاتها رويدا رويدا بادئة برفض الغزو وإدانته ورافضة تغيير الخريطة السياسية للمنطقة، ورافضة أيضاً أية تسوية لهذه الأزمة يكون من شأنها أخذ العراق لجزيرتي وربة وبوبيان[2].

ورغم أن المرحلة الثانية شهدت إعلان العراق قبول شروط التسوية الإيرانية والانسحاب والإقرار باتفاقية 1975 مع تبادل فوري للأسرى فإنّ إيران لم تنخدع بمحاولات العراق تحييدها، واستمرت في تأكيد ضرورة الانسحاب من الكويت مع عدم إغفال اعتبار تنازلات العراق لها بمثابة الانتصار الكبير لها.

واستمرت إيران ثابتة على موقفها هذا الرافض للغزو والداعي إلى الانسحاب غير المشروط حتى تحقق ذلك على أيدي قوات التحالف الدولية بعد سبعة شهور من الاحتلال تعاملت معه إيران بحنكة سياسية واضحة أبعدتها عن أي تورط عسكري قد يحسب عليها لاحقا.

---

(1) حسن أبو طالب، إيران وانعكاسات التسوية مع العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد102، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 1990م)، ص 69-70.

(2) محمد رضا فوده، الأمن القومي للخليج العربي، (باريس: الصلاح للدراسات السياسية،1991م)، ص 69.

بقي أن نشير إلى عدة ملاحظات جوهرية كشف عنها الموقف الإيراني تجاه الغزو العراقي للكويت تتمثل في:

- أن الغزو حقق فرصة رائعة لإيران لتصفية حساباتها مع العراق والحصول على أكبر قدر من المكاسب منه، واسترداد 2500 كم2 كانت تحت يده، وكذلك الآلاف من أسراها، وانتزعت اعترافا صريحا منه باتفاقية1975م.
- أن جواً من الارتياح شاع في الشارع الإيراني ووصل صداه إلى مجلس الأمن القومي الإيراني الذي أكد أن هذه التطورات جاءت نتيجة للتعاون مع المعتدي العراقي فيما سبق[1].
- أن الموقف الإيراني تميز خلال الأزمة بالتمكن الشديد من الحفاظ على الحد الأدنى من المناورة بين طرفي هذا النزاع[2].
- أن الإيرانيين حققوا مكاسب دبلوماسية جمة تمثلت في عودة العلاقات مع بعض القوى الكبرى في العالم كبريطانيا، ومد جسور التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، مما شكل مقدمة لكسر عزلة إيران الدبلوماسية والخارجية مع العرب والعالم، حيث أعادت هذه الأزمة إيران للعالم العربي بعد سابق عزلها أو انعزالها منذ زمن الخميني[3].
- أن إيران أثبتت أمام دول الغرب والقوى الكبرى في العالم أنها دولة حيادية تلتزم بمواقفها، ومن ثم فهي مؤهلة للدخول في النظام العالمي

---

(1) إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص 137، 141.

(2) إبراهيم نافع، الفتنة الكبرى: عاصفة الخليج، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،1992م)، ص 164.

(3) محمد أحمد آل حامد، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة محاضرات الإمارات، رقم 16، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997م)، ص 12.

الجديد، وهو ما ظهر نتيجته فورا بإلغاء المجموعة الأوربية عقوباتها الاقتصادية عليها في أكتوبر 1990م[1].

- أن إيران رأت في هذه الأزمة منحة من السماء هبطت عليها لتعويضها عن السنوات العجاف التي مرت بها، فها هم هؤلاء حلفاء الأمس ضدها يتحولون إلى أعداء يشهرون السلاح بعضهم في وجوه بعض[2].

- أن هذا الظرف أتاح فرصة جيدة لإيران لتكريس الآلية الجديدة التي اختارتها لتخدم مصالحها في المنطقة، وهي العمل على استمالة دول الإقليم بتأكيدها احترام مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير[3].

- أن إيران أظهرت نفسها كدولة سلام بتأكيدها الدائم أولوية الحل السلمي في مواجهة الخيار العسكري لحل هذه الأزمة[4].

- أن إيران استفادت اقتصاديا من الأزمة جراء تطبيق الحظر الاقتصادي على العراق ومن ثم ارتفاع أسعار النفط.

- أن العلاقات الإيرانية الكويتية انتقلت إلى مرحلة جديدة، بدأت بوقوف إيران إلى جانب الكويت، وإعادة إيران طائرات كويتية كان العراق قد

---

(1) غانم سلطان، الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة في جانب من جوانب إشكالية الأزمة،ص85.

(2) حسن نافعة، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، بحث ضمن بحوث كتاب: الغزو العراقي للكويت- المقدمات- الوقائع وردود الفعل- التداعيات-، سلسلة عالم المعرفة، رقم195، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1995م)، ص 510.

(3) علا عبد العزيز أبو زيد، المرجع السابق، ص 167.

(4) عماد جاد، دول الجوار الجغرافي: حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية، العدد103، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير 1991م)، ص79.

استولى عليها في أثناء غزوه ونقلها إليها خلال فترة الغارات الجوية لقوات التحالف، ووصلت إلى محاولة إقناع دول الإقليم كافة ومنها الكويت بأن الخطر والتهديد لا يأتيان من إيران كما كانت تعتقد هذه الدول، وكما كان يروج النظام العراقي دوما[1]، فأسس كل هذا لمرحلة من العلاقات الكويتية الإيرانية فائقة التميز شهدت تعاونا واضحا في مختلف المجالات كان النفط أبرز معالمها، حيث وقع البلدان بعد تحرير الكويت اتفاقا يقضي بمقايضة النفط الإيراني بمصنعات النفط الكويتية[2].

وهكذا يمكننا القول إن العلاقات الكويتية الإيرانية قد شهدت تحولات عدة في سنين قصيرة شكلت نموذجا واضحا للعلاقات المتغيرة للدول مختلفة القدرة في الإقليم الواحد، مثّل النفط فيها ركيزة أساسية ولبنة في بناء جدار العلاقات المشتركة، ولم لا وهو المورد الأوحد لبلد والرئيس للأخرى؟

---

(1) مدحت أحمد حماد: تحرير، قضايا إيرانية- العدد الثاني- التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة، 2002م)، ص 164.

(2) آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906- 1979م، سلسلة عالم المعرفة، رقم 250، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1999م)، ص 261.



خاتمة



الكويت هي إحدى الدول التي أثر اكتشاف النفط تأثيراً كبيرا في تشكيل سياساتها داخليا وخارجيا على المستويين الإقليمي والدولي، وتدين الكويت للنفط كثيرا فيما وصلت إليه من ازدهار وفيما أصابها من دمار؛ فقبل النفط كانت الكويت تعتمد في حياتها على التجارة وعلى مورد طبيعي واحد هو اللؤلؤ، فلم تكن الأرض ولا الماء يصلحان للزراعة، وبعد النفط أضحت الكويت إحدى الدول الحافلة بمظاهر التقدم والازدهار في مناحي الحياة المختلفة، وفي يوم ما صارت مركزا لاهتمام العالم كله يوم أن تعرضت للغزو العراقي الغاشم، فوقفت القوى الكبرى العالمية والإقليمية معها لمواجهة هذا العدوان في موقف قام على رد العدوان وإقامة الحق والعدل بالإضافة إلى حماية نفط الكويت، حيث كان النفط من مبررات التدخل، ثم كان سلاحا من أسلحة الحرب، وقبل هذا وذاك كان سببا لهذا الغزو العراقي.

وللنفط بعامة أهمية كبرى لا يعرف على أي أساس تقاس؛ ألكونه موردا طبيعيا ناضبا؟ أم لكونه مصدرا للطاقة؟ أم موردا مهما ورئيسيا للصناعات بكافة أشكالها؟ أم لتأثيراته الاجتماعية الكبرى؟ أم لكونه سلاحا إستراتيجيا وسياسيا بالغ الخطورة؟

ولذلك كانت الصناعة النفطية بجميع مراحلها من التنقيب إلى التسويق مصدر مشكلات سياسية على قدر كبير من الخطورة لاتصالها الوثيق بالأمن القومي، فقد كانت الدول التي تمتلك النفط تتعرض دائما لسيل من المطامع الأجنبية فيها.

وقد مثلت الجهود المتوالية لقيام الصناعة النفطية في العالم العربي نماذج واضحة للصراع المرير بين الدول المالكة للنفط والدول المالكة للشركات النفطية الكبرى شبَّه في وقته بالصراع بين المُستَعْمِر والمُستَعْمَر.

وقد شهدت السنوات التي تناولها هذا الكتاب والتى قاربت ثمانين عاما (1911- 1990م) ثمانية حروب كان للنفط دور حاسم ومهم فيها، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، هي:

- الحرب العالمية الأولى(1914 -1918م).
- الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945م).
- حرب فلسطين (1948م).
- العدوان الثلاثي (1956م).
- العدوان الثلاثي على مصر عام (1967م).
- الحرب العربية ضد إسرائيل عام (1973م).
- الحرب العراقية الإيرانية (1980- 1988م).
- حرب تحرير الكويت (1990- 1991م).

وخلال بعض هذه الحروب ظهر مصطلح تدويل النفط، وذلك حينما استخدم النفط سلاحا سياسيا، حيث أثبتت مجريات الأحداث أن عملية استكشاف النفط واستخراجه وتكريره ونقله وتسعيره وبيعه مسألة دولية متعددة الأطراف تتعدى المنتجين والمستهلكين لتصل إلى الحكومات والشعوب.

وقد تناول هذا الكتاب في نصفه الأول رحلة الكويت مع النفط منذ أن بدأ اهتمام مستكشفيه بها حتى وصلت إلى قمة الدول المنتجة له على مستوى العالم؛ فتتبع خط سير المفاوضات من اللحظة الأولى حتى توقيع كافة الامتيازات النفطية على أرضها وسواحلها وفي مياهها، وهي الرحلة التي بدأت منذ بدايات القرن العشرين حتى العقد السابع منه.

ثم تناول مستويات الإنتاج والاحتياطات والأسعار منذ بدأ الإنتاج

التجاري له وتصديره عام 1946م، وتناول أيضا كافة الآبار النفطية بالكويت تناولاً وافيا شمل المساحة وتاريخ الاستكشاف ومستوى الإنتاج واحتياطاته.

وقبل كل هذا قدم الكتاب للنفط تقديما علميا من الناحيتين الجيولوجية والإستراتيجية يبرز أهميته عالميا وإقليميا وداخليا في الكويت.

وفي النصف الثاني من الكتاب تم التعريف بالدور المهم الذي لعبه ولايزال يلعبه النفط في تشكيل السياسة الخارجية الكويتية واعتمادها العوائد النفطية في سياساتها الخارجية مع بعض دول العالم، ثم عرج الكتاب على تأثير النفط في علاقاتها بدول الجوار.

وقد خلص الكتاب إلى عدة حقائق نوردها إجمالا في النقاط التالية:

- أثبت النفط أنه وقود الحرب وعصب السلام من خلال الدور الكبير الذي لعبه في مسار الأحداث بمنطقة الخليج العربي.
- أوجد النفط شبكة معقدة من العلاقات والمصالح الاقتصادية والسياسية في العالم كان لها دور أساسي ومحوري في رسم خريطته الجيوسياسية.
- أكد النفط أنه عنصر مؤثر في العلاقات الدولية، وأنه يمكن أن يكون عامل اتصال أو عامل انفصال في هذه العلاقات.
- رسخت الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي في النصف الثاني من القرن العشرين صعوبة الفصل بين النفط والسياسة أو لنقل استحالته، حيث أصبح النفط مادة سياسية وإستراتيجية قبل أن يكون مادة اقتصادية أو تجارية.
- حول النفط أقطار الخليج العربي كبيرة كانت أم صغيرة من مجرد دول

عادية إلى دول محورية تدور في محورها القوى العالمية الكبرى في بعض الأحيان.

- تحول اهتمام القوى الكبرى بالعالم من مجرد الحصول على أكبر قدر ممكن من العائدات النفطية الخليجية الضخمة عن طريق جعل المنطقة سوقا رائجة لمنتجاتها إلى السيطرة التامة والكاملة على موارد هذه البلدان النفطية وليس على عوائدها فقط.

- أكد النفط تفوقه وتميزه عن باقي مصادر الطاقة الأخرى من مثل الحجرية والشمسية والنووية؛ فهو الآمن والأنظف والأجود، وربما الأرخص في بعض الأحيان.

- تعد العلاقات الكويتية السعودية هي الأفضل بين علاقات الكويت بدول الجوار، وهي علاقات لها أبعادها التاريخية التي تمتد إلى ما قبل تأسيس المملكة العربية السعودية، ويحسب للسعودية وقوفها إلى جانب الكويت في كافة أزماتها مع العراق، ودعمها لها بشأن الانضمام للجامعة العربية والأمم المتحدة ومشاركتها عسكريا لإخراج العراق من الكويت؛ سواء بجنودها وقواتها أم بما قدمته لدول التحالف من دعم متنوع، وقبل هذا وذاك استضافة من اضطر للخروج من الكويتيين من بلاده فور وقوع الغزو بدءا من رجالات الدولة ووصولا إلى الأسر الكويتية بكافة طبقاتها.

- لجأت الكويت في بعض الأحيان حلا لمشكلاتها المتوالية مع العراق إلى استخدام سياسة المنح والقروض، وهي السياسة التي طالما حققت نجاحات مع العراقيين بدءا من أزمة 1961م.

- ناقض حكام العراق أنفسهم كثيرا حينما كانوا يدّعون تبعية الكويت للعراق رغم أنهم انضموا إلى عصبة الأمم وتخلصوا من الانتداب البريطاني بمعزل عن الكويت حيث لم تدخل في أية مفاوضات تتعلق بهاتين المسألتين.

- لم تستوعب الأنظمة العراقية المتعاقبة حقائق التاريخ في تعاملها مع الكويت، حيث تناست ظهور الكويت وبروزها كحقيقة واضحة في الوجود الإقليمي والدولي بكيان وحدود سياسية واضحة قبل بروز العراق الحديث بأكثر من قرنين، كما أن حدود الكويت سجلت ووثقت في اتفاقيات وخرائط معتمدة دوليا لا ينكرها إلا خارج عن القانون الدولي أو منكر له.

- لم يكن غزو الكويت مجرد حادثة تاريخية بل كان حدثا في حد ذاته حيث لم يَجْر بشكل مفاجئ أو قدري، بل جاء نتاجا لمجموعة من الأحداث المتعاَقبة.

- شكلت أزمة الخليج عام 1990م نقطة البداية لما يطلق عليه اليوم النظام العالمي الجديد، حيث تغير الواقع الدولي بعدها تغيرا واضحا شهد ظهور قوى إقليمية ودولية أخرى.

- كشفت واقعة غزو الكويت أن الوشائج الأرضية المشتركة غير كافية لضبط علاقات الأخوة بعضهم ببعضهم الآخر، حيث وقفت دول غير عربية مع الحق في وقت أدارت فيه اليمن والأردن والسودان وفلسطين والجزائر وليبيا ظهورها له.

- تعددت الأزمنة واختلفت الأنظمة الحاكمة بالعراق وظلت أهدافها لا تتغير ومطامعها لا تتبدل في الكويت، وبقي الاستيلاء على ثرواتها النفطية راسخا في الأذهان خاصة مع ازدياد الأوضاع الاقتصادية بالبلاد سوءا، وبقي ذلك في أذهانهم حلا وحيدا لانتشال الاقتصاد العراقي من كبوته، مع بقاء حلم السيطرة الإقليمية دوما في العقلية العراقية الحاكمة.

- خسرت الكويت جراء دعمها للعراق كثيرا، حين أضحت طرفا أساسيا في الحرب العراقية الإيرانية، خاصة بعد احتلال الفاو، فجاوزت المسألة

وصـول صـدى ودوي المدافع والقنابل إلى الإصابة بشظايا الحرب والاكتواء بنارها وتهديد المورد الاقتصادي الوحيد بعد استهداف إيران ناقلاتها وموانيها ومنشآتها النفطية.

- لم تكد الكويت تفيق من كابوس الحرب العراقية الإيرانية وتحاول إنعاش اقتصادها من الكساد والركود الذي أصابه جراء الحرب وانخفاض أسعار النفط وإعادة إعمار ما دمرته الحرب من مرافق نفطية حتى أعاد العراق للاقتصاد الكويتي سيرته الأولى في أثناء الحرب بغزوه الغاشم واحتلاله الذي استمر لشهور سبعة خسرت فيها الكويت كثيرا، وخسرت كما لم تخسر طيلة عصور تاريخها الحديث والمعاصر.

- أكدت الشرعية الدولية أنها الأساس الذي يجب أن تبنى عليه أية تسوية بين طرفين متنازعين، وهو ما أثبته موقف دول العالم تجاه الغزو العراقي للكويت.

- وقفت الاستثمارات الكويتية الخارجية داعما قويا للاقتصاد الكويتي عندما عصفت بعض الأزمات بالنفط؛ الأمر الذي أثبت الحنكة الاقتصادية الكويتية.

ملاحق



ملحق (1)

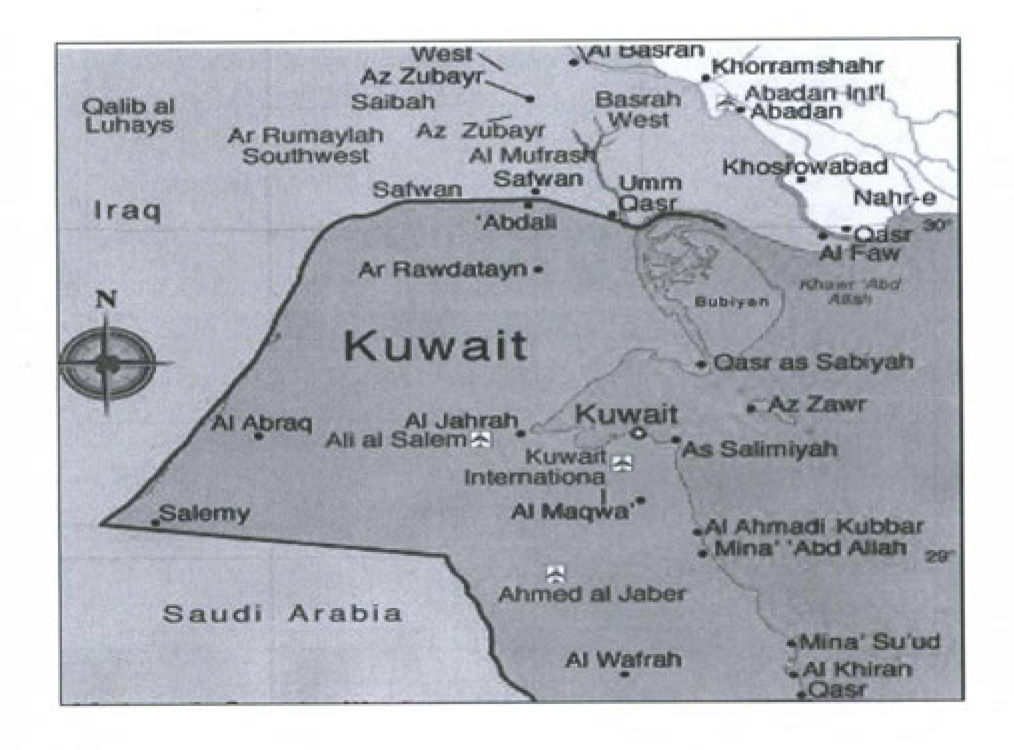
عائدات الكويت النفطية
1965 - 1984م

السنة	العائد بمليون دولار
١٩٦٥	٦٧١
١٩٧٠	٨٩٥
١٩٧١	١٤٠٠
١٩٧٢	١٦٥٧
١٩٧٣	١٩٠٠
١٩٧٤	٧٠٠٠
١٩٧٥	٧٥٠٠
١٩٧٦	٨٠٦٣
١٩٧٧	٨٩٣٤
١٩٧٨	٩٢٠٠
١٩٧٩	١٦٨٦٣
١٩٨٠	١٨٠١٦
١٩٨١	١٤,٩٢
١٩٨٢	١١,٠٠٠
١٩٨٣	١١,٣٤٠
١٩٨٤	٩,١٠٠

محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، (الكويت: ذات السلاسل ، 1988م) ، ص 185.

ملحق (2)

حقول البترول الكويتية والمصافي والمواني



ملحق (3)

أسماءالوزراء الذين ترأسوا وزارة النفط الكويتية (1965 - 1990م)

رقم التشكيل الوزاري	تاريخ بداية التشكيل	تاريخ انتهاء التشكيل	الــــوزارة	اســم الوزيــر
الخامس	٦٥/١٢/٤	٦٧/١/٢٨	وزير الخارجية ووزيــر المالية والنفط بالوكالة	صباح الأحمد الجابر الأحمد
السادس	٦٧/٢/٤	٧١/١/٢٦	وزير المالية والنفط	عبد الرحمن سالم العتيقي
السابع	٧١/٢/٢	٧٥/٢/١	وزير المالية والنفط	عبد الرحمن سالم العتيقي
الثامن	٧٥/٢/٩	٧٦/٨/٢٩	وزير النفط	عبد المطلب عبد الحسين الكاظمي.
التاسـع ٧٦/٩/٦	٧٦/٩/٦	٧٨/١/٢٢	وزير النفط	عبد المطلب عبد الحسين الكاظمي.
العاشر	٧٨/٢/١٦	٨١/٢/٢٤	وزير النفط	علي الخليفة العذبي الصباح
الحادي عشر	٨١/٣/٤	٨٥/٢/٢٣	وزير النفط	علي الخليفة العذبي الصباح
الثاني عشر	٨٥/٣/٣	٨٦/٧/٣	وزير النفط والصناعة	علي الخليفة العذبي الصباح
الثالث عشر	٨٦/٧/١٢	٩٠/٦/١٢	وزير النفط	علي الخليفة العذبي الصباح
الرابع عشر	٩٠/٦/٢٠	٩١/٣/٢٠	وزير النفط	رشيد سالم العميري

الموقع الرسمى للديوان الأميرى الكويتي على شبكة الإنترنت الدولية

www.da.gov.kw

ملحق (4)

Total Crude Oil Production of Kuwait, 1946-77
(Millions of Barrels a Year)

Year	Oil Production	% Change
1946	5.9	–
1947	16.2	174.5
1948	46.5	187.03
1949	89.9	93.33
1950	125.7	39.8
1951	204.9	63.0
1952	273.4	33.4
1953	314.6	15.0
1954	349.8	11.18
1955	402.8	15.5
1956	405.5	0.67
1957	424.8	4.75
1958	522.4	23.0
1959	525.9	0.67
1960	619.2	17.74
1961	633.3	2.27
1962	714.6	12.83
1963	765.2	7.08
1964	842.2	10.06
1965	861.5	2.3
1966	906.7	5.24
1967	912.1	0.6
1968	952.2	4.81
1969	1,011.7	5.8
1970	1,090.6	7.8
1971	1,166.4	7.0
1972	1,201.6	3.0
1973	1,102.5	(8.3)
1974	929.4	(15.7)
1975	760.7	(18.15)
1976	785.0	3.09
1977	718.1	(8.5)

Hassan Ali Al Ebraheem, Kuwait and the Gulf States:Small states and International System, (London: Croom Helm, 1984), P,94.

ملحق (5)

جدول بعدد الآبار المنتجة والسفن التي شحنت والأطنان الخام التي أنتجت سنوياً منذ بدء العمليات عام 1946م بحسب ما جاء في بعض نشرات شركة النفط

السنة	عدد الآبار المنتجة	عدد أطنان النفط التي أنتجت	عدد السفن التي شحنت
١٩٤٦	٨	٧٩٧,٣٥٠	٦١
١٩٤٧	١٣	٢١٨٥,٣٠٩	١٦٨
١٩٤٨	٣٢	٦٢٩١,٥٧٧	٤٣٦
١٩٤٩	٦١	١٢,١٨٣,٦٦٩	٨٠٣
١٩٥٠	٧٨	١٧,٠١٨,٦٦٦	٩٩٥
١٩٥١	١٠٩	٢٧,٧٨٣,١٧٠	١٧٣٥
١٩٥٢	١٢٦	٣٧,٠٤٢,١٢٢	٢٢٨٠
١٩٥٣	١٤٩	٤٢,٦٠٣,٢٤٤	٢٤٥٦
١٩٥٤	١٦٣	٤٦,٩٦٩,٤١٥	٢٥١٧
١٩٥٥	١٨٥	٥٣,٨٩٤,٠٦٨	١٧١٥
١٩٥٦	١١١	٥٤,١١٧,٣٤٩	٢٦٠٣
١٩٥٧	٢٣٨	٥٦,٣٧٥,٩٤٦	٢٥٦٧
١٩٥٨	٢٩٧	٦٩,١١٧,١٣٨	٢٨١٥
١٩٥٩	٣١٩	٦٨,٤٣٧,٤٩٨	٢٤٨٨

راشد عبد الله الفرحان، مختصر تاريخ الكويت وعلاقاتها بالحكومة البريطانية والدول العربية، (القاهرة: دار العروبة،1960م)، ص 149.

ملحق (6)

جدول يبين تطور إنتاج النفط الخام وإيراداته في الكويت والمنطقة المحايدة منذ بدء التصدير في عام 1946 حتى عام 1984م بملايين البراميل

السنــة	الإنتاج بملايين البراميل الأمريكية	الإيرادات الحكومية من النفط بالألف دينار
١٩٤٦	٥,٩	٧٥
١٩٤٧	١٦,٢	٥٣٠
١٩٤٨	٤٦,٥	٣,٢١٩
١٩٤٩	٨٩,٩	٢,٧٥٦
١٩٥٠	١٢٥,٧	٤,١٠٣
١٩٥١	٢٠٤,٩	٦,٣٤٣
١٩٥٢	٢٧٣,٤	١٩,٥٧٣
١٩٥٣	٣١٣,٦	٦٠,١٦١
١٩٥٤	٣٤٩,٨	٦٩,٣٠٢
١٩٥٥	٤٠٢,٨	١٠٠,٤٩٨
١٩٥٦	٤٠٥,٥	١٠٤,٣٢١
١٩٥٧	٤٢٤,٨	١١٠,١٦١
١٩٥٨	٥٢٢,٤	١٢٨,٤٦٧
١٩٥٩	٥٢٥,٩	١٥٩,٨١٧
١٩٦٠	٦١٩,٢	١٥٨,٦٠٦
١٩٦١	٦٣٣,٣	١٦٧,٠٥١
١٩٦٢	٧١٤,٦	١٧٣,٠٠٠
١٩٦٣	٧٦٥,٢	١٩٠,٥٧٤
١٩٦٤	٨٤٢,٢	٢٠٦,٢٠٧
١٩٦٥	٨٦١,٤	٢٢٥,٣٢٦

تابع ملحق (6)

السنـــة	الإنتاج بملايين البراميل الأمريكية	الإيرادات الحكومية من النفط بالألف دينار
١٩٦٦	٩٠٧,٤	٢٣١,٦٧٥
١٩٦٧	٩١٢,٤	٢٧٢,٩٤٢
١٩٦٨	٩٥٦,٥	٢٤٢,٩٨٨
١٩٦٩	١٠١١,٧	٢٨٠,٤٤٠
١٩٧٠	١٠٩٠,٦	٣٢١,١٢٣
١٩٧١	١,٦٦٦,٣٦٠	٥٠٠,٨٨٢
١٩٧٢	١,٢٠١,٥٩٦	٥٣١,٥٥٤
١٩٧٣	١٠٢,٤٦٥	٥٨٧,٨٩٧
١٩٧٤	٩٢٩,٣٤٢	٢,٥٨٦,٥١٥
١٩٧٥	٧٦٠,٧٢٩	١,٧٠٣,٣٧٤
١٩٧٦	٧٨٥,١٩٥	٢,١٣٢,٩٤٧
١٩٧٧	٧١٨,١٣٨	٢,٥٧٥,٣
١٩٧٨	٧٧٧,٠٩٠	٣,٠٣٦,١
١٩٧٩	٩١١,٢٠٨	٦,٩٦٨,٣
١٩٨٠	٦٠٧,٢٦٨	٤,٤٤٣,٢
١٩٨١	٤١١,١٧٤	٣,٠٩١,٦
١٩٨٢	٣٠٠,٢١١	٢,٦٦٥,٦
١٩٨٣	٣٨٤,١٠	٢,٤٦٢,٤
١٩٨٤	٤٢٤,٤	٢,٣٩٧,٦

مسيرة 25 عاماً من عمر النهضة الكويتية الحديثة، كتاب تذكارى بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي للعيد الوطني، 25 فبراير1968م، (الكويت: إدارة المعلومات والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية "كونا")، ص 33.

ملحق (7)

تطور إنتاج شركة البترول الأمريكية المستقلة
من النفط الخام منذ عام 1954 وحتى 1961م

السنة	الكمية بالأطنان	الزيادة المئوية
١٩٥٤	٤٣٣,٣٦٨	-
١٩٥٥	٦٨٨,١٣٨	٥٨,٧٩
١٩٥٦	٧٩٠,٠٣١	٢٨,٥٥
١٩٥٧	١,٣٠٦,٠٠٠	٥٧,٤١
١٩٥٨	١,٨٦٠,٣٠٦	٤٧,٧٤
١٩٥٩	٣,٠٣٦,١٠٣	٦١,٥٨
١٩٦٠	٣,٦٠١,٥٨٥	١٨,٣٩
١٩٦١	٤,٢٣٦,٣٩٢	١٧,٦١

بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي (1913- 1961م)، الطبعة الأولى، 1972م، ص 365.

ملحق (8)

إنتـاج البتــرول بآلاف الأطـنان
في بعـض أعضــاء أوبــك 1950م – 1982م

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢
الإمارات	–	–	٣٧٦٩٩	٨٢٠٥٨	٨٢٧٩١	٥٩٠٥٠
اندونيسيا	٦٦٧٣	٢٠٢٤٥	٤٢٥٩٨	٦٤١٣٨	٧٧٦٣٣	٦٥٨٥٣
إيران	٣٢٢٥٩	٥٣٤٩١	١٩١٢٩٦	٢٦٧٦٢٣	٧٢٦٦٧	٩٨٨٨٠
البحرين	١٥٠٦	٢٢٥٦	٣٨٢٥	٣٠٥٠	٢٤١٤	٢١٨٥
السعودية	٢٦٦٤٩	٦٤٥٢٤	١٨٨٤٠٨	٣٥٢٣٩٤	٤٩٥٨٩٨	٣٢١٧٣٠
العراق	٦٥٨٤	٤٧٤٦٧	٧٦٤٥٧	١١١١٦٨	١٣٠١٢٣	٤٥١٥٠
قطر	١٦٣٦	٨٢١٢	١٧٣٧٣	٢١١٠٢	٢٢٧٦٨	١٥٨٥٠
الكويت	١٧١٩٠	٨٤٨٢٠	١٥٠٦٣٦	١٠٥٢٣٢	٨٤١١٦	٤١٦٢٤
ليبيا	–	–	١٥٩٨١٤	٧١٥٣٣	٨٨٣٢٤	٥٥٣٨٠
العالم	٥٢٠,٧٩٤	١,٠٥١,٦٢٦	٢,٢٨١,٧٧٧	٢,٦٤٥,٨٥٦	٢,٩٧٩,١٩٧	٢,٦٤٥,٧٠٦

Energy Statistics Yearbook 1982, United Nations, New York, 1986

ملحق (9)

جدول يبين شركات البترول التي تعمل في الكويت وتبعيتها وحقولها وإنتاج كل منها بملايين الأطنان في عام 1961م

اسم الشركة	تبعيتها	امتيازها	حقولها	إنتاجها عام١٩٦١ بملايين الأطنان
١- شركة نفط الكويت.	إنجليزية أمريكية للبحث في كل أراضي الكويت وبحارها الإقليمية تتألف من ٥٠% من أراضي امتياز هام في أوائل عام١٩٦١	عقد عام ١٩٣٤ ينتهي العقد سنة ٢٠٢٦	أ) البرقان كشف٣٨. ب) مقووع كشف٥٢. ج) الأحمد بدأ الحفر١٩٥٣ د)الروضتين بدأ الحفر ١٩٥٤. هـ) صبرية كشف١٩٥٧.	٩١
٢- شركة النفط الأمريكية المستقلة.	أمريكية للبحث في المنطقة المحايدة. المحايدة.	عقد عام١٩٤٨ لمدة ٦٠ عاما وعدلت ١٩٦١.	في المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية المحايدة حقل وفرة.	٢٩
٣- العربية اليابانية	اليبان للبحث في مياه المنطقة.	عقد عام١٩٥٨ ٤٤,٥ سنة.	في المياه المقابلة للمنطقة المحايدة حقل الخفجي.	٧,٥
٤- شركة كويت شل المحدودة.	إنجليزية هولندية.	عقد عام ١٩٦١ لمدة ٤٥ سنة.	للبحث في مياه الكويت الإقليمية.	
٥- شركة البترول الوطنية.	كويتية بين الحكومة والأهالي.	انشئت عام ١٩٦٠.		

حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، (الكويت: المكتبة الأهلية، د.ت)، ص 108.

ملحق (10)

حالــة الآبــار فــي شركــة نفــط الكــويت

حتـى أول يناير 1970م

الحقل	آبار منتجة موصولة	آبار منتجة مغلقة	عدد الآبار المنتجة	آبار غير موصولة	آبار حقن	آبار مراقبة	آبار جافة أو موقوفة	المجموعة
البرقان	٣٤٩	١٥	٣٦٣	٤	٧	٨	٣	٣٨٦
المقوع	٩٠	٦	٩٦	٧	-	-	٤	١٠٧
الأحمدي	٤٧	٢٢	٦٩	١١	-	-	٢	٨٢
الروضتين	٣٧	١٤	٥١	-	١	-	٦	٥٨
المناقيش	٦	٩	١٥	-	٣	١	٤	٢٣
الصابرية	-	٢٢	٢٢	١٥	-	-	٢	٣٩
البحرة	-	١	١	١	-	-	٥	٧
أم القديرة	٢٤	٧	٣١	-	-	-	١	٣٢
الديدبة	-	-	-	-	-	-	٣	٣
المطربة	-	-	-	-	-	-	٣	٣
المتياهة	-	-	-	-	-	-	٣	٣
المدينة	-	-	-	-	-	-	١	١
البوبيان	-	-	-	-	-	-	١	١
المدينة	-	-	-	-	-	-	٣	٣
الخشمان	-	-	-	١	-	-	٣	٤
فيلكة	-	-	-	-	-	-	١	١
الظهر	-	-	-	-	-	-	١	١
الحفرفان	-	-	-	-	-	-	١	١
اللياح	-	-	-	-	-	-	١	١
العرفجية	-	-	-	-	-	-	١	١
رأس عشيرج	-	-	-	-	-	-	١	١
شرقي الأحمدي	-	-	-	-	-	-	١	١
المجموع	٥٥٣	٩٦	٤٦٩	٣٩	١١	٩	٥١	٧٥٩

فريد مشاري العجيل، النفط في الكويت: دراسة تحليلية شاملة، الكويت، الطبعة الأولى، ص 33- 34.

ملحق (11)

Share of oil exports in total Kuwaiti exports 1961-1984 (KD million)

Year	Oil exports	Other exports	Total exports	% of Oil exports
1961	355.2	9.6	364.8	97.3
1963	462.3	10.5	436.8	97.6
1966	524.4	13.6	538.0	97.5
1973	1,060.0	70.0	1,130.0	94.0
1976	2,659.0	215.0	2,874.0	93.0
1979	4,780.0	309.0	5,089.0	93.9
1982	2,610.0	518.0	3,128.0	87.6
1984	3,256.0	375.0	3,631.0	89.6

Abdul Karim Al Dekhayel, Kuwait: Oil, State and Political legitimation, (U.K: Ithaca Press, 2000), P. 24.

ملحق (12)

OAPEC Oil Revenues, 1973- 82
(Billions of Dollars)

	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
Saudi Arabia	4.3	22.6	25.7	33.5	37.6	34.5	57.5	102.0	113.2	76.0
Iraq	1.8	5.7	7.5	8.5	9.8	9.6	21.3	26.0	10.4	9.5
Kuwait	1.9	7.0	7.5	8.5	7.9	8.0	16.7	17.9	14.9	10.0
Libya	2.3	6.0	5.1	7.5	8.9	8.6	15.2	22.6	15.6	14.0
UAR	0.9	5.5	6.0	7.0	9.0	8.0	12.9	19.5	18.7	16.0
Algeria	0.9	3.7	3.4	3.7	4.3	4.6	7.5	12.5	10.8	8.5
Qatar	0.4	1.6	1.7	2.0	2.0	2.0	3.6	5.4	5.3	4.2
Total	**12.5**	**52.1**	**56.9**	**70.7**	**80.5**	**75.4**	**134.7**	**205.9**	**188.9**	**138.2**

Gad G. Gilbar, The Middle East Oil Decade and Beyond, (London: Frank cass, 1997), P. 64.

ملحق (13)

انعكاسات تطورات الأحداث السياسية على أسعار البترول

1973 - 1980م

الحدث والتاريخ	النسبة المئوية للتغير في أسعار السوق الفورية	النسبة المئوية للتغير في إنتاج البترول	مدة المخزون من البترول باليوم
١- استخدام البترول كسلاح سياسي من قبل أوبك في ١٦ أكتوبر١٩٧٣.	%٧١,٨	-%٣,٣	٦٥
٢- استمرار حظر تصدير البترول إلى الولايات المتحدة وهولندا وتخفيض الإنتاج البترولي (نوفمبر ١٩٧٣م).	%١٨٨,٤	- %٩,٨	-
٣- استمرار الحظر وتخفيض الإنتاج ديسمبر ١٩٧٣م.	%١٧١٧,١	- ٨,٩	-
٤- قرار أوبك برفع الأسعار إلى الضعف (يناير ١٩٧٤م).	%٩٤,٦	- %٧,٥	-
٥- بدء إضراب العمال الإيرانيين عن العمل في حقول البترول (أكتوبر١٩٧٨م).	%١٢,٨	+ %٠,٢	٨٢
٦- استمرار إضراب العمال الإيرانيين ونشوب حريق في آبار البترول بالعراق (نوفمبر ١٩٧٨م).	%٩,٦	- %١,١	-
٧- إعلان إيران عن تخفيض إنتاجها البترولي (ديسمبر ١٩٧٨م).	%٢٤,٣	- %٦,٣	-
٨- خروج شاه إيران من إيران وتخفيض إنتاج المملكة العربية السعودية بعد أن ارتفع تصديرها لتعويض النقص في إنتاج العراق وإيران في يناير ١٩٧٩م.	%٦٤,٥	- %٢,٥	٦٩
٩- توقف الإنتاج الإيراني للبترول (فبراير ١٩٧٩م).	%٣١,٢	-	-
١٠- استئناف الإنتاج الإيراني بمعدلات منخفضة (مارس ١٩٧٩م).	%٣٧,٢	+ %٢,٥	-
١١- دعم الولايات المتحدة لمستوردي البترول (يونيه ١٩٧٩م).	%٢٢,٧	- %٠,٢	٧٢
١٢- تخفيض إنتاج المملكة العربية السعودية إلى مليون برميل يومياً يوليو (١٩٧٩م).	%٢٣,٦	- %٠,٢	-

تابع ملحق (13)

مدة المخزون من البترول باليوم	النسبة المئوية للتغير في إنتاج البترول	النسبة المئوية للتغير في أسعار السوق الفورية	الحدث والتاريخ
٨٥	- ٠,٣%	١١,٥%	١٣- محاصرة الطلبة للسفارة الأمريكية في طهران وحظر الولايات المتحدة دخول البترول الإيراني ومراقبة الدول التي تشتري أكثر من استهلاكها (نوفمبر ١٩٧٩م).
-	- ١,١%	١٣%	١٤- استمرار أزمة الرهائن الأمريكيين واستمرار الحظر الأمريكي (ديسمبر ١٩٧٩م).
١٢٠	- ١,٥%	٢٥,٨%	١٥- نشوب الحرب بين العراق وإيران (سبتمبر ١٩٨٠م).
-	- ٦%	١٨%	١٦- استمرار الحرب بين العراق وإيران (أكتوبر ١٩٨٠م).

سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات البترول، (جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع، 1988م)،الطبعة الأولى، ص247- 248.

ملحق (14)

موقف الدول العربية من
استخدام البترول كسلاح سياسي في أكتوبر 1973م

التاريخ	الدولة	نسبة التخفيض الإنتاج المئوية	الحظر الكامل على الولايات المتحدة	الحظر الكامل على هولندا	إجراءات أخرى
٦ أكتوبر	الجزائر	-	×		-
٧ أكتوبر	العراق	-			تأميم شركة
١٨ أكتوبر	السعودية	%١٠			اكسون وموبيل
١٨ أكتوبر	قطر	%١٠			
١٨ أكتوبر	ليبيا	%٥			
١٨ أكتوبر	أبو ظبي	-	×		
١٩ أكتوبر	ليبيا	-	×		
١٩ أكتوبر	البحرين	%٥	×		إلغاء اتفاقية البحرين مع الولايات المتحدة
١٩ أكتوبر	السعودية	-	×		
١٩ أكتوبر	الجزائر	%١٠			
٢١ أكتوبر	الكويت	%١٠	×		
٢١ أكتوبر	أبو ظبي	-	×		
٢١ أكتوبر	قطر	-	×		
٢١ أكتوبر	البحرين	-	×		
٢١ أكتوبر	-	-			
٢١ أكتوبر	الجزائر	-		×	
٢٢ أكتوبر	العراق	-			تأميم حصة هولندا في شل
٢٣ أكتوبر	الكويت	-		×	
٢٣ أكتوبر	أبو ظبي	-		×	
٢٤ أكتوبر	قطر	-		×	
٢٥ أكتوبر	عمان	-	×	×	
٣٠ أكتوبر	ليبيا	-		×	
٣٠ أكتوبر	البحرين	-		×	
٢ نوفمبر	السعودية	-		×	

سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات البترول، (جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع، 1988م)، الطبعة الأولى، ص 247-248.

ملحق (15)

اتفاقية المشاركة مع شركة نفط الكويت ديسمبر 1975م

*** مادة أولى:**

وفق الاتفاقية المرافقة لهذا القانون والموقعة في الكويت بتاريخ 1ديسمبر سنة 1975 بين حكومة دولة الكويت وشركة بي. بي. (الكويت) المحدودة وشركة جلف كويت في شأن أيلولة جميع ما تبقى للشركتين من مصالح في الحقوق (بما في ذلك الحقوق الامتيازية) والعمليات والمرافق والموجودات في الكويت والخاصة بالبترول، وذلك اعتباراً من 5 مارس1975م.

يلغي اعتباراً من 5 مارس 1975م الامتياز الممنوح بتاريخ 23 ديسمبر 1934م إلى شركة نفط الكويت المحدودة، كما يلغي اعتباراً من ذلك التاريخ جميع الاتفاقيات والترتيبات المرتبطة بهذا الامتياز أو المتعلقة به، وعلى وجه الخصوص الاتفاقية الإضافية لعام 1951م الموقعة بتاريخ 30 ديسمبر 1951م، والاتفاقية الإضافية الجامعة الموقعة بتاريخ 11 أكتوبر 1955م، واتفاقية تنفيق العوائد الموقعة بتاريخ 19 نوفمبر 1966م، واتفاقية المشاركة الموقعة بتاريخ29 يناير 1974م بين الحكومة وشركة بي. بي. (الكويت) المحدودة وشركة جلف كويت.

*** مادة ثانية:**

يلغي القانون رقم 7 لسنة 1967 الخاص بالموافقة على اتفاقية تنفيق العوائد بين الحكومة وبعض شركات النفط العاملة في الكويت والقانون رقم 9لسنة 1974 الخاص بالموافقة على اتفاقية المشاركة المبرمة بين حكومة الكويت وشركة بي. بي. (الكويت) المحدودة وشركة جلف كويت.

❊ مادة ثالثة:

تستمر شركة نفط الكويت (شركة مساهمة كويتية) فى مباشرة أعمالها كشركة تجارية طبقا لنظامها الاساسي، وذلك دون التقيد، فيما يتعلق بنشاطها وأسلوبها التجارى، بالقوانين واللوائح الحكومية أو النظم السارية على الهيئات والمؤسسات العامة يتولى المجلس الأعلى للبترول اختصاصات الجمعية العمومية العادية وغير العادية المنصوص عليها فى النظام الاساسي للشركة.

وتكون ميزانيتها ميزانية مستقلة تسري في شأنها الأحكام الخاصة بميزانية الدولة، وكذا أحكام المواد رقم 6، 21، 22 من القانون رقم 30 لسنة1964م بإنشاء ديوان المحاسبة.

وتبدأ السنة المالية للشركة من أول أبريل وتنتهي في آخر مارس من كل عام باستثناء السنة المالية الأولى التي تبدأ في 5 مارس1975م وتنتهي في 31 مارس 1976م.

❊ مادة رابعة:

على الوزراء- كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

الكتاب الموجه من شركتي بي. بي. وجلف إلى وزير النفط

1 ديسمبر 1975م

السيد عبد المطلب الكاظمي الموقر

وزير النفط

حكومة دولة الكويت

تحية واحتراماً وبعد،،

نشير إلى الاتفاقية المعقودة بين حكومتكم والشركتين بتاريخ 1ديسمبر1975م "الاتفاقية" ونكتب لنؤكد النقاط الأخرى التي تم التفاهم عليها بيننا وهي:

1- تعقد شركة نفط الكويت (ش. م.ك) وشركة نفط الكويت المحدودة اتفاقية مستقلة تنقل بمقتضاها إلى شركة نفط الكويت (ش.م.ك) أصول والتزامات شركة نفط الكويت المحدودة كما هي بتاريخ 31 أغسطس 1975م، وكذلك العقود القائمة للخدمات والتجهيزات والعمليات مما تكون شركة نفط الكويت المحدودة طرفاً فيه آنذاك، وعقود عمل العاملين آنذاك لدى شركة نفط الكويت المحدودة بهدف ضمان استمرار حقوقهم بموجب قوانين العمل الكويتية واستمرار حقوقهم بموجب قوانين العمل الكويتية واستمرار جميع التقاعد وغيرها من الحقوق التي كانوا يستحقونها في ذلك التاريخ.

2- تدفع الشركتان إلى الحكومة تسوية للمطالب المشار إليها في المادة 5 من الاتفاقية مبلغ اثنين وتسعين مليون ومائة ألف دولار بعملة الولايات المتحدة الأمريكية- 92,100,000- خلال 15 يوماً من التاريخ الذي تصبح فيه الاتفاقية نافذة المفعول وفقاً للمادة 6 منها ويسمى فيما يلي: تاريخ النفاذ، مع الفائدة عليه من 5 مارس 1975م إلى تاريخ الدفع.

3- تتعهد الحكومة بأن تدفع شركة نفط الكويت (ش.م.ك) إلى الشركتين

خلال15يوماً من تاريخ النفاذ جميع الأرصدة المستحقة لهما بتاريخ31أغسطس 1975م مع الفائدة عليها من ذلك التاريخ حتى تاريخ الدفع.

4- تدفع الحكومة المبلغ المستحق للشركتين بموجب المادة 2 من الاتفاقية خلال 15 يوماً من تاريخ النفاذ ولا تخضع أي من الشركتين إلى أية ضريبة أو تكليف مالي آخر في الكويت بشأن ذلك المبلغ. وفي احتساب الضريبة المستحقة على الشركتين بموجب المرسوم رقم 3 لسنة 1955م بشأن ضريبة الدخل الكويتية كما جرى تعديله أو أي تكليف مالي آخر ولا يسمح بحسم المبالغ المستحقة للحكومة على الشركتين التي أخذت بعين الاعتبار في احتساب المبلغ المستحق بموجب الفقرة 2 من هذا الكتاب بما فيها الفائدة.

5- تكون الفائدة المستحقة عن أي شهر بموجب الفقرتين 2، 3 من هذا الكتاب، والمادة 2 من الاتفاقية والتي تؤخذ بعين الاعتبار عن أي شهر لغرض تحديد المبلغ المستحق بموجب الفقرة 2 من هذا الكتاب مساوية لواحد بالمائة فوق المتوسط الحسابي البسيط لأسعار الفائدة التي تعرض بها الودائع بالدولار لستة أشهر علي بنك ناشنال وستمنستر في لندن في سوق الودائع بين البنوك في لندن ظهر كل يوم عمل من ذلك الشهر، كما يشهد به البنك المذكور.

عن شركة بي . بي (كويت) المحدودة

بي. أي . والترز

عن شركة جلف كويت

م. ل. رولستون

ووافق عليه عن حكومة دولة الكويت عبد المطلب الكاظمي- وزير النفط.

كما وجه ممثلو الشركتين الكتاب الثاني التالي:

السيد عبد المطلب الكاظمي الموقر

وزير النفط

حكومة دولة الكويت

تحية واحتراماً وبعد،،

نشير إلى المادة 5 من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة والشركتين بتاريخ 1 ديسمبر 1975م التي تم بمقتضاها تأكيد التسوية التامة والنهائية لجميع مطالب الحكومة المعلقة من الشركتين وشركة نفط الكويت المحدودة عن الفترة المنتهية في 4 مارس 1975م، ولا يستثني من هذه المطالب إلا التزامات الشركتين من حيث ضريبة الدخل الكويتية.

وهنا نحن نؤكد أيضاً الاتفاق بين الحكومة والشركتين على ما يلي:

1- أن المبلغ الذي لا يزال الآن مستحقاً للحكومة بشأن مشتريات النفط الخام والمنتوجات وغازولين الكويت الطبيعي وغاز البترول المسيل حتى 30سبتمبر 1975م هو ستة وثلاثون ألفاً واثنان وأربعون دولاراً بعملة الولايات المتحدة الأمريكية 36042دولاراً أمريكياً محسوباً وفقاً للجدول المرفق بهذا الكتاب.

2- تدفع الشركتان إلى الحكومة في موعد لا يتجاوز 15 يوماً من تاريخ هذا الكتاب المبلغ المبين في الفقرة 1 أعلاه مع مبلغ آخر قدره سبعة ملايين وخمسمائة ألف دولار بعملة الولايات المتحدة الأمريكية 7,500,000 دولار، وهو المبلغ المقدر للعوائد ولضريبة الدخل

الكويتية المفروضة على غير النفط الخام للمدة من أول يناير 1975م إلى 4مارس1975م.

3- تخفيض التزامات الشركتين الناشئة بعد 30 سبتمبر 1975م تجاه الحكومة عن النفط الخام بقيمة، أي مزيد من الدفعات تؤدي كضريبة دخل كويتية عن النفط الخام المأخوذ خلال الفترة من أول يناير إلى 4 مارس 1975م، وذلك علاوة على تخفيضها بالجزء ذي الصلة من المجموع المبين في الجدول المرفق كدفعات بشأن ضريبة الدخل الكويتية عن النفط الخام.

4- يدفع إلى الحكومة مبلغ يعادل أية مبالغ ردت إلى الشركتين بشأن ضريبة الدخل الكويتية عن النفط الخام المأخوذ خلال الفترة من أول يناير إلى 4مارس 1975م وذلك عندما تقبضه الشركتان.

5- بانتظار التصديق على الاتفاقية تؤدي الشركتان دفعات بعد تاريخ هذا الكتاب وفق أحكام الترتيبات المشار إليها في المادة 4 من الاتفاقية، وتعتبر هذه الدفعات المبينة في الجدول المرفق جميعها دفعات على حساب ضريبة الدخل وغيرها من الالتزامات تجاه الحكومة بموجب الترتيبات القائمة حالياً.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير

المخلص

عن شركة بي. بي (كويت) المحدودة

بي . أي . والترز

عن شركة غالف كويت

م. ل. رولستون

ووافق عليه عن حكومة دولة الكويت عبد المطلب الكاظمي- وزير النفط.

فاطمة سعد الدين وبدر الدين عباس الخصوصي، وثائق الخليج والجزيرة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية1976، (الكويت: جامعة الكويت، 1981م) الطبعة الأولى، ص380 - 383.

ملحق (16)

قانون المحافظة على مصادر الثروة البترولية في الكويت

(السياسة، الكويت، 16أكتوبر 1978م، العدد 3698)

❁ مادة (1)

يقصد بعبارة "بترول" في تطبيق أحكام هذا القانون جميع المواد الهيدروكربونية الطبيعية في الحالة الصلبة أو السائلة أو الغازية المنتجة أو تلك التي يمكن إنتاجها من سطح الأرض وجميع المواد الهيدروكربونية أو أنواع الوقود الأخرى المشتقة عنها.

ويقصد بعبارة "عملية بترولية" أو "عمليات بترولية" الاستكشاف والتنقيب عن البترول وتطوير الحقول وحفر الآبار وإنتاج البترول ومعالجته وتكريره وتصنيعه وتخزينه ونقله وتحميله وشحنه وتشييد وإنشاء وتشغيل مرافق الطاقة والمياه والإسكان والمخيمات أو أي مرافق أخرى أو منشآت ومعدات تحتاجها الأغراض سالفة الذكر وجميع النشاطات الإدارية المتعلقة بكل ما سبق.

ويقصد بعبارة "المفوض بالعمل" أي شخص طبيعي أو معنوي مرخص له قانوناً بإجراء أي عملية بترولية.

❁ مادة (2)

تسري على جميع العمليات البترولية الشروط المنصوص عليها في هذا القانون واللوائح المنفذة له ويجب القيام بأية عملية على أحسن وجه

وبالطريقة الفعالة المعقولة والأساليب الجديدة المتوقعة من شخص متمرس في هذه العمليات تحت ظروف وأحوال مماثلة.

*** مادة (3)**

على كل مفوض بالعمل أن يقوم باتخاذ كافة التدابير والاحتياطات الوقائية الضرورية لمنع أي تلف أو خطر ينشأ من العمليات البترولية على الحياة البشرية أو الصحة العامة أو الممتلكات أو مصادر الثروة الطبيعية أو المقابر أو الأماكن الدينية أو الأثرية أو السياحية كما يجب اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع تلوث الهواء والمياه السطحية والجوفية.

*** مادة (4)**

يجب أن تكون جميع الأجهزة والمعدات المستخدمة أثناء العمليات البترولية مطابقة للمواصفات القياسية العالمية وأن تفي بمتطلبات السلامة وأن تؤدي الغرض منها طبقاً لأفضل الأساليب المتبعة.

*** مادة (5)**

على المفوض بالعمل أن يقدم إلى وزير المالية والنفط بصفة دورية البرامج والتقارير والبيانات والمعلومات المتعلقة بعملياته البترولية.

ويكون للموظفين الذين يندبهم وزير المالية والنفط حق تفتيش مكاتب المفوض بالعمل ومواقع عملياته والاطلاع على مستنداته وسجلاته للتحقق من أن التقارير والبيانات والمعلومات- المقدمة طبقاً للفقرة السابقة- مطابقة للواقع.

* مادة (6)

على المفوض بالعمل قبل البدء في تنفيذ أي مشروع متعلق بالعمليات البترولية، أن يقدم إلى وزير المالية والنفط وصفاً للمشروع يتضمن الخطط المتعلقة به وموقعه وطاقته وتكاليفه التقديرية وطرق التشغيل التي ستستخدم والبيانات الهندسية وغيرها من المعلومات الأخرى، وللوزير حق قبول المشروع أو رفضه أو طلب استكمال دراساته أو إيضاحه أو تعديله.

وفي حالة الموافقة على المشروع يتوجب على المفوض بالعمل إخطار الوزير باستكمال تنفيذ كل مرحلة من مراحله، وذلك حتى يقوم الوزير بالتحقق من أن تنفيذ كل مرحلة تم وفقاً للخطط التي تمت على أساسها الموافقة على المشروع.

* مادة (7)

لوزير المالية والنفط أن يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ هذا القانون، وتغطي هذه اللوائح كافة جوانب العمليات البترولية لضمان استغلال الثروة البترولية طبقاً للأصول السليمة والطرق الفعالة ولمنع ضياعها أو التبذير فيها ولزيادة الحصيلة إلى أقصى حد ممكن. كما تتضمن هذه اللوائح التدابير اللازمة لتنظيم إنتاج البترول واحتياطات السلامة، وتشمل اللوائح البيانات والمعلومات والمستندات التي يلتزم للمفوض بالعمل بتقديمها والإجراءات التي تتبع في ذلك. كما تشمل طرق وإجراءات القيام بجميع العمليات البترولية بما في ذلك:

أ) جميع النشاطات المتعلقة بعمليات الاستكشاف والتنقيب.

ب) جميع النشاطات المتعلقة بعمليات الحفر والتي تشمل منح التصريحات

بالحفر وتعيين مواقع الآبار والمسافات بينها. وتجهيز الآبار بالمعدات، وإجراء التسجيلات الكهربائية وأخذ العينات اللبابية وعمل الاختبارات، وإغلاق أو استخدام أو هجر أو إيقاف العمل في الآبار، واستكمال الآبار وإعادة استكمالها.

ج) جميع النشاطات المتعلقة بعمليات الإنتاج والتي تشمل إجراء المسوحات داخل البئر، وإصلاح وصيانة الآبار، ودراسات أداء المكامن ومشروعات زيادة الاستخلاص، والتخزين الجوفي للبترول، وفصل الغاز من الزيت، واستخدام الغاز، والتخلص من المياه المالحة وتوحيد استغلال المكمن.

وفيما يتعلق بمباشرة هذه النشاطات، لوزير المالية والنفط أن يخطر المفوض بالعمل بالإجراءات اللازم اتخاذها ويحدد له فترة لتنفيذها، فإذا لم يمتثل المفوض بالعمل لهذا الإخطار أو امتثل ولكن لم يحقق ذلك الأثر المطلوب، يجوز لوزير المالية والنفط أن يصدر أمراً بإيقاف الإنتاج من بئر أو عدة آبار .

د) جميع النشاطات المتعلقة بمعالجة البترول وتكريره وتصنيعه وتخزينه ونقله وتحميله وشحنه والتي تشمل القياسات والمعايرة والتحليلات المختبرية وتقييمها.

هـ) جميع النشاطات المتعلقة بالمرافق والتسهيلات والمعدات لجميع العمليات البترولية، والتي تشمل تعيين مواقعها وإنشائها وتشغيلها.

كما تشمل هذه اللوائح التدابير اللازمة لتنفيذ المادة الثالثة من هذا القانون.

❋ مـادة (8)

على المفوض بالعمل أن يوفر، بدون مقابل، لموظفي وزارة المالية والنفط الذين يندبهم وزير المالية والنفط لتنفيذ أحكام هذا القانون جميع الخدمات الضرورية بما في ذلك المكاتب المؤسسة والمساكن اللائقة ووسائل الانتقال والتسهيلات اللازمة لإجراء الاختبارات المعملية وأية خدمات أخرى ضرورية.

❋ مـادة (9)

لوزير المالية والنفط في بعض الحالات الخاصة، أن يعهد إلى أي شخص طبيعي أو معنوي بمباشرة كل أو بعض الاختصاصات المخولة له بموجب أحكام هذا القانون واللوائح المنفذة له. ويكون لمن يعهد إليه الوزير بذلك الحقوق والامتيازات المخولة لموظفي وزارة المالية والنفط الذين يندبهم لتنفيذ أحكام هذا القانون ولوائحه.

❋ مـادة (10)

يفرض جزاء إداري لا يقل عن عشرة آلاف دينار ولا يزيد على خمسين ألف دينار عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون واللوائح المنفذة له.

وفي حالة ارتكاب مخالفة مماثلة خلال ثلاث سنوات من تاريخ المخالفة السابقة يضاعف الجزاء الإداري سالف الذكر.

وفي كل الحالات يفرض تعويض مناسب، بالإضافة إلى الجزاء سالف الذكر. إذا ترتب على المخالفة أي ضرر بالثروة النفطية.

ولا يؤثر فرض الجزاء الإداري أو التعويض في تطبيق أي جزاءات أو عقوبات أخرى تكون واردة في القوانين أو اللوائح أو منصوصاً عليها في اتفاقات تعاقدية أو دولية.

*** مادة (11)**

يفرض الجزاء الإداري والتعويضي بقرار مناسب من وزير المالية والنفط بناء على تقرير الجهة الإدارية المختصة ويجب أن يشمل القرار ما يلي:

أ) وصف المخالفة.

ب) النص الذي تقع تحت طائلته.

ج) المسؤول عن المخالفة.

د) مقدار الجزاء الإداري أو التعويض أو كليهما.

ويخطر المفوض بالعمل بالقرار بكتاب مسجل بعلم الوصول خلال أسبوع من تاريخ صدوره.

وللمفوض بالعمل حق الطعن في هذا القرار خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ إخطاره، ويرفع الطعن بصحيفة إلى محكمة الاستئناف العليا.

ويصبح القرار واجب التنفيذ إذا لم يطعن فيه أو طعن فيه وتأيد أو أصدر الوزير قراراً بتنفيذه بصفة مؤقتة لحين الفصل في الطعن.

ويكون القرار في الأحوال المشار إليها في الفقرة السابقة بمثابة سند واجب النفاذ، وينفذ بالطرق التي تنفذ بها الأحكام.

ملحق (17)

KUWAIT PETROLEUM CORRORATION AND SUBSIDIARIES

Kuwait Petroleum Corporation (KPC) was founded in 1980 as an umbrella organization to manage Kuwait's oil interests.

Kuwait Oil Company (KOC) was formed in 1934 as a joint venture between BP (U.K.) and Gulf Oil (U.S.A.) for crude oil exploration and development.

Kuwait National Petroleum Company (KNPC) is responsible for refining and liquefaction activities in Kuwait, with a three-refinery complex of over 890.000 bpd capacity. KNPC supplies the fuel for Kuwait's power and desalination plants, as well as operating a chain of filling stations across the country.

Kuwait Petroleum International Limited (KPI) is responsible for refining and marketing throughout Europe and operates a wholesale, retail and aviation fuel sales network in Asia. KPI now markets more than 225.000 b/d in 12 countries through 5.5000 stations in the Q8 network.

Kuwait Foreign Petroleum Exploration Company (KUFPEC) manages the corporation's foreign upstream activities with interests in oil and gas fields in eight countries.

Petrochemical Industries Company (PIC) operates in the fertilizers and petrochemicals sectors. The first company to produce fertilizers in Kuwait using natural gas, PIC now exports its products (fertilizers, feedstocks, and ammonia) to more than 50 countries, and is building the Equate olefin plant.

Kuwait Oil Tanker Company (KOTC) was founded in 1957 and, at presen, has one of the Arab world's largest fleets for marine transportation of fuel, with a combined capacity of over 4 million dwt.

Santa Fe International Corporation (SFIC) was acquired by KPC in 1981. SFIC's 4.000 employees in 13 countries lead the field in onshore and offshore exploration and drilling.

Kuwait Aviation Fuelling Company (KAFCO) serves Kuwait International Airport and has a storage capacity of more than 30 million liters, and the facilities to service over 1.5000 aircraft per month.

Arab Petroleum Research Center, Arab Oil and Gas Directory,2002, P. 212.

ملحق (18)

العـوائد البترولية للـدول العربيـة المصـدرة للبتـرول (مليـون دولار) من عام 1973م إلى عام 1979م

البلد	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الإمارات	٩٠٠	٥٥٠٠	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٩٠٠٠	٨٠٠٠	٩٧٠٠
البحرين	٧٤	٢٦٢	٢٨٠	٣٩٥	٤٣٧	٤٦٥	٥٢٠
الجزائر	٩٠٠	٣٧٠٠	٣٤٠٠	٤٥٠٠	٤٣٠٠	٥٠٠٠	٧٤٠٠
العراق	١٥٠٠	٥٧٠٠	٧٥٠٠	٨٥٠٠	٩٦٠٠	٩٨٠٠	١٩٩٠٠
قطر	٤٠٠	١٦٠٠	١٧٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠
الكويت	١٩٠٠	٧٠٠٠	٧٥٠٠	٨٥٠٠	٨٩٠٠	٩٢٠٠	١٣٣٠
ليبيا	٢٣٠٠	٦٠٠٠	٥١٠٠	٧٥٠٠	٨٩٠٠	٨٦٠٠	١٤٩٠٠
مصر	١٦	١٠٤	١٦٤	٢٣٢	٢٦١	٨٣٦	١٣٣٦
السعودية	٥١٠٠	٢٢٦٠٠	٢٥٧٠٠	٣٣٥٠٠	٤٢٤٠٠	٣٥٨٠٠	٥٤٣١٠

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول- تقرير الأمين العام السنوي السادس 1399هـ- 1979م، الكويت، ص 81.

ملحق (19)

تطور إنتاج النفط الخام للأقطار العربية الخليجية للسنوات (1965، 1974، 1977، 1981م) (ألف برميل يومياً)

الأقطار	١٩٦٥	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
العربية السعودية	٢٢٠٦	٨٤٨٠	٩٠١٧	٨٠٦٦	٩٢٥١	٩٦٣١	٩٦٢٩
الكويت	٢٣٦٠	٢٥٤٦	١٧٨٤	١٨٩٤	٢٢١٣	١٣٨٧	٩٣٩
العراق	١٣١٢	١٩٧١	٢٣٤٨	٢٥٦٢	٣٤٧٧	٢٥١٤	١٠٠٠
الإمارات العربية	٢٨٢	١٦٦١	١٩٩٨	١٨٣٠	١٨٣١	١٧٠٩	١٥٠١
قطر	٢٣٣	٥١٨	٤٤٥	٤٨٧	٥٠٨	٤٧٢	٤٠٥
عمان	–	–	٣٤١	٣١٥	٢٩٥	٢٨٢	٣١٩
إجمالي الإنتاج	٦٤٥٠	١٥٢٤٣	١٥٩٩٠	١٥٥٢١	١٧٦٢٥	١٦٠٤٣	١٣٨٣٧
نسبة الزيادة السنوية(٪)	–	١٣٦٣٣	٤,٩	٢,٩٣ -	١٣,٥٦	٨,٩٢-	١٣,٧٥-
إنتاج العالم	٣٠١٩٤	٥٧٩٧٠	٥٧٩٠٦	٦٠١٨٤	٦٢٦٥٨	٥٩٤٥٤	٥٥٧١١
نسبة الزيادة السنية (٪)	–	٩١,٩٩	٣,٠	٠,٨٠	٤,١١	٥,١٢ -	٦,٣٠-
مساهمة الأقطار العربية الخليجية في الإنتاج العالمي (٪)	٢١,٣٦	٢٦,٣٠	٢٦,٧٨	٢٥,٧٩	٢٨,١٣	٢٦,٩٨	٢٤,٨٤

عبد الستار محمد علي، الطاقة وصناعة النفط والغاز في أقطار الخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، رقم 82، (البصرة: جامعة البصرة، 1985م)، ص 122.

ملحق (20)

تسلسل الاعتداءات الإيرانية على الكويت (1980 - 1987م)

يونيو 1980م:

طائرات إيرانية أغارت على الحدود الكويتية وأجبرت على العودة من حيث أتت.

نوفمبر 1980م:

خلال خمسة أيام قامت الطائرات الإيرانية باختراق المجال الجوي الكويتي وإطلاق قذائفها على منطقة العبدلي مرتين. فتصدت لها المقاتلات الكويتية وأجبرتها على الفرار.

مايو 1981م:

احتجاز سفينة أبحاث كويتية من قبل إيران كانت تعمل في المياه الإقليمية الكويتية.

1 أكتوبر 1981م:

قيام ثلاث طائرات تابعة لسلاح الجو الإيراني بالاعتداء على أحد مراكز تجميع النفط في منطقة أم العيش، وقرار من مجلس الوزراء الكويتي باستدعاء السفير الكويتي من طهران احتجاجاً على العدوان.

6 أكتوبر 1981م:

اختراق ثلاث طائرات عسكرية إيرانية الأجواء الكويتية وتصدي الطيران الكويتي لها وإجبارها على الفرار.

22 أغسطس 1983م:

احتجاز ست سفن كويتية أهلية تعود إلى اتحاد صيادي الأسماك من قبل السلطات الإيرانية في أثناء مزاولتها لأعمالها الاعتيادية، ولكنها ضلت طريقها في البحر، وقامت السلطات الكويتية ببذل مساع لإطلاق سراحها.

13 و 14 مايو 1984م:

تقديم مذكرة احتجاج كويتية إلى الحكومة الإيرانية، تشجب الاعتداء على ناقلات النفط الكويتية في المياه الدولية بالخليج العربي وخارج منطقة العمليات العسكرية حيث قام سلاح الجو الإيراني بقصف الناقلة الكويتية (أم قصبة) في 13 من مايو 1984م، وبعد يوم واحد تعرضت الناقلة الكويتية (بحرة) للقصف أيضاً.

13 يوليو 1984م:

تعرض السفينة التجارية (ابن رشد) لحادثة قرصنة بحرية من قبل السلطات البحرية الإيرانية فيما كانت تهم بعبور مضيق هرمز.

22 يونيو 1985م:

اختطاف سفينة تجارية تابعة لشركة الملاحة العربية المتحدة تدعي (المحرق) وترفع العلم الكويتي من قبل السلطات الإيرانية، واحتجازها في أحد الموانى الإيرانية. وتمت عملية الاحتجاز للسفينة قبل دخولها مضيق هرمز مع 35 بحاراً، وبتاريخ 12 يوليو 1985م قدمت الكويت شكوى إلى مجلس الأمن الدولي حول احتجاز إيران السفينة التجارية (المحرق) التي كانت في المياه الدولية.

4 سبتمبر 1985م:

احتجاز سفينة الحاويات (الوطية) والتابعة لشركة الملاحة العربية المتحدة والتي ترفع العلم الكويتي من قبل القوات البحرية الإيرانية، وذلك في المياه الدولية بخليج عمان، وإجبارها على التوجه إلى ميناء بندر عباس الإيراني.

9 سبتمبر 1985م:

احتجاز سفينة تجارية تابعة لشركة نقل وتجارة المواشي الكويتية وتدعى (المسيلة) مخصصة لنقل الأبقار في مضيق هرمز من قبل السلطات البحرية الإيرانية.

12 سبتمبر 1985م:

اعتراض البحرية الإيرانية سفينة كويتية لنقل المواشي تدعى (قرين) في المياه الدولية، وإجبارها على تغيير درجة سيرها.

15 سبتمبر 1985م:

احتجاز سفينة صينية ترفع علم الكويت، تحمل 13 ألف طن من القمح من قبل السلطات الإيرانية قبل عبورها مضيق هرمز وهي تتوجه إلى الكويت.

25 نوفمبر 1985م:

احتجاز سفينة الحمولات العامة (ابن البيطار) التي ترفع العلم الكويتي والتابعة لشركة الملاحة العربية المتحدة من قبل السلطات الإيرانية، وهي في طريقها من ميناء العقبة على البحر الأحمر إلى موانى الخليج العربي، وذلك

جنوب شرق هرمز، وبتاريخ 13 أبريل1986م أعلنت طهران عن مصادرتها للسفينة باعتبارها من غنائم الحرب.

25 ديسمبر 1985م:

إطلاق عدد من القذائف من طائرة هليكوبتر إيرانية ضد السفينة الكويتية (كاظمة) في منطقة حالول قرب شواطئ دولة قطر أدت إلى تحطيم قارب للنجاة.

22 فبراير 1986م:

قيام طائرتي هليكوبتر تابعتين لسلاح الجو الإيراني في المنطقة الواقعة شرقي جزيرة كبر بمضايقة أحد زوارق البحرية الكويتية.

11 مارس 1986م:

مظاهرات إيرانية في طهران معادية للكويت أمام السفارة الكويتية.

18 سبتمبر 1986م:

تعرض ناقلة النفط الكويتية (الفنطاس) لحادث من قبل السلطات الإيرانية، وهي داخل المياه الإقليمية العربية في الخليج العربي.

25 أكتوبر 1986م:

إطلاق صاروخين كويتيين على طائرة معادية فوق جزيرة (كبر) بعد محاولة تسلل جوي إلى الأجواء الكويتية.

يناير 1987م:

إطلاق صواريخ إيرانية على جزيرة فيلكا.

15 أبريل 1987م:

هجوم بحري إيراني ضد سفينة نقل مواشي تابعة لشركة أهلية كويتية قبالة دولة قطر ترفع علم الفلبين في طريقها إلى الكويت من استراليا.

1 يونيو 1987م:

احتجاز السلطات البحرية الإيرانية لسفن صيد كويتية عندما كانت تمارس أعمال الصيد المعتادة.

28 يونيو 1987م:

اعتراف قائد القوات البحرية لحرس الثورة الإيراني ببث ألغام مائية في المياه الإقليمية الكويتية والمياه الدولية قبالة ساحل الكويت، وذلك على إثر اصطدام ناقلة سوفيتية (تشوكوف) بلغم عائم وقد كانت مؤجرة لحساب الكويت.

24 يوليو 1987م:

انفجار لغم بناقلة النفط (بريدجتون) التي ترفع العلم الأمريكي.

1 أغسطس 1987م:

قيام متظاهرين إيرانيين باقتحام السفارة الكويتية في طهران ونهب وحرق وثائق السفارة والعبث بمحتوياتها.

واحتجت الكويت بشدة على اقتحام السفارة، وحملت إيران كامل المسؤولية، حيث تم احتجاز دبلوماسيين كويتيين يعملون في السفارة ،وقام المتظاهرون بإنزال علم الكويت وإحراقه مع الشعارات الرسمية للدولة واعتقال الدبلوماسيين.

1 سبتمبر 1987م:

هجوم إيراني على سفينة تجارية تابعة لشركة الملاحة العربية المتحدة تدعى (جبل علي) بينما كانت في رحلة عادية من خورفكان إلى دبي.

4 سبتمبر 1987م:

إقدام إيران على إطلاق صاروخ على بعض المباني السكنية والمنشآت الصناعية الواقعة جنوب الكويت، حيث أدى انفجار هذا الصاروخ إلى إحداث أضرار في تلك المباني والمنشآت، وتبين أن الصاروخ من صنع صيني ويصل مداه من 80 إلى 100 ميل.

15 أكتوبر 1987م:

إطلاق صاروخ إيراني على ناقلة نفط ليبيرية في المياه الإقليمية الكويتية أشعل حريقا، وقد حملت الكويت إيران مسؤولية الاعتداء على الناقلة، وهذه الناقلة تملكها شركة أمريكية.

16 أكتوبر 1987م:

اعتداء إيراني بإطلاق صاروخ أصاب ناقلة النفط (سي أويل سيتي) التي ترفع العلم الأمريكي في المياه الإقليمية الكويتية، مما أدى إلى إصابة ربانها وسبعة عشر بحاراً من طاقمها بالإضافة إلى الأضرار المادية، وهذه الناقلة كانت تدعى (أم المرادم) سابقا، وكانت الكويت قد أعادت تسجيلها في الولايات المتحدة الأمريكية.

22 أكتوبر 1987م:

اعتداء على الجزيرة الصناعية في الشعيبة.

مركز المعلومات والدراسات في جريدة القبس، الكويت.

ملحق (21)

الأسماء القديمة والجديدة للناقلات الكويتية التي أعيد تسجيلها، مع توضيح حمولتها بالطن، ونوع هذه الحمولة.

التسجيل	الاسم القديم	الاسم الجديد	الحمولة	النوع
أمريكي	الرقة	Bridgeton	401.000	حاملة بترول
أمريكي	الفنطاس	Middleton	290.00	نفط خام
أمريكي	كاظمة	Townsend	295.000	نفط خام
أمريكي	أم قصبة	Ocean City	80.000	منتجات
أمريكي	أم مطربة	Chesapeake City	80.000	منتجات
أمريكي	أم العيش	Surf City	81.000	منتجات
أمريكي	أم المرادم	Sea Island City	81.000	منتجات
أمريكي	غاز الكويت	Gas Queen	47.000	غاز
أمريكي	غاز الأحمدي	Gas Princess	47.000	غاز
أمريكي	غاز البرقان	Gas King	47.000	غاز
أمريكي	غاز المناقيش	Gas Prince	47.000	غاز

عبد الرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات- إخفاقات وتحديات، الكويت، 1993م، الطبعة الثانية، ص 259.

ملحق (22)

الإنتاج البترولي بآلاف الأطنان للأعوام: 1950، 1960، 1970، 1975، 1980، 1981م للكويت وإيران والسعودية والعراق والعالم

الدولة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١
الكويت	١٧١٩٠	٨٤٨٢٠	١٥٠٦٣٦	١٠٥٢٣٢	٨٤١١٦	٤١٦٢٤
إيران	٣٢٢٥٩	٥٣٤٩١	١٩١٤٩٦	٢٦٧٦٢٣	٧٢٦٦٧	٩٨٨٨٠
السعودية	٢٦٦٤٩	٦٤٥٢٤	١٨٨٤٠٨	٣٥٢٣٩٤	٤٩٥٨٩٨	٣٢١٧٣٠
العراق	٦٥٨٤	٤٧٤٦٧	٧٦٤٥٧	١١١١٦٨	١٣٠١٢٣	٤٥١٥٠
العالم	٥٢٠,٧٩٤	٧,٠٥١,٦٢٦	٢,٢٨١,٧٧٧	٢,٦٤٥,٨٥٦	٢,٩٧٩,١٩٧	٢,٦٤٥,٧٠٦

أحمد البار، التطورات في سوق البترول، (جدة: دار الفنون للطباعة والنشر، 1986م)، الطبعة الأولى، ص 32.

ملحق (23)

نسبة الصادرات النفطية في إجمالي صادرات الكويت والعراق والسعودية وإيران، ونسبة العائدات النفطية كمورد للدول الأربع 1967 - 1973م

الدولة	نسبة العائدات النفطية كمورد للحكومة (٪)		نسبة الصادرات النفطية من ضمن مجموع الصادرات (٪)	
	١٩٦٧	١٩٧٣	١٩٦٧	١٩٧٣
إيران	٤٩	٦٣	٩١	٩٢
العراق	٥٧	٧٤	٩٠	٩٢
الكويت	٨٧	٨٥	٩٧	٩٢
السعودية	٩٠	٩٣	٨٩	٩٩

ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006م)، ص 50.

ملحق (24)

رسالة من حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت . ٢٢ ربيع الأول ١٣٦٩هـ .

Kuwait - Iraq Frontier 75/2/50.

نمـــرة
٢٨٤٥ /١٦/١

24 JAN 1950 ✓

حضرة سعيد الشيم الافخم المحب العزيز المعتمد السياسي بالكويت المحترم

بعد السلام والتحية

نشير لمحادثتنا معكم يوم الثلاثاء الموافق ١٩٥٠/١/١٠ بخصوص تعيين الحدود بين بلادنا الكويت والمملكة العراقية ، ونرجو ان ترفعوا لهم وطلبنا من حكومة صاحب الدولة البريطانية تحديد الحدود باقرب فرصة ممكنة ، واننا سنقدر الكم مساعيكم لطلبنا . هذا والباري يحفظكم .

في ٢٢ ربيع الاول ١٣٦٩ الموافق ١١ جنوري ١٩٥٠ .

المخلص لكم

حاكم الكويت

Translation of letter No.R.6.3038 dated 11.1.50, from H.H. the Ruler of Kuwait, to the Political Agent, Kuwait.

--

After Compliments,

With reference to our verbal conversation on Tuesday the 10th January 1950 on the subject of the demarkation between our state and Iraq, we request you to ask H.M's Government to appoint the boundaries as early as possible. We shall never forget your efforts in this respect.

Usual Ending

? Copy to Residency & Eastern Dept.

P.A.

See ... /3

Richard Schofield and Gerald Blake (ed.), Arabian Boundaries 1853-1956, vol. 8: Kuwait - Iraq 1939-1957, (U.K: Archive Editions, 1988). pp. 298-299.

ملحق (25)

رسالة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي للمندوب السامي البريطاني بالعراق 21 يوليو 1932م (باللغة العربية)

مكتب رئاسة مجلس الوزراء

بغداد

مؤرخة في ٢١ يولية ١٩٣٢ م

سري

—

الرقم : ٢٩٤٤

عزيزي السير فرانسيس ،

أعتقد أن سعادتكم سيتفق معي في أن الوقت قد حان الآن إذا وجدت الرغبة لإعادة تأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت . لذا أطلب اتخاذ الإجراء الضروري للحصول على موافقة السلطة أو السلطات المختصة في الكويت على الوصف التالي للحدود الموجودة بين البلدين :

«من تقاطع وادي العوجا مع الباطن، ومنها في الاتجاه الشمالي عبر الباطن إلى نقطة تقع إلى الجنوب من صفوان، ومنها إلى الاتجاه الشرقي عبر جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر تترك للعراق ، ومنها إلى خور الزبير وخور عبد الله وجزر وربة وبوبيان ومسكان (أو مشجان) وفيلكة وعوهة وكبار وقرو وأم المرادم للكويت»

المخلص لكم ،

(التوقيع) نوري السعيد

تابع ملحق (25)

رسالة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي للمندوب السامي البريطاني بالعراق 21 يوليو 1932م (باللغة الإنجليزية)

رسالة من نوري السعيد ، رئيس الوزراء العراقي ، إلى السير فرنسيس همفريز ، المندوب السامي للعراق . ٢١ يولية ١٩٣٢ .

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNME.

No. 8.—ARCHIVES. 280

EASTERN (Iraq). 278 September 8, 1932.

CONFIDENTIAL. SECTION 3.

[E 4610/2369/91] No. 1.

Papers communicated by the Colonial Office, August 23 to September 8.

(1)

Nuri Pasha to Sir F. Humphrys.

(Secret.) *Office of the Council of Ministers,*
My dear Sir Francis, *Bagdad, July 21, 1932.*

I THINK your Excellency will agree that the time has now come when it is desirable to reaffirm the existing frontier between Iraq and Koweit.

I therefore request that the necessary action may be taken to obtain the agreement of the competent authority or authorities in Koweit to the following description of the existing frontier between the two countries :—

"From the intersection of the Wadi-el-Audja with the Batin and thence northwards along the Batin to a point just south of the latitude of Safwan; thence eastwards passing south of Safwan Wells, Jebel Sanam and Um Qasr leaving them to Iraq and so on to the junction of the Khor Zobeir with the Khor Abdullah. The islands of Warbah, Bubiyan, Maskan (or Mashjan), Failakah, Auhah, Kubbar, Qaru and Umm-el-Maradim appertain to Koweit."

Yours sincerely,
NURI SAID.

Public Records Office: F.O. 371-16006-E4610/2369/91

ملحق (26)

رسالة توفيق السويدي وزير الخارجية العراقية لنائب وزير الدولة للشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني السيد ر.بتلر 28 سبتمبر1938م (باللغة العربية)

فندق انجلترا

جنيف

28 سبتمبر 1938م

عزيزي السيد بتلر:

عندما تحدثت إليك وإلى اللورد لاوار في اليوم السابق حول أمور مختلفة أرغب في مناقشتها في لندن، اتفقنا على أنه من المستحسن أن أقوم بإعداد مذكرة موجزة خاصة بكل مسألة على حده لتسهيل مناقشتها الأولية في لندن، وتمكين ممثل حكومة صاحب الجلالة من أن يقدم لي بقدر الإمكان ردوداً ثابتة حول كل مسألة بشكل مستقل.

وأرفق لكم ست مذكرات شخصية موجزة خاصة بالمسائل التالية:

(1) حرس المطار، (2) ملكية الأراضي التي يشغلها ميناء البصرة، (3) الكويت، (4) فلسطين، (5) الإسكندرونة، (6) سوريا. سوف تلاحظ أن هذه المذكرات موجزة للغاية ومقيدة بالمبادئ الجوهرية وذلك تيسيراً لمناقشتها. فكل مسألة تمثل بطبيعة الحال موضوع مراسلات طويلة ومفصلة تعرفها جيداً الإدارات المختصة.

اقترح أن تعتبروا هذه المذكرات الست جدولاً لأعمال محادثاتي في لندن.

المخلص

توفيق السويدي

تابع ملحق (26)

المذكرة رقم (3) الكويت

(1) تمثل الكويت مشكلة مزدوجة للعراق:

أ- فلقد أصبحت مركزاً لعبور وتهريب الأسلحة.

ب - كما أنها تحجز وصول العراق إلى البحر المفتوح.

(2) إن وزارة خارجية صاحب الجلالة تدرك من قبل المشكلة (أ). فلقد تسببت النشاطات المتمركزة في الكويت لسنوات عديدة في خسائر مالية كبيرة جداً للعراق من خلال فقدان العوائد الجمركية والإنفاق غير العادي على الإجراءات الوقائية. وكذلك تسبب عبور الأسلحة في إعاقة المحافظة على النظام والأمن وخصوصاً في المناطق القبلية في فترات.

(3) أما بالنسبة للمشكلة (ب) فإن المنفذ الوحيد لوصول العراق إلى البحر هو شط العرب. وتشعر الحكومة العراقية أنه من الأهمية تأمين بديل وذلك للأسباب التالية:

أ) أكد النزاع الأخير مع إيران عدم إمكانية الاعتماد على خط الشط، فإيران تتمتع بموقع يمكنها من إعاقته في أي وقت تشاء.

ب) يبدو أن الشط قد أصبح عرضة للاختناق بسبب تطور شركة الزيت الإنجليزية- الإيرانية. وإذا حدث وأن اكتشف الزيت في ولاية البصرة، فإنه من المحتمل حدوث تطورات مماثلة من حيث الحجم، وهذه ينبغي ألا تقتصر فقط على عنق زجاجة شط العرب.

ج) بعد استكمال قسم تل- كوشيك- بغداد من خط السكة الحديد فإن

الحكومة تقترح مد الخط نحو أقصى الجنوب قدر الإمكان بهدف إنشاء خط ركاب سريع إلى الهند. كما أن الحكومة تشترك في الرأي مع مؤسسي خط سكة حديد بغداد الأصليين بأن خط النهاية ينبغي أن يكون على البحر وليس على شط العرب.

(4) كانت الكويت قبيل الحرب العالمية الأولى 1914- 1918م قضاء من ولاية البصرة متمتعاً بالحكم الذاتي. وتعتبر الحكومة العراقية وريثة الحكومة العثمانية في ولايات الموصل وبغداد والبصرة، أنه يجب ضم الكويت للعراق بالطريقة المناسبة. فإذا حدث الدمج فإن العراق سوف توافق على إبقاء الحكم الذاتي للكويت بضمان في شكل قانون تشريعي، ولكن بطبيعة الحال دون المساس بالسيادة العراقية.

(5) إذا ما وافقت حكومة صاحب الجلالة على ضم الكويت للعراق فإن المشكلتين المشار إليهما في الفقرة (1) ستحلان ذاتياً. وإذا لم توافق فإن الحل لكل منهما يجب أن يتم كل على حدة.

(6) يمكن إيجاد حل لمشكلة التهريب ونقل الأسلحة غير المشروعة من خلال الطرق الثلاث التالية مرتبة بحسب درجة الفعالية:

أ) اتحاد جمركي بين العراق والكويت، تأخذ الكويت بموجبه مبلغاً سنوياً محدداً عوضاً عن عائداتها الجمركية.

ب) أن يمتد خط الحدود الشمالي للكويت من الغرب إلى الشرق عند خط العرض 35 ,29 درجة بدلاً من حوالي 30 درجة شمالاً كما هو حالياً، وذلك من أجل إعطاء الجهات الوقائية العراقية مساحة أكبر للقيام بأعمالها جنوبي الزبير والشعيبة والقرى الأخرى الواقعة جنوبي بحيرة حمار.

ج) إجراء عمليات وقائية.

(7) أما ما يتعلق بمسألة المنفذ المباشر على البحر فإن هناك خيارين يتمثلان في إيجاد موقعين لميناء ومحطة ونهاية خط سكة الحديد على البحر وهما يستحقان البحث والدراسة:

أ)موقع مناسب يختار على خليج الكويت.

ب) الامتداد البري لخور عبد الله المسمى على الخريطة خور الزبير.

إذا لقي الخيار الأول قبولاً فإنه يتعين على العراق استئجار موقع من الكويت لإنشاء ميناء على الخليج وشريط حدودي لخط سكة الحديد. أما الخيار الآخر فإنه يتطلب تعديلات طفيفة على الحدود في الطرف الشرقي، وما اقترحته في الفقرة (6) البند (ب) سيكون أكثر من كاف لإعطاء مساحة كافية في أم قصر - الموقع المحتمل - ولترك كامل خور عبد الله داخل العراق. والحكومة العراقية إذ تنتظر البت في التحقيق والبحث المستقبلي تود أن تؤكد لها حكومة صاحب الجلالة من حيث المبدأ شروعها في إقرار أحمد الخيارين.

تابع ملحق (26)

رسالة توفيق السويدي وزير الخارجية العراقية لنائب وزير الدولة للشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني السيد ر.بتلر 28سبتمبر1938م (باللغة الإنجليزية)

رسالة من توفيق السويدي إلى ر . بتلر ، نائب وزير الدولة للشئون الخارجية في البرلمان . ٢٨ سبتمبر ١٩٣٨م .

Copy sent to F.O. No. 106 Sept 29th.

Hotel d'Angleterre,
GENEVA.

333

190

28th September, 1938.

Dear Mr. Butler,

When I spoke to you and to Lord De La Warr the other day about the various matters which I wish to discuss in London, we agreed that it would be convenient if I could prepare a short aide-memoire regarding each item, to facilitate preliminary consideration of them in London, and to enable the representative of His Majesty's Government to give me, as far as possible, concrete replies regarding each.

I now enclose six short personal aide-memoires regarding - (1) Aerodrome Guards, (2) the Ownership of the Lands occupied by the Port of Basra, (3) Kuwait, (4) Palestine, (5) Alexandretta and (6) Syria. You will observe that these notes have been made as short as possible, and restricted to essential principles, to facilitate discussion. Each question has, of course, formed the subject of long and detailed correspondence, with which the competent departments are familiar.

I suggest that these six aide-memoires might be suitably considered as the agenda of my conversations in London.

Yours sincerely,

T. Suwaidy

R. A. Butler, Esq., M.P.,
Parliamentary Under Secretary
of State for Foreign Affairs,
Hotel Carlton Parc,
GENEVA.

NO. 8 - KUWAIT. 182

1. - Kuwait presents a two-fold problem for Iraq:

   (a) it has become an entrepot for extensive arms traffic and smuggling;

   (b) it bars Iraq's access to the open sea.

2. - His Majesty's Foreign Office is already familiar with problem (a). The activitide centred in Kuwait have for many years caused grave financial loss to Iraq in the shape of loss of customs revenue and extraordinary expenditure on preventive measures. The arms traffic also gravely complicates the task of maintaining law and order, particularly in the tribal areas of the Euphrates.

3. - As regards (b), Iraq's only channel of access to the sea is at present the Shatt-al-Arab. The Iraqi Government feels that it is of vital importance to secure an alternative for the following reasons:

   (a) the recent dispute with Iraq has emphasised the unreliability of the Shatt line: Iran is in a position to interrupt it at any time;

   (b) the Shatt tends to become more and more congested with the development of the Anglo-Iranian Oil Company. If oil is discovered in the Basra Wilayet, developments of equal magnitude may be expected, and these must not be restricted by the Shatt-al-Arab bottle neck;

   (c) after completion of the Tell-Kochik- Baghdad section of the railway, the Government proposes to extend the line as far south as possible with a view to inaugurating a fast passenger service to India, and shares the view of the original

promoters....

promoters of the Baghdad railway, that the terminus should be on the sea and not on the Shatt-al-Arab.

4. - Just before the War of 1914 - 1918, Kuwait was an autonomous qadha of the Wilayat of Basra. The Iraqi Government, as the successor of the Ottoman Government in the Wilayats of Mosul, Baghdad and Basra, considers that Kuwait should properly be incorporated in Iraq. If incorporation should take place, Iraq would agree to maintain the local autonomy of Kuwait with a guarantee in the form of a special statute, but of course without prejudice to Iraqi sovereignty.

5. - If His Majesty's Government will agree to the incorporation of Kuwait in Iraq, the two problems referred to in paragraph 1 will be automatically solved. If not, the solution of each must be found separately.

6. - Solution of the smuggling and arms-traffic problem can be sought by one of the three following methods, arranged in order of effectiveness:

(a) A customs Union between Iraq and Kuwait, Kuwait to receive a fixed annual sum in lieu of its present customs revenue;

(b) the northern frontier line of Kuwait to run from west to east at about lat. 29o 35', instead of about 30o N. as at present, so as to give the Iraqi preventive services more space in which to operate south of Zubair, Shaiba and other villages south of the Hammar Lake;

(c) combined preventive operations.

7. - As regards direct access to the sea, two alternative positions for a port and railway terminus suggest themselves

for...

for investigation:-

(a) a suitable site to be selected on Kuwait Bay;

(b) the inland extension of the Khor Abdullah, named on the map Khor Zubair.

If the first alternative is found preferable, it would be necessary for Iraq to lease from Kuwait a site for a port on the Bay, and a corridor for the railway line. The second would involve a slight rectification of the frontier - that proposed under paragraph 6 (b) above would be more than ample - at the eastern end - so as to give sufficient room at Umm Qasr (a probable site) and leave the whole of the Khor Abdullah in Iraq. Pending further investigation the Iraqi Government would be glad to be assured that His Majesty's Government, in principle, would be disposed to consider favourably either alternative.

Public Records Office: F.O. 371-21858-E5688-1982-93.

ملحق (27)

عائدات الكويت والسعودية وإيران والعراق البترولية بملايين الدولارات

1956 – 1965م

السنة	الكويت	السعودية	إيران	العراق
١٩٥٦	٣١٠	٣٠٠	١٥٣	١٩٣
١٩٥٧	٣٣٨	٣٢٣	٢١٣	١٢٧
١٩٥٨	٤٢٥	٣١٠	٢٤٧	٢٢٤
١٩٥٩	٤٠٥	٣١٥	٢٦٣	٢٤٣
١٩٦٠	٤٦٥	٣٥٥	٢٨٥	٢٦٦
١٩٦١	٤٦٤	٣٩٦	٣٠١	٢٦٦
١٩٦٢	٥٢٦	٤٤٦	٣٣٤	٢٦٧
١٩٦٣	٥٥٥	٤٨٩	٣٩٨	٣٠٨
١٩٦٤	٦٢٤	٥٥٢	٤٧٤	٣٥٣
١٩٦٥	٦٣٦	٦٢٩	٥٣٢	٣٨٦

راشد البراوي، حرب البترول في العالم، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968م)، الطبعة الأولى، ص 46.

ملحق (28)

اتفاقيـة الحــدود العراقية – الكويتية 1963م

محضر مُتفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت.

بغداد في 4 تشرين الأول عام 1963م.

استـجـابة للرغـبـة التي يحس بهـا الطرفـان في إزالة كل مـا يشـوب العلاقات بين البلدين، اجتمع الوفد الكويتي الرسمي الذي يزور الجمهورية العراقـية بدعوة من رئيس وزرائها بالوفد العراقي، وذلك في بغداد في اليوم الرابع من شهر تشرين الأول (أكتوبر) عام 1963م.

وكان الوفد العراقي يتألف من:

1- اللواء السيد أحمد حسن البكر رئيس الوزراء.

2- الفريق الركن السيد صالح مهدي عماش وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة.

3- الدكتور محمود محمد الحجي وزير التجارة.

4- السيد محمد كيارة وكيل وزارة الخارجية.

وكان الوفد الكويتي يتألف من:

1- سمو الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

2- سعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة.

3- سعادة السيد خليفة خالد الغنيم وزير التجارة.

4- سعادة السفير عبد الرحمن العتيقي وكل وزارة الخارجية.

وقد أجريت المباحثات بين الوفدين في جو مفعم بالود الأخوي والتمسك برابطة العروبة والشعور بأواصر الجوار وتحسس المصالح المشتركة. وتأكيداً من الوفدين المجتمعين على رغبتهما الراسخة في توطيد العلاقات لما فيه خير البلدين بوحي من الأهداف العربية العليا.

وإيماناً بالحاجة إلى إصلاح ما ران على العلاقات العراقية الكويتية نتيجة موقف العهد القاسي البائد تجاه الكويت قبل إشراق ثورة الرابع عشر من رمضان المباركة.

ويقيناً بما يمليه الواجب القومي من فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين العربيتين، تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات، ينحصر عنها كل ظل لتلك الفجوة التي اصطنعها العهد السابق في العراق.

وانطلاقاً من إيمان الحكومتين بذاتية الأمة العربية وحتمية وحدتها، وبعد أن اطلع الجانب العراقي على بيان حكومة الكويت الذي ألقى بمجلس الأمة الكويتي بتاريخ 9 أبريل 1963م، والذي تضمن رغبة الكويت في العمل على إنهاء الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا في الوقت المناسب.

اتفق الوفدان على ما يلي:

أولاً - تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبنية بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ 21 يوليو1932م، والذي وافق عليها حاكم الكويت بكتابه المؤرخ 10أغسطس1932م.

ثانياً - تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين الشقيقين، يحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

ثالثاً - تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين، وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.

وتحقيقاً لذلك يتم فوراً تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء، وإشهاداً على ذلك وقع كل من رئيسي الوفدين على هذا المختصر.

اللواء أحمد حسن البكر	صباح سالم الصباح
رئيس الوفد العراقي	رئيس الوفد الكويتي

عبد الله خليفة الغانم، أضواء على تاريخ العتوب (1671-1990م) آل خليفة وآل الصباح وآل سعود، ويليه غزو الكويت من التخطيط إلى التنفيذ - ملف خاص عن الكويت، 1996م، الطبعة الأولى، ص 453- 454.

ملحق (29)

أسعار البترول والتغيير الذي طرأ عليها منذ اتفاقية طهران عام 1971م حتى تاريخ إنهاء حظر تصدير البترول عام 1974م

	اتفاقية طهران ٧١/٢/١٥	اتفاقية جنيف ٧٢/١/٢٠	اتفاقية طهران ٧٣/١/١	اتفاقية جنيف المعدلة ٧٣/٦/١	الإعلان الأول لدول الخليج حول الأسعار	الإعلان الثاني لدول الخليج حول الأسعار ٧٤/١/١	تخفيض من قبل بعض دول الخليج ٧٤/١١/١
العربي الخفيف	٢,١٨٠	٢,٥٩١	٢,٨٩٨	٥,١١٩	١١,٦٥١	١١,٢٥١	
العربي المتوسط	٢,٠٨٥	٢,٣٧٣	٢,٤٨٢	٢,٧٧٦	٤,٩٠٣	١١,٥٦١	١١,١٦١
العربي الثقيل	١,٩٦٠	٢,٢٣٩	٢,٣٤٥	٢,٦٢٣	٤,٦٢٣	١١,٤٤١	١١,٠٤٠

أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، (جدة: دار عكاظ للطباعة والنشر، 1979م)، ص 191.

مصادر ومراجع



أولاً - الوثائق:

أ - الوثائق غير المنشورة:

- الوثائق العربية:

* مذكرة سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الكويت إلى كافة البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى دولة الكويت بتاريخ الخامس من أكتوبر 1981م.

ب - الوثائق المنشورة:

- الوثائق العربية:

* اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والشركات المنبثقة عنها، (الكويت: الإدارة القانونية بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1983م)، الطبعة الثانية.

* بيان رسمي صادر عن الخارجية العراقية بتاريخ 26 يونيو 1961م، بشأن الاتفاق البريطاني الكويتي، محاضر اجتماعات دورة مجلس الجامعة العربية العادية رقم 35، (القاهرة: جامعة الدول العربية، د.ت).

* بيان مالي ألقاه وزير المالية عبد الرحمن العتيقي أمام مجلس الأمة عن مشروع ميزانية السنة المالية 1976/ 1977م لدولة الكويت.

* تقرير الأمين العام السنوي السادس 1399هـ- 1979م، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت.

* وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام 1977م، فاطمة سعد الدين: إعداد،

وإشراف: بدر الدين عباس الخصوصي، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت: جامعة الكويت، 1982م)، الطبعة الأولى.

* وثائق نفطية، (الكويت: وزارة النفط، 2003م).

- الوثـائـق الأجنبية:

* Arabian Boundary Disputes: Iraq- Kuwait 1941- 1992, Edited By: Richard Schofield, (U.K: Archive Editions, 1992), Volume 5.

* Arabian Boundary Disputes, Saudi Arabia- Kuwait II, 1829- 1991, Edited by: Richard Schofield, (UK: Archive Editions, 1992), Volume 10.

* Arabian Boundary Disputes, Saudi Arabia- Kuwait II, 1829- 1991, Edited by: Richard Schofield, (UK: Archive Editions, 1992), Volume 11.

* Arabian Boundaries 1853-1956. Edited by: Richard Schofield and Gerald Blake: Kuwait – Iraq 1939-1957. (UK: Archive Editions, 1988). Volume 8.

* Arabian Geopolitics 3, Regional Documentary Studies, The Iraq- Kuwait Dispute, Evolution of the Iraq- Kuwait International Boundary on Land and Sea: 1958- 1993, Edited by: Richard Schofield, (UK: Archive Editions, 1994), Volume 4.

* Arabian Geopolitics 3, Regional Documentary Studies, The Iraq-Kuwait Dispute, and the International Status of Kuwait, Part II: 1914- 1994, Edited by: Richard Schofield, (UK: Archive Editions, 1994), Volume 6.

* Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899- 1949, (UK: Archive Editions, 1994), Volume 6.

* Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899- 1949, (U.K: Archive Editions, 1994), Volume 9.

* Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899-1949, (UK: Archive Editions, 1994), Volume 11.

* Records of Kuwait 1961- 1965, (1962), Edited by: Anita L.P. Burdett, (UK: Archive Editions, 1997).

* Records of Kuwait 1961- 1965, (1963), Edited by: Anita L.P. Burdett, (U.K: Archive Editions, 1997)

* Records of Kuwait 1961- 1965, (1964), Edited by: Anita. L.P. Burdett, (UK: Archive Editions, 1997).

* Records of Kuwait 1966- 1971, (1966), Edited by: Anita L. P. Burdett, (U.K: Achieve Editions, 2003).

ثانياً - المؤلفات والدراسات:

أ- الكتب العربية:

* آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906- 1979م، سلسلة عالم المعرفة، رقم 250، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1999م).

* إبراهيم سعد الماجد، الملك فهد والقضايا الخارجية، (الرياض: دار المعراج الدولية للنشر،2001م)، الطبعة الأولى.

* إبراهيم سليمان المهنا، مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية- خيارات وبدائل، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 21، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998م)، الطبعة الأولى.

* إبراهيم عبده، دولة الكويت الحديثة، (مؤسسة سجل العرب، د. ت).

* إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي- العدوان العراقي على الكويت: الأبعاد والنتائج العربية والدولية، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،1996م)، الطبعة الأولى.

* إبراهيم ن. الحر، الكويت ماضيها وحاضرها، (بغداد: مطبعة الأديب، د.ت).

* إبراهيم نافع، الفتنة الكبرى: عاصفة الخليج، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،1992م).

* أبو إسحاق محمد عزوز، تاريخ العراق وصدام وكارثة الكويت، (القاهرة: شركة بدران للطباعة والنشر والتوزيع، 1991م).

* أحمد البار، التطورات فى سوق البترول، (جدة: دار الفنون للطباعة والنشر، 1986م)، الطبعة الأولى.

* أحمد الشرباصي، أيام الكويت (القاهرة: دار الكتاب العربي، د. ت).

* أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، (جدة: دار عكاظ للطباعة والنشر، 1979م).

* أحمد عادل كمال، الكويت جزء من الجزيرة العربية: لا توجد حقوق تاريخية للعراق في الكويت، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م)، الطبعة الأولى.

* أحمد عبد الله العلي وشوقي زيدان الجوهري، الكويت تاريخ وحضارة، 2002م.

* أحمد فوزي، بترول ودخان، (القاهرة: دار الشرق الجديد، 1961م)، الطبعة الأولى.

* أحمد فوزي، عبد السلام عارف: سيرته- محاكمته- مصرعه، (بغداد: الدار العربية للنشر،1989م)، الطبعة الأولى.

* أحمد الكواز: تحرير، تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2004م).

* أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث 1750- 1960م، (الكويت: ذات السلاسل،1984م).

* أحمد يوسف أحمد وأحمد بهاء الدين: تحرير، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، سلسلة المستقبلات العربية البديلة، رقم7، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985م).

* أديث. و. أئي وآخرون، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975م، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1989م)، الطبعة الأولى.

* أرتشيبالد هـ. ت تشيزهولم، الاتفاقية الأولى لامتياز النفط الكويتي: سجل المفاوضات1991-1934م، ترجمة: حاتم عبد الغني، (الكويت: وزارة الإعلام)، 1975م.

* أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة، رقم 57، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982م).

* أسامة الغزالي حرب، ندوة أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م)، الطبعة الثانية.

* إسماعيل ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث: 897هـ- 1400هـ، (الرياض: دار المريخ، 1984م).

* أسيمة جانو، التاج الإيراني، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1987م).

* أصغر جعفري ولداني، روابط العراق والكويت، (طهران: مركز الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية، 1990م)، ترجمة: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001م .

* اليكسي فاسيليف، بترول الخليج والقضية العربية (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1979م).

* أمين الريحاني، ملوك العرب: رحلة في البلاد العربية، (بيروت: دار الريحاني، 1924م).

* ــــــــــ، ملوك العرب: رحلة في البلاد العربية، (بيروت: دار الجيل، 1987م)، الطبعة الثامنة.

* أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت).

* أمين هويدي، البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى، (القاهرة: دار الشروق، 1991م)، الطبعة الأولى.

* أنتوني كورد سمان وإبراهام واجنر، دروس الحرب الحديثة: حرب الخليج، ترجمة وتعليق: محمد عبد الحليم أبو غزالة، 1997م.

* أنتوني. هـ. كوردسمان، بعد العاصفة: التغيرات في التوازن العسكري بالشرق الأوسط، ترجمة وتقديم: محمد عبد الحليم أبو غزالة، (القاهرة: دار الهلال، د. ت).

* أنطوان تسيشكا، الصراع على البترول باعتباره قوة للسيطرة على العالم، ترجمة: عبدالوهاب عبد العزيز، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965م).

* إيمان سيمور، الأوابك أداة تغيير، ترجمة: عبد الوهاب الأمير، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك"، 1980م).

* أيمن نور، اغتيال الكويت، (قبرص: الدار المصرية للنشر والتوزيع، 1990م)، الطبعة الثانية.

* البترول العربي، (القاهرة: إدارة شؤون البترول بجامعة الدول العربية، نوفمبر 1963م).

* ب. ج سلوت، نشأة الكويت، ترجمة: محمد سامي أنور، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2003م).

* بدر خالد البدر، معركة الجهراء ما قبلها وما بعدها، (الكويت: مطابع دار القبس، 1980م)، الطبعة الأولى.

* بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (الكويت: ذات السلاسل، 1988م)، الطبعة الأولى.

* ______: دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي1913-1961م، 1972م.

* بروس واطسون وآخران، الدروس العسكرية لحرب الخليج، ترجمة: محمود برهوم، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992م)، الطبعة الأولى.

* بشارة خضر، أوربا وبلدان الخليج العربية - الشركاء الأباعد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م)، الطبعة الثانية.

* بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977م).

* بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2000م)، الطبعة السابعة.

* بوريس راتشكوف، النفط والسياسة الدولية، ترجمة: خضر زكريا، (بيروت: دار الفارابي،1974م).

* بيتر. ر. أودل، النفط والقوة العالمية، خلفية أزمة النفط، ترجمة: راشد البراوي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977م).

* بيتر سالينجر وإريك لوران، الملف السري لحرب الخليج، ترجمة: محمد مستجير، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991م).

* بيتر سلوجلت، العراق الحديث من الثورة إلى الدكتاتورية، ترجمة: مركز الدراسات والترجمة بالزهراء للإعلام العربي، مراجعة وتقديم: أحمد رائف، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1992م).

* بيير سالينجر وإريك لوران، حرب الخليج: الملف السري، (بيروت: دار أوزال للتوزيع والنشر، 1991م)، الطبعة الأولى.

* تمام البرازي، حرب الـ 43 يوماً، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995م)، الطبعة الأولى.

* التنقيب عن البترول في الوطن العربي، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للتبرول "أوابك"، 1989م)، الطبعة الثانية.

* التنقيب عن البترول في الوطن العربي، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1996م)، الطبعة الثالثة.

* توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (بيروت: دار الكاتب العربي، 1969م)، الطبعة الأولى.

* توماس. أ . بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط 1784- 1975م، ترجمة: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1985م)، الطبعة الأولى.

* توم ماتيوز، أسرار حرب الخليج، (بيروت: مؤسسة المعري، د.ت).

* جان فرانسوا نودينو، إحدى وعشرون دولة لأمة عربية واحدة، ترجمة: خليل أحمد خليل، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1993م)، الطبعة الأولى.

* جبران شامية، آل سعود، (بيروت: دار الأبحاث والنشر، 1986م).

* ج. ج. لوريمر، دليل الخليج- القسم التاريخي، ترجمة: مركز الترجمة بديوان حاكم قطر، (قطر: مطابع العروبة، 1967م).

* جريمة غزو الكويت: أحداث ووثائق من يوم الغزو حتى يوم التحرير، (القاهرة: المركز الإعلامي الكويتي، 1991م).

* جمال زكريا قاسم، الخليج العربي- دراسة لتاريخ الإمارات 1914-1945م، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1993م).

* __________، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (القاهرة: دار الفكر العربي،1996م)، الطبعة الأولى.

* جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط، (بيروت، 1972م).

* جورج شولتز، مذكرات جورج شولتز: اضطراب ونصر، ترجمة: محمد دبور وآخرين، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع: 1994م).

* جورج طعمة، النفط والعلاقات العربية والدولية، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1979م).

* جورج قرم، النفط العربي والقضية الفلسطينية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1980م).

* جورج لونزوسكي، البترول والدولة في الشرق الأوسط.

* جون بولوك، الخليج، ترجمة: دمام موسى العطاونة، (لندن: مطبوعات دهام العطانة،1988م)، الطبعة الأولى.

* جون. س. ولينكسون، حدود الجزيرة العربية: قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994م)، الطبعة الثانية.

* جي. بي. كيلي. الحدود الشرقية للجزيرة العربية: ترجمة خيري حماد، (بيروت: مكتبة الحياة، 1979م).

* حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000م)، الطبعة الأولى.

* حافظ وهبة، شبه جزيرة العرب في القرن العشرين، (القاهرة، 1956م).

* حامد البياتي، أسرار انقلاب 8 شباط 1963م في العراق في الوثائق السرية البريطانية، (لندن: دار الرواد للنشر، 1996م).

* الحرب على العراق: يوميات- وثائق- تقارير 1990-2005م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م)، الطبعة الأولى.

* حسن أغا وآخرون، بعض مسائل النفط والطاقة، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، رقم7، (لندن: مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، 1982م)، الطبعة الأولى.

* حسن التهامي ومحمد الطويل، معركة الحزام الذهبي الأول، 1990م.

* حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، (الكويت: المكتبة الأهلية، د.ت).

* حسن علي الإبراهيم وآخران، جولة في السياسة الدولية، (الكويت: مؤسسة دار العلوم، 1978م).

* حسن علي الإبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982م)، الطبعة الأولى.

* حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن- دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945م، سلسلة عالم المعرفة، رقم 202، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر1995م).

* حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، (بيروت: مطابع دار الكتب، 1965م).

* حسين عبد الله، أسعار النفط: التصحيح عبر آليات السوق، كراسات إستراتيجية، السنة15، العدد 154، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005م).

* ________، البترول العربي: دراسة اقتصادية سياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية،2003م).

* ________، مستقبل النفط العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م)، الطبعة الأولى.

* حسين فهمي، إستراتيجية البترول، (لندن: المركز العربي للطباعة والنشر، 1981م).

* حقائق ومعلومات عن الكويت، (لندن: وحدة المعلومات الاقتصادية، ديسمبر 2004م)، ترجمة: السيد عيسوي أيوب، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004م).

* حمدان حمدان، الخليج بيننا... قطرة نفط بقطرة دم، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع،1993م)، الطبعة الأولى.

* ________، عقود من الخيبات: كيف وصلنا إلى هنا؟ (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع،1995م)، الطبعة الأولى.

* خالد حمود السعدون، العلاقات بين نجد والكويت 1319- 1341هـ/ 1902-1992م، (الكويت: ذات السلاسل، 1990م)، الطبعة الثانية.

* خالد محمد القاسمي، الخليج العربي في عالم متغير، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2000م).

* ـــــــــــ، المملكة العربية السعودية: القائد والمسيرة، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية، رقم 2، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999م).

* خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية- من منظور مختلف، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م)، الطبعة الثانية.

* خليل بحسون، موسوعة الخليج العربي، (تاريخية- اقتصادية- عسكرية- مجلس التعاون الخليجي)، (بيروت: دار الصداقة العربية، 1997م)، الطبعة الأولى.

* خليل كنه، العراق: أمسه وغده، (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، 1966م).

* خميس الزوكة، جغرافية العالم العربي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988م).

* خير الدين حسيب وآخرون، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيار، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988م).

* دليل البترول العربي، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1965م).

* ذاكرة عربية للقرن 1900- 2000م، (بيروت: المركز العربي للمعلومات، 2000م)، الطبعة الأولى.

* راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1953م).

* ـــــــــــــ، حرب البترول في العالم، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968م)، الطبعة الأولى.

* راشد عبد الله الفرحان، مختصر تاريخ الكويت وعلاقاتها بالحكومة البريطانية والدول العربية، (القاهرة: دار العروبة، 1960م) .

* راشد مزيد الصانع وآخرون، العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطويرها، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2003م).

* رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والطباعة، 1992م).

* رجاء عبد الملك، البترول والصدمات المركبة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1991م).

* رضا هلال، الصراع على الكويت: مسألة الأمن والثروة، (القاهرة: سينا للنشر،1991م)، الطبعة الأولى.

* ـــــــــــــ، لعبة البترودولار: الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج، (القاهرة: سينا للنشر، 1992م)، الطبعة الأولى.

* رفعت سيد أحمد، مذابح ونيران: انفجار الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير،1991م)، الطبعة الأولى.

* ر.م. بوريل، الخليج العربي، ترجمة: مكي حبيب المؤمن، (بغداد: مطبعة الإرشاد،1967م).

* روبرت. ل. جيرمان، الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت 1965- 1977م، سيرة شخصية سياسية، (لندن: مركز لندن للدراسات العربية، د. ت)، ترجمة ونشر: المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية بالكويت، 2002م.

* روبرت ليسي، المملكة، ترجمة: دهام موسى العطاونة، (لندن: مطبوعات دهام موسى العطاونة، 1987م).

* روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية 1941- 1971م، ترجمة: علي فياض، (البصرة: مركز دراسات الخليج- جامعة البصرة، 1984م).

* ــــــــــــــ، مضيق هرمز، (بيروت: الحقيقة برس، 1988م).

* رياض نجيب الريس، رياح الشمال، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1997م)، الطبعة الرابعة.

* ــــــــــــــ، صراعات الواحات والنفط- هموم الخليج العربية 1968- 1971م، (بيروت: مطبعة النهار، 1973م)، الطبعة الأولى.

* ــــــــــــــ، وثائق الخليج العربي 1968- 1971م طموحات الوحدة وهموم الاستقلال، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2002م)، الطبعة الثالثة.

* زاهية قدورة، شبه الجزيرة العربية: كياناتها السياسية، (بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، د. ت).

* زهير محمد جميل كتبي، الخليج بين خوف السيطرة وفناء الموت، (القاهرة: وكالة الأهرام للإعلان، 1991م)، الطبعة الأولى.

* ساعد العرابي الحارثي، الملك عبد العزيز: رؤية عالمية، (موسكو: دار القمم للإعلام،1998م)، الطبعة الثالثة.

* سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج العربي، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993م).

* سام. هـ شور وآخرون، نفط الشرق الأوسط والعالم الغربي- الآمال والمشكلات، ترجمة: راشد البراوي، (القاهرة: دار نهضة مصر الطبع والنشر، 1974م).

* سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، (بيروت: مكتبة بيسان، 1994م)، الطبعة الأولى.

* س. ستانلي، ج. ماليري، الكويت قبل النفط، مذكرات الطبيب في البحرين والكويت 1907- 1947م، ترجمة وتقديم: محمد غانم الرميحي، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1997م)، الطبعة الثانية.

* سعد علام، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية- منطقة الخليج، (الدوحة، 1977م).

* سمير أحمد عوض، الثروة المعدنية في العالم العربي- دراسة جيولوجية، (الرياض: دار المريخ، 1986م).

* سمير التنير، مدخل إلى إستراتيجية النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981م).

* سمير مسعود، الاقتصاد الخليجي وقبضة الغرب: الاستثمارات الأجنبية لأموال النفط العربي، (القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، 1991م).

* السيد عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي: الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك في الأمن القومي العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998م)، الطبعة الأولى.

* السيد عليوة، الملك فيصل والقضية الفلسطينية، (الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، 1982م).

* سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات البترول، (جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع 1988م)، الطبعة الأولى.

* سيد نوفل، الأوضاع السياسية في إمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية، 1961م).

* سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، (الكويت: ذات السلاسل، 1986م)، الطبعة الثانية.

* صابر محمد السويدان وظافر العجمي، تاريخ الجيش الكويتي 1949- 1999م، (الكويت: الحقوق محفوظة للمؤلفين، 1999م).

* صاحب ذهب، البترول العربي الخام في السوق العالمية، (القاهرة: المطبعة العالمية،1969م).

* صالح عبد الكريم السعيد، الكويت في سنوات: أهم الأحداث والإنجازات والمشاريع الكويتية خلال القرن العشرين 1900- 2000م، (الكويت: دار غراس للنشر والتوزيع، 2002م)، الطبعة الأولى.

* صبري فارس الهيتي، الخليج العربي: دراسة الجغرافيا السياسية، سلسلة دراسات، رقم 272، (العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1981م)، الطبعة الثانية.

* صلاح سالم، حروب المنطقة العربية: الموقف السياسي المصري، (القاهرة: دار الشروق،2001م)، الطبعة الأولى.

* صلاح سالم زرتوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية (النمط الوراثي- النمط الانقلابي- أنماط أخرى) 1950- 1985م، (القاهرة: مكتبة مدبولي،1991م)، الطبعة الأولى.

* صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1973م).

* ________، التيارات السياسية في الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م) .

* ________، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور

الحديثة حتى أزمة1990- 1991م، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1991م).

* ________، المشرق العربي المعاصر، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،1983م)، الطبعة الثانية.

* الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الطاقة في الوطن العربي، (الكويت: "أوابك"، 1980م).

* طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1982م).

* طلال زيد عبد الله المرزوق، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق: دراسة حالة الغزو العراقي للكويت من خلال الوثائق الكويتية، (الكويت، 2003م).

* طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988م)، الطبعة الثانية.

* ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م).

* عادل الهواري، أزمة الخليج وإشكالية النظام العربي الراهن، (الكويت، 1992م)، الطبعة الأولى.

* عباس رشدى العمارى، إدارة الأزمات فى عالم متغير، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993م)، الطبعة الأولى.

* عباس الطرابيلي، أزمة الخليج وإستراتيجية الأمن العربي، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م)، الطبعة الأولى.

* عباس عبد اللطيف خان، النفط وأساسياته، الطبعة الأولى، 2004م.

* عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، (بيروت: دار النهار، 1997م)، الطبعة الأولى.

* عبد الحكيم الطحاوي، الملك فيصل والعلاقات الخارجية السعودية، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2002م).

* عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي 1371- 1401هـ/ 1951- 1981م، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004م)، الطبعة الأولى.

* عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، 1992م)، الطبعة الأولى.

* عبد الرحمن منيف، مبدأ المشاركة وتأميم النفط العربي، 1973م.

* عبد الرحمن يوسف حرب، الخليج العربي والتطورات السياسية 1914- 1971م، (الشارقة: دار الثقافة العربية، د.ت).

* عبد الرحيم عبد الهادي علي أبو طالب، أزمات العراق والكويت: أبعادها ونتائجها، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1995م).

* عبد الرحيم محمد موسى الحمودى، الدبلوماسية والمراسيم السعودية: تاريخية- دبلوماسية- تنظيمية، الطبعة الأولى، 1990م.

* عبد الرضا علي أسيرى، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات- إخفاقات- تحديات، الطبعة الثانية، 1993م.

* ______________، النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات، الطبعة الثانية،1994م.

* عبد الستار محمد العلي، الطاقة وصناعة النفط والغاز في أقطار الخليج العربي- الحاضر والمستقبل- منشورات مركز دراسات الخليج العربي، رقم 82، شعبة الدراسات الاقتصادية، (البصرة: جامعة البصرة، 1985م).

* عبد العزيز أحمد الخطيب: إعداد، النفط في الكويت- مقتطفات من جريدة الكويت اليوم1954- 1961م، تحرير ومراجعة: حسن أبو العينين، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1998م).

* عبد العزيز مؤمنة، البترول والمستقبل العربي، سلسلة الكتاب السعودي، رقم 75، (جدة: دار تهامة، 1983م).

* عبد العزيز هيكل : إعداد، النفط وتطور البلاد العربية، سلسلة التقارير الاقتصادية، رقم1، النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي 1976م).

* عبد العظيم رمضان، الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1990م).

* ________، حرب الخليج في الميزان التاريخي، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م)، الطبعة الأولى.

* عبدالله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، (الرياض، 1983م).

* ________، قضية الحدود في الخليج العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1978م).

* ــــــــــــــــ، مأساة العراق: البداية والنهاية، (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر،2004م).

* عبد الله حمد محارب، وثائق لا تموت: الحق الكويتي في مواجهة العدوان العراقي، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000م)، الطبعة الأولى.

* عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، (الكويت: مطبعة دار القبس، 1980م)، الطبعة الثانية.

* ــــــــــــــــ، من هنا بدأت الكويت، (دمشق: المطبعة العمومية، د.ت).

* عبد الله خليفة الغانم، أضواء على تاريخ العتوب (1671-1990م) آل خليفة وآل الصباح وآل سعود ويليه غزو الكويت من التخطيط إلى التنفيذ، ملف خاص عن الكويت، الطبعة الأولى، 1996م.

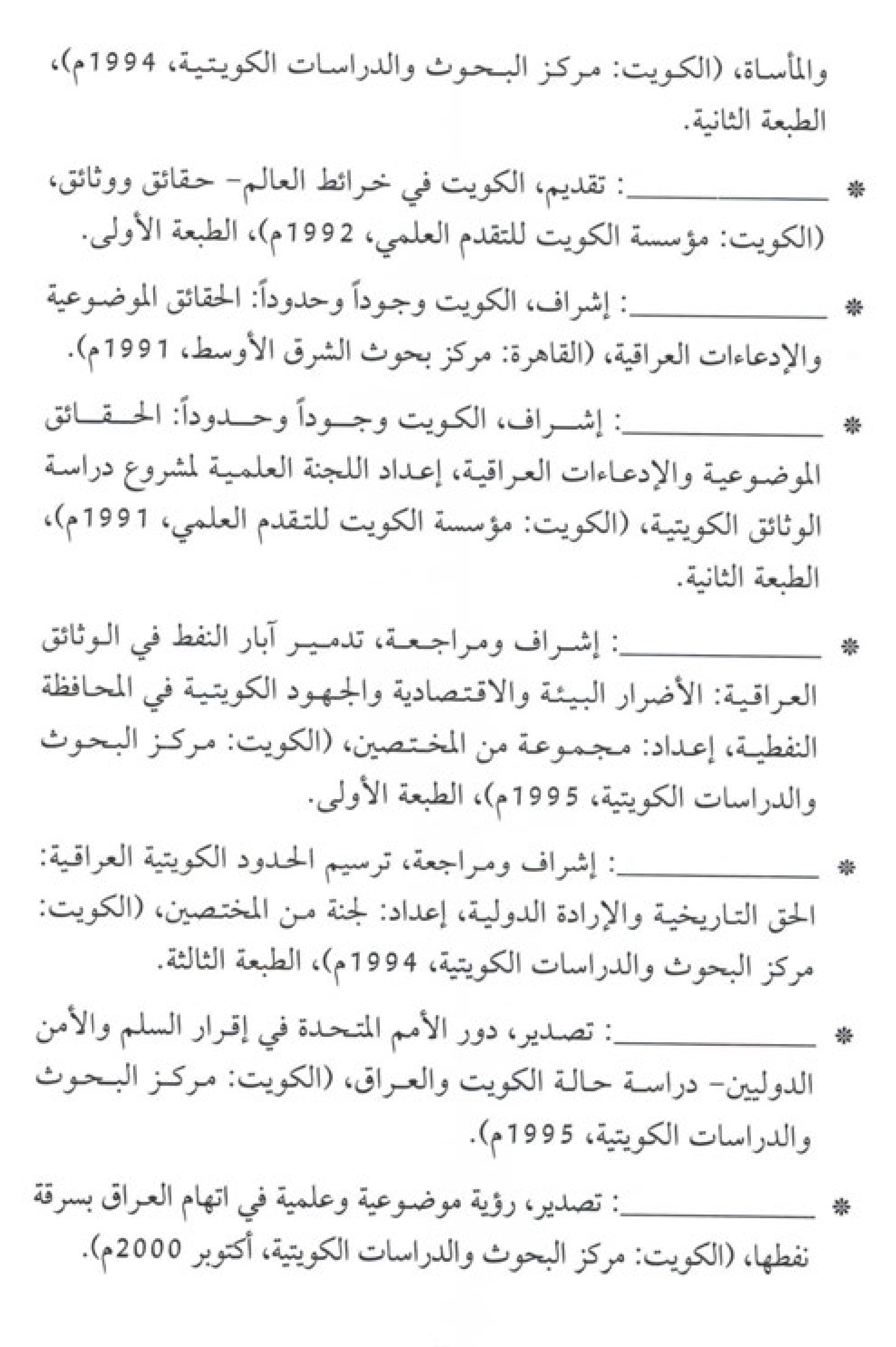
* عبد الله زلطة، أزمة الكويت عام 1961م- صفحات من تاريخ العلاقات العراقية الكويتية، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 1994م)، الطبعة الثانية.

* عبد الله فؤاد ربيعي، قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين1919-1939م وآثارها، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د. ت).

* عبد الله يعقوب بشارة وآخرون، دول مجلس التعاون ودول الجوار، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1997م).

* عبد الله يوسف الغنيم وآخرون: تصدير، الحشود العراقية على الحدود الكويتية، أكتوبر 1994م، دراسة توثيقية لردود الفعل العربية والعالمية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية،1997م)، الطبعة الثانية.

* ــــــــــــــــــــ : إعداد، العدوان العراقي على الكويت، الحقيقة



والمأساة، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994م)، الطبعة الثانية.

* __________: تقديم، الكويت في خرائط العالم- حقائق ووثائق، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1992م)، الطبعة الأولى.

* __________: إشراف، الكويت وجوداً وحدوداً: الحقائق الموضوعية والإدعاءات العراقية، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط، 1991م).

* __________: إشراف، الكويت وجوداً وحدوداً: الحقائق الموضوعية والإدعاءات العراقية، إعداد اللجنة العلمية لمشروع دراسة الوثائق الكويتية، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1991م)، الطبعة الثانية.

* __________: إشراف ومراجعة، تدمير آبار النفط في الوثائق العراقية: الأضرار البيئة والاقتصادية والجهود الكويتية في المحافظة النفطية، إعداد: مجموعة من المختصين، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995م)، الطبعة الأولى.

* __________: إشراف ومراجعة، ترسيم الحدود الكويتية العراقية: الحق التاريخية والإرادة الدولية، إعداد: لجنة من المختصين، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994م)، الطبعة الثالثة.

* __________: تصدير، دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين- دراسة حالة الكويت والعراق، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995م).

* __________: تصدير، رؤية موضوعية وعلمية في اتهام العراق بسرقة نفطها، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، أكتوبر 2000م).

* ــــــــــــــــ: الكويت.. قراءة في الخرائط التاريخية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994م)، الطبعة الثانية.

* ــــــــــــــــ: تصدير، مشكلة الحدود بين دولة الكويت وجمهورية العراق: تطورها ووثائقها، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، يناير 1999م).

* ــــــــــــــــ: تصدير، منافذ العراق البحرية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994م)، الطبعة الأولى.

* عبدالمالك خلف التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999م)، الطبعة الثانية.

* ــــــــــــــــ، الكويت والخليج العربي المعاصر: أبحاث تاريخية، (الكويت: مؤسسة الشراع العربي، 1992م)، الطبعة الأولى.

* عبد المجيد فريد وآخرون، النفط والأمن في الخليج العربي، (بيروت: مركز الدراسات العربية ودار الآفاق الجديدة، 1982م)، الطبعة الأولى.

* عبد المنعم الزنابيلي، الحوار بين الشمال والجنوب، (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي،1981م).

* عبدالمنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987م).

* ــــــــــــــــ، حرب الخليج والفكر العربي، دراسة نقدية لكتاب محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، (القاهرة: دار الشروق، 1993م)، الطبعة الأولى.

* عبد المنعم محمد داود، القانون الدولي للبحار والمشكلات البحرية العربية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1991م).

* عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995م)، الطبعة الأولى.

* عثمان عبد الملك الصالح، النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، 1989م.

* عزام محجوب ومحمد النحال، حرب الخليج: البعد الاقتصادي والرهان الدولي، (تونس: مؤسسة عبد الكريم عبد الله، 1991م).

* عزيز محمد حبيب ونجيب محمد حبيب، الكويت ونهضتها الحديثة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1973م).

* عصام دراز، لماذا اختلفنا؟... الإسلاميون وحرب الخليج، (القاهرة: دار المنار الجديد،1991م)، الطبعة الأولى.

* علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط- المخاطر والفرص، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991م)، الطبعة الأولى.

* ________، النفط والمصالح العربية: 1972- 1982م، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1987م).

* علي صميخ المري، مجلس التعاون الخليجي: أزمات الحاضر وتحديات المستقبل، (القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، د.ت).

* علي عبد اللطيف خليفوه: إعداد، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، مراجعة: يوسف عبد المعطي، تصدير: عبد الله يوسف الغنيم، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1993م).

* علي كريم، عراق 8 شباط 1963م: من حوار المفاهيم إلى حوار الدم-

مـراجـعـات في ذاكـرة طالب شـبـيـب، (بيـروت: دار الكنوز الأدبيـة، 1999م)، الطبعة الأولى.

* علي منيـر، حـرب الخليج- أسـرار ووثائق: المؤامـرة من التـخطيط إلى التنفيذ، تقديم: صلاح منتصر،1991م.

* علي نعمة، خطوط المواجهة في الإستراتيجية القومية، (بيروت: دار النوال، 1992م).

* عمر الحضرمي، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية، (الأردن: دار الفتح للنشر والتوزيع، 2002م)، الطبعة الأولى.

* عـمرو كـمال حـمودة، منظمة الأوابك.. إلى أين؟ سلسلة الدراسـات السياسـية والإسـتراتيجـية، رقـم9، (مالطا: مـركـز دراسات العـالم الإسلامي، 1993م).

* عيد مسعود الجهني، صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي، (الرياض: مركز الخليج للطاقة والدراسات الإستراتيجية، 2000م)، الطبعة الأولى.

* غـازي القـصيبي، أزمـة الخليج.. محـاولة للفـهم، (لندن: دار السـاقي، 1991م).

* غانم سلطان النجار، الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة، (الكويت: مطابع الوزان العالمية، 1994م)، الطبعة الأولى.

* ـــــــــــ، مـدخل للتطور السـيـاسي في الكويت، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1996م)، الطبعة الثانية.

* غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م- دراسة في

العلاقات الدولية، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980م)، الطبعة الأولى.

* غيورغي بوندار يفسكي، الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ترجمة: ماهر سلامة، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية،1994م).

* فتحي العفيفي، الخليج العربي: النزاعات السياسية وحروب التغيير الإستراتيجي، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2003م)، الطبعة الأولى.

* ________، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، دراسة تاريخية سياسية قانونية، ملف الخليج الإستراتيجي، رقم2، (القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، 2000م).

* فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية الوطن العربي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2003م).

* فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، د. ت).

* فتوح عبد المحسن الخترش، الكويت وجاراتها، (الكويت: ذات السلاسل، 2002م)، الطبعة الثانية.

* فريد مشاري العجيل، النفط في الكويت دراسة تحليلية شاملة، د.ت، الطبعة الأولى.

* فريدون هويدا، سقوط الشاه، ترجمة: أحمد الشاذلي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994م).

* فصول من النزاع العراقي الإيراني، (بغداد: دائرة الإعلام الخارجي بوزارة الثقافة والإعلام، يونيو 1983م)، الطبعة الثانية.

* ف. عيساييف وآخران، الكويت والكويتيون في العالم المعاصر، (موسكو: أكاديمية العلوم الروسية، معهد الاستشراق، 2003م).

* فهد عبد الله السماري، أزمة الخليج العربي: دراسة في الخلفية التاريخية والعوامل السياسية، (الرياض: إصدارات المهرجان الوطني للتراث والثقافة، 1992م)، رقم 84 .

* قاسم سلام، البعث والوطن العربي، (باريس: منشورات العالم العربي، 1980م).

* قدري قلعجي، الخليج العربي، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992م)، الطبعة الثانية.

* ________، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت).

* كمال أحمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، سلسلة تاريخ المصريين، رقم 208، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001م).

* كمال مجيد، النفط والأكراد: دراما العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية، (لندن: دار الحكمة،1997م)، الطبعة الثانية.

* كولين كامبل وآخرون، نهاية عصر البترول- التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، رقم 307، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر 2004م).

* الكويت، الكتاب السنوي رقم 36، (الكويت: إدارة البحوث والترجمة بوزارة الإعلام،2002م).

* لؤي بكر الطيار، أمن الخليج العربي، بحوث إستراتيجية، رقم 7، (باريس: مركز الدراسات العربي الأردني، 1999م).

* لبيب عبد الساتر، قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر 3200 ق. م- 1988م، (بيروت: دار المجاني، 1989م)، الطبعة الأولى.

* لوتسكى، تاريخ الأقطار العربية الحديث، (بيروت: دار الفارابي، 1985م).

* لولوة ناصر علي وآخران، التلوث النفطي في البيئة البحرية بدولة الكويت، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001م).

* مارثا دوكاس، أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية 1961- 1963م، (بيروت: دار النهار، 1973م).

* مارسيل سيل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة: حسن نافعة، سلسلة دراسات أزمة الخليج، رقم4، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع دار سعاد الصباح بالكويت والقاهرة، 1992م)، الطبعة الأولى.

* ماشين ياكوفيليف، الخليج العربي وخطط الدول الغربية، ترجمة: حسان إسحق، (دمشق: مطابع ألف باء، 1988م).

* مايكل. أ. بالمر، حراس الخليج: تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي، 1833-1992م، ترجمة: نبيل زكي، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995م)، الطبعة الأولى.

* م. بروكس، البترول والاستعمار في الشرق، ترجمة: محمود الشنيطي، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1956م).

* محبوب العبد الله، الحرب ورائحة النفط، الطبعة الأولى، 1994م.

* محسن محمد، حرب البترول: المحاضر السرية لوزراء البترول العرب، كتاب الإذاعة والتليفزيون، (القاهرة: مجلة الإذاعة والتليفزيون، 1974م).

* محمد إبراهيم فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث 1949- 1969م، (الأردن: وزارة الأوقاف، 1980م).

* محمد أحمد آل حامد، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة محاضرات الإمارات، رقم 16، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997م).

* محمد جابر الأنصاري وآخرون، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م)، الطبعة الأولى.

* محمد جاسم محمد، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة، رقم 77، (البصرة: شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية بمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، 1984م).

* محمد جواد العبوسي، البترول في البلاد العربية، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية،1956م).

* محمد حسن العيدروس، الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 2002م).

* ـــــــــ، العلاقات العربية الإيرانية 1921- 1971م، (الكويت: ذات السلاسل، 1985م).

* ـــــــــ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996م)، الطبعة الأولى.

* ــــــــــــــ، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، (الكويت: دار الكتاب الحديث،2002م).

* ــــــــــــــ، دراسات في العلاقات العربية الإيرانية، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 1999م)، الطبعة الأولى.

* محمد الحسيني عبد العزيز، حضارة الكويت ودول الخليج العربي، (الكويت: ذات السلاسل، 1975م)، الطبعة الثانية.

* محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992م)، الطبعة الأولى.

* محمد خليفة، من يهدد منطقة الخليج العربى، (بغداد: المكتبة الوطنية، 1983م).

* محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، (الكويت: ذات السلاسل، 1988م).

* ــــــــــــ، الحدود: وجهة نظر جغرافية وجيوستراتيجية، الحدود العراقية الكويتية: الوجه الآخر لحرب الخليج المستمرة، (مركز الخليج للكتب، 1999م).

* محمد رضا فوده، الأمن القومي للخليج العربي، (باريس: الصلاح للدراسات السياسية،1991م).

* محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م)، الطبعة الأولى.

* محمد سليم العوا، العبث بالإسلام في أزمة الخليج، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي،1990م).

* محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، رقم158، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير 1992م).

* محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، الوطن العربي: أرضه- سكانه- موارده، (القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1992م)، الطبعة السادسة.

* محمد العباسي، السفاح بين العراق الذبيح والكويت الجريح، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1990م)، الطبعة الأولى.

* ________، من عاصفة الصحراء إلى أم الهزائم، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي،1991م).

* محمد عبد الله خالد العبد قادر، الحدود الكويتية العراقية: دراسة في الجغرافيا السياسية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000م)، الطبعة الأولى.

* محمد عتريس، معجم بلدان العالم، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2007م).

* محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي: جذوره التاريخية وأبعاده، (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1984م).

* محمد عصفور، كارثة الخليج وأزمة الشرعية، (القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1991م).

* محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، (بيروت: دار الجديد،1995م).

* ________، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1983م).

* ________، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، 52، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982م).

* ________، قضايا خليجية، (دبى: مركز المعلومات والدراسات والبحوث، جريدة البيان ، 1997م).

* محمد فاضل الجمالي، العراق الحديث: آراء ومطالعات في شؤونه المصيرية، (بيروت، 1969م).

* محمد فهيم درويش، الشرعية الدولية وأزمة الخليج من الغزو إلى التحرير، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م)، الطبعة الأولى.

* محمد لبيب شقير وصاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، 1969م).

* محمد متولي، حوض الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م).

* محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد: تحرير، موسوعة العلوم السياسية، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، جامعة الكويت، وزارة الإعلام، 1994م).

* محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها وتطورها ومشكلاتها، (لرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001م).

* محمد محمود الطناحي، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي- دراسة تاريخية سياسية 1971- 1980م، (القاهرة: دار المدني للطباعة والنشر، 2005م)، الطبعة الأولى.

* محمد مرسي عبد الله، دعوى العراق السياسية في الكويت في ضوء حقائق التاريخ والقانون الدولي، (الدوحة: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م)، الطبعة الأولى.

* محمد نايف عواد العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961- 1973م، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001م).

* محمد نصر مهنا، الخليج العربي: التطور الحديث والمعاصر، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1996م).

* ـــــــــــ، الكويت: التاريخ- السياسة- التحديث، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001م)، الطبعة الأولى.

* ـــــــــــ، تحديث الخليج العربي، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2000م).

* ـــــــــــ، دليل الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، د. ت).

* ـــــــــــ، قضايا سياسية معاصرة، (الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث، 1997م).

* محمد يوسف حسن: تقديم، معجم النفط، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1992م).

* محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية: دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، (الكويت: جامعة الكويت، 1982م)، الطبعة الأولي.

* محمود السيد، الخليج العربي: الدول والإمارات، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2003م).

* محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1981م) الطبعة الثالثة.

* مرزوق يوسف الغنيم وآخرون، خنادق النفط وتدمير البيئة الكويتية.. إحدى جرائم العدوان العراقي، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004م)، الطبعة الثالثة.

* مريم جويس، الكويت 1945- 1996م رؤية إنجليزية أمريكية، ترجمة:

مفيد عبدوني، (بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م)، الطبعة الأولى.

* مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (بيروت: الشركة العالمية للموسوعات،2004م).

* مسيرة 25 عاماً من عمر النهضة الكويتية الحديثة، كتاب تذكارى بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي للعيد الوطني، 25 فبراير1968م، (الكويت: إدارة المعلومات والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية "كونا").

* مشاري عبد الرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية: البحث عن الاستقرار، (لندن: دار الساقي، 1999م).

* مصطفى رمضان، المسلمون في آسيا الوسطى وإيران، (القاهرة: دار أبو المجد، 1994م).

* مصطفى طلاس: إشراف، حرب الخليج (غزو الكويت وتحريرها)، إعداد: مجموعة من الباحثين ، (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1992م).

* مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، دراسة وثائقية في التاريخ الدولي، (البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة،1985م).

* مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة: عبد الإله النعيمي، (لندن: دار الساقي، 2002م)، الطبعة الأولى.

* مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938- 1971م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م)، الطبعة الثانية.

* ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية 1941- 1958م، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979م).

* منى سحيم حمد آل ثان، السياسية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، (القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، 2000م)، الطبعة الأولى.

* مناع القطان، حرب الخليج في ميزان الفقه الإسلامي، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي،1991م).

* ميمونة خليفة العذبي الصباح، الكويت في الاتفاقية الإنجليزية التركية لعام 1913م، سلسلة الدراسات الخاصة، رقم 54، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1992م).

* ـــــــ، الكويت في ظل الحماية البريطانية - القرن العشرين، سلسلة تاريخ الكويت، (الكويت: مطابع الوطن، 2000م)، الطبعة الثالثة.

* ـــــــــــــــ، نمو الكويت الاقتصادي وأهم عوامله خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، 1987م).

* نتيل أر. شاروبي، البلدان العربية: البترول ومشاكل الاستقلال الاقتصادي، (موسكو: وكالة نوفوستي للنشر، 1973م).

* نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914- 1939م، 1973م.

* نجلاء عز الدين، العالم العربي، (القاهرة: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1962م)، الطبعة الثانية.

* نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982م)، الطبعة الثانية.

* نصر السيد نصر، محاضرات في جغرافية البترول العربي، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1968م).

* نفط الكويت: حقائق وأرقام، 2004م، (الكويت: وزارة الطاقة- النفط، 2004م).

* نور الدين الحبيب حجلاوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952-1971م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م)، الطبعة الأولى.

* هاري سانت جون فيلبي، مغامرات النفط العربي، ترجمة: عوض الباري، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2000م).

* هاني حبيب، النفط استراتيجياً وأمنياً وعسكرياً وتنموياً- مصدر الثروة والطاقة والأزمات- خيار عربي، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006م)، الطبعة الأولى.

* هداية سلطان السالم، أحمد الجابر رائد النهضة الحديثة في الكويت: دراسة تاريخية، د.ت.

* وزارة التخطيط: إعداد، العدوان العراقي على الكويت: الحقيقة والمأساة، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000م)، الطبعة الرابعة.

* وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر،1991م).

* وهيب عبد الفتاح صوفي وعدنان عبد الفتاح صوفي، المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج: نموذج لدراسة إدارة الأزمة، (بيروت: دار الساقي، 1993م)، الطبعة الأولى.

* يحيى الجمل، النظام الدستوري في الكويت، (الكويت: جامعة الكويت، 1971م).

* يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، (دسوق: مكتبة العلم والإيمان، 1996م).

* ــــــــــــ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية- البعد الاقتصادي لأمن الخليج العربي، سلسلة قضايا دولية وإقليمية، رقم 4، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1997م)، الطبعة الأولى.

* ــــــــــــ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية ودراسة قانونية سياسية اقتصادية، (الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع، 1988م)، الطبعة الثانية.

* يسري الجوهري، جغرافية دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001م).

* يعقوب عبد العزيز الرشيد، الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ، (بيروت، 1963م).

* يعقوب يوسف الغنيم، الكويت تواجه الأطماع، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية،1998م).

* ــــــــــــ، الكويت 1950م، (الكويت: مكتبة الأمل، 2004م).

* ــــــــــــ، دولة الكويت: الأماكن والمعالم، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004م).

* ــــــــــــ، من أين يأتي النسيان؟ الكويت وعبد الكريم قاسم، (الكويت: مكتبة الأمل،2001م).

* يونان لبيب رزق، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005م)371.

ب- البحوث والمقالات والتقارير العربية:

* إبراهيم إبراهيم، مشاكل الطاقة في الأقطار العربية المصدرة للبترول، النفط والتعاون العربي، المجلد9، العدد4، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - أوابك - 1983م).

* إبراهيم محمد شهداد، ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام1956م من واقع الوثائق البريطانية، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد 15، السنة الخامسة، 1992م.

* أحمد إبراهيم، محددات وأهداف السلوك العراقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير 1991م).

* أحمد زكريا الشلق، الوضع الدولي للكويت منذ اتفاقية الحماية وحتى الاتفاقية البريطانية العثمانية عام 1913م، بحث ضمن بحوث كتاب: (الكويت من الإمارة إلى الدولة: دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية)، تحرير: أحمد الرشيدي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة بالاشتراك مع دار سعاد الصباح بالكويت والقاهرة،1993م).

* أحمد السعدي، أما زال النفط عامل لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربية ومجموعة السوق الأوربية؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 187، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1994م).

* أحمد السيد النجار، العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية: ماض متذبذب ومستقبل مرهون بالعلاقات السياسية، بحث ضمن بحوث كتاب: العلاقات العربية الإيرانية، تحرير: جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م).

* أحمد يوسف أحمد، النزاعات العربية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 207، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 1996م).

* أسامة عبد الرحمن، مجلس التعاون الخليجي: توجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 218، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 1997م).

* أسامة الغزالي حرب ومحمد السعيد إدريس، الأمن والصراع في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 62، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 1980م).

* أميرة قطب، العلاقات الإيرانية الخليجية، جريدة صوت الشعب الإلكترونية، 2فبراير2005م.

* المواد الأولية وإستراتيجية البلدان الصناعية الغربية: مثال النفط، سلسلة التقارير الاقتصادية، رقم 3، النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976م)، الطبعة الأولى.

* أنس فيصل الحجي، أبو النفط، جريدة الوطن، السعودية، 3 يناير2003م.

* بدر أحمد عبد العاطي، إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب، مجلة السياسة الدولية، العدد 104، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أبريل1991م).

* بول ستيفنز، الخليج والطاقة العالمية: دروس من الماضي، ترجمة: خليل حماد، بحث ضمن بحوث كتاب:الطاقة في الخليج.... تحديات وتهديدات، تقديم: جمال سند السويدي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997م)، الطبعة الأولى.

* بيارترزيان، الامتيازات النفطية الأولى، قضايا عربية، العدد 5، السنة الثانية، بيروت، مايو1981م.

* برويز مجتهد زاده، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، مجلة المستقبل العربي، العدد 206، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 4/ 1996م).

* جاسم خالد السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها، مجلة المستقبل العربي، العدد 202، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1995م).

* جاسم محمد يوسف كرم، تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المغمورة المحاذية لها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 111، السنة29، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، أكتوبر2003م).

* جمال زكريا قاسم، الأزمة العراقية الكويتية: رؤية تاريخية: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد خاص، السنة 17، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت،1992م).

* ______، تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 48، السنة12، (الكويت: مجلس النشر العلمي،جامعة الكويت، صيف 1994م).

* ______، العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية1925- 1979م، بحث ضمن بحوث كتاب: العلاقات العربية الإيرانية: تحرير: جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م).

* ______، قضايا الحدود والأمن القومي العربي- المشرق العربي، بحث ضمن بحوث كتاب: الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته. (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م).

* ـــــــــــــ، المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس، 1969م.

* ـــــــــــــ، مجلس التعاون الخليجي: دوافع تأسيسه ووقعه الدولي والإقليمي والعربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت: جامعة الكويت، نوفمبر1993م)، المجلد الأول.

* ـــــــــــــ، موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد وسواحل الأحساء، المجلة التاريخية المصرية، المجلد17، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1970م.

* جودت بهجت وحسن جوهر، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد 211، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1996م).

* جيمس بيل، الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج: مستطيل التوتر، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب: إيران والخليج.... البحث عن الاستقرار، إعداد: جمال سند السويدي، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، الطبعة الأولى.

* حامد حافظ العبد الله، العلاقات الكويتية الإيرانية: دراسة استشرافية لآفاق التعاون، مجلة المستقبل العربي، العدد 213، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1996م).

* حسن أبو طالب، إيران وانعكاسات التسوية مع العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد102، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 1990م).

* حسن عبد الله جوهر، مستقبل سياسة الكويت الخارجية: معضلة الترتيبات

الأمنية المتضاربة، المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت المنعقد بالكويت في الفترة ما بين 2: 6 أبريل 1994م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد الأول، الآثار السياسية والاقتصادية.

* حسن العليكم، مسألة الأمن في الخليج: رؤية قومية، مجلة الوحدة، العدد 53، (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، فبراير 1989م).

* حسن نافعة، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، بحث ضمن بحوث كتاب: الغزو العراقي للكويت- المقدمات- الوقائع وردود الفعل- التداعيات، سلسلة عالم المعرفة، رقم 195، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1995م).

* حسين إبراهيم العطار، البترول وأثره في العلاقات الإيرانية الخليجية، مجلة شؤون خليجية، العدد الرابع، المجلد الأول، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، أبريل 1999م).

* حسين عبد الله، أسعار البترول وقفزة الضفدع، جريدة الأهرام، مصر، 4 سبتمبر 2004م.

* ________، حرب أكتوبر والسيادة الوطنية على البترول، جريدة الأهرام، مصر،9 أكتوبر 2007م.

* ريتشارد سكوفيلد، الكويت والعراق: الادعاءات التاريخية والنزاعات الإقليمية، تقرير تم جمعه لصالح برنامج الشرق الأوسط التابع للمعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية، ترجمة: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1993م.

* ________، دول الخليج والنزاعات حول الحدود والأراضي، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب: أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998م)، الطبعة الأولى.

* سعد أبو دية، العراق والكويت ما بين أزمة 1961م وأزمة 1990م، جريدة الدستور، الأردن، 8 أغسطس 1990م.

* سليم نصار، العملية التي تأخرت ثلاثين سنة، جريدة الحياة، لندن، 7 أغسطس1990م.

* سليمان ماجد الشاهين، الكويت وإعادة تسجيل ناقلات النفط إبان الحرب العراقية الإيرانية، مجلة التعاون، السنة الخامسة، العدد 18، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يونيو 1990م).

* شفيق ناظم الغبرا، الخليج ودول الجوار (حالة الكويت والعراق)، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب إيران ومجلس التعاون، (الكويت: دار قرطاس، 1997م).

* ــــــــــــ، الكويت والعراق: قضية الحدود، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 56، (الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 1997م).

* شمة محمد خالد آل نهيان، تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد 246، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 1999م).

* صلاح العقاد، مجلس التعاون الخليجى فى إطاره الإقليمى والدولي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الندوة العلمية الرابعة بعنوان: مجلس التعاون الخليجي: وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك، المجلد الثاني، (جامعة الكويت، نوفمبر 1993م).

* ــــــ، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يوليو 1973م).

* طارق الشيخ، البترول يشكل السياسات الخارجية، جريدة الأهرام، مصر، 31 ديسمبر 2002م.

* عايد المناع، العدوان العراقي على الكويت والمواقف العربية المتناقضة، بحث ضمن بحوث ندوة مستقبل العلاقات العربية العربية بعد تحرير الكويت، (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1998م).

* عباس الطرابيلي، في يوم مقتل الحسين قتلوا الكويت، جريدة الوفد، مصر، 5 أغسطس 1990م.

* عبد الجليل زيد مرهون، مجلس التعاون الخليجي ومشروع النظام الإقليمي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 11، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، أغسطس1992م).

* ـــــــــــــ، المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية الإيرانية، مجلة شؤون الأوسط، العدد50، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، مارس1996م).

* ـــــــــــــ، نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 12، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، أكتوبر1992م).

* عبد الخالق عبدالله، العلاقات العربية الخليجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 205، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1996م).

* ـــــــ ، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، السنة 29، العدد114، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 1993م).

* ـــــــــــ، النفط والنظام الإقليمي الخليجي، مجلة المستقبل

العربي، العدد 181، السنة16، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1994م).

* عبد الرؤوف عز الدين، البترول العربي والسياسية الدولية، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب: القانون والعلوم السياسية، إعداد: مجموعة من الباحثين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972م).

* عبد القادر معاشو، النفط في العلاقات الدولية، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب: محاضرات في الإعلام البترولي، تقديم: علي أحمد عتيقه، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1985م).

* عبد الله بشارة، بين الكويت وواشنطون: من برود اندثر إلى حماس انحسر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، العدد الثالث، (الكويت: جامعة الكويت: خريف 1998م).

* عبد الله مشعل العنزي، أمن الخليج العربي- دراسة في الأسباب والمعطيات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83، السنة 21، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، خريف 1996م).

* ــــــــــــــــ، نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، المجلد 24، (الكويت: مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، صيف1996م).

* عبد المالك خلف التميمي، العلاقات الكويتية العراقية من 1921 إلى 1990م، سلسلة عالم المعرفة، رقم 195، ندوة بحثية بعنوان: الغزو العراقي للكويت: المقدمات- الوقائع وردود الفعل- التداعيات، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1995م).

* ــــــــــــــــ، أمراض العصر النفطي، سلسلة مقالات ماذا فعل النفط

بنا؟، رقم10، مجلة الكويت، العدد 264، (الكويت: وزارة الإعلام، أكتوبر2005م).

* عطية حسين أفندي، الكويت وبناء مؤسسات الدولة الحديثة 1946-1961م، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب: الكويت من الإمارة إلى الدولة- دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية، تحرير: أحمد الرشيدي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة بالاشتراك مع دار سعاد الصباح بالكويت والقاهرة، 1993م)، الطبعة الأولى.

* علا عبد العزيز أبو زيد، التصور الإيراني لأمن الخليج بعد حرب الخليج الثانية، بحث ضمن بحوث كتاب: مصر وأمن الخليج بعد الحرب، تحرير: مصطفى علوي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994م)، الطبعة الأولى.

* على خليفة الكوارى، صناعة النفط فى الخليج العربى: قصة المشاركة والامتلاك الوطنى، مجلة الكويت، العدد 27، نوفمبر 1984م.

* علي راضي حسنين، وكالة الطاقة الدولية ومستقبل أسعار النفط، شؤون خليجية، العدد الثامن، المجلد الأول، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، أغسطس 1999م).

* علي لطفي، الغزو العراقي للكويت والادعاءات المعلنة والأسباب الحقيقية، مجلة المجالس، الكويت، العدد 102، 22 فبراير 1992م.

* عماد جاد، دول الجوار الجغرافي: حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية، العدد103، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير 1991م).

* عمر إبراهيم الخطيب، الإنماء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون

لدول الخليج العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 13، العدد الرابع، (الكويت: جامعة الكويت، شتاء1985م).

* عمر الشافعي، آفاق الدور الإيراني، أوراق الشرق الأوسط (الخليج العربي والشرق الأوسط)، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، يوليو 1991م).

* غانم سلطان أمان وفتحي عبد الله فياض، الآثار الاقتصادية للغزو العراقي للكويت: دراسة مسحية تحليلية، حولية كلية الآداب، رقم 19، الرسالة 130، (الكويت: مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، 1999م).

* غانم سلطان، البعد الجغرافي للغزو العراقي للكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83، السنة 21، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، خريف 1996م).

* كمال حمدان: إعداد، التطورات النفطية الاقتصادية بعد عام 1973م، سلسلة التقارير الاقتصادية، رقم 2، النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976م).

* كمال عبد الحميد، هدف بريطانيا من أزمة الكويت، مجلة المصور، القاهرة، 13 يوليو 1961م.

* مجلة الاتحاد، نظرة إلى دور إيران في الخليج العربي، (الكويت: الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، مارس 1976م).

* محسن ميلاني، سياسة إيران في الخليج من المثالية إلى البراجماتية والاعتدال، بحث ضمن بحوث كتاب: إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، إعداد: جمال سند السويدي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996م)، الطبعة الأولى.

* محمد إبراهيم رابوي، أهمية ترشيد استهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، السنة الثامنة، العدد 30، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يونيو 1993م).

* محمد الأطرش، أزمة الخليج: جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها، مجلة المستقبل العربي، العدد 155، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1992م).

* محمد خليفة، اتفاقية الحدود السعودية الكويتية: نموذج لحل الخلافات بين الأشقاء، مجلة شؤون خليجية، العدد19، المجلد العشرين، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، أغسطس2004م).

* محمد صبحي، الحدود والموارد الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير 1993م).

* محمد عبد الغني سعودي، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 20، السنة5، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، أكتوبر 1979م).

* ــــــــــــ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي: مقوماته - إنجازاته- معوقاته، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 70، السنة 18، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، يوليو 1993م).

* محمد غانم الرميحي، الخليج في النصف الثاني من التسعينات وفاق أم صراع؟، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل 1994م).

* ــــــــــــ، الناصرية في الخليج العربي، الثقافة العربية، العدد 12، السنة الأولى، (ليبيا، أكتوبر 1971م).

* محمد مصطفى شحاته، الحدود السعودية مع دول الخليج العربي، مجلة السياسية الدولية، العدد 111، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير1993م).

* محمد يوسف علوان، مبدأ التفاوض على الأسعار، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الأولى، العدد الرابع، (الكويت: جامعة الكويت، أكتوبر 1975م).

* مدحت أحمد حماد: تحرير، قضايا إيرانية، العدد الثاني، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي، (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة، 2002م).

* ميشيل نوفل، إيران: القيمة الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 49، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، فبراير 1996م).

* ميمونة خليفة العذبي الصباح، الاستقلال ظاهرة سياسية هامة في تاريخ الكويت الحديث، مجلة دراسات الخليج والجزيرة، السنة 17، عدد خاص، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مايو 1992م).

*____________، تأسيس الكويت الحديثة: الأدلة والمواثيق، محاضرة منشورة في: سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، العدد 36، السنة9، أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2005م، (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت).

* ____________، تاريخ الأطماع العراقية في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 74، السنة 19، المجلد الأول من بحوث المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت، (الكويت: جامعة الكويت، يوليو 1994م).

* ــــــــــــ، الملك عبد العزيز آل سعود وبترول المنطقة المحايدة الكويتية السعودية، دراسة وثائقية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 29، (الكويت: جامعة الكويت، 1988م).

* نبيه الأصفهاني، عرض ومراجعة كتاب: Enver M. Koury, Oil and Geo-politics in the Persian Gulf Area، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الأولى، العدد الأول، (الكويت: جامعة الكويت، يناير 1975م).

* ــــــــــــ، يوميات الحرب العراقية الإيرانية: الجذور التاريخية، مجلة السياسة الدولية، العدد 85، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يوليو1986م).

* نصير عازوري، أزمة الطاقة فى الولايات المتحدة والنفط العربى، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الأولى، العدد الأول، (الكويت: جامعة الكويت، يناير 1975م).

* هانئ رسلان، التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد103، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير 1991م).

* هند مصطفى، تقرير حول ندوة الاقتصاديات العربية وتحدي تذبذب أسعار النفط المنعقدة بالقاهرة في 26، 27 مايو 1999م، مجلة شؤون خليجية، العدد السابع، المجلد الأول، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، يوليو 1999م).

* هوشانج أمير أحمدي، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد4، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996م)، الطبعة الأولى.

* هيفاء حمد المشاري، اتفاقية الحدود البحرية الموقعة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية، (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت)، العدد15، السنة الرابعة.

* وليد إلياس مبارك، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، السنة 25، العدد 96، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أبريل 1989م).

* يونان لبيب رزق، الحدود العراقية الكويتية: اللغم الذي تفجر، جريدة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، 13 مارس 1991م.

جـ - الكتب الأجنبية:

* Aarts,Paul. The Arab Oil Weapon, (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1999), First Edition.

* Abu Hakima, Ahmad Mustafa. The Modern History of Kuwait 1750-1965, (London: Luzac Co. Ltd, 1983), First Edition.

* Agwani, M S. Politics in the Gulf, (New Delhi, Vikas Publishing House, W.D).

* Ajtong, M A. The Expanding Role of KNPC in the Oil Business, (Minchen, W.D).

* Al Baharna, Husain M. The Legal Status of the Gulf States: A Study of Their Treaty Relations and Their International Problems, (Manchester, Manchester University Press, 1968).

* Al Bassam, Anne. Foot Steps in the Sand: Kuwait and her Neighbours, 1700 To2003, (Kuwait: The Kuwait Book Shop Co. LTD, 2004), First Edition.

* Al Damkhi, Ali Mohammed. Invasion: Saddam Hussein's Reign of Terror in Kuwait, (London: Center for Kuwait Research and Advertising Co.LTD,1992).

* Al Dekhayel, Abdul- Karim. Kuwait: Oil, State and Political Legitimating, (UK: Ithaca Press, 2000), First Edition.

* Al Ebraheem, Hassan Ali. Kuwait and the Gulf States: Small States and the International System, (London, Crom Helm, 1984).

* ____________, Kuwait: A Political Study, (Kuwait: Kuwait University, 1975).

* Al Hakim, Hassan Hamdan. The GCC States in an Unstable World: Foreign Policy Dilemmas of Small States, (London: Al Saqi Books,1994).

* Al- Sabah, Y S F. The Oil Economy of Kuwait, (London, Kegan Paul International Ltd, 1980), First Edition.

* Alaolmolki, Nozar. The Persian Gulf Region in the Twenty First Century: Stability and Change, (New York, University Press Of America, 1996).

* Alvin, J. The Persian Gulf States, (London: John Hopkins University Press, 1980).

* American Petroleum Institute: Petroleum Facts and Figures, (New York, 1959).

* Amin, S H. Political and Strategic Issues in the Persian- Arabian Gulf, (Scotland: Royston Limited, 1984).

* Arab Oil and Gas Directory, (Paris: Arab Petroleum Research Center, 2002).

* Assiri, Abdul Reda. Kuwait's Foreign Policy: City State in World Politics, (San Francisco: Westview Press, 1990).

* Bialer, Uri. Oil and the Arab-Israeli Conflict 1948- 1963,(Great Britain, Macmillan Press Ltd, 1999), First Edition.

* Bikhtiari, Bahman. Parliamentary Politics in Revolutionary Iran: The Institutionalization of Factional Politics, (USA: Florida University Press, 1996).

* Blair, John M. The Control of Oil, (New York: Pantheon Books, 1976).

* Bromley, Simon. American Hegemony and World Oil, (Cambridge: Polity Press,1991), First Edition.

* Chanchreek, K L. The Gulf War: A Global Crisis: Causes and Future Effects, (Delhi: H.K Publishers And Distributor, 1991).

* Chisholm, A. H T. The First Kuwait Oil Concession, (London: Frank Cass, 1975).

* Cordesman, Anthony- H. Kuwait: Recovery and Security after the Gulf War, (New York: Westview Press, 1997).

* Corm, Georges. Le Proche-Orient Eclate, Série Historie Contemporaine, (Paris: La Découverte Maspero, 1983).

* Creighton, John. Oil in Troubled Waters: Gulf War 1980- 1991, (London: Echoes, 1992)

* Crystal, Jill. Kuwait: The Transmission of an Oil State, (New York: Westview Press, 1992).

* __________, Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

* Dann, Uriel. Iraq under Qassem: a Political History 1958- 1963, (New York: Praeger, 1989).

* Dickson, Richard. Kuwait and Her Neighbours, (London: Allen & Unwin, 1956).

* Dickson, Violet. Forty Years in Kuwait, (London: Allen & Unmin,1971)

* Ehteshami, Anoushiravan, et al. War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into the 1990s, (UK, Ithaca Press, 1991).

* El Tal, Abdel Rahim Ahmed . The Legendary Claims of Iraqi Historical Rights in the State of Kuwait, (Cairo: Kuwait Information Centre, 1990).

* Energy Statistics Yearbook 1982, United Nations, (New York, United Nations), 1986.

* Fallon, Nicholas. Middle East Oil Money and Its Future Expenditure, (UK: Trotman LTD, 1975), First Published.

* Farnie, D A. East and West of Suez, (Oxford, Oxford University Press,1998).

* Finnie David H. Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq, (London: I.B. Tauris co. Ltd, 1992).

* Fowler, David & Gwilym Roberts. Built by Oil, (London: Ithaca Press,1995).

* Freedman, Robert O. Moscow and the Middle East: Soviet Policy in the Invasion of Afghanistan, (Cambridge: Cambridge University Press,1991).

* Gause III, Gregory F. Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States, (New York: Council of Foreign Relations Press, 1944).

* Ghali, Boutros Boutros. (Introducer). The United Nations and the Iraq-Kuwait Conflict 1990- 1996, (New York, Department of Public Information- United Nations, 1996), First Edition.

* Gilbar, Gad G. The Middle East Oil Decade and Beyond, (London, Frank Cass, 1997).

* Gulf Cooperation Council: Search for Security in the Persian Gulf, (Michigan: UMI Dissertation Services, 1985).

* Gulshen, Dietl. Strategic Implication for The Gulf Region, Research in: The Gulf Crises, Edited by: A H Abidi, et al, (New Delhi, 1991).

* Halliday, Fred. Arabia without Sultans, (London, Al- Saqi Books,2002), Second Published.

* __________, The Iranian Revolution in the International Affairs Program and Practice, (London: Croom Helm, W.D).

* Hamley, Donald. The Trucial States, (London: George Allen and Unwin,1970).

* Hassan, Hamdi A. The Iraqi Invasion of Kuwait: Religion, Identity and Otherness in the Analysis of War and Conflict, (Virginia: Pluto Press, 1999), First Edition.

* Hay, Rupert. The Persian Gulf States, (Washington: The Middle East Institute, 1959).

* Hiro, Dilip. The Longest War: the Iran- Iraq Military Conflict, (New York: Routledge, 1990).

* Hussein, Sirriyeh. US. Policy in the Gulf 1968- 1977 Aftermath of British Withdrawal, (London: Ithaca Press, 1984).

* Ismael, Jacqueline S. Kuwait: Social Change in Historical Perspective, (New York: Syracus University Press, 1988).

* Issawi, Charles. The Economics of Middle Eastern Oil, (New York: Frederick A. Praeger, 1962).

* Izzard, M. The Gulf, Arabia's Western Approaches, (London: Murray, 1979), First Edition.

* Izzard, Mooly. The Gulf, (London, 1979).

* Joyce, Miriam. Kuwait 1945-1990: An Anglo-American Perspective, (London: Frank Cass, 1998).

* Kadduri, Majid. Republican Iraq: A Study in Iraq Politics Since the Revolution of 1958, (London: Oxford University Press, 1969).

* Kelly, JB. The Gulf and the West: A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, (London: Weidefl & Nicholson, 1980).

* Khoufam, W & Sadler, P G. the Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance, (London, Macmillan, 1979).

* King, John. The Gulf War, (England: Wayland, 1991).

* Lenczowski, George., American Presidents and the Middle East, (London: Duke University Press, 1990).

* Licklider, Roy. Political Power and the Arab Oil Weapon, (California, University of California Press, 1988.

* Liesl Graz, The Turbulent Gulf, (New York: St. Martin's Press, 1990).

* Longrig, Stephen, Oil in the Middle East: Its Discovery and Development, (London: Oxford University Press, 1954).

* ____________, Oil in the Middle East, (London: Oxford University Press, 1968).

* Louise,Marry.The Land and People of the Arabian Peninsula: Portraits of the Nations Services, (Philadelphia: Lippincot Co, 1977).

* Maachou, Abdel Kader. OAPEC: An International Organization for Economic Cooperation and Instrument for Regional Integration, (Paris, Berger- Levrault, 1982).

* Mansfield, Peter. Kuwait: Vanguard of the Gulf, (Sydney: Hutchinson, 1990), First Edition.

* Marlowe, John, The Persian Gulf in the Twentieth Century, (London: 1962).

* Mattheus, Ken. The Gulf Conflict and International Relations, (London: Rutledge, 1993), First Edition.

* Mclachlan K. S, Oil Development in the Gulf, (London, Murray,1989).

* Mezerik A. G, Kuwait-Iraq Dispute 1961, (New York: International Review Service, 1961).

* Miller & Mylories. Saddam Hussein and Crises in the Gulf, (London: 1991).

* Moore, John Norton. Crises in Gulf: Enforcing the Rule of Law, (Rome: Oceana Publication Inc, 1992).

* Morgenthau, Hans. Politics Among Nations, (New York: Alfred A. Knopf, 1967).

* Mosely, Leonard. Power Play, (Great Britain: William Brothers Ltd,1993).

* Mostyn, Trevor. Major Political Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula 1943- 1990, (New York: Factson File, 1991).

* Noorani, A.G. The Gulf Wars: Documents and Analysis, (New York: Konark Publications Ltd, 1991).

* O'connor, Marvey. The Empire of Oil, (London: John Calder, 1956).

* Palmer, Michael A. Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf 1833- 1992, (New York: Free Press, 1992).

* Peter. R. Odell, Oil World Power, (U.K: Penguin Book, 1981), Sixth Edition.

* Peterson, Erik R. The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region, West view Special Studies of the Middle East, (USA: Westview Press, 1988).

* Philiby, Harry St. John Bridger, Saudi Arabia, (New York: Praeger, 1995).

* Rahman, H. The Making of the Gulf War: Origins of Kuwait Long-Standing Territorial Dispute with Iraq, (UK: Ithaca Press, 1997), First Edition.

* Ramadan, Mikhael. In the Shadow of Saddam, Translated By: Jalel Al Qeddeni, (New Zealand: Green Zone, 1999), First Edition.

* Reed, Robert. G. (Editor), The Oil Market in the 1995s: Challenges for the New Era, (San Francisco: Westview Press, 1989).

* Resolutions of The Security Council Concerning the Situation between Kuwait and Iraq 1990- 1994, (Kuwait: Kuwait University Press,1995).

* Richards, Alan & Waterbury, Johan. A Political Economy of the

Middle East: State Class and Economic Development, (Cairo: American University in Cairo Press, 1991).

* Robison, Gordan. Arab Gulf States, (Australia: Lonely Planet Publications, 1996), Second Edition.

* Rumaihi, Mohammed G. Beyond Oil: Unity and Development in the Gulf, Translated by: James Dickens, (London: Al Saqi, 1986).

* Safran, Nadaf. Saudi Arabia: The Ceaseless for Security, (New York: Cornell University Press, 1988).

* Sampson, Anthony. The Seven Sisters, the Great Oil Companies and the World they Made, (London, Hodder & Stoughton, 1975), First Edition.

* Sayigh, Yusuf. A. Arab Oil Policies in the 1970s: Opportunity and Responsibility, (London, Croom Helm, 1983).

* Shareef, Sami. Arab Oil Reservoir and their Role in the Future of World Oil Industry, (Baghdad: INOC Publication, 1973).

* Shihata, Ibrahim F I. The Case of the Arab Oil Embargo: A Legal Analysis of Arab Oil Measures, (Beirut: The Institute For Palestine Studies, 1975).

* Shwadram, Benjamin. The Kuwait Incident, Middle East Affairs, (New York: Council of Middle Eastern Affairs, January 1962).

* _________________, The Middle East: Oil and the Great Powers, (New York: Frederick A. Praeger, 1956), Second Edition.

* Slot, B J. The Origins of Kuwait: (Kuwait, Center For Research and Studies on Kuwait, 1998).

* Smith, Simon C. Kuwait 1950- 1965, Britain, the Al. Sabah and Oil, (Oxford: Oxford University Press, 1991).

* Spencer, William. Global Studies: The Middle East, (USA: The Dushkin Publishing Group, 1994), Fifth Edition.

* Stephens, Robert. The Arab's New Frontier, (London: Temple Smith, 1976).

* Sutton, L P Elwell. Oil: A Study in Power Politics, (London: Lawrence and Wishart Ltd, 1955).

* Tetreault, Mary Ann. Kuwait Petroleum Corporation and the Economics of the New World Order, (London: Quorum Books, 1995).

* The United Nations & The Iraq-Kuwait Conflict 1990-1996.

* Twinam, Joseph Wright. The US and the Gulf: Half a Century and Beyond, The Emirates Occasional Papers No: 11, (Abo Dhabi: The Emirates Center for Strategic Research, 1997), First Published.

* Vicker, Ray. The Kingdom of Oil in the Middle East: Its People and its Power, (New York: Charles Scribner's Sons, 1974).

* Vital, David. The Inequality of States: A Study of the Small Power in International Relations, (Oxford: Clarendon Press, 1967).

* Weinberger, Caspar. Fighting for Peace: Seven Years at the Pentagon, (London: Michael Joseph Co, 1990).

* Wilson, Rodney. The Changing Composition and Direction of GCC Trade, The Emirates Occasional Papers, No: 18, (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1988), First Published.

* Winston, H V F & Freeth, Zahra. Kuwait: Prospect and Reality, (London: George Allen & Unwin Ltd, 1972), First Edition

* Year Book of the UN 1988, (New York: Department of Public Information, 1994), Volume 42.

* Yergin, Daniel. The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power, (New York: Simon and Shuster, 1991), First Edition.

* Zahlan, Rosemarie Said. The Making of the Modern Gulf States, (United Kingdom: Ithaca Press, 1998), Second Edition.

د.البحوث والمقالات والتقارير الأجنبية:

* Bahbah, Bishara. A., The Crises in the Gulf: Why Iraq Invaded Kuwait? Research in: Beyond The Storm: A Gulf Crises Reader, Edited By: Phyllis Bennis & Michael Moushabeck, (New York: Olive Branch Press, 1991).

* Blake, Gerald. Shared Zone as a Solution to Problems of Territorial Sovereignty in the Gulf, Research in: Territorial Foundations of the Gulf States, Edited by: Richard Schofield, (London: UCL Press, 1994), First Edition.

* Dunn, Michael Collins. Arms and the Gulf: The Gulf Regional Arms Race to the Turn of the Century, Research in: the Gulf, Energy, and Global Security- Political and Economic Issues, Edited by: Charles F. Daran & Stephen W Back, (Colorado: Lynne Rienner Publisher,1991).

* Gamlen, Elizabeth J. United States Strategic Policy toward the Middle East: Central Command & the flagging of Kuwait Tankers, Research in: The US and the Middle East, Edited By: Hoshang Amir Ahmadi, (New Jersey: State University of New Jersey Press,1993).

* Hassouna, Hussein. The Kuwait-Iraq Border Problem, Research in: Iran, Iraq and the Arab Gulf States, Edited by: Joseph. A. Kechivhian, (USA: Pal grave,2001).

* International Statistics Report, Energy Information Administration, (Washington: DC, US Government Printing Office, 1994).

* Kechichion, Joseph A. The Gulf Cooperation Council and the Gulf War, Research in: The Persian Gulf War: Lessons for Strategy, Law, and Diplomacy, Edited by: Christopher C. Joyner, (New York: Green Wood Press, 1990).

* Kostinev, Joseph. Kuwait Confusing Friend and Foe, Research in: Iraq's

Road to War, Edited by: Amatzia Baram & Bary Rubin, (New York: St. Martin's Press,1993),First Edition.

* Kuwait Oil: Facts and Figures, (Kuwait, Ministry Of Energy- Oil,2004).

* Kuwait Report: Middle East Research Institute, University of Pennsylvania, (Sydney: Croom Helm, 1985).

* Melikian, Levon H. "Gulf Reaction to Western Culture Pressures", Research in: the Arab Gulf & the West, Editor: B. R. Pridham, (London, Center for Arab Gulf Studies- University of Exter, 1958).

* Russell, Malcolm B. The World Today Series: The Middle East and South Asia 1989, (Washington: Stryker-Post Publication, 1989), 23rd Annual Edition.

* Stevens, Paul. Oil and Politics: The Post- War Gulf, A Middle East Program Report, (Britain: Royal Institute of International Affairs, 1992).

ثالثاً- الدوريات:

أ -الدوريات العربية:

* جريدة أخبار الكويت، الكويت.

* جريدة الأخبار، مصر.

* جريدة الأنباء، الكويت.

* جريدة الأنوار، بيروت.

* جريدة الأهرام، مصر.

* جريدة الأيام، البحرين.

* جريدة الثورة، العراق.
* جريدة الجزيرة، الرياض.
* جريدة الجمهورية، مصر.
* جريدة الحوادث، بيروت.
* جريدة الحياة، بيروت.
* جريدة الحياة، لندن.
* جريدة الخليج، الإمارات.
* جريدة الدستور، الكويت.
* جريدة الرأي العام، الكويت.
* جريدة الرأي، الأردن.
* جريدة السفير، بيروت.
* جريدة السياسة، الكويت.
* جريدة الشرق الأوسط، لندن.
* جريدة القبس، الكويت.
* جريدة المصري اليوم، مصر.
* جريدة النهار، بيروت.
* جريدة الوطن، الكويت.
* جريدة الوطن، السعودية.
* جريدة الوفد، مصر.

* مجلة عالم النفط، الكويت.

* مجلة البعثة، القاهرة .

* مجلة الرسالة، الكويت.

* مجلة الكويت، الكويت.

* مجلة روزاليوسف، مصر.

* مجلة ضمان الاستثمار، الكويت.

* المجموعة الإحصائية السنوية، الكويت.

ب – الدوريات الإجنبية:

* Arab Times, Kuwait.

* Daily Express, London.

* Daily News, Kuwait.

* Daily Telegraph, London.

* Financial Times, London.

* Kuwait Times, Kuwait.

* Middle East Economic Survey, New York, Volume VIII, Nos. 43 & 27, August 1965.

* New York Times, USA.

* The Economist, Britain.

* The Economist: Kuwait Country Profile 2004, (UK, The Economist Intelligence Unit, 2004).

* Washington Post, USA.

رابعاً - الرسائل الجامعية:

أ -الرسائل العربية:

* إبراهيم محمد شهداد، شركات النفط وعلاقتها بدول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام 1973م، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التاريخ: كلية البنات، جامعة عين شمس، 1984م.

* أحمد حمود الدويهيس، سياسة الكويت الخارجية 1961- 1991م، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1992م.

* سعود مشعل ناصر الشهري، العلاقات الكويتية العراقية 1920- 1939م، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، د. ت.

ب - الرسائل الأجنبية:

* Al- Mayyal, Ahmed. "The Political Boundaries of the State of Kuwait", PH.D., Unpublished, University of London, 1986.

* Panaspornprasit, Chookiat US Kuwait Relations 1961- 1992: An Uneasy Relationship, PH.D, Unpublished, Department of International Politics, University of Wales, 1997.

خامساً- شبكة المعلومات الدولية:

* الموقع الرسمي الإلكتروني للديوان الأميري الكويتي على شبكة الإنترنت الدولية.www.da.gov.kw.

الفهرس



